

مختصر الوقاية

في مسائل الهداية

﴿﴾ مكمل حركات وسكناتلى ﴿﴾



للفاضل العلامة صدر الشريعة

عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة
رحمهم الله تعالى



ناشر لرى:

كتابخى حسينف ورثه لرى
قزانق.



قزانق.

يريبيف مطبعهسى

КАЗАНЬ.

Типо-Литографія В. З. Еремѣва.

1911.

٨٥

مولانا محمد شيبون

عبد الشرف

عبد الشرف

عبد الشرف
امامه

شعوب

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَافِعِ أَعْلَامِ الشَّرِيعَةِ الْغُرَاءِ * جَاعِلِهَا شَجَرَةً أَصْلُهَا ثَابِتٌ
 وَفُرُوعُهَا فِي السَّمَاءِ * وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ الرُّسُلِ
 وَالْأَنْبِيَاءِ * وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ خَوْصِ الْأَقْتِدَاءِ وَالْإِهْتِدَاءِ
 وَبَعْدَ فَانِ الْعَبْدِ الْمُتَوَسِّلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَقْوَى الذَّرِيعَةِ عَبْدُ اللَّهِ
 بْنُ مَسْعُودٍ بِنِ تَاجِ الشَّرِيعَةِ سَعْدِ جَلِّ وَأَنْجَحِ جَلِّ يَقُولُ قَدْ أَلْفَى جَدِّي
 وَمَوْلَايَ الْعَالِمِ الرَّبَّانِيَّ وَالْعَامِلِ الصِّدْقِ الْبَرْهَانَ الشَّرِيعَةَ وَالْحَقَّ
 وَالَّذِينَ وَارِثُوا الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُرْسَلِينَ مَحْمُودِينَ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ
 جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي وَعَنْ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ لِأَجْلِ حِفْظِ كِتَابِ
 وَفَايَةِ الرَّوَايَةِ فِي مَسَائِلِ الْهِدَايَةِ وَهُوَ كِتَابٌ لَمْ تَكُنْ تَحِلُّ عَيْنُ الزَّمَانِ
 بِثَابِتِهِ فِي وَجَارَةِ الْفَاطِمَةِ مَعَ ضَبْطِ مَعَانِيهِ ثُمَّ أَنَّى لَهَا وَجَدْتُ قُصُورَهُمْ
 بَعْضُ الْمُحْصِلِينَ عَنْ حِفْظِهِ اتَّخَذَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْمُخْتَصَرُ مُشْتَبِلًا عَلَى مَا
 لَا بُدَّ مِنْهُ فَمِنْ أَحَبِّ اسْتِحْضَارِ مَسَائِلِ الْهِدَايَةِ فَعَلِيهِ حِفْظُ الْوَفَايَةِ
 وَمَنْ أَعْجَلَهُ الْوَقْتُ فَلْيَصْرِفْ إِلَى حِفْظِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ عَنَانَ الْعِنَايَةِ
 إِنَّهُ وَلِيُّ الْهِدَايَةِ

١ وفيه إشارة إلى أن للشريعة أصولاً
 خافية وفروعاً ظاهرة وهذا بالنسبة
 إلى الأصول لا في نفس الأمر كما
 لا يخفى وتلميح إلى قوله تعالى ضرب
 الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة الخ (ج)
 ٢ الذي هو الإيمان والذريعة الوسيلة
 فإن الفعيلة تجيء بمعنى الآلة وهي
 ما يتقرب به إلى شيء من قرابة أو صنعة
 أو غيرهما ثم استعير لها يتوصل به
 إلى الله تعالى من فعل الطاعات
 وتترك المنكرات (ج)

٣ أي حملة على العجلة وهي تحرى
 الشيء قبل أو أنه (ج)

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

مطلب — فرض الوضوء

١ بفتحتين والسكون أى شعر نبت بين النزعتين يسمى بالناصية فاللام للعهد فلا يردانه صدق على جانب القفا ولا يلزم أن يغسل موضع الصلعة وفى البداية به أشعار بوجوب اجراء الماء من فوق (ج)

٢ أى تقديم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار المشايخ بسم الله العلى العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما فحسن (ج)

٣ أى موضع ينظف فى الوضوء او الغسل واحترز بقوله نجسا عن نحو الدمع واللبن والعرق وينبغى ان يستثنى منه عرق الحمار فانه نجس وبقوله الى ما يطهر عما اذا غرز شوكا فى جانب العين فسال منه الى جانب اخر او نزل الدم الى الانف فشد ما لان منه حتى لا ينزل منه الخ (من ج)

٤ فى الشريعة تماس احد الفرجين منهما للاخر متجر دين مع الانتشار بلا التقاء الختائين (ج)

مطلب — فرض الغسل

فَرْضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ الْوَجْهِ مِنَ الشَّعْرِ إِلَى الْأُذُنِ وَأَسْفَلَ الذَّقَنِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ مَعَ مَرْفَاقَيْهِ وَكَعْبَيْهِ وَمَسْحُ رِجِّ رَأْسِهِ وَكُلِّ مَا يَسْتُرُ الْبَشْرَةَ مِنَ اللَّحْيَةِ وَسُنَّتُهُ الْبِدَايَةُ بِالتَّسْمِيَةِ وَغَسْلُ يَدَيْهِ إِلَى رَسْغِيهِ ثَلَاثًا لِلْمُسْتَيْقِظِ وَالسَّوَاكِ وَغَسْلُ فَمِهِ بِيَمَانِهِ كَانْفِهِ وَتَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ وَمَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ مَرَّةً وَالْأَذْنَيْنِ بِمَائِهِ وَالنِّيَّةُ وَالتَّرْتِيبُ وَالْوَلَاءُ * وَمَسْتَحَبُّ التِّيَامِنِ وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ * وَنَافِضُهُ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ نَجَسًا سَالَ إِلَى مَا يَطْهَرُ وَالْقَيُّ دَمًا رَقِيقًا إِنْ أَحْمَرَ بِهِ الْبِرَاقُ لَا إِنْ أَصْفَرَ بِهِ وَغَيْرُهُ إِنْ مَلَأَ الْقَمَّ لَا بَلْغَمًا أَصْلًا وَمَا لَيْسَ بِحَدَثٍ لَيْسَ بِنَجَسٍ وَنَوْمٌ مُتَكِيٌّ إِلَى مَا لَوْ أُنْزِلَ لَسَقَطَ وَالْأَغْمَاءُ وَالْجُنُونُ وَقَهْقَرُهُ بَالِغٌ فِي صَلَوةٍ مُطْلَقَةٍ وَالْمُبَاشَرَةُ الْقَاحِشَةُ لَامَسَ الْمَرَأَةَ وَالذَّكْرَ * وَفَرْضُ الْغَسْلِ غَسْلُ فَمِهِ وَأَنْفِهِ وَكُلِّ الْبَدَنِ * وَسُنَّتُهُ أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ وَيَزِيلَ

١ اى الا غسل رجليه الواقعتين في
المستنقع وفيه اشعار بانه لو لم يكن
في المستنقع كما اذا كان على لوح
او حجر يقدم الغسل (ج)
٢ اى المنسوج فهى فى الاصل فعيل
بمعنى مفعول والتاء للمبالغة فالمعنى
ويكفى لا امرأة ذات الشعر ان بلغ
الماء اصول شعرها (من ج)
٣ اى غير طبخ الطاهر الماء للاكل
او الشرب او التداوى او غيره لانه
ليس بهاء مطلق لعدم تبادره عند
اطلاق اسم الماء ولا معنى بالمطلق
الا ما يتبادر عند الاطلاق (ج) (ش)
٤ اى والحال ان ذلك الطاهر (ج) (ش)
٥ الماء المختلط بالنجس جاريا او
فى حكمه (ج)
النجاسة ثم يتوضا الارجل به ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا ثم
يغسل رجليه لافى المستنقع ويكفى لذات الضفيرة ان ابتل
اصلها * وموجه انزال منى ذى دفع وشهوة عند الانفصال
وغيبة حشفة فى قبل اودبر على الفاعل والمفعول به وروية
المستيقظ المني او المذي وانقطاع الحيض والنفاس لاوط بهيمة
بلا انزال وسن للجمعة والعيدين والاحرام وعرفة * ويتوضا
بماء السماء والارض وان تغير بالمكث او اختلط به طاهر
الا اذا اخرجته عن طبع الماء او غيره طبخا وهو مما لا يقصد
به النظافة وان اختلط به نجس فان كان جاريا او عسرا
فى عشر لا ينحسر ارضه بالغرف لا ينحس الا اذا غير طعمه
اولونه او رجه وان لم يكن ينحس ولا باس بموت مائى
المولد وما ليس له دم سائل * ولا يتوضا بما اعتصر من شجر
او ثمر ولا بهاء استعمل لقربة او رفع حدث وكل اهاب دبع فقد
طهر الا جلد الخنزير والادمي وما طهر جلده بالدبع طهر

١ اى الا غسل رجليه الواقعتين في
المستنقع وفيه اشعار بانه لو لم يكن
فى المستنقع كما اذا كان على لوح
او حجر يقدم الغسل (ج)
٢ اى المنسوج فهى فى الاصل فعيل
بمعنى مفعول والتاء للمبالغة فالمعنى
ويكفى لا امرأة ذات الشعر ان بلغ
الماء اصول شعرها (من ج)

٣ اى غير طبخ الطاهر الماء للاكل
او الشرب او التداوى او غيره لانه
ليس بهاء مطلق لعدم تبادره عند
اطلاق اسم الماء ولا معنى بالمطلق
الا ما يتبادر عند الاطلاق (ج) (ش)
٤ اى والحال ان ذلك الطاهر (ج) (ش)
٥ الماء المختلط بالنجس جاريا او
فى حكمه (ج)

١ اى وكذا الشعر والعظم والعصب
للانسان (ج)

مطلب — بئر فيها نجس

٢ اى بقول رجلين صاحبي معرفة
بقدر الماء وهذا قول نصر بن محمد
وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض
النسخ ذى بصارة فيكفى رجل
واحد كما في الزاهدى (ج)

٣ وفي ظاهر الرواية الى خمسين كما
في المحيط (ج)

٤ سواء كان الواقع منتفخا او لا
والاطلاق مشير الى ان حكم ما عجن
به او غسل وحكم الوضوء والغسل
سواء في القولين ويفتى ركن الائمة
بقوله فيها يتعلق بالصلوة وبقولهما
فيها سواء (ج)

٥ اى حكمه فقيل الشك في طهوريته
مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس
الثوب بالغمس فيه وقيل الشك
في طهارته وطهوريته جميعا والاول
هو الصحيح كما في قاضى خان (ج)

مطلب — تيمم

بِالدُّكَاةِ وَكَذَا لَحْمُهُ وَإِنْ لَمْ يُوَكَّلْ وَمَا لَفَلَا وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا

وَعَصَبُهَا طَاهِرٌ وَكَذَا لِلْإِنْسَانِ بَيْتْرٌ فِيهَا نَجَسٌ أَوْ مَاتَ فِيهَا حَيَوَانٌ

إِنْ تَفَخَّخَ أَوْ تَفَسَّخَ أَوْ مَاتَ مِثْلُ أَدَمِيٍّ أَوْ شَاةٍ يَنْزَحُ كُلُّ مَائِهَا إِنْ امْكُنَ

وَالْأَفْقَدُ مَا فِيهَا بِقَوْلِ ذَوِي بَصَارَةٍ وَفِي خَوْدِ دَجَاجَةٍ أَرْبَعُونَ إِلَى

سِتِينَ وَفِي خَوْءِ عَصْفُورٍ نِصْفُ ذَلِكَ دَلْوًا وَسَطًا وَغَيْرِهِ يَحْتَسِبُ

بِهِ * وَتَنْجَسُ مِنْ وَقْتِ الْوُقُوعِ إِنْ عَلِمَ وَالْأَفْنَدُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَإِنْ

إِنْ تَفَخَّخَ فَمِنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلِيَائِيهَا وَقَالَ مِنْذُ وَجَدَ * وَسُورُ الْأَدَمِيِّ

وَالْفَرَسِ وَكُلِّ مَأْكُولِ اللَّحْمِ طَاهِرٌ وَسَبَاعُ الْبَهَائِمِ نَجَسٌ

وَالْهَرَّةُ وَالِدَجَاجَةُ الْبَخْلَةُ وَسَبَاعُ الطَّيْرِ وَسَوَاكِنُ الْبُيُوتِ

مَكْرُوهٌ وَالْحِمَارُ وَالْبَغْلُ مَشْكُوكٌ فِيهِ * وَيَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتِيمَمُ إِنْ

عَدِمَ غَيْرُهُ وَالْعَرَقُ كَالسُّورِ فَصَلِّ التَّيْمَمُ يَخْلُفُ الْوُضُوءَ

وَالْغَسْلُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ لِبُعْدِهِ مِيلًا أَوْ لِمَرَضٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ

عَدُوٍّ أَوْ عَطَشٍ أَوْ عَدَمِ آلَةٍ أَوْ خَوْفِ فَوْتٍ مَا يَفُوتُ لَا إِلَى

خَلْفِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ ابْتِدَاءً أَوْ بِنَاءً وَالْجَنَازَةُ لِغَيْرِ الْوَلِيِّ وَهُوَ

١ بطن كفيه أو بطنهما مع ظهرهما
والاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما
وادبر ثم نفذهما مرتين عند ابيوسف
ومرة عند محمد وقيل الاول محمول
على كثرة الصاق التراب والثاني على
قلته كما في المحيط (ج)
٢ واعلم ان سنة التيمم التيسية ثم
اقبال يديه وادبارهما ثم النفذ ثم
مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم
اليسرى كما في الزاهدى (ج)
٣ من الفرائض والنوافل والواجبات
اداء وقضاء (ج)
٤ اى لفرض الوضوء والغسل وقيل
لفرض والسنة كما في الزاهدى (ج)
٥ اى ارتداد المسلم التيمم فله ان
يصلى به اذا اسلم (ج)
٦ بالفتح ثلثائة ذراع الى اربعائة
وقيل ميلا وقيل قدر ميلين كما
في التمر ناشى (ج)
ضربة لمسح وجهه وضربة ليديه مع مرقيقه على كل طاهر
من جنس الارض ولو بلا نقع وعليه مع القدرة على الصعيد
بنية اداء الصلوة ويصح قبل الوقت والطلب من الرفيق
ويصلى بواحد ما شاء * وينقضه ناقض الوضوء وقدرته على
ماء كافٍ لطهره لاريدته ونذب لراجيه صلوته آخر الوقت
ويجب طلبه قدر غلوة ان ظنه قريبا واذا ذكره في الرجل
لا يعيد الصلوة فصل المسح على الخفين جائز للمحدث
دون من عليه الغسل وفرضه خطوط قدر ثلاث اصابع اليد
في اسفل من الساق ويجوز على الجر موقين وما يستر الكعب
ويمكن به السفر وشرط كونهما ملبوسين على طهر تام
وقت الحدث لا في الجبيرة ولا باس يسقطها الا عن برء ولا
يمسح سائر غير الرجل الا هي ومدته للمقيم يوم وليلة والمسافر
ثلاثة من وقت الحدث وناقضه ناقض الوضوء ومضى المدة
وخروج اكثر القعب الى الساق وبعد احد هذين الامرين

١ بطن كفيه أو بطنهما مع ظهرهما
والاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما
وادبر ثم نفذهما مرتين عند ابيوسف
ومرة عند محمد وقيل الاول محمول
على كثرة الصاق التراب والثاني على
قلته كما في المحيط (ج)
٢ واعلم ان سنة التيمم التيسية ثم
اقبال يديه وادبارهما ثم النفذ ثم
مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم
اليسرى كما في الزاهدى (ج)
٣ من الفرائض والنوافل والواجبات
اداء وقضاء (ج)
٤ اى لفرض الوضوء والغسل وقيل
لفرض والسنة كما في الزاهدى (ج)
٥ اى ارتداد المسلم التيمم فله ان
يصلى به اذا اسلم (ج)
٦ بالفتح ثلثائة ذراع الى اربعائة
وقيل ميلا وقيل قدر ميلين كما
في التمر ناشى (ج)

مطلب المسح

٧ اى المضى والخروج (ج)

١ في أسفل الساق من الخى سواء كان
في باطنه او ظاهره او طرف منه (ج)

يَجِبُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ فَقَطْ وَيَمْنَعُهُ خَرَقٌ يَبْدُو مِنْهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ
الرَّجُلِ أَصْغَرُهَا وَيَجْمَعُ خُرُوقُ خَفٍ لَاحِقَيْنِ وَفِي سَفَرِ الْمَقِيمِ
وَعَكْسِهِ قَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يَعْتَبَرُ الْآخِرُ وَبَعْدُهَا يَنْزَعُ *

مطلب الحيض

٢ اى لا يكون بالبالغة علة هى سبب
للدّم والداء عينه واو ولامه هيزة
بمعنى العلة (ج م)

٣ اى لا يجعلها الشرع منقطعة الرجاء
عن رؤية الدم واياس فهو فى الاصل
ايتاس على افعال حذفت منه العين
تحقيقا وحد الآئسة فى زماننا على
المختار خمسون سنة وفى الخلاصة
خمس وخمسون (ج م)

فَصَلِّ الْحَيْضُ دَمٌ يَنْفِضُهُ رَحِمٌ بِالْغَةِ لَادَاءُ بِهَا وَلَا آيَاسُ
بِهَا وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ وَأَقْلُ الطَّهْرِ خَمْسَةٌ

عَشْرَ يَوْمًا وَلَا حُدَّ لِأَكْثَرِهِ وَالطَّهْرُ الْمُتَخَلِّلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فِي مَدَّتِهِ
وَمَا رَأَتْ مِنْ لَوْنٍ فِيهَا سِوَى الْبَيَاضِ حَيْضٌ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ

فَيَقْضَى هُوَ لَا هِيَ وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ وَالطَّوْفُ وَاسْتِمْتَاعُ مَا تَحْتَ

الْأَزَارِ * وَلَا تَقْرَأُ كَجَنْبٍ وَنَفْسَاءَ بَخْلَافٍ الْمَحْدَثِ وَلَا يَمْسُ

هَؤُلَاءِ مَصْحَفًا إِلَّا بِغُلَافٍ مُتَجَانٍ وَكَرِهَ بِالْكَفِّ وَلَا دَرَهُمَا فِيهِ

سُورَةُ الْإِبْرَةِ * وَحَلَّ وَطْءٌ مِنْ قِطْعٍ دَمَهَا لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ

أَوْ النَّفَاسِ قَبْلَ الْغَسْلِ دُونَ مَنْ قِطْعٍ دَمَهَا لِأَقْلٍ مِنْهُ إِلَّا إِذَا

مَضَى وَقْتُ يَسْعِ الْغَسْلِ وَالتَّحْرِيمَةُ * وَالنَّفَاسُ دَمٌ يَعْقِبُ

الْوَلَدَ وَلَا حُدَّ لِأَقْلِهِ وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَهُوَ لَا مِ التَّوَامِينَ

٤ اى الحايض والجنب والنفساء
والمحدث (ج)

٥ اى بعد انقضاء اكثره (ج)

٦ وقت فيه يسع الغسل

١ وزفر فانه عندهما من الاخير فتصلى
وتصوم حتى تلد الاخير (ج)

٢ اى بولادته بان قال ان ولدت
فايت طالق او حرة (ج)

٣ اى عدة الحامل حرة كانت او امة
مطقة او متوفى عنها زوجها (ج)

٤ وفى الاكتفاء اشارة الى انه لو بلغ
الافل اوزاد عليه ولم يبلغ الاكثر
اوزاد على العادة ولم يبلغ الاكثر
او بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضا
او نفاسا كما فى شرح الطحاوى
وغيره (ج)

٥ اى الا فى حال دوام حدثه (ج)
٦ اى وضوء صاحب العذر (ج)

مطلب يطهر الشئ

٧ وفسر الاثر باللون والرائحة (برج)

من الاول خلافاً لمحمد وانقضاء العدة من الاخير اجماعاً وسقط
يرى بعض خلقه ولد فتصير المرأة به نفساً والامة ام ولد ويقع

المعلق بالولد وتنقض العدة به * وما نقص عن اقل الحيض اوزاد
على حيض المبتدأة وهو عشرة اوعلى نفاسها وهو اربعون

او على العادة فيهما وجاوز اكثرهما ومارات حامل استحاضة لا تمنع
صلوة ولا صوماً وطئاً ومن لم يميز عليه وقت فرض الا وبه حدث
من استحاضة او رعاى او نحوهما يتوضا لوقت كل فرض ويصلى

به فيه ماشاء فرضاً ونقلاً * وينقضه خروج الوقت كطلوع
الشمس لادخاله كالزوال فصل يطهر الشئ عن

خمس مرتين : وال عينه وان بقى اثر يشق زواله امام

وبكل مانع مزيل عما لم يراثره بغسله وعصره ثلثاً ان امكن

والا يغسل ويترك اى عدم القطران ثم وثم وعن النبي بغسله

او فركه يا يسه واحف عن ذي جرم جف بالدلك بالارض

وعن غيره بالغسل فقط والسيق ونحوه بالمسح والبساط

١ ويحتمل ان يراد الليل مع يومها

كما في المحيط (ج)

٢ اى يطهر للصلاة (ج) خف ف

٣ اى خرّه الا ماله رايحة كريهة

كالبط والاوز (ج)

٤ المراد بعرض الكف عرض مقعر

الكف وهو داخل مفاصل الاصابع (برج)

٥ اى ماء قليل ليس بجار ولا عشر

في عشر

٦ اى كنس ورد على ماء قليل (ج)

٧ السرقين او السر جين بكسر

السين معرب سرقين الفارسي على

ما صرح به في اللغات والسين في

الاصل مفتوح فكسر قياسا لفعليل لان

الصيغة ما ورد في كلام العرب بالفتح

وقال ابن حجر السرجين بالفتح وهو

كل ما القى بهيمة (حم)

يَجْرِي الْمَاءُ عَلَيْهِ لَيْلَةً وَالْأَرْضُ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا كَالْخَضِرِ

وَالْكَلَاءِ بِالْيَسْرِ وَذَهَابِ الْأَثَرِ لِلصَّلَاةِ لِلتَّيَمُّمِ * وَيَعْنَى مَا

دُونَ رُبْعِ الثُّوبِ مِنْ نَجَسٍ خَفِيفٍ كَقَوْلِ فَرَسٍ وَمَا أُكِلَ

لَحْمُهُ وَخَرَّ طَيْرٌ لَا يُؤْكَلُ وَأَمَّا خَرُّ طَيْرٍ يُؤْكَلُ فَطَاهِرٌ إِلَّا

الدَّجَاجُ فَإِنَّهُ غَلِيطٌ كَسَائِرِ مَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرِجَيْنِ وَالدَّمَ

وَالْخَمْرَ فَيَعْنَى مِنْهُ قَدْرُ الدِّرْهِمِ وَهُوَ مُثْقَلٌ فِي الْكَثِيفِ

وَقَدْرُ عَرْضِ الْكَفِّ فِي الرَّفِيقِ وَبَوْلٌ اِنْتَضَحَ مِثْلَ رُؤْسِ

الْأَبْرِ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَمَاءٌ وَرَدَ عَلَى نَجَسٍ كَعَكْسِهِ

وَرَمَادِ الْقَدْرِ طَاهِرٌ كَحِمَارٍ صَارَ مَلْحًا وَيُصَلَّى عَلَى ثَوْبٍ

بِطَانَتِهِ نَجَسَةً وَعَلَى طَرَفٍ بِسَاطِ طَرَفٍ آخِرٍ مِنْهُ نَجَسٌ وَفِي

ثَوْبٍ ظَهَرَ فِيهِ مِنَ النِّجَسِ نَدْوَةٌ بَحِثْ لَا يَقْطُرُ مِنْهُ شَيْءٌ

إِنْ عَصِرَ أَوْ وَضَعَ رَطْبًا عَلَى مَا طِينَ بَطِينٌ فِيهِ سَرَقِينَ

وَيَسِرُ أَوْ نَسِيَ مَحَلَّ النِّجَاسَةِ فَغَسَلَ طَرَفَ مِنْهُ كَحَنْطَةِ بَالٍ

عَلَيْهَا حَمْرٌ تَدُوسُهَا فَغَسَلَ بَعْضُهَا أَوْ وَهَبَ * الْاسْتِنْجَاءُ مِنْ

❦ كتاب الطهارة ❦

كُلِّ حَدَثٌ غَيْرُ النَّوْمِ وَالرَّيْحِ بِنَعْوِ حَجَرٍ حَتَّى يَنْقِيَهُ سَنَةٌ
وَلَا بَعْظُمٍ وَلَا بَرُوثٍ وَيَمِينٍ ثُمَّ غَسَلَ أَدَبَهُ وَلَوْ جَاوَزَ
الْمَخْرَجَ أَكْثَرَ مِنْ قَدَرِ دِرْهَمٍ فَوَاجِبٌ فَيَغْسِلُ يَبْطُونِ
الْأَصَابِعَ بَعْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ مَرَّيْنِ تَخْرِجُهُ بِمِائِلَةٍ ثُمَّ يَغْسِلُ
الْيَدَ وَكَرِهَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَاسْتَدْبَارُهَا فِي الْخَلَاءِ ❦

❦ كتاب الصَّلَاةِ ❦

وَقْتُ الْفَجْرِ مِنَ الصُّبْحِ الْمُعْتَرِضِ إِلَى الطُّلُوعِ وَالظُّهْرِ مِنْ
الزَّوَالِ إِلَى بُلُوغِ ظُلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سَوَى فِي الزَّوَالِ وَفِي
رِوَايَةٍ مِثْلُهُ وَالْعَصْرِ مِنْهُ إِلَى الْغُرُوبِ وَالْمَغْرِبِ مِنْهُ إِلَى
غَيْبَةِ الشَّفَقِ وَهُوَ الْحُمْرَةُ وَبِهِ يَفْتَى وَالْعِشَاءُ مِنْهُ وَالْوُتْرُ بَعْدَهُ
إِلَى الْفَجْرِ لِهَمَا * وَيَسْتَحَبُّ لِلْفَجْرِ الْبِدَايَةَ مَسْفِرًا بِحَيْثُ
يُمْكِنُهُ تَرْتِيلُ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ الْإِعَادَةُ إِنْ ظَهَرَ فُسَادُ ضَوْئِهِ
وَتَأْخِيرُ ظَهْرِ الصَّيْفِ وَالْعَصْرِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ وَالْعِشَاءُ إِلَى اللَّيْلِ
وَالْوُتْرُ إِلَى آخِرِهِ لَنْ يَثْقُ بِالْإِنْتِبَاهِ وَتَعْجِيلُ ظَهْرِ الشِّتَاءِ

وَالْمَغْرِبِ

١ والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاؤه ولو لم يحصل بالثلاثة زاد (ج)

٢ أى المنتشر فى الافق يمتدة ويسرة وهو المسمى بالصبح الصادق واحترز به عن الفجر المستطيل الذى يبدو كذنب السرحان. ثم يعقبه الظلام ولهذا سمي كاذبا (ج ش)

٣ وهو اذا كانت الشمس مسامته للرأس فى وقت انتصاف النهار فلا ظل لها عند ذلك كما فى مكة والمدينة فى اطول ايام السنة والفىء كالشىء ما نسخ الشمس من الظل وذلك بالعشى (من ج)

٤ أى مضيئا يقال الصبح اسفر اذا اضاء (ج)

وَالْمَغْرِبِ وَيَوْمَ غِيَمٍ يَعْجَلُ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءُ وَيُؤْخِرُ غَيْرَهُمَا
وَلَا يَجُوزُ صَلَاةٌ وَسُجْدَةٌ تِلَاوَةٌ وَصَلَاةٌ جَنَازَةٌ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَقِيَامُهَا
وَعُزْبُهَا إِلَّا عَصْرَ يَوْمِهِ * وَيَكْرَهُ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ لِلْخُطْبَةِ
الْتَفَلُّ فَقَطُّ وَبَعْدَ الصُّبْحِ إِلَّا سَنَّهُ وَبَعْدَ آدَاءِ الْعَصْرِ إِلَى آدَاءِ
الْمَغْرِبِ وَمَنْ هُوَ أَهْلُ فَرَضٍ فِي آخِرِ وَقْتِهِ يَقْضِيهِ فَقَطُّ لَأَمِنْ
حَاضَتْ فِيهِ ❀ فَصَلِّ الْإِذَا نُسِّتَ لِلْفَرَائِضِ وَالْجُمُعَةِ
فَقَطُّ فِي وَقْتِهَا وَيُعَادُ لَوْ أَذِنَ قَبْلَهُ وَيَتْرُسَلُ بِهِ مُسْتَقْبَلًا وَإِصْبَاحًا
فِي أُذُنَيْهِ وَلَا يَلْحَنُ وَلَا يَرْجِعُ وَيَحُولُ وَجْهَهُ فِي الْحَيْضَتَيْنِ يَمَنَةً
وَيْسَرَةً وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ الْإِعْلَامُ يَسْتَدِيرُ فِي الْمِئْتَدَةِ * وَالْإِقَامَةُ
مِثْلُهُ لَكِنْ يَحْدَرُ فِيهَا وَيَزَادُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا *
وَالْتَشْوِيبُ حَسَنٌ فِي كُلِّ صَلَاةٍ وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ
وَيُؤَذِّنُ لِلْفَاتَةِ وَيَقِيمُ وَكَذَا لِأَوَّلَى الْفَوَائِتِ وَلِكُلِّ مَنْ
الْبَوَاقِ يَأْتِي بِهِمَا أَوْ بِهَا * وَكَرَهُ إِقَامَةَ الْمَحْدَثِ لَا إِذَا نَهَى
وَلَمْ يُعَادَا وَكَرَهَا مِنَ الْجَنْبِ وَلَا يُعَادُ هِيَ بَلْ هُوَ كَأَذَانِ الْبَرَاءَةِ

١ وروى الحسن عن أبي حنيفة
استحب تأخير كل صلاة في يوم الغيم
لان في التأخير تردد بين القضاء
والاداء وفي التعجيل تردد بين الصحة
والفساد فيكون التأخير اولى (ش)
٢ اي انتصاف النهار العرفي كما
ذهب اليه ائمة ماوراء النهر ويجوز
ان يكون المعنى من انتصاف النهار
الشرعي وهو الضحوة الكبرى الى
الزوال كما ذهب اليه ائمة خوارزم (ج)
٣ اي يتنهل بالاذان ويفصل بين
الكلمتين ولا يجمع بينهما (ج)
٤ اي ولا يغير الكلمة عن وضعها
بزيادة حرف او حركة او مدا وغيرها (ج)
٥ وهو بان تقول الشهادتين بصوت
خفي ثم تقولهما بصوت عال (ش)
٦ وفي بعض النسخ يحذر ويزاد بلا
فيها وفي بعضها يحذر ويزاد فيها وفي
متن الشمني وعلى القاري يحذر
فيها ويزاد واخترنا ذلك لحسن عبارته
ومطابقته للمعنى (م)
٧ لقوله عليه السلام واجعل بين
اذنك واقامتك قدر ما يفرغ الاكل
من اكله والشارب من شربه والمعتصر
اذا دخل لقضاء حاجته (ش)

وَالْمَجْنُونِ وَالسَّكَانِ وَكَرِهَ تَرْكُهَا فِي السَّفَرِ وَجَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ

لَا فِي بَيْتِهِ فِي مِصْرٍ * وَيَقُومُ الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ عِنْدَ حَيٍّ عَلَى

الصلوة ويشرع عند قد قامت الصلوة فصل شروط

الصلوة هي طهر بدن المصلي من حدث أو خبث وثوبه ومكانه

وستر عورته واستقبال القبلة والنية والوقت وعورة الرجل

من تحت سترته إلى تحت ركبته والامة هذا مع طهرها

وبطنها والحرمة كل بدنها إلا الوجه والكف والقدم * وكشف

ربع العضو يمنع الصلوة والساق عضو كالغضد والذكر

منفردا والاثنيين وشعر نزل وعادم مزيل النجس صلى معه

ولم يعد ولم يجز عاريا وربيع ثوبه طاهر وفي أقل منه

الأفضل معه * وعادم الثوب يجوز صلوته قائما وتندب

قاعدًا موميًا * وقبله خائف الاستقبال جهة قدرته وإن عدم

من يعلم تحرى ولم يعد مخطئ بل مصيب لم يتحر وإن

تحول رايه مصليا استدراك ولا يضر جهله جهة امامه اذا

١ اي فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيرهما (ج)

٢ لقوله تعالى خذوا زينتكم عندكم مسجد اي ثيابكم عند كل صلوة او طواف (ش)

٣ اي ركبتيه قد ورد في حديث انه عليه السلام قال ان ما تحت السرة الى الركبة من العورة وفي حديث اخر قال الركبة من العورة * (من ش)

٤ اي الشعر النازل من رأس المرأة كما في المحيط وفيه روايتان والاصح انه عورة وانما لا يجب غسله على النساء في الجنابة على الصحيح لان في غسله حرجا (من ش)

٥ التحري الطلب وشرعا طلب شئ من العبادات بغالب الرأى عند تعذر الوقوف على حقيقته والعمل به واجب عند عدم ما فوفه (ج ش)

عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ خَلْفَهُ بَلْ تَقَدَّمَ أَوْ عُلِمَ مُخَالَفَتُهُ وَيَقْصِدُ صَلَوَتَهُ
وَأَقْدَأَهُ إِنْ أَقْدَى مُتَصِلًا بِالتَّحْرِيبَةِ وَمَعَ اللَّفْظِ أَفْضَلَ
وَيَكْفِي لِغَيْرِ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ نِيَّةٌ مُطْلَقُ الصَّلَاةِ وَلَهُمَا شَرْطُ
التَّعْيِينِ لَا الْعَدَدُ فَفصل في صفة الصَّلَاةِ فَرْضِيَا التَّحْرِيبَةِ
وَالْقِيَامِ وَقِرَاءَةِ آيَةٍ فِي كُلِّ مِنْ رَكْعَتَيْ الْفَرَضِ وَفِي كُلِّ مِنَ الْوُتْرِ
وَالنَّفْلِ وَالْمَكْتَفَى بِهَا مَسِيٌّ وَعِنْدَهُمَا آيَةٌ طَوِيلَةٌ أَوْ ثَلَاثُ
قِصَارٍ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِالْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ وَبِهِ يَفْتَى وَالْقَعْدَةُ
الْآخِرَةُ قَدْرُ التَّشْهِيدِ وَالْخُرُوجِ بِصَنْعِهِ * وَاجْبِهَا قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ
وَضَمُّ سُورَةٍ وَرِعَايَةُ التَّرْتِيبِ وَالْقَعْدَةُ الْأُولَى وَالتَّشْهِيدَانِ وَلَفْظُ
السَّلَامِ وَقُنُوتُ الْوُتْرِ وَتَكْبِيرَاتُ الْعِيدَيْنِ وَتَعْيِينُ الْأَوَّلَيْنِ
لِلْقِرَاءَةِ وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ وَالْجَهْرُ وَالْإِخْفَاءُ فَيُجْهَرُ وَيُخْفَى *
وَسَنْ غَيْرُهُمَا أَوْ نَدَبٌ * فَإِذَا أَرَادَ الشَّرُوعَ كَبَّرَ بِلَا مَدِّ الْهَمْزَةِ
وَالْبَاءِ مَاسًا بِأَبْهَامِيهِ شَحْمَتَى أذْنِيهِ وَالْمِرَّةَ تَرْفَعُ يَدَيْهَا حَذَاءً
مَنْكِبَيْهَا وَيَجُوزُ بِكُلِّ مَا دَلَّ عَلَى تَعْظِيمٍ لَا يَشُوبُ بَدْعَاءَ وَلَوْ

١ اى والقصد مع التلفظ بها يدل
عليه افضل منه بلا تلفظ فالتلفظ وحده
لا يعتبر وفي شرح الطحاوى والافضل
ان يشتغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر
ويده بالرفع وعند الشافعى لابد
من ذكر اللسان (ش)

٢ لان الفروض والواجبات كثيرة
فلا بد من تعيين ما يراد اداء فلا
يشترط نية عدد الركعات لان قصد
التعيين مفعن عنه (ش)

٣ اى بان السجود يتأدى بكل منهما
وفي المحيط ان سجد على انفه دون
جبهته جاز وقد اساء وعندهما لا يجوز
الا اذا كان بجبهته علة وان سجد على
جبهته وحدها جاز ولم يسئ وفي
الهداية وان اقتصر على احدهما جاز
عند ابى حنيفة (ج ش)

٤ اى تسكين الجوارح والاعضاء في
الركوع والسجود حتى تطمئن (ش)

٥ اى الفرض والواجب (ج)

١ اى بعدم الجواز (ج)

٢ وقال محمد في حالة القراءة فقط
فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت
ويضع عندهما (ش)

٣ اى لا يقول انى وجهت وجهى وقال
أبو يوسف يثنى ويوجه وهو مختار
الطحاوى الا انه قال المصلى بالخيار
ان شاء قال التوجيه بعد الثناء وان
شاء قاله قبل الثناء (ش)

٤ اى الامام (ج)

٥ اى يقول بعد الفاتحة امين بالقصر
او الممد بتخفيف الميم او بتشديد (ج)

٦ والمعنى مبعدا عضده من جنبه
وذراعيه من الارض لان كليهما سنة الا
اذا كان المصلى فى الصف فانه لا يبدى
عضده كيلا يؤذى احدا (ج)

٧ وفى الكلام اشارة الى انه لا يجوز
على غير الظهر لكن فى الزاهدى
يجوز على الفخذين والكمين بعذر
على المختار وعلى اليدين والكمين
مطلقا الى انه لا يجوز على ظهر غير
المصلى كما قال الحسن لكن فى الاصل
يجوز فى الزحام كما فى المحيط (ج)

بِالْفَارِسِيَّةِ لَا الْقِرَاءَةَ بِهَا إِلَّا بَعْدَ وَبِهِ يَتَنَبَّهُ * وَيَضَعُ يَمِينَهُ

عَلَى شِمَالِهِ تَحْتَ سُرَّتِهِ فِي كُلِّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرُ مَسْنُونٍ وَيُرْسِلُ
فِي قَوْمَةِ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِينَ ثُمَّ يَثْنَى وَلَا

يُوجِّهُ وَيَتَعَوَّذُ لِلْقِرَاءَةِ لَا لِلثَّنَاءِ فَيَقُولُهُ الْمَسْبُوقُ لَا الْمُؤْتَمِّمُ

وَيُؤْخِرُهُ عَنِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِينَ وَيَسِيَّ لَا بَيْنَ الْفَاتِحَةِ

وَالسُّورَةِ وَيُسْرَهُنَّ ثُمَّ يَقْرَأُ وَيُؤْمِنُ سِرًّا كَالْمُؤْتَمِّمِ * ثُمَّ

يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ خَافِضًا وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مَفْرَجًا

أَصَابِعَهُ بِأَسْطَا ظَهْرِهِ غَيْرَ رَافِعٍ وَلَا مَنْكِسٍ رَأْسَهُ وَيَسْبِحُ ثَلَاثًا

وَهُوَ أَدْنَاهُ ثُمَّ يَسْبِغُ رَأْفًا رَأْسَهُ وَيَكْتَفِي بِهِ الْأَمَامُ وَبِالتَّحْيِيدِ

الْمُؤْتَمِّمُ وَيَجْمَعُ الْمُنْفَرِدَ بَيْنَهُمَا وَيَقُومُ مُسْتَوِيًّا * ثُمَّ يَكْبُرُ وَيَسْجُدُ

فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ضَامًّا أَصَابِعَهُ ثُمَّ وَجْهَهُ مُبْدِيًا ضَبْعِيهِ مَجَافِيًّا

بَطْنَهُ عَنِ فَخْذَيْهِ مُوجِّهًا أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ خَوَّ الْقِبْلَةِ وَيَسْبِحُ ثَلَاثًا

وَهُوَ أَدْنَاهُ وَيَجُوزُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ يَجِدُ جَعْمَهُ وَيَسْتَقِرُّ جَبْهَتُهُ

وَعَلَى ظَهْرِهِ مَنْ يَصَلِّي صَلَاتَهُ فِي الزَّحَامِ وَالْمَرَاةُ تَخْفِضُ وَتَنْزِقُ

بطنها بفخذيها ويرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا ويكبر

ويسجد مطمئنا ويكبر ويرفع رأسه ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم

بلا اعتماد على الأرض ولا قعود * والركعة الثانية كالاولى لكن

لا ثناء فيها ولا تعوذ ولا يرفع يديه فيها * وإذا اتىها افتش

رجله اليسرى وجلس عليها ناصبا يميناه موجهها اصابعه نحو القبلة

واضع يديه على فخذه موجهها اصابعه مبسوطة والمرأة تجلس

على اليتى اليسرى مخرجة رجليها من الجانب الايمن * ويتشهد

كأبن مسعود ولا يزيد عليه ويقرا فيها بعد الاولين الفاتحة

فقط وإن سبح أو سكت جاز ثم يقعد كالاولى وبعد التشهد

يصل على النبي عليه السلام ويدعو بها لا يسأل من الناس

ثم يسلم عن يمينه بنية من ثم من البشر والملك ثم عن

يساره كذا والمؤتم ينوي امامه في جانبه وفيها اذا حاذاه

والمنفرد الملك فقط فصل يجهر الامام في الجمعة

والعبدن والفجر واولي العشائين اذا وقضا لا غير والمنفرد

١ اى اصابع الرجل اليمنى وذكر
في الكافي والتحفة اصابع رجليه (ج)

٢ اى اصابع يديه (ج)

٣ اى مثل تشهد عبد الله بن مسعود
وهو التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليك الى اشهد ان لا اله الا
الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله *
واخرج عن معمر عن خصيف قال
رايت النبي عليه السلام فقلت له ان
الناس قد اختلفوا في التشهد فقال
عليك بتشهد ابن مسعود (ج ش)

مطلب — يجهر الامام

٤ وهو قيد للثلاث الاخيرة لان
الثلاث الاولى لم تقض (ج)

١ فانه لو طلق امرأته او اعتق عبده
بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح
فلو طلق امرأته او خالعها فاستثنى
في نفسه لا يصدق في القضاء قال
القاضي علاء الدين الصحيح عندي
ان اسماع النفس كاف في بعض
التصرفات دون بعض الا ترى ان
البائع لو اسع نفسه بلا اسماع
المشتري لم يكن كافيا (ج)
٢ اى مقدار القراءة المسنونة اى
الثابتة بالسنة (ج)
٣ والمفصل السبع الاخير من القرآن
سمى به لكثرة الفصل بين السور
بالسلسلة والمراد قراءة ايتين تامتين
من السور الطويلة من هذا القسم
من القرآن مع الفاتحة (ج)
٤ ولكن في المنية قال الاكثر
انه من سورة محمد عليه السلام
وقيل من ق وقيل من النجم وقيل
عن الفتح (ج)
٥ وقيل الى البلد كما في الكرماني (ج)
٦ وفي النهاية من الحجرات الى عبس
ثم التكوير الى والضحى ثم الانشراح
الى الاخر قيل من اول القرآن الى
عبس طوال ومنها الى والضحى اوساط
ومنها الى الاخر قصار (ش)
٧ في نفسه بان يسمع نفسه او يصحح
لحروف (ج)
٨ والشابة لغة من تسع عشرة الى
ثلاث وثلاثين وشرعا من خمس عشرة
الى تسع وعشرين (ج)
٩ اسم لمؤنث غير لازم التاء من
احدى وخمسين الى اخر العمر وشرعا
من الخمسين (ج)

خير ان ادى وخافت حتما ان قضى * وادنى الجهر اسماع غيره
وادنى المخافتة اسماع نفسه هو الصحيح وكذا في كل ما تعلق
بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها وسنة القراءة في
السفر عجلة الفاتحة مع اى سورة شاء وامنا نحو البروج وفي
الغدير استحسنوا طوال المفصل في الفجر والظهر واوساطه في
العصر والعشاء وقصاره في المغرب * ومن الحجرات طوال الى
البروج ثم اوساط الى لم يكن ثم قصار الى الاخر * وفي
الضرورة بقدر الحال وكره تعيين سورة للصلوة وينصت المؤمن
وكذا في الخطبة الا اذا قرأ صلوا عليه فيصلي السامع سرا *
والجماعة سنة مؤكدة والاولى بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاقرا
ثم الاورع ثم الاسن فان ام عبد او اعرابي او فاسق او اعمى
او مبتدع او ولد زنا كرهه جماعة النساء وحدهن فان فعلن
تقف الامام وسطهن وكحضور الشابة كل جماعة والعجوز الظهر
والعصر * ويقتدى المتوضى بالمتيهم والغاسل بالماسح والقائم
بالقائم

بِالْقَاعِدِ وَالْمُؤْمِي بِالْمُؤْمِي وَالْمُتَنَفِّلِ بِالْمُقْتَرِضِ لَارْجُلٍ بِأَمْرَةٍ

١ فيقتدى عاربعار كما في المحيط (ح)

أَوْصِي وَطَاهِرٍ بِعَذْوٍ وَقَارِي بِأَمِي وَلَا يَسْ بَعَارٍ وَغَيْرِ مَوْ

بِهُومٍ وَلَا مُقْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّلٍ وَلَا مُقْتَرِضٍ بِمُقْتَرِضٍ فَرَضًا آخِرًا وَالْأَمَامِ

٢ أي لا ينبغي له أن يطيل الصلوة
ويحتمل أن يكون الضمير للقراءة (ج)

لَا يُطِيلُهَا وَلَا قِرَاءَةَ الْأُولَى إِلَّا فِي الْفَجْرِ وَيَقُومُ الْمُؤْتَمُّ الْوَاحِدُ

عَلَى يَمِينِهِ وَالزَّائِدُ خَلْفَهُ وَيَصِفُ الرِّجَالُ ثَمَّ الصِّبْيَانِ ثَمَّ الْخَنَازِي

ثُمَّ النِّسَاءُ فَإِنْ حَازَتْهُ فِي صَلَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ تَحْرِيْمَةٌ وَأَدَاءٌ فَسَدَتْ

مطلـــــــــ مصل سبقه

صَلَاتُهُ إِنْ نَوَى إِمَامَتَهَا وَالْأَفْصَلُ تَوَاتُّعُهَا فَصَلَّ مَصْلٌ سَبَقَهُ

٣ أي تجديد التحريم بعد ابطال
الاولى بما شاء من الاعمال (ج)

حَدَثٌ تَوَضَّأَ وَأَتَمَّ وَلَوْ بَعْدَ التَّشْهِيدِ وَالْإِسْتِيفَانِ أَفْضَلُ وَالْأَمَامُ

٤ أي مكان التوضوء (ج)

يُجْرَى آخِرُ إِلَى مَكَانِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيَتِمُّ ثَمَّةً أَوْ يَعُودُ كَالْمُفْرَدِ إِنْ

٥ أي إذا كانت الجماعة تمامهم أو
بعضهم خارج المسجد وظن أنه أحدث

فَرَّغَ إِمَامُهُ وَالْأَعَادُ وَكَذَا الْمُقْتَدِي * وَلَوْ جُنَّ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ

وجاوز الصفوف فسدت صلوته وفيه
اشعار بان البيت كالصحراء لكن

أَوْ احْتَلَمَ أَوْ فَهَقَهُ أَوْ أَحْدَثَ عَمْدًا أَوْ أَصَابَهُ بَوْلٌ كَثِيرٌ أَوْ

الأصح أنه كالمسجد ولذا يجوز
الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما

شَجَّ فَسَالَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ أَحْدَثَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ جَاوَزَ الصَّفُوفَ

في النية (بروج)

خَارِجَهُ ثُمَّ ظَهَرَ طَهَرَهُ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ أَوْ لَمْ يَجَاوِزْ

٦ أي أوصل ما بقي من الصلوة بها

بَنَى وَبَعْدَ التَّشْهِيدِ إِنْ عَمِلَ مَا يُنَافِيهَا تَمَّتْ وَتَفْسَدُ صَلَاةُ

صلى (ج)

المستبوق وإن وجد هنا رؤية المتيمم الماء وخوه فسدت

عند أبي حنيفة لفرضية الخروج بصنعه لا عندهما فصل

يفسدها الكلام مطلقا والسلام عند أورده مطلقا والائين وخوه

مأله صوت والبكاء بصوت الألامر الآخرة والتنجيح الأبعد

وتشيت عاطس وجواب الكلام ولو بالذكر والفتح إلا امامه

والقراءة من مصحف والسجود على نجس والدعاء بها يسأل

عن الناس والأكل والشرب والعمل الكثير أى ما يحتاج إلى

اليدين أو يستكره المصلي أو يظن الناظر أن عامله غير

مصل * وكره كل هيئة يكون فيها ترك الخشوع وقلب العصى

ليسجد الأمرة ومسح جبهته من التراب فيها والسجود على

كور عمامته وأقتراش ذراعيه وعقص شعره وسدل ثوبه وكفه

وتخصيص الإمام بكان لا أن قام في المسجد وسجد في الطاق

والقيام خلف صف وجد فيه فرجة وصورة حيوان في ثوبه ومسجد

وجهه غير خلف وتحت لا أن صغرت جدا أو معى رأسها

١ أى بفعل صدر من المصلى قصدا (ج)
مطلب يفسدها الكلام

٢ بالحائين المهملتين وهو أن يقول
أح (ج)

٣ أى لى ذوايبه حول رأسه أو جمعه
على وسط رأسه وشك بالصمغ أو غيره
أو على القفاء بخيط أو غيره والعقص
فى الأصل الشد كما فى المحيط (ج)
٤ أى إرساله حتى يصيب الأرض أو
وضعه رأسه أو كتفيه وإرسال أطرافه
من جوانبه (ج)
٥ أى ضم الثوب ورفع من بين يديه
أو من خلفه عند السجود (ج)

وَفِي ثِيَابِ الْبَذْلَةِ وَحَسَرُ رَأْسَهُ إِلَّا تَذَلُّلاً وَعَدَ مَا يَقْرَأُ وَغَلَقَ

بَابِ الْمَسْجِدِ وَالْوُطَى وَالْحَدِثُ فَوْقَهُ لَا فَوْقَ بَيْتٍ فِيهِ مَسْجِدٌ

وَلَا تَزِيْنُهُ وَصَلَوْتُهُ إِلَى ظَهْرِ مَنْ لَا يَصِلِي وَقَتْلُ الْحَيَةِ وَالْعَقْرَبِ

فِيهَا * وَيَأْتُمُ بِالْمُرُورِ أَمَامَ الْمُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ صَغِيرٍ وَأَمَّا

فِي غَيْرِهِ فَيَقْبِلُهَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ بِصَرِّ نَظَرٍ فِي مَسْجِدِهِ وَحَاذِي الْأَعْضَاءِ

الْأَعْضَاءِ إِنْ صَلَّى عَلَى دُكَّانٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ سِتْرَةٌ أَوْ خَشَبٌ بِقَدْرِ

ذِرَاعٍ وَغَلَطَ أَصْبَحَ نَغْرَ زِحْدَاءٍ أَحَدِ حَاجِبِيهِ بِقُرْبِهِ وَيَكْفِي سِتْرَةٌ

الْأَمَامُ وَجَازَ تَرْكُهَا عِنْدَ عَدَمِ الْمُرُورِ وَالطَّرِيقِ وَيَدْرَأُ بِالتَّسْبِيحِ

أَوْ الْإِشَارَةِ إِنْ عَدِمَ سِتْرَةٌ أَوْ مَرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فَصَلِّ الْوُتْرَ

ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ وَجِبَ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ وَقَبْلَ رُكُوعِ الثَّلَاثَةِ يُكَبِّرُ

رَافِعاً يَدَيْهِ ثُمَّ يَقْنَتُ فِيهِ أَبَدًا دُونَ غَيْرِهِ وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُ

الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً وَيَتَّبِعُ الْقَائِمَ بَعْدَ رُكُوعِ الْوُتْرِ لَا الْقَائِمَ فِي

الْفَجْرِ بَلْ يَسْكُتُ * وَسَنَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ

وَالْعِشَاءِ رَكَعَتَانِ وَقَبْلَ الظُّهْرِ وَالْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا أَرْبَعٌ بِتَسْلِيمَةٍ

١ ويكره نقش المسجد بالجص وماء الذهب للرياء وزينة الدنيا ولا يكره لتعظيم المسجد لان عثمان رضى الله عنه فقل ذلك لمسجد النبي عليه السلام واصحابه متوافرون ولم ينكره منهم احد

نصاب الاحتساب من الباب الرابع عشر فيها يحتسب في المسجد

٢ ولا صلوة المصلي متوجها (من ج)
٣ اى ولا يكره قتل حية لقوله عليه السلام اقتلوا الاسوديين الحية والعقرب (من ج)

٤ اى يستوى فيه جميع اعضاء المار اعضاء المصلي كلها (ج)

٥ اى قبل ركوع الركعة الثالثة اشارة الى انه لا يقنت فى غير الثالثة وما عدا القيام وفيه رد على الشافعى حيث يقنت بعد الركوع ابدا (ج)

٦ اى فى الوتر فى جميع السنة دون غير الوتر وانما ذكر هذه الظروف مبالغة فى الرد على الشافعى فانه مستحب عنده فى النصف الاخير من

رمضان وفى الفجر ابدا (ج)

٧ وفى الكرمانى انه عليه السلام كان يقرأ الاعلى والكافرون والاخلاص

الملى بالقصر في الاصل امتدادهما (ج)

٢ اى اتمام ركعتين منه وان نوى

اكثر فان الاصل ركعتان زيد

في الحضر واقر في السفر (ج)

٣ بخلاف الترك في ركعة منه فانه

لا يفسد الا الاداء وهذا اعدل الاقوال

واصحها ولذا قدمه (ج)

٤ لان التحريمية تنعقد لهذه الافعال

ولم يوجد الكل في الشفع الاول فلم

يصح الشروع في الثاني كما اذا ترك

القراءة في ركعتي الفجر او احديهما (ج)

٥ لان القراءة ركن زائد حتى جاز

الشفع الثاني من الفرض بدونها

فتركها لا يفسد التحريمية (ج)

٦ والمعنى فيما بين كل اربع

ركعات من النفل (ج)

٧ من وجوب القضاء في الصورتين

اما في الاولى فلان القعدة الاولى

في النفل لا تكون فرضا عندهم واما

في الثانية فلان المعتبر هو الشروع

لالنية (ج)

٨ فلا يشترط الاستقبال في الابتداء

والبقاء ومن الناس من اشترطه في

الابتداء واصحابنا لم ياخذوا به

كما في المحيط (ج)

٩ اى وكره القعود بقاء بان افتتح

النفل قائما واتمها قاعدا بلا عذر

سواء كان ذلك في الركعة الاولى

او الثانية (ج)

وَجِبَ الْارْبَعُ قَبْلَ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَبَعْدَهُ وَكَرِهَ مَزِيدُ النَّفْلِ

عَلَى اَرْبَعٍ بِتَسْلِيمَةٍ نَهَارًا وَعَلَى ثَمَانٍ لَيْلًا وَالْارْبَعُ اَفْضَلُ فِي

الْمَلُوكِ وَلَزِمَ النَّفْلُ بِالشَّرُوعِ اِلَّا بَطَنَ اَنَّهُ عَلَيْهِ وَقَضَى

رَكْعَتَيْنِ لَوْ نَقَضَ فِي الشَّفْعِ الْاَوَّلِ اَوْ الثَّانِي * وَتَرَكَ الْقِرَاءَةَ

فِي رَكْعَتِي الشَّفْعِ الْاَوَّلِ يَبْطُلُ التَّحْرِيمَةُ عِنْدَ ابِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي رَكْعَةٍ وَعِنْدَ ابِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ لَا اَصْلًا

بَلْ يَفْسُدُ الْاِدَاءُ فَيَقْضَى اَرْبَعًا عِنْدَ ابِي حَنِيفَةَ فِيمَا تَرَكَ فِي اَحَدِي

الْاَوَّلِ مَعَ كُلِّ الثَّانِي اَوْ بَعْضُهُ وَعِنْدَ ابِي يُوسُفَ فِي اَرْبَعٍ مَسَائِلَ

يُوجَدُ التَّرْكَ فِيهَا فِي الشَّفْعَيْنِ وَفِي الْبَاقِي رَكْعَتَيْنِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ

رَكْعَتَيْنِ فِي الْكُلِّ وَاِنْ لَمْ يَقْعُدْ فِي الْوَسْطِ اَوْ نَوَى اَرْبَعًا وَاتَمَّ

اِثْنَيْنِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ * وَيَتَنَفَّلُ رَاكِبًا مُؤَمِّيًا خَارِجَ النِّصْرِ اِلَى

غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَقَاعِدًا مَعَ قُدْرَةٍ عَلَى قِيَامِهِ وَكَرِهَ بَقَاءً وَاِنْ افْتَتَحَ

رَاكِبًا وَنَزَلَ بَنَى وَبَعَّكْسِهِ فُسَدَ * وَسَنَ التَّرَاوِيحَ قَبْلَ الْوُتْرِ

اَوْ بَعْدَهُ وَعَلَى كُلِّ تَرْوِيحَةٍ اَي اَرْبَعِ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ جُلُوسَةً

مطلب الكسوف

بِقَدْرِهَا وَسَنَ الْخْتَمِ مَرَّةً وَلَا يَتْرُكُ لِكَسَلِ الْقَوْمِ وَلَا يُؤْتِرُ جَمَاعَةً
خَارِجَ رَمَضَانَ ﴿١﴾ فَصَلَّ عِنْدَ الْكُسُوفِ يُصَلِّي إِمَامُ الْجَمْعَةِ
بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ نَفْلًا خَفِيًّا مَطْوِلًا قِرَاءَتَهُ فِيهِمَا ثُمَّ يَدْعُو حَتَّى
تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ صَلُّوا فَرَادَى كَالْكُسُوفِ * وَالْإِسْتِسْقَاءُ
دُعَاءً وَاسْتِغْفَارَ مُسْتَقْبَلًا وَإِنْ صَلُّوا فَرَادَى جَازٍ وَلَا يَقْلِبُ رِداءً

مطلب من شرع في

١ تلك الصلوة الفرض كما في التحفة

وغيرها والاقامة كما في المضمرات (ج)

٢ من الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي

(ج)

٣ أو سجد لها أي للثانية سواء قام

لها أو ركع (ج)

٤ من ثنائي أو ثلاثي كلها خلاف

القياس فانها منسوبة الى الاربع

والثنتين والثلاث (ج)

٥ مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق

او تقل جماعة بغيبته كما في الكرمانى (ج)

٦ فانه يكره الخروج اذا التفل

بعدهما غير مشروع (ج)

٧ أي من ظن عدم ادراك الفجر (ج)

٨ أي حال ادراك الظهر وعدمه

اذا اداها (ج)

٩ أي هاتين الستين (ج)

وَلَا يَحْضُرُ ذِمِّي ﴿٢﴾ فَصَلَّ مِنْ شَرَعٍ فِي فَرَضٍ فَأَقِيمْتَ إِنْ لَمْ
يَسْجُدْ لِلرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ سَجَدَ وَهُوَ فِي غَيْرِ رِبَاعِي قَطَعَ وَاقْتَدَى
وَكَذَا فِيهِ بَعْدَ ضَمِّ أُخْرَى وَإِنْ صَلَّى ثَلَاثًا مِنْهُ يَتِمُّ ثُمَّ يَقْتَدَى
مُتَنَفِّلًا إِلَّا فِي الْعَصْرِ * وَكَرِهَ خُرُوجَ مَنْ لَمْ يَصَلِّ مِنْ مَسْجِدٍ
أَذِنَ فِيهِ لَا لِمَقِيمِ جَمَاعَةٍ أُخْرَى وَلَا لِمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعِشَاءَ
إِلَّا عِنْدَ الْأَقَامَةِ وَفِي غَيْرِهَا يَخْرُجُ وَإِنْ أَقِيمْتَ * وَيَتْرُكُ سَنَةَ
الْفَجْرِ وَيَقْتَدَى مَنْ لَمْ يَدْرِكْهُ جَمْعٌ إِنْ أَدَاها وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةَ
مِنْهُ صَلَّاهَا وَلَا يَقْضِيهَا إِلَّا تَبَعًا لِفَرْضِهِ وَيَتْرُكُ سَنَةَ الظُّهْرِ فِي
الْحَالَيْنِ وَيَقْتَدَى ثُمَّ يَقْضِيهَا قَبْلَ شَفْعِهِ وَغَيْرِهَا لَا يَقْضِي أَصْلًا ﴿٣﴾

فصل فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر

فائتأكلها أو بعضها إلا إذا ضاق الوقت أو نسي أو فاتت ست

فصل يجب بعد سلام واحد سجدة تان وتشهد وسلام إذا

قدم ركنا أو آخره أو كرهه أو غير واجبا أو تركه ساهيا كركوع

قبل القراءة وتأخير الثالثة بزيادة على التشهد وركوعين

والجهر فيما يخافت وترك القعود الأول * ويول الكل إلى

ترك الواجب ولا يجب بسهو الموت بل بسهو إمامه إن سجد

والمسبوق يسجد مع إمامه ثم يقضى وإذا لم يقعد أولا وهو

إليه أقرب قعد ولا سهو عليه والإقام وسجد للسهو وإن لم

يقعد أخيرا قعد ما لم يسجد وسجد للسهو وإن سجد تحول

فرضه نفلا وضم سادسة إن شاء وإن قعد الأخيرة ثم قام ساهيا

عاد ما لم يسجد وسلم وإن سجد تم فرضه وضم سادسة وسجد

للسهو * والركعتان نفل لانتوبان عن سنة الظهر ومن اقتدى

به فيهما صلاحها وإن أفسد قضاها * وإذا سجد للسهو في النفل

مطلب سجود السهو

١ ركن الشئ جزء ماهيته فركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود وأما القعدة فشرط لصحة الخروج والمعنى إذا قدم المصلي ركنا على ركن أو آخر ركنا عن ركن أو غيره وفيه إشارة إلى أن التأخير مقدار زمان حرف موجب للسهو وفي الزايد أنه قدر ركن وفي النسفي أنه مقدار كلام تام وقال لها تريد أن قدر كلام تام كثير الكلمات (ج) ٢ وفي الينابيع لا يجب سجود السهو بالعمد إلا في موضعين الأول تأخير إحدى سجدتي الركعة الأولى إلى آخر الصلوة والثاني ترك القعدة الأولى (ش)

٣ أي بالامام (ج)

٤ أي وإن أفسد المقتدى إياها قضاها وجوبا عند أبي يوسف (ج) وقال محمد لا قضاء عليه كما لو أفسدها الإمام (ش)

١ اى اذا تنفل باربع ركعات او
بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سهى
فى الشفع الاول لا ينبغى ان يسجد
للسهو الا بعد الشفع الثانى (ج)

٢ احديهما عند الاخطا والآخرى
عند الارتفاع على المشهور عن
اصحابنا رحمهم الله تعالى والاكتفاء
مشير الى ان التكبير ليس بفرض
ولا واجب فاما سنة او ندب (ج)
٣ من النية عند التكبير وتوجه القبلة
وستر العورة والطهارتين والوقت (ج)
٤ لا من تهجى او كتب (ج)

٥ كما فى الكافى وغيره ولكن فى شرح
الطحاوى وغيره ان اقتدى السامع
قبل سجدة الامام سجد معه وان اقتدى
بعدها سقط عنه اذ بالاعتداء صارت
صلوتية فلا يؤدى بعدها (ج)
٦ وهى التى وجب ادائها فى الصلوة
(ش)
٧ اى من خارج الصلوة وان اساء
بتركها (ج)

٨ اى عن سجدة التلاوة (وش)

لَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْبَغِي صَح * وَأَنْ سَلَّمَ مِنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ
أَنْ سَجَدَ وَالْأَلَا وَمِنْ شَكَّ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَنَّهُ كَمْ صَلَّى اسْتَأْنَفَ وَإِنْ كَثُرَ

أَخَذَ بِغَالِبِ الظَّنِّ وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ فَبِالْأَقْلِ وَيَقْعُدُ حَيْثُ تَوَهَّاهُ
آخِرَ صَلَوَتِهِ فَصَلَّ تَحِبَّ سَجْدَةً بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ
بِشُرُوطِ الصَّلَاةِ بَلَا رَفْعِ يَدٍ وَتَشْهِيدٍ وَسَلَامٍ فِيهَا سَجْدَةً

السُّجُودِ عَلَى مَنْ تَلَا آيَةً مِنْ أَرْبَعِ عَشْرَةِ آيَةٍ الَّتِي فِي آخِرِ
الْأَعْرَافِ وَالرَّعْدِ وَالنَّحْلِ وَبَنَى إِسْرَائِيلَ وَمَرْيَمَ وَأُولَى الْحَجِّ

وَالْفُرْقَانِ وَالنَّهْلِ وَالْمِ السَّجْدَةِ وَصَ وَحَمَّ السَّجْدَةِ وَالنَّجْمِ
وَأَنْشَقَّتْ وَأَفْرَأَ أَوْ سَمِعَهَا وَإِذَا تَلَا الْإِمَامُ فَمِنْ سَمِعَ ثُمَّ أَقْتَدَى بِهِ

فِي رُكْعَةٍ أُخْرَى يَسْجُدُ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَمَا صَلَّ سَمِعَ مِنْ لَيْسَ مَعَهُ
وَمَنْ أَقْتَدَى بِهِ فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ بَعْدَ سُجُودِ الْإِمَامِ لَا يَسْجُدُ وَقَبْلَهُ

يَسْجُدُ مَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ وَإِنْ تَلَا الْمَوْتَمَّ لَا يَسْجُدُ إِلَّا سَمِعَ
خَارِجِي وَالصَّلَوَتِيَّةَ لَا تَقْضَى خَارِجَهَا وَالرُّكُوعَ بِالتَّوَقُّفِ بِنُوبٍ

عَنْهَا وَإِنْ كَرَّرَ فِي مَجْلِسٍ أَوْ صَلَاةٍ يَكْفِي سَجْدَةً وَيَعْتَبَرُ لِلْسَّامِعِ

واستدعاء

مطلب — صلوة المريض

مجلسه واستدعاء الثوب والانتقال من غصن إلى غصن آخر

تبدیل * ويكره ترك آية السجدة وحدها لاعتكافه وندب ضم

غيرها اليها واستحسن إخفاءها عن السامع فصل إن

تعذر القيام للمريض حدث قبل الصلوة أو فيها صلى قاعدا يركع

ويسجد وإن تعذرا مع القيام أو ماء برأسه قاعدا إن قدر

على القعود ولا معه فهو أحب وجعل سجوده أخفض من ركوعه

ولا يرفع إليه شيء ليسجد عليه والأفضل جنبه متوجها إلى القبلة

أو ظهره كذا وإذا أوى والأيماء بالرأس فإن تعذر أخبرت

وموم صح في الصلوة استأنف وقاعد يركع ويسجد صح فيها

بنى قائما * صلى قاعدا في فلك جار بلا عذر صح وفي المربوط

لا إلا بعذر * جن أو أغشى عليه يوما وليلة قضى ما فات وإن زاد

ساعة لا فصل المسافرين من فارق بيوت بلده قاصدا

مسافة ثلاثة أيام ولياليها بسير وسط وهو ماسر الأهل

والراجل والفلك إذا اعتدلت الريح وما يليق بالجبل فيقصّر

١ أي لامع تعذر القيام أي ان عجز عنهما مع القدرة على القيام فلا ييماء بالرأس اليهما قاعدا أحب منه قائما (ج)

٢ وفي جوامع الفقه لو افتتح الصلوة بالأيماء ثم قدر قبل أن يركع به ويسجد جاز له أن يتبها بخلاف ما لو قدر بعد الركوع به والسجود انتهى ولو قدر المضطجع في الصلوة على العقود دون الركوع والسجود استأنف الصلوة على المختار (ش)

٣ إذا قدر على القيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد استأنف الصلوة وهي فرع اقتداء القائم بالقاعد (ش)

١ والكلام مشير الى انه لا قصر في الثلاثي والثنائي وكذا في السنن ج وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة (ش).

٢ فلو نوى الإقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنى لم يصر مقيما كما في المحيط (ج).

٣ الجبائي بالكسر منسوب الى الجباء بالهمزة المنقلبة عن الياء من وبر اوصوف لاشعر على عبودين او ثلثة وما على اكثر منها فبيت كما ذكره الجوهري (ج).

٤ لانه خلط النفل بالفرض قصدا وترك القصر الواجب واخر السلام الواجب وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل من (ج).

٥ لتركه القعدة التي هي فرض وهذا اذا لم ينو الإقامة في القومة الثالثة والا يصير مقيما وينقلب فرضه اربعا (ش).

٦ اى كسفر الطاعة (ج س).

٧ اى عادم الشروط الاربعة او بعضها والكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظهر في حق المعذور وغيره ولكنه مأمور باسقاطه باداء الجمعة حتما والمعذور رخصة (من ج).

٨ والاطلاق مشعر بان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن استيذانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل وصلوا جاز كما في الجلاي (ج).

٩ اى يشترط في الخطبة ان يكون بعد الزوال حتى لو خطب قبل الزوال وصلى بعده لم يحز (ج).

الرُّبَاعِي إِلَى أَنْ يَدْخُلَ بِلَدِهِ أَوْ يَنْوِيَ إِقَامَةَ نِصْفِ شَهْرٍ
بِلَدِهِ أَوْ قَرْيَةٍ وَاحِدَةٍ وَبَصْرَاءَ دَارِنَا وَهُوَ خَبَائِي لِابِدَارِ
الْحَرْبِ أَوْ الْبَغْيِ مُحَاصِرًا كَمَنْ طَالَ مَكْنَهُ بِلَانِيَةً فَلَوْ أَتَمَّ وَقَعْدَ
الْأُولَى تَمَّ فَرْضُهُ وَأَسَاءَ وَمَا زَادَ نَفْلًا وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ بَطَلَ فَرْضُهُ *
مَسَافِرُ أَمَةٍ مُقِيمٍ فِي الْوَقْتِ يَتِمُّ وَبَعْدَهُ لَا يَوْمُهُ وَفِي عَكْسِهِ أَتَمَّ
الْمُقِيمُ وَقَصَرَ الْمَسَافِرُ قَائِلًا نَدْبًا (أَتَمُّوا صَلَوتَكُمْ فَأَنَّى مَسَافِرُ)
وَيَبْطُلُ الْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ مِثْلَهُ لَا السَّفَرُ وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ مِثْلَهُ وَالسَّفَرُ
وَالْأَصْلِيُّ * وَالسَّفَرُ وَضِدُّهُ لَا يَغْيِرُ أَنْ الْفَائِتَةَ وَسَفَرُ الْمَعْصِيَةِ
كَبِيرٌ فِي الرِّخْصِ فَصَلِّ لَوْ جُوبَ الْجُمُعَةُ الْإِقَامَةُ
بِمَصْرِ وَالصَّحَّةِ وَالْحَرِيَّةِ وَالذُّكُورَةِ وَالْبُلُوغِ وَسَلَامَةِ الْعَيْنِ
وَالرَّجْلِ وَتَقَعُ فَرْضًا إِنْ صَلَّاهَا فَاقْدَهَا وَشَرِطَ لِادَائِهَا الْمَصْرَ
أَوْ فَنَآوَهُ * وَمَا لَا يَسْغَحُ أَكْبَرُ مَسَاجِدِهِ أَهْلُهُ مَصْرٌ وَمَا أَتَّصَلَ بِهِ
مَعْدًا لِمَصَالِحِهِ فَنَآوَهُ * وَالسُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ وَوَقْتُ الظُّهْرِ
وَالْخُطْبَةُ نَحْوُ تَسْبِيحَةٍ فِي الْوَقْتِ وَالْجَمَاعَةُ أَيْ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ سِوَى

١ فان شرع القوم ثم نفروا اى خرجوا

من المسجد من النفير وهو الخروج (ج)

٢ اى اول اذان بعد الزوال سواء

كان على المنارة او عند الخطبة * ج *

والاذان على المنارة الا انه احدث

في زمان عثمان رضى الله تعالى عنه

على الزوراء وهى دار بسوق المدينة

مرتفعة لما روى البخارى ان الاذان

يوم الجمعة كان حين يجلس الامام على

المنبر في عهد النبي عليه السلام وابى

بكر وعمر فلما كان في خلافة عثمان

وكثروا امروا بالاذان الثالث على

الزوراء فثبت الامر على ذلك وسمى

ثالثا باعتبار الشرعية * ش * والاصح

ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو

غير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد

الزوال سواء كان على المنبر او على

الزوراء كذا في الكافي (فتاوى عالم كبير)

٣ لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر

الله وذروا البيع (ش)

مطلب العيدين

٤ اى من ارتفاعها قدر رمح او ربحين

كما في الخلاصة او من وقت تحل

الصلوة فيه كما في المضمرات الى ما

قبل زوالها والغاية غير داخلة في الغيا

بقرينة ما مر ان الصلوة الواجبة لم

تجز عند قيامها (من ج)

٥ اى يقضى صلوته كما اشار اليه

الكرمانى والجلابى والهداية وغيرها

او يؤدى كما في التحفة (ج)

٦ بان غم الهلال ثم شهد به بعد

الزوال او بان صليت ثم ظهر انهم

صلوها بعد الزوال قيد بالغد وبالغدر

لانها لا تصلى بعد غد ولا غدا بغير عذر (ش)

الامام فان نفروا بعد سجوده اتمها وقبله بدا بالظهر والاذن

العام * وكره في المصير ظهر المعذور وغيره جماعة وظهر غير

المعذور قبل الجمعة وسعيه اليها والامام فيها يبطله وان لم

يدركها ومدر كها في التشهد او سجود السهو يتمها * واذا اذن

الاول تركوا البيع والشراء وسعوا واذا خرج الامام للخطبة

حرم الصلوة والكلام حتى يتم الخطبة واذا جلس على المنبر

اذن ثانيا بين يديه واستقبلوه مستمعين ويخطب خطبتين

بينهما جلسة قائما طاهرا واذا تمت اقيمت وصلى الامام

ركعتين فصل ندب يوم الفطر ان ياكل ويستاك

ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤدى فطرته ثم

يخرج الى المصلى ولا يتنفل قبل الصلوة وشرط لها شروط

الجمعة وجوبا واداء الا الخطبة ووقتها من ارتفاع الشمس الى

زوالها ويكبر ثلاثا رافعا يديه بعد التناء وفي الركعة الثانية

بعد القراءة ويصلي غدا بعذر واذا صلى الامام لا يقضى من فات *

والاضحى

وَالْأَضْحَى كَالْفِطْرِ لَكِنْ نَدَبُ الْأَمْسَاكِ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ وَيَكْبِرَ

جَهْرًا فِي الطَّرِيقِ وَيُصَلِّي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ أَوْغْيَرِهِ وَيَعْلَمُ فِي خُطْبَتِهِ

تَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ وَالْأَضْحَى وَثُمَّ أَحْكَامُ الْفِطْرِ * وَلَا اجْتِمَاعَ يَوْمَ

عَرَفَةَ تَشْبِهَا بِالْوَاقِفِينَ وَيَجِبُ قَوْلُهُ (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ) مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ عَقِيبَ

كُلِّ فَرَضٍ أَدَّى بِجَمَاعَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ عَلَى الْمَقِيمِ بِمَصْرٍ وَمَقْدِيَّةٍ

بِرَجُلٍ وَمَسَافِرٍ مُقَدِّمٍ بِمَقِيمٍ إِلَى عَصْرِ الْعِيدِ وَقَالَا إِلَى عَصْرِ آخِرِ

أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَبِهِ يَعْمَلُ وَلَا يَدْعُوهُ الْمَوْتُمْ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ

فَصَلَ سَنَ لِلْمَحْتَضِرِ أَنْ يُوْجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى يَمِينِهِ

وَاخْتِيارَ الاسْتِئْثَاءِ وَيَلْقَنَ الشَّهَادَةَ * فَإِذَا مَاتَ بِشَدِّ حَيَاةٍ وَيَغْمُضُ

عَيْنَاهُ وَيَجْمُرُ تَخْتَهُ وَكَفَنَهُ وَتَرَا وَيَغْسِلُ بِلَا مَضْمُضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ

وَلَا قَلَمٍ ظَفَرٍ وَلَا تَسْرِيحِ شَعْرٍ وَيَجْعَلُ الْخُيُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ

وَالْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ * وَسَنَةَ الْكَفَنِ لَهُ أَزَارٌ وَقِمِيصٌ وَلِفَافَةٌ

وَاسْتَحْسِنَ الْعِمَامَةَ وَيزَادُهَا الْخُبَارُ وَخَرْفَةٌ تَرْبُطُ بِهَا ثَدْيَهَا

وَيَدِيهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ (ج)

١ اى فى خطبة الفطر فان ثم بلاهه
للبعيد (ج)

٢ اى حادى عشرة وثانى عشرة وثالث
عشرة وانها سمي بذلك لان التشريق
تقديد اللحم وفيه تقدد لحم الاضاحى
بالشمس (من ج)

مطلب الجنائز

٣ فيجب على اخوانه واصدقائه ان
يقولوا عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا
له قل كيلا يابى عنه (ج)

٤ مرة او ثلاثا ١ سا اوسبعا ولايزاد
على ذلك وفي احدث قال النبى عليه
السلام اذا اجمرتم الميت فاجمروه
ثلاثا * من ش * اى تجمر التخت
والكفن ثلاثا او خمسا اوسبعا ولايزاد
عليه كما فى شرح الطحاوى (ج)

٥ اى مواضع سجوده من جبهته وانه
ويديه وركبتيه وقدميه (ج)

وَكِفَايَتُهُ لَهُ إِزَارٌ وَلِفَافَةٌ وَيَزَادُهَا الْحِمَارُ * وَيَعْقِدُ الْكَفَنَ إِنْ
خِيفَ انْتِشَارُهُ * وَصَلَوْتُهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَهِيَ أَنْ يَكْبِرَ وَيُسَبِّحَ
ثُمَّ يَكْبِرَ وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثُمَّ يَكْبِرُ
وَيَدْعُو لَهُ ثُمَّ يَكْبِرُ وَيُسَلِّمُ وَلَا يَرْفَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي الْأَوَّلِ * وَيَقُومُ
الْإِمَامُ بَعْدَ الصَّدْرِ وَالْأَحْقُ بِالْإِمَامَةِ السُّلْطَانُ ثُمَّ الْقَاضِي
ثُمَّ إِمَامُ الْحَيِّ ثُمَّ الْوَلِيُّ كَمَا فِي الْعَصَبَاتِ * وَيَصْحُحُ الْأَذْنُ بِهَا
فَإِنْ صَلَّى غَيْرَهُمْ يَعِيدُ الْوَلِيَّ إِنْ شَاءَ وَلَا يَصَلِّيَ غَيْرَهُ بَعْدَهُ وَمَنْ
لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ فَدَفِنِ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ مَا لَمْ يَظُنْ تَفْسُخَهُ وَلَمْ
يَجْزِ رَاكِبًا وَكَرِهَتْ فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٌ وَلَوْ وَضَعَ الْمَيِّتَ خَارِجَهُ
اِخْتَلَفَ الْمَشَايخُ * وَسَنَ فِي حِمْلِ الْجَنَازَةِ أَرْبَعَةٌ وَأَنْ تَضَعَ
مَقْدَمَهَا ثُمَّ مَوْخَرَهَا عَلَى يَمِينِكَ ثُمَّ كَذَا عَلَى يَسَارِكَ وَيُسْرِعُونَ
بِهَا لِأَخْبِيَاءٍ وَالْمَشَى خَلْفَهَا أَحَبُّ وَكَرِهَ الْجُلُوسُ قَبْلَ وَضْعِهَا
وَيُلْعَدُ الْقَبْرُ وَيَدْخُلُ فِيهِ مَا يَلِي الْقِبْلَةَ وَيَقُولُ وَاضِعُهُ بِسْمِ اللَّهِ
وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيَعْلِقُ الْعَقْدَةَ وَيَسُوءُ

١ وفي الخزانة أنه لو كان الميت مع
الإمام أو بعض القوم خارجة لم يكره
إجماعاً كما لو كان بعذر من مطر
وخوه داخله لم يكره اتفاقاً كما في
قاضيخان (من ج)
٢ بفتحيتين وهو أول عبد والفرس (ج)

مطلب الشهيد

١ فالحاصل ان الشهيد من قتل بحديدة ظلما ولم يجب به مال او وجد ميتا جريحا في المعركة سواء قتل بحديدة ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل ما قتله المشركون او اهل البغي او قطاع الطريق بغير الحديدة فالتعريف الحسن الموجز ما قلت في المختصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يجب به مال ولم يرث قينزع عنه غير يرث من غير ذكر الحديدة والوجدان في المعركة * شرح الوقاية

٢ وفيه اشعار بانه اذا قتل نفسه خطأ يصلى عليه وهذا بلا خلاف واما اذا تعمد فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السعدي ان لا يصلى عليه لانه لا توبة له وعند الحلواني يعكس كما في النجاة * ج * ولا يصلى على قطاع الطريق اذا قتلوا في حال حربهم ولو اخذهم الامام وقتلهم صلى عليهم ولو قتل الامام حدا لا يصلى وكذا حكم السعاة في الارض بالفساد * من خزانة الفتاوى *

مطلب صلوة الخوف

٣ اي جماعة كما في قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس (ش)

مطلب الصلوة في الكعبة

اللبن والقصب ويسجى قبرها لاقبره وكره الاجر والحشب ويهازل التراب ويسنم القبر * فصل الشهيد هو مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يجب به مال ولم يرث قينزع عنه غير ثوبه ويزاد وينقص ليتم كفته ولا يغسل ويصلى عليه ويدفن بدمه * وغسل من وجد قتيلًا في مصر لم يعلم قاتله او جرح وارثه بان نام او اكل او شرب او عولج او اواه خيمة او نقل من المعركة حيا او بقي عاقلا وقت صلوة او وصى بشيء وصلى عليهم وان قتل لبغي او قطع طريق غسل ولا يصلى * فصل اذا اشتد خوف العدو جعل الامام امة نحو العدو وصلى باخرى ركعة في الثنائي وركعتين في غيره ومضت هذه اليه وجاءت تلك وصلى بهم ما بقى وسلم وحده ومضت اليه وجاءت الاخرى واتمت بلا قراءة ثم الاخرى بها * وان زاد الخوف صلوا ركبانًا فرادى بآباء الى اي جهة قدروا ويفسدها القتال والمشى والركوب * فصل صح

فِي الْكَعْبَةِ الْفَرَضُ وَالنَّفْلُ وَلَوْ ظَهَرَهُ إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ لَا لِمَنْ
ظَهَرَهُ إِلَى وَجْهِهِ وَكَرِهَ فَوْقَهَا وَإِنْ اقْتَدَوْا حَوْلَهَا وَبَعْضُهُمْ أَقْرَبُ
إِلَيْهَا مِنْ إِمَامِهِ صَحَّ أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِهِ

كتاب الزكاة

لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ مَالِكٍ مُلْكًا تَامًا لِلنِّصَابِ نَامٌ *
وَهُوَ إِمَّا بِالثَّمَنِ أَوْ السَّوْمِ أَوْ نِيَّةِ التِّجَارَةِ مَعَ الْحَوْلِ * فَاضِلٌ
عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَعَنْ دَيْنٍ مُطَالِبٍ مِنْ عَبْدٍ فَلَا تَجِبُ عَلَى مُكَاتِبٍ
وَلَا بَعْدَ الْوُصُولِ لَا يَأْمُ كَانَ ضَارًّا كَمَقْضُودٍ وَمَجْهُودٍ بِلَا حَاجَةٍ وَمَا خُودٌ
مُصَادَرَةٌ * وَشَرِطُ النِّيَّةِ وَقْتُ الْأَدَاءِ أَوْ الْعَزْلُ إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْكُلِّ
وَيَجِبُ فِي كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الْأَبْلِ شَاةٌ ثُمَّ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتٌ
مَخَاضٌ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتٌ لَبُونٌ وَفِي سِتٍّ وَارْبَعِينَ حَقَّةٌ
وَفِي أَحَدِي وَسْتَيْنِ جَذْعَةٌ وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنْتًا لَبُونٌ وَفِي أَحَدِي
وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ وَفِي
خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتٌ مَخَاضٌ وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حَقَاقٍ

١ حقيقي كالمسلم أو حكيم كالذمي
فان المأخوذ منه الزكاة في التحفة
واحتراز به عن الحربي فان الكفار
كلهم ارقاء وما اخذ منه عوض عما
اخذ منا او حماية ما في يده ولا يخفى
ان ما ذكرنا مغن عن قيد مسلم ولذا
لم يذكر في بعض النسخ وظاهره ان
الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب
فهو شرط البقاء ايضا حتى لو ارتد
سقط الزكاة الواجبة (من ج)
٢ اى تكليفا قال البيهقي المصادرة
كسرا سكنجه كردن (ج)
٣ اى عزل المقدار الواجب من المال
تيسيرا على المكلف (ش)
٤ لغة ما اتى عليه حولان وشرعية
حول واحد لكن في جامع الاصول
انها ناقة تتم لها سنة الى تمام سنتين
لان امها ذات مخاض اى حمل (ج)
٥ لغة ما اتى عليه ثلاث سنين وشرعية
سنتان (ج)
٦ بالكسر ما اتى عليه اربع سنين
وشرعية ثلاث (ج)
٧ بفتحين ما اتى عليه خمس سنين
وشرعية اربع (ج)

١ اى ذكر من اولاد البقراتى عليه
سنة (ج)
٢ وهو ما دخل فى السنة الثالثة
مأخوذ من الاسنان (ج)
٣ قيل انها اختار اولاصيغة التذير
ثم صيغة التأنيث تنبيها على انه لا
فرق بينهما برجندى
٤ الى تسعة وتسعين وثلثمائة (ج)
٥ اوربع عشر بضم الاول منهما
وبسكون الثانى اوضه اى خمسة
دراهم (ج)
٦ اى يأخذ آخذ الصدقات الادنى
من السوائى مع الفضل على الادنى
حتى يصير الماخوذ وسطا (من ج)
٧ بفتح الهاء وكسرها وربما قالوا
دراهم لغة اسم لمضروب مدر من
الفضة والمشهور ان تدويره فى خلافة
الفاروق رضى الله عنه وكان قبله
على شبه النوات بلا نقش ثم نقش
فى زمان ابن الزبير على طرف بكلمة
من الله وعلى اخر بالبركة ثم غيره
الحجاج بنقش سورة الاخلاص وقيل
باسمه وقيل غير ذلك واختلف فى
وزنه على عهده صلى الله تعالى عليه
وسلم انه وزن عشرة او تسعة او
سنة او خمسة اى كل عشرة خمسة
مناقل وهو الاصح ثم انتقل على
عهد عمر رضى الله عنه الى وزن
سبعة (ج)

ثم تستأنف كالأول فيزاد في كل ست وأربعين إلى خمسين
حقه وفي ثلثين بقرا تباع أو تبعة وفي أربعين مسن أو مسنة
وفيما زاد يحسب إلى ستين ثم في كل ثلثين تباع وفي كل أربعين
مسنه وفي أربعين ضانا أو مغزا شاة وفي مائة واحدة
وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلث شياه وفي أربع
مائة أربع ثم في كل مائة شاة وفي كل فرس من الإناث أو
المختلطة دينار أو ربع عشر قيمتها نصابا ولا يجب الألف السائبة
أى المكتفية بالرعى في أكثر الحول ولا في الصغار إلا تبعا
للأكبار ولا فيها يعمل والواجب الوسط فإن لم يوجد يأخذ
العامل الأدنى مع الفضل أو الأعلى ويرد الفضل * ونصاب
الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة سبعة
مناقل فيجب ربع العشر معمولا أو تبرأ وفي خمس زاد على
النصاب بحسابه ويعتبر الغالب وإن غلب الغش يقوم
ولا في غير ما مر إلا بنية التجارة عند تملكه بغير الأرض إذا

بَلَغَ قِيَمَتَهُ نَصَابًا مِنْ أَحَدِهِمَا أَنْفَعُ لِلْفَقِيرِ * وَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمِ

فِي الزَّكَاةِ وَالْفِطْرَةِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْعَشْرِ وَالنَّذْرِ وَالْهَلَاكِ بَعْدَ

الْحَوْلِ يَسْقُطُ بِحَصَّتِهِ وَالزَّكَاةُ فِي النَّصَابِ لَا الْعَفْوُ فَيَجِبُ بِنْتِ

مَخَاضٍ إِنْ هَلَكَ بَعْدَ الْحَوْلِ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ بَعِيرًا وَيُضَمُّ

الْمُسْتَفَادُ وَسَطُ الْحَوْلِ إِلَى نَصَابٍ مِنْ جَنْسِهِ وَالذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ

وَالْعَرُوضُ إِلَيْهَا بِالْقِيَمَةِ لِاتِّهَامِ النَّصَابِ * وَنَقْصَانِهِ فِي أَثْنَاءِ

الْحَوْلِ هَدَرٌ وَجَازٌ تَقْدِيمُهَا لِحَوْلٍ أَوْ أَكْثَرَ وَلِنَصَبٍ لِنَدَى

نَصَابٍ ۞ فَصَلِّ وَنِصْبُ الْعَاشِرِ عَلَى الطَّرِيقِ لِأَخَذِ

زَكَاةِ التَّجَارِ فَيَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ الْعَشْرِ وَمِنَ الذِّمِّيِّ ضَعْفَهُ

وَصَدَقًا مَعَ الْيَمِينِ إِنْ أَنْكَرَا الْحَوْلَ أَوْ الْفَرَاغَ مِنَ الدِّينِ أَوْ

ادْعَا أَدَاءَهُ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ يَعْلَمُ وَجُودَهُ أَوْ إِلَى فَقِيرٍ فِي غَيْرِ

السَّوَاءِ وَمِنَ الْحَرَبِيِّ الْعَشْرَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ وَإِنْ

عَلِمَ أَخَذَ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ بَعْضًا وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَأْخُذُوا

مِنْهُ * وَعَشْرُ خَيْرِ الذِّمِّيِّ لَا خَنْزِيرُهُ وَلَا أَمَانَةُ وَعَشْرُ الْحَرَبِيِّ

١ اى الزائد على النصاب بشراء او توليد او هبة او وصية او ميراث او غيرها (ج)

٢ وهو آخذ العشر من عشرت القوم اعشر هم عشرا بالضم اى اخذت منهم العشر وشرعة من نصبه الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار وامنهم من اللصوص (ج)

مطلب — نصب العاشر

٣ فان كان كلا لا يأخذ اصلا لانه غدر على ما في الاختيار وقيل يأخذ كلا زجرا لهم وقيل يأخذ كله الا ما يوصله الى مأمنه لان الايصال علينا لقوله تعالى ثم ابغمه مأمنه (ج)

٤ والمعنى اخذ العاشر نصف عشر قبية خمره وتعرف القبية من اهل الذمة * وفي حكم الخمر جلود الميتة (من ج)

١ فيعشر في سنة كلما جاء من داره
ولو عشر مرات في سنة * ولو تردد
في دارنا ثم مر على العاشر لم يعشر
ثانيا (من ج)

٢ ففي الاصل لا شيء فيه وفي الجامع
خمس (ج)

٣ بضم اللام وفتح القاف ما وجد من
مال غير حيوان مطروح على الارض
وتمام الكلام يأتي في كتاب اللقطة (ج)
٤ اي في اول زمان فتح الاسلام تلك
البلدة ان كان المالك حيا والافلورثته
ثم وثم وبيع المختط له لا يبطل ملكية
الكنز وان تداولته الايدي كما
في المحيط (ج)

٥ اي معدن ذهب وخوه في ارض
غير مملوكة لاحد في دار الحرب (ج)
٦ اي للواجد واما في ارض تملك
فللمختط له (ج)

٧ وهي جيحون نهر ترمذ وسيحون نهر
الترك وهو نهر خجند ودجلة نهر
بغداد والفرات نهر الكوفة (ش)

ثَانِيًا قَبْلَ الْحَوْلِ جَائِيًا مِنْ دَارِهِ * وَخَمْسَ مَعْدِنِ ذَهَبٍ وَخَوْه
وَجَدَ فِي أَرْضٍ خِرَاجٍ أَوْ عَشْرٍ وَبَاقِيَهُ لِلْوَاكِدِ إِنْ لَمْ تَمْلِكِ
الْأَرْضَ وَالْأَفْلَاحَ لَهَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ إِنْ وَجَدَ فِي دَارِهِ وَفِي أَرْضِهِ
رَوَاتِنًا وَلَا فِي لَوْلُو وَعَنْبَرٍ وَفَيْرٍ وَزَجٍ وَجَدَ فِي جَبَلٍ * وَكَنْزٍ
فِيهِ سِمَةٌ الْأِسْلَامِ كَاللَّقِطَةِ وَمَا فِيهِ سِمَةُ الْكُفْرِ خَمْسٌ وَبَاقِيَهُ
لِلْوَاكِدِ إِنْ لَمْ تَمْلِكِ الْأَرْضَ وَالْأَفْلَاحَ لَهَا إِي الْمَالِكِ فِي أَوَّلِ
الْفَتْحِ وَرِكَازُ صَحْرَاءِ دَارِ الْحَرْبِ كُلُّهُ لِمُسْتَأْمِنٍ وَجَدَهُ وَإِنْ وَجَدَهُ
فِي دَارٍ مِنْهَا رَدَهُ عَلَى مَالِكِهَا وَإِنْ وَجَدَ رِكَازَ مَتَاعِهِمْ فِي أَرْضٍ
لَمْ تَمْلِكِ خَمْسٌ وَبَاقِيَهُ لَهُ * وَفِي عَسَلِ أَرْضٍ عَشْرِيَّةٌ أَوْ جَبَلٍ
وَتِهْرَةٍ وَمَا خَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ وَإِنْ قَلَّ عَشْرَانِ سَقَاهُ سَبْعٌ أَوْ مَطَرٌ
إِلَّا فِي خَوْ حَطَبٍ وَنِصْفِ عَشْرٍ إِنْ سَقَى بِغَرْبٍ أَوْ دَالِيَةٍ بِلَا
رَفْعِ مَوْنِ الزَّرْعِ * وَمَاءُ السَّمَاءِ وَالْبَهْرِ وَالْعَيْنِ عَشْرِيٌّ وَمَاءُ
أَنْهَارٍ حَفَرِهَا الْعَجْمُ خِرَاجِي وَكَذَا الْأَنْهَارُ الْأَرْبَعَةُ عِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ لَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ * وَأَرْضُ الْعَرَبِ وَمَا أَسْلَمَ أَهْلُهُ أَوْ فُتِحَ

١- عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة عشيرة والسواد وما فتح

عنوة واقرا اهل عليه اوصالحهم خراجية وموات احبي يعتبر

بقريه * والخراج اما خراج مقاسمة كما يوضع ربع او فوه

ونصف الخراج غاية الطاقة واما موطن كما وضع عمر رضي الله

تعالى عنه على السواد لكل جريب ييلغه الماء صاع من بر

اوشعير ودرهم والجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم

والنخل متصلة ضعفه ولما سواه والبستان ما يطيق ولا خراج

لو انقطع الماء عن ارضه او غلب الماء عليها او اصاب الزرع

افة ويجب ان عطّلها مالها ويبقى ان اسلم المالك اوشراها

مسلم * وان شري الكافر عشيرة من المسلم وضع الخراج

فصل مصرف الزكاة الفقير اى من له مال دون النصاب

والمسكين اى من لا شيء له وعامل الصدقة فيعطى بقدر

عمله والمكاتب فيعان في فك رقبتهم ومديون لا يملك نصابا

فاضلا عن دينه وفي سبيل الله اى منقطع الغزاة عند ابي

١ اى قهرا بالسيف سواء اسلم اهل

اولا والعنوة بالفتح اسم من العنوة

بالضم وهو النذل والخضوع (ع)

٢ اى سواد العراق وحده على ما

فى المغرب طولاً من حديثة الموصل

قرية الى عبادان وعرضا من العذيب

الى حلوان وسواد البلد قراها وانما

سمى به لخضرة اشجاره وكثرة زروعه

(من ج)

٣ اى ما صالح الامام اهل على شئ

معين قبل الغلبة (ج)

٤ موات احبي اى ارض غير سالحة

للزراعة بالفعل جعلت سالحة لذلك

يعتبر للعشيرة او الخراجية بقر بهامن

الارض العشيرة او الخراجية وذهب

محمد الى ان العبرة للماء كما فى المحيط

وذكر فى شرح الطحاوى ان كل ارض

تستقى من عين او قناة او نهر يستنبط

من بيت المال فخراجية (من ج)

مطلب مصرف الزكاة

٥ اى الذين عجزوا عن الحقوق

جيش الاسلام لفقيرهم فيعمل لهم

الصدقة وان كانوا كاسيين اذا الكسب

يقعدهم من الجهاد (ج)

١ هذا هو المصارف المذكورة في النص واما المؤلفة قلوبهم اى طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا من الصدقة تقريراً وتعريضاً وخوفاً فمنسوخة باجماع الصحابة او باجتهادهم كما فى شرح التأويلات ولا يشترط للنسخ زمانه عليه السلام على ما قال بعض المتأخرين كما فى النقاية (ج)
 ٢ اى غير الزكاة من الفطرة والكفارة والنذر والتطوع (من ج)
 ٣ اى المدفوع اليه (ج)
 ٤ وهكذا لا يكره النقل الى اهل بلد اورع من اهل بلد او انفع للمسلمين منهم * ش * وعن ابي حنيفة رحمہ اللہ تعالى انه لا يخرج لقريبه ولا لغيره والا فقد اساء كما فى المحيط (ج)
مطلب الفطرة

٥ متعلق بيجب الاول اى يجب الفطرة على الحر لاجل نفسه (ش)

٦ لا تجب الفطرة لزوجته وولده الكبير ولو فى عياله * وعن محمد ان الكبير المجنون اذا بلغ مجنوناً ففطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مفقائهم جن لا كما فى الزاهدى (من ج)

يُوسَفُ وَمَنْقَطِعُ الْحَاجِّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَأَبْنِ السَّيْلِ أَيْ مَنْ لَهُ
 مَالٌ لَا مَعَهُ فَيَصْرَفُ إِلَى الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ تَهْلِكًا لَا إِلَى مَنْ
 بَيْنَهُمَا وَلَدٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ وَمَمْلُوكُهُ وَعَبْدٌ أَعْتَقَ بَعْضَهُ وَغَنَى
 وَمَمْلُوكُهُ وَطِفْلٌ وَبَنَى هَاشِمٍ وَمَوَالِيَهُمْ وَلَا إِلَى ذِمِّيٍّ وَجَارٍ غَيْرِهَا
 إِلَيْهِ وَإِنْ دَفَعَ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ مَصْرَفًا فَظَهَرَ أَنَّهُ مَمْلُوكُهُ يَعِيدُهَا وَإِنْ
 ظَهَرَ مَوَانِعُ آخَرٌ لَا وَنَدَبَ دَفَعَ مَا يَغْنِيهِ عَنِ السَّوَالِ يَوْمًا وَكَرِهَ
 دَفَعَ النَّصَابِ إِلَى فَقِيرٍ غَيْرِ مَدْيُونٍ وَنَقَلَهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ إِلَّا
 إِلَى قَرِيبِهِ أَوْ أَحْوَجَ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ فَفَصَّلُ الْفِطْرَةِ مِنْ
 بَرٍّ وَمَا يَتَخَذُ مِنْهُ وَزَيْبٌ نَصْفُ صَاعٍ وَمِنْ تَبَرٍّ أَوْ شَعِيرٍ صَاعٌ
 وَجَازٌ مَنَوَانٌ بَرٌّ وَتَجِبَ عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ لَهُ نَصَابُ الزَّكَاةِ وَإِنْ لَمْ
 يَنْهَمْ بِهِ يَحْرُمُ الصَّدَقَةُ وَتَجِبُ الْأَضْحِيَّةُ وَنَفَقَةُ الْقَرِيبِ لِنَفْسِهِ وَطِفْلِهِ
 فَقِيرٌ أَوْ خَادِمُهُ مَلَكًا وَلَوْ مَدْبُرًا أَوْ أُمًّا وَلَدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ لَزَوْجَتَهُ وَوَلَدَهُ
 الْكَبِيرَ وَطِفْلَهُ الْغَنَى بَلْ مِنْ مَالِهِ وَمَكَاتِبُهُ وَعَبْدُهُ لِلتَّجَارَةِ وَعَبْدٌ
 لَهُ أَبَقَ الْأَبْعَدُ عَوْدَهُ وَعَبْدٌ مُشْتَرِكٌ وَكَذَا الْعَبْدُ الْمَشْرُوكَةُ خِلَافًا

١ النهار هو لغة ضوء واسع متد من الطلوع الى الغروب وعرفا زمان هذا الضوء فمنتصفه وقت الزوال والنهار الشرعى من الصبح الى المغرب ومنتصفه الضحوة الكبرى (ج)

٢ اى ينوى من الليل ولو عند الطلوع * والتبييت فى الاصل كل فعل دبر فيه بالليل (ج)

٣ ويعين لان هذه الاشياء ليس لها وقت معين فيجب تعيينها من الابتداء (ش)

٤ بالكسر عرفا خلاف المدبر والمكاتب فقبل خبرهما بالطريق الاولى ولغة عبد ملك هو وابواه او خالص العبودية ويقال للواحد والجمع كما فى القاموس (ج)

٥ وبلاغيم جمع عظيم غير مقدر فى ظاهر الرواية فيهما اى فى الصوم والفطر اذا لم يكن فى السماء علة فيشترط جمع يقع الظن بخبرهم كما فى الكرماني فلا يشترط علم اليقين الناشى من المتواتر كما اشير اليه * ج

وبلاغيم شرط جمع عظيم فيهما الجمع العظيم يقع العلم بخبرهم وبحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب شرح الوقاية * جمع عظيم يقع العلم بخبرهم والمراد العلم الشرعى اعنى الموجب للعمل وهو غلبة الزاى لا العلم بمعنى اليقين نص عليه فى المنافع وغاية البيان * ايضاح الاصلاح

لابن كمال پاشا من نفسه

لَهُمَا وَتَجِبُ بِطُلُوعِ فَجْرِ الْفِطْرِ وَجَازَ تَقْدِيمُهَا وَلَا تَسْقُطُ إِلَّا فِي آخِرِ

كِتَابُ الصَّوْمِ

هُوَ تَرْكُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْوُطْءِ مِنَ الصَّبْحِ إِلَى الْمَغْرِبِ مَعَ النِّيَّةِ

وَيُصَحُّ إِذَا رَمَضَانَ بِنِيَّةٍ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ الشَّرْعِيِّ وَبِنِيَّةٍ نَفْلِ

وَبِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ وَوَاجِبٌ آخِرُ الْأَيِّ فِي سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ وَكَذَا النَّفْلُ

وَالنَّذْرُ الْمُعَيَّنُ إِلَّا فِي الْآخِرِ وَشُرْطُ اللَّقَاءِ وَالْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ

الْمُطْلَقِ أَنْ يَبَيِّتَ وَيَعِينَ * وَالصَّوْمُ يَوْمَ الشَّكِّ أَفْضَلُ لِمَنْ وَافَقَ

صَوْمًا يَعْتَادُهُ وَلِلْخَوَاصِّ وَيُفْطِرُ غَيْرُهُمْ بَعْدَ نِصْفِ النَّهَارِ وَكَرِهَ

أَنْ نَوَى وَاجِبًا وَلَا صَوْمَ لَوْ نَوَى أَنْ كَانَ الْغَدُ مِنْ رَمَضَانَ فَإِنَّا

صَائِمٌ وَإِلَّا فَلَا وَكَرِهَ أَنْ رَدَّدَ بَيْنَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ

مِنْ رَمَضَانَ يَقَعُ عَنْهُ إِلَّا فَنَفَلَ وَمَنْ رَأَى هِلَالَ صَوْمٍ أَوْ فِطْرٍ

وَحْدَهُ يَصُومُ وَإِنْ رَدَّقُوهُ وَإِنْ أَفْطَرَ قَضَى وَلَا كَفَّارَةَ وَقَبْلَ خَيْرٍ

عَدْلٍ وَلَوْ قَنَأَ أَوْ امْرَأَةً لِلصَّوْمِ مَعَ غَيْمٍ وَشُرْطُ مَعَ غَيْمٍ لِلْفِطْرِ نَصَابُ

الشَّهَادَةِ وَلَفْظُهَا وَالْعَدَالَةُ لَا الدَّعْوَى وَبَلَاغِيمٌ جَمْعٌ عَظِيمٌ فِيهِمَا

مطلب ما يفسد الصوم

١ من غير المسام فلو وصل شئ عنياً
الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن
ينبغي ان يكون مكروها على الخلاف
قياساً على صب الماء على البدن كما
ياتى وما وصل من الحلق مستثنى منه
والمسام بفتح الاول وتشديد الاخر
منافذ الجسم كما فى المغرب والصباح
والقاموس وغيرها فهى جمع الواحد
المقدر او المحقق من السم بالضم
وهو الثقب مثل محاسن وحسن فمن
خفف اليم وجعل اسم مكان من السوم
بمعنى المرور فقد صحف (ج)

٢ جاوز عمره خمسين (ج)

وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر وبقول عدل لا ولاضغى
كالفطر فصل من جامع او جومع فى احد السبيلين او
اكل او شرب غداء او دواء عمد اضى وكفر كالمظاهر وهى
بافساد اداء رمضان لا غير وقضى فقط ان افطر خطاء او مكرها
او فعل بظن انه ليل او وصل دواء الى جوفه او دماغه من غير
المسام او ابتلع حصة او تقياء ملا الفم لا ان غلبه او افطر
ناسياً او احتلم او نظر فانزل او دخل غبار او دخان او ذباب
حلقه ولو طى بهيمة او ميتة او فى غير فرج او قبل او لمس
ان انزل قذى والا فلا * ولا يفسد باكل ما فى اسنانه اقل
من الحمصة الا اذا اخرجته من فيه ثم اكل لا باكل سمسمة مضغاً
وعود القبي يفسد ان كثر وعند محمد رحمه الله تعالى ان اعيد
وكره الذوق ومضع شئ الاطعام صبي ضرورة والقبلة ان خاف
لا السواك والكحل * وشيخ فان عجز عن الصوم افطر واطعم
لكل يوم مسكيناً كالفطرة ويقضى ان قدر وحامل او مريض
خافت على نفسها او ولدها ومريض خاف زيادة مرضه والمسافر

١ اى ان عاش المريض والمسافر بعد الصحة والاقامة (من ش و ج) ٢ فلو فات بالمرض او السفر صوم خمسة ايام وعاش بعده خمسة ايام بلا قضاء ادى وارثه فدية صوم خمسة ايام (ج)
 ٣ اى فيفدى وارثه بقدر الصحة والاقامة لا الفوت فلو فات خمسة وعاش بعده ثلثة فدى ثلثة فقط (ج)
 ٤ وهو مروي عن عائشة وبه قال مالك واحمد وقال الشافعى في اصح القولين عنه تجزؤه لها في الصحيحين
 عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله

٣٨

كتاب الصوم

اَفْطَرُوا وَقَضُوا بِلا فِدْيَةٍ وَصَوْمٍ سَفَرٍ لَا يَضُرُّ أَحَبَّ وَأَنْ صَحَّ أَوْ
 أَقَامَ ثُمَّ مَاتَ فِدْيَ وَارِثُهُ مَاتَ أَنْ عَاشَ بَعْدَهُ بِقَدْرِهِ وَالْأَ
 فِيقْدَرُهُمَا وَشَرِطُ الْأَيْصَاءِ وَنَفَذَ مِنَ الثَّلَاثِ وَفِدْيَةُ كُلِّ صَلَاةٍ كَصَوْمٍ
 يَوْمٍ وَعِبَادَةٌ غَيْرُهُ لَا تَجْزِئُهُ * وَيَلْزِمُ النَّفْلُ بِالْشَّرْعِ الْآفِي الْأَيَّامِ
 الْمَنْهِيَةِ أَيْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى مَعَ ثَلَاثَةٍ بَعْدَهُ وَصَحَّ النَّذْرُ
 فِيهَا لَكِنْ أَفْطَرَ وَقَضَى وَأَنْ صَامَ صَحَّ وَيَفْطِرُ بَعْدَ ضِيَاةٍ ثُمَّ
 يَقْضِي * وَيَمْسِكُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ مَسَافِرٍ قَدَمٍ وَحَائِضٍ طَهَرَتْ وَصَبِي
 بَلَغَ وَكَافِرٍ أَسْلَمَ وَلَا يَقْضِي هَذَانِ وَيَتِمُّ مَقِيمٍ سَافِرٍ وَلَوْ أَفْطَرَ
 لَا كَفَّارَةَ وَجَنُونَ كُلِّ الشَّهْرِ مَسْقُطٌ لَا الْبَعْضُ وَأَنْ أَعْيَى عَلَيْهِ
 أَيَّامًا قَضَاهَا إِلَّا يَوْمًا نَوَاهُ فَصَلِّ الْعِتْكَافَ سَنَةً مُؤَكَّدَةً
 وَهُوَ لَبَثٌ صَائِمٌ فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ بَنِيَّةٍ وَأَقَلُّ يَوْمٍ فَيَقْضِي مِنْ

أَنْ أَمَى مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرَ أَفْصَوْمٍ
 عَنْهَا قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْ كَانَ عَلَى أَمِّكَ دِينَ
 فَقَضَيْتَهُ أَكَانَ يَجْزِئُ ذَلِكَ عَنْهَا قَالَتْ نَعَمْ
 قَالَ صَوْمِي عَنْ أَمِّكَ وَلَنَا مَا رَوَى ابْنُ مَاجَةَ
 بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ
 شَوْرٌ فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانُ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا وَفِي
 حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ
 أَحَدٍ وَلَا يَصِلِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَكِنْ
 يَطْعَمُ وَلَنْ الْوَلَى لَا يَصُومُ عَنْهُ حَالُ
 الْحَيَاةِ فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ كَالصَّلَاةِ (ش)

مطلب الاعتكاف

٥ فالصوم شرط في الاعتكاف عندنا وعند
 مالك وقال الشافعى واحمد ليس بشرط
 لما في الصحيحين عن ابن عمر عن عمر
 انه قال يا رسول الله انى نذرت ان
 اعتكف في المسجد الحرام ليلة وقال
 عليه السلام اوفى بنذرك ولنا ما روى
 ابوداود من حديث عائشة انها قالت
 مضت السنة على المعتكف ان لا يعود
 مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا
 يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لاهل البيت منه

ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع وايضا لم يرو انه عليه الصلوة والسلام قطعه

اعتكف بلا صوم ومسجد الجماعة وهو الذى له مؤذن وامام ويصلى فيه الصلوات الخمس او بعضها بجماعة وعن
 ابى حنيفة لا يصح الاعتكاف الا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس بجماعة وهو قول احمد وعن ابى يوسف ومحمد يصح
 الاعتكاف في كل مسجد وهو قول مالك والشافعى لا تطلق قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد * وفي
 المضمرات الافضل في المسجد الحرام ثم في مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التى كثر اهلها (ج)

١ وان لم يقضه فعليه الايضاء (ج)

قَطْعُهُ فِيهِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ لِلْجَبْعَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ
وَمِنْ بَعْدِ مَنَزِلِهِ فَوْقَهَا يَدْرِكُهَا وَيَصِلِي السَّنَنَ وَلَا يَفْسُدُ بِمَكْنِهِ
أَكْثَرُ مِنْهُ فَإِنْ خَرَجَ سَاعَةً بَلَا عَذْرٍ فَسَدَ وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ
وَيَنَامُ وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي فِيهِ بَلَا أَحْضَارِ الْمَبِيعِ لِغَيْرِهِ وَلَا يَصِحُّ
وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِغَيْرِ* وَيَبْطِلُهُ الْوُطَى وَلَوْ لَيْلًا أَوْ نَاسِيًا وَوُطِيهِ
فِي غَيْرِ فَرْجٍ وَقَبْلَةٍ وَلَمْ يَسْ إِنِ انْزَلَ وَالْأَفْلَا وَإِنْ حَرَّمَ*

٢ والبحر كخوف الطريق والانهار

الاربعة ليست ببخار قاضيخان

٣ مأخوذة من مكنت العظم اى

اخرجت مخه ولكون البلدة الحرام

وسط الارض تسمى بها كما

في المفردات (ج)

٤ اى مسافة ثلاثة ايام ولياليها (ج)

٥ الفورقة الغليان ثم استعير للسرعة

ثم سى به الساعة التى لالبت فيها

كما في المغرب وقال ابن الاثير فور كل

شئ اوله وشريعة تعجيل الفعل في

اول اوقات امكانه* والمراد من الفور

ان يتعين اشهر الحج من العام الاول

للاداء فيأثم عند الشيخين بالتاخير

الى غيره بلا عذر الا اذا ادى ولو

في آخر عمره فانه رافع للاثم بلا

خلاف (ج)

وَالْمَرَأَةُ تَعْتَكِفُ فِي بَيْتِهَا* مِنْ نَذْرِ اعْتِكَافِ أَيَّامٍ لَزِمَهُ بَلِيَالِيهَا
وَلَا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَفِي يَوْمَيْنِ بَلِيلَتِيهَا وَصَحَّ نِيَّةُ النَّهَارِ خَاصَّةً

كتاب الحج

فَرَضَ عَلَى حَرِّ مُسْلِمٍ مُكَافَئُ صَحِيحٍ بِصِيرٍ لَهُ زَادَ وَرَاحِلَةٌ فَضْلًا
عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى حِينِ عَوْدِهِ مَعَ أَمْنِ الطَّرِيقِ
وَالزَّوْجِ أَوْ الْمَحْرَمِ لِلْمَرَأَةِ إِنْ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةٌ سَفَرٍ
فِي الْعَمْرِ مَرَّةً عَلَى الْفَوْرِ وَلَوْ أَحْرَمَ صَبِيٌّ فَبَلَغَ أَوْ عَبْدٌ فَعَتَّقَ
فَبَضِيَ لَمْ يَوْدُ فَرَضُهُ وَلَوْ جَبَدَ الصَّبِيُّ إِحْرَامَهُ لِلْفَرَضِ صَحَّ لَا الْعَبْدَ

١ اى الوقوف بجمع وهو كالمزدلفة اسم بقعة على سبعة اميال من مكة شرقا وسمى به لانه اجتمع فيه آدم وحواء * وسمى مزدلفة لان آدم اذلف فيه من حواء اى دنا وقيل لان الواقفين فيه يزدفون فيه الى الله تعالى اى يتقربون اليه (ش)

٢ وهو بالمد منسوب الافاق جمع افق * ج * وقيد بالافاق لان المكي ومن في حكمه ممن هودون الميقات لا يجب عليه طواف الصدر بالاتفاق (ش)

٣ على المصغر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت (ج)

٤ على ستة واربعين ميلا من مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (ج)

٥ بسكون الراء او فتحها جبل على مرحلتين من مكة (م ج ش)

٦ وحكى يرمدم وهو مكان على مرحلتين من مكة (ج)

٧ الرفث ما يستقبح من ذكر الجماع ودواعيه وهو الاصح كما في المفردات وقيل بالفرج الجماع وباللسان المواعدة به وبالعين الغمز له كما في المفردات والفسوق لغة الخروج وشريعة الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساب والتنازع بالالقاب (ج)

وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة وواجبه وقوف

بجمع والسعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار وطواف الصدر

للافاق والعلق وغيرها سنن واداب واشهره شوال وذوالقعدة

وعشر ذى الحجة وكره احرامه له قبلها * والعمرة سنة وهى طواف

وسعى وجازت في كل السنة وكرهت في يوم عرفة واربعة بعدها

وميقات المدي ذوالحليفة والعراقي ذات عرق والشامي جعفة

والنجدي قرن واليمنى يللم وحرم تاخير الاحرام عنها لمن

قصد دخول مكة لا التقديم وحل لاهل داخلها دخول مكة غير

محرم وميقاته الحل ولين بمكة للحج الحرم وللعمرة الحل * ومن

شاء احرامه توشا والغسل احب ولبس ازارا ورداء طاهرين

وتطيب وصلى شفعا وقال المفرد بالحج اللهم انى اريد الحج

فيسره لى وتقبله منى ثم لبي بنوى بها الحج وهى لبيك اللهم

لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك

لك ولا ينقص منها وان زاد جاز فصار محرما فيبقى الرفث

وَالْفُسُوقَ وَالْجِدَالَ وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ وَالِدَّلَالَ عَلَيْهِ

وَالْتَطْيِبَ وَقَلَمَ الظُّفْرِ وَسُتْرَ الْوَجْهِ وَالرَّأْسَ وَغَسَلَ رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ

بِالْخُطْمِيِّ وَقَصَّهَا وَحَلَقَ رَأْسَهُ وَشَعْرَ بَدْنِهِ وَلَبَسَ خُيْطَ وَعِمَامَةَ

وَخَفِينَ وَالْمَبْصُوعَ بِطَيِّبٍ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ الْأَسْتِحْضَامِ وَالْأَسْتَظْلَالِ

بَيْتٍ أَوْ بِحِمْلٍ وَشَدَّ هِمَّانٍ فِي خَصْرِهِ وَأَكْثَرَ التَّلْبِيَةَ مَتَى صَلَّى

أَوْ عَلَا شِرْفًا أَوْ هَبَطَ وَادِيًا أَوْ لَقِيَ رَكْبًا أَوْ أَسْحَرَ وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ

بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ وَحِينَ رَأَى الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ وَدَعَا ثُمَّ اسْتَقْبَلَ

الْحَجَرَ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كَالصَّلَاةِ وَاسْتَلَمَهُ أَنْ قَدَرَ غَيْرَ مَوْذٍ

وَالْأَيْمَسَ شِيفًا فِي يَدِهِ وَقَبْلَهُ وَإِنْ عَجَزَ اسْتَقْبَلَ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَحَمِدَ

اللَّهُ تَعَالَى وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَطَافَ طَوَافَ

الْقُدُومِ وَسَنَ لِلْأَفَاقِي آخِذًا عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا يَلِي الْبَابَ وَرَاءَ الْحَطِيمِ

سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَرْمِلُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مُضْطَبِعًا وَكَلَّمَ مَرَّ بِالْحَجَرِ فَعَلَّ

مَآذِرَ وَاسْتَلَامَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي حَسَنًا وَخَتَمَ الطَّوَافَ بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ

ثُمَّ صَلَّى شَفْعًا تَجِبُ بَعْدَ كُلِّ طَوَافٍ عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ

١ بفتح الهميم الأول وكسر الثاني أو

بالعكس الهودج الكبير (ج)

٢ بالكسر ما يجعل فيه الدراهم أو

الدنانير من همى المطراى انصب (ج)

٣ أى حال كونه يرفع يديه كما يرفعهما

للسلوة ثم يرسلهما كما فى التحفة وذ كر

فى شرح الطحاوى انه يجعل بطن كفه

خو الحجر رافعا لهما حذاء منكبيه

٤ واستلام الحجر فى اللغة لمسه بالقبلة

أو باليد مأخوذ من السلام بكسر

السين وهو الحجر وقيل استلام من

اللائم الموافقة والانقياد من باب

الاستفعال وعند الفقهاء وضع الكفين

على الحجر وتقبله أو مسحه وتقبيله

* مفهوم شمنى وواقولى *

٥ أى يمين الطائف (ج)

٦ موضع من الركن العراقى إلى

الشامى ميزاب له على ستة أذرع وشبر

من البيت قريب من ربعه (ج)

٧ أى جاءلا رداء تحت أبطه الايمن

وملقيا طرفيه على كتفه الايسر من جهتي

الظهر والصدر كما قال ابن الاثير (ج)

١ على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من اى باب شاء والاولى من باب بنى مخزوم كما فعل النبي عليه السلام كما في العدة (ج)

٤٢ كتاب الحج

٢ اى سعى الصفا مع سعى المروة (ج)

٣ ابتداء بها بالصفا وختها بالمروة
* ش * اربع منها سعى الصفا وثلاث منها سعى المروة (ج)

٤ التى تؤدى من غداة التروية الى زوال عرفة وهى كيفية الخروج الى منا والمكث والصلوة فيها والخروج الى عرفات وغير ذلك والمناسك امور الحج جميع المناسك بفتح السين وكسرهما فى الاصل المتعبد وقيل انه بمعنى الذبيح (ج)

٥ اى خطب خطبتين فيها كالجمعة (م ش)

٦ اى خطب خطبة واحدة بعد صلوة الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع (ش)

٧ اى وجميع مواضع عرفات يصلح لاداء فرض الوقوف الا بطن عرنة روى من حديث ابن عباس ان رسول الله قال عرفة كلها موقف وادفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وادفعوا عن بطن محسر * وعرنة بضم العين المهملة وفتح الراء واد بعداء عرفات مفهوم من (ج و ش)

٨ اى الجماعة والاحرام (ج)

٩ اى الامام مع الناس (ج)

١٠ وهو موضع من عرفات بقرب جبل يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام (ج)

ثم عاد واستلم الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر
وهلل وصلى على النبي عليه السلام ورفع يديه ودعا
بما شاء ثم مشى نحو المروة ساعياً بين الميئين الاخضرين
فصعد فيها وفعل ما فعل على الصفا ثم سعى الى الصفا فصار
اثنين يفعل هكذا سبعة ثم سكن بمكة محرماً وطاف نفلًا ما شاء
وخطب الامام سابع ذى الحجة وعلم المناسك ثم التاسع بعرفات
ثم الحادى عشر بمنى ويخرج غداة التروية الى منا ومكث بها
الى فجر عرفة ثم منها الى عرفات وكلها موقف الا بطن عرنة فاذا
زالت الشمس خطب الامام كالجمعة وجمع بين الظهر والعصر
باذان واقامتين وشرط الجماعة والاحرام فيها فلا يجوز العصر
لما قد احدها ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ويكفى حضور
ساعة من زوال عرفة الى فجر يوم النحر ولو نائمًا او مغشى
عليه او اهل عنه رفيقه او جهل انها عرفة واذا غربت اتى مزدلفة
وكلها موقف الا وادى محسر وصلى العشائين في وقت العشاء باذان

١١ اى جمع بين الصلوتين وذهب الى الموقف حال كونه مغتسلًا وقت الجمع واقامة

او الذهاب فيكون حالاً من فاعل جمع او ذهب والاوّل فى خزانه المفتين والثانى فى الكافى (ج)

١ وهو بالخاء المعجمة الرمي برؤس
الاصابع وكيفيته ان يضع الحصى على
ظهر ايhamه اليمنى ويستعين
بالمسبحة (ش)

٢ اى مع كل حصة (ج)

٣ وروى الطحاوى والدارقطنى عن
عائشة رضى الله عنها انها قالت قال
رسول الله اذا رميتم وذبحتم وحلقتم

فقد حل لكم كل شئ الا النساء (ش)

٤ باجماع الامة لكن حلين بالخلق

السابق لا بالطواف * ويدل على

ذلك انه من لم يخلق حتى طاف

بالبيت لا يحل له شئ حتى يخلق

(من ش)

٥ فى الرمي بيان لها قبله ولذا لم

يعطف عليه (ج)

٦ اى يسقط عنه رمى هذا اليوم

بخروجه من منى مفهوم (ج)

٧ وهذا سنة على الاصح والمحصب

بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة

المهملتين اسم واد وسيع بين مكة ومنه

يقال الابطح والبطحا (من ج)

٨ وهو طواف الوداع يسمى ايضا

طواف الافاضة لانه يفاض لاجله من

منا الى مكة (ش)

٩ وزمزم بئر فى المسجد على بعد

ثلاث وثلاثين ذراعا من البيت عرض

راسها اربعة اذرع فى اربعة وعمقها

تسعة وتسعون ذراعا سمى به لكثرة

مائها يقال ماء زمزم اى كثير (ج)

١٠ بضم الميم وفتح الزاء ما بين

الباب والحجر مسافة اربع ازرع (ج)

١١ اى رجوعا الى خلف ناظرا الى البيت (ج)

وَاقَامَةِ اِنْ اَدَى الْمَغْرِبَ اَعَادَ مَا لَمْ تَطْلُعِ الْفَجْرُ ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ

بِغِلْسٍ ثُمَّ وَقَفَ وَدَعَا وَادَا اسْفَرَ اَتَى مَنَا وَرَمَى جَبْرَةَ الْعَقْبَةِ مِنْ

بَطْنِ الْوَادِي سَبْعًا خَذَفًا وَكَبَّرَ بِكُلِّ وَقْطَعِ التَّلْبِيَةِ بِأَوَّلِهَا ثُمَّ ذَبَحَ

اِنْ شَاءَ ثُمَّ قَصَرَ وَحَلَقَهُ اَفْضَلَ وَحَلَّ لَهُ اِلَّا النَّسَاءَ ثُمَّ طَافَ لِلزَّيَارَةِ

يَوْمًا مِنْ اَيَّامِ النَّحْرِ سَبْعَةً بِلَا رَمَلٍ وَسَعَى اِنْ كَانَ سَعَى قَبْلَ وَاوَلِ

وَقْتِهِ بَعْدَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ وَهُوَ فِيهِ اَفْضَلُ وَحَلَّ لَهُ النَّسَاءُ فَاِنْ اَخَّرَ

عَنْهَا كَرِهَ وَيَجِبُ ذَمُّ وَبَعْدَ زَوَالِ ثَانِي النَّحْرِ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثَ

يَبْدَأُ بِمَا يَلِي الْمَسْجِدَ ثُمَّ مَا يَلِيهِ ثُمَّ الْعَقْبَةَ سَبْعًا وَكَبَّرَ بِكُلِّ

وَقَفٍ بَعْدَ كُلِّ مِنَ الْاَوَّلِينَ وَدَعَا ثُمَّ غَدَا كَذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَهُ كَذَلِكَ اِنْ

مَكَثَ بِمَنَى وَهُوَ اَحَبُّ وَيَسْقُطُ بِنَفْرِهِ قَبْلَ الْرَّابِعِ وَادَا نَفَرَ اِلَى

مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمَحْصَبِ ثُمَّ طَافَ لِلصَّنَدِ بِلَا رَمَلٍ وَسَعَى ثُمَّ شَرِبَ مِنْ مَاءِ

زَمْزَمَ وَقَبْلَ الْعَتَبَةِ وَوَضَعَ وَجْهَهُ وَصَدْرَهُ عَلَى الْمِلْتَزِمِ وَتَشَبَّثَ

بِالْاِسْتَارِ وَدَعَا مُجْتَهِدًا وَيَبْكِي مُتَحَسِّرًا وَيَرْجِعُ فَتَهْقِرُ حَتَّى يَخْرُجَ

مِنَ الْمَسْجِدِ * وَالْمَرْأَةُ لَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا بِلَ وَجْهَهَا وَلَوْ سَدَلَتْ شَيْئًا

عَط

عَلَيْهِ مَجَافِيَا جَازٍ وَلَا تَلْبِي جَهْرًا وَلَا تَسْعَى بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ وَلَا تَحْلِقُ بِلَ

تَقْصِرُ وَتَلْبَسُ الْمَخِيطَ وَلَا تَقْرُبُ الْحَجْرَ فِي الرِّحَامِ وَحَيْضُهَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا

الطَّوْفُ * وَفَائِتُ الْحَجِّ طَافَ وَسَعَى وَتَحَلَّلَ وَقَضَى مِنْ قَابِلٍ

فصل القرآن افضل مطلقا وهو ان يهل بحج وعمرة من

مبقات معا ويقول اللهم اني اريد العمرة والحج الى آخرة

وطاف للعمرة سبعة اشواط يرمل للثلاثة الاول ويسعى ثم يحج

كما مر وذبح للقران بعد رمي يوم النحر وان عجز صام ثلاثة

ايام اخرها عرفة وسبعة بعد حجه اين شاء وان فاتت الثلاثة

تعين الدم والتمتع افضل من الافراد وهو ان يحرم بعمره من

المبقات في اشهر الحج ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر ويقطع

التلبية في اول طوافه ثم يحرم للحج يوم التروية وقبله افضل

وحج كالفرد وذبح وان عجز صام كالقران وان احرم يسوق

الهدى وهو افضل لا يتحلل ثم يحرم بالحج كما مر والمكى

يفرد فقط فصل ان طيب محرم عضوا او ادهن او لبس

١ اى فى عام مقبل وفيه اشعار بانه لا يقضى العمرة لانه قد اداها فى عامه ذلك (ج)

مطلب القرآن

٢ اى فيسر همالى وتقبلهما منى (ش)

٣ اى بسكة او غيرها والاطلاق مشير الى انه لا يشترط التتابع فى صوم الثلاثة والسبعة كما فى التنف (ج)

٤ اى وقف بعرفات يوم عرفة ثم طاف راملا وسعى الا اذا طاف للتحية (ج)

٥ اى صام ثلاثة ايام اخرها عرفة وسبعة بعد حجه الخ (ج)

٦ اى لا يخرج عن احرام العمرة بالخلق للعمرة بل بالخلق للحج فى يوم النحر (ج)

مطلب الجنائيات

لان نقض الجنابة في طواف غير الفرض كنقض الحدث في طواف الفرض فان قيل سو يتم بين الواجب
والفرض والنفل حيث اوجبتم في طواف
القدم مثل ما او جبت في طواف
الصدر اوجب بان النفل يجب بالشروع
فيساوي الواجب من هذه الجهة (ش)
٢ اي اودفع اورجع من عرفات بحيث
خرج عن حدودها قبل غروب الشمس
وافاضة الامام فان عاد الى عرفات
قبلها سقط الدم وان عاد بعد الغروب
اوقبله وبعد افاضة الامام لا يسقط
كما في الاختيار (ج)

٤٥

كتاب الحج

٣ والبدنة في اللغة الابل ولو ذكرا
وفي الشريعة الابل والبقرة عند ابي
حنيفة واصحابه كما في الكشف (ج)
٤ ولو غير متباعدة والتطيب والحلق
بطريق المثال فان جميع محظورات
الاحرام اذا كان بعد رفقيه الحيات
الثلاثة كما في المحيط * ج* اوصام
ثلاثة ايام في اي موضع شاء لقوله
تعالى فمن كان منكم مريضا او به
اذى من رأسه ففدية من صيام او
صدقة او نسك في صحيح البخاري
عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن
كعب بن عجرة ان رسول الله قال له
لعلك اذاك هوامك قال نعم يا رسول
الله فقال صلى الله تعالى عليه وسلم
احلق رأسك وصم ثلاثة ايام او اطعم
سته مساكين او انسك بشاة (ش)
٥ والمراد صيد البر فان صيد البحر
مباح له كما مر (ج)

مُخِيطًا أَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ يَوْمًا أَوْ حَلَقَ رُبْعَ رَأْسِهِ أَوْ عَضَا أَوْ قَصَّ
أُظْفَارَ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ أَوْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ أَوْ طَافَ لِلْفَرَضِ مُحْدِثًا أَوْ غَيْرَهُ
جَنَابًا أَوْ أَفَاضَ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا أَوْ أَكْثَرَهُ أَوْ قَدَّمَ نَسْكًَا
عَلَى آخِرٍ أَوْ آخَرَ طَوَافٍ الْفَرَضِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ أَوْ تَرَكَ أَقْسَلَهُ
فَعَلَيْهِ دَمٌ وَبَتَرَكَ أَكْثَرَهُ بَقِيَ مُحْرِمًا حَتَّى يَطُوفَ وَإِنْ طَافَهُ جَنَابًا
فَبِدَنَةٍ وَإِنْ فَعَلَ أَقَلَّ مِمَّا ذُكِرَ أَوْ طَافَ غَيْرَ الْفَرَضِ مُحْدِثًا أَوْ تَرَكَ
الْقَلِيلَ مِنَ الْوَاجِبِ أَوْ حَلَقَ رَأْسَ غَيْرِهِ تَصَدَّقَ بِنِصْفِ صَاعٍ مِنْ
بُرٍّ وَإِنْ تَطَيَّبَ أَوْ حَلَقَ بَعْدَ ذَبْحٍ أَوْ تَصَدَّقَ بِثَلَاثَةِ أَصْوَعٍ طَعَامٍ
عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَوْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ * وَوَطِئَهُ قَبْلَ وَقُوفِهِ عَرَفَةَ
أَفْسَدَ حَجَّهُ وَمَضَى وَذَبَحَ وَقَضَى وَلَمْ يَفْتَرِقَا وَبَعْدَهُ تَجِبَ بَدَنُهُ
وَبَعْدَ الْحَلْقِ شَاةٌ وَإِنْ قَتَلَ مُحْرِمٌ صَيْدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ فَاتْلَهُ يَجِبُ
جَزَاؤُهُ أَيْ مَا قَوْمُهُ عَدَلَانِ فِي مَقْتَلِهِ أَوْ أَقْرَبَ مَكَانٍ مِنْهُ فَيَشْتَرِي بِهِ
هَدِيًّا يَذْبَحُ بِمَكَّةَ أَوْ طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ كَالْفِطْرِ أَوْ صَامَ عَنْ طَعَامٍ
كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا وَمَا فَضَلَ عَنْهُ تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ صَامَ يَوْمًا وَإِنْ نَقَصَهُ

٦ اي ما كان اقل من قيمة هدى او طعام مسكين ولم يبلغه فالضمير لاحدهما لا للطعام كما ظن (ج)

يُجِبُّ مَا نَقَصَ وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ حَيْزِ الْأَمْتِنَاعِ أَوْ كَسَرَ الْبَيْضَ فَقِيمَتَهُ
وَكُذَّاءَ إِنْ ذَبَحَ الْحَلَالَ صَيْدَ الْحَرَمِ أَوْ حَلَبَهُ أَوْ قَطَعَ حَشِيشَهُ أَوْ
شَجَرَهُ إِلَّا مَيْلُوكًا أَوْ مَيْتًا أَوْ جَافًا وَلَا يَرْعَى الْحَشِيشَ وَلَا يَقْطَعُ إِلَّا
الْأَذْخَرَ وَيَقْتُلُ قِمْلَةً أَوْ جَرَادَةً صَدَقَةً وَإِنْ قَلَّتْ وَلَا شَيْءَ يَقْتُلُ غَرَابٍ
وَحِدَاةً وَعُقْرَبَ وَحِيَةً وَفَارَةً وَكَلْبَ عَقُورٍ وَبَعُوضٍ وَبَرْغُوثٍ وَقِرَادٍ
وَسُلْحَفَةٍ وَسَبْعَ صَائِلٍ وَلَهُ ذَبْحُ الْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ وَكُلِّ مَا صَادَهُ حَلَالَ
وَذَبْحُهُ بِالدَّلَالَةِ مُحَرَّمٌ وَأَمْرُهُ وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ أَرْسَلَهُ وَرَدَّ
بَيْعُهُ إِنْ بَقِيَ وَالْأَجْزَى كَبَيْعِ الْمُحَرَّمِ صَيْدًا لَا صَيْدًا مَعَهُ إِذَا
أَحْرَمَ وَمَنْ أَرْسَلَ صَيْدًا فِي يَدِ مُحَرَّمٍ إِنْ أَخَذَهُ حَلَالًا ضَمِنَ وَإِنْ
قَتَلَ مُحَرَّمٌ صَيْدَ مُحَرَّمٍ فَكُلُّ يَجْزِي وَرَجَعَ أَخْذُهُ عَلَى قَاتِلِهِ*
وَمَا بِهِ دَمٌ عَلَى الْمَفْرَدِ فَعَلَى الْقَارِنِ دَمَانِ إِلَّا بِجَوَازِ الْوَقْتِ
غَيْرِ مُحَرَّمٍ وَيُثْنَى جَزَا صَيْدٍ قَتَلَهُ مُحَرَّمَانِ وَاتَّعَدَ لَوْ قَتَلَ صَيْدَ
الْحَرَمِ حَلَالًا* بَاعَ الْمُحَرَّمُ صَيْدًا أَوْ شَرَاهُ بَطْلًا وَلَوْ ذَبَحَهُ حَرَمٌ
وَلَوْ أَكَلَ مِنْهُ غَرَمَ قِيمَةِ مَا أَكَلَ لَا مُحَرَّمٌ لَمْ يَذْبَحْهُ* وَلَدَتْ

١ وفي الكلام اظهار في مقام الاضرار
أشارة الى انه لا يحل للمحرم اكل ما دل
عليه محرم اخر كما في المحيط (ج)

٢ لان الآخذ متعرض للصيد باخذه
والقاتل متعرض له بقتله (ش)

مطلب — الاحصار

١ اى منع عن الحج او العمرة بعد الاحرام مفهوم (ج)

٢ المحصر عن الاحرام (ج)

٣ اى بعد بعث الهدى (ج)

٤ اى الوقوف بعرفات وطواف الزيارة (ج)

٥ اى الامر على الصحيح كما فى الكافى وهو ظاهر المذهب كما

فى الهداية *ج* وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج وللأمر ثواب النفقة

لان الحج عبادة بدنية والمال شرط لوجوبها فلا يجوز فيها النيابة كالصوم

والصلوة (ش)

٦ وان نوى المأمور عن الأمر فان

نوى عن نفسه او عن رجلين أمرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى

عن احدهما مبهما ثم عينه جاز وعن أبى يوسف انه وقع عنه وضمن كما

اذا امر احد بالحج واخر بالعمرة فقرن بينهما الا اذا بالحج كما

فى التمر ناشى (من ج)

٧ اى من المال فى يد الوارث والمأمور

وهذا عندك واما عند أبى يوسف فيحج بما بقى من الثلث الاول سواء كان

فى يد الورثة او المأمور وعند محمد يحج بما بقى فى يد المأمور فان لم

يبقى فى يده شئ بطلت الوصية عندك واما عند أبى يوسف ان بقى شئ

من الثلث والابطلت (مفهوم ج)

طَبِيَّةٌ أُخْرِجَتْ مِنَ الْحَرَمِ وَمَا نَاغَرُمَهَا وَإِنْ أَدَّى جِزَاءَهَا ثُمَّ

وَلَدَتْ لَمْ يَجْزِهِ فَصَلِّ لَنْ أَحْصَرَ الْحَرَمَ بَعْدَ أَوْ مَرَضٍ

بَعَثَ الْمَفْرِدَ دَمًا وَالْقَارِنَ دَمَيْنِ وَعَيْنٌ يَوْمًا يَذْبَحُ فِيهِ وَلَوْ قَبْلَ

يَوْمِ النَّحْرِ وَفِي حَلٍّ لَا وَبَذْبَحِهِ يَحِلُّ وَعَلَيْهِ أَنْ حَلَّ مِنْ حَجٍّ حَجٍّ

وَعُمْرَةٍ وَمِنْ عُمْرَةٍ عُمْرَةٍ وَمِنْ قِرَانٍ حَجٍّ وَعُمْرَتَانِ وَإِذَا زَالَ أَحْصَارُهُ

وَأَمَكَّنَهُ ادْرَاكَ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ تَوَجُّهُهُ وَالْأَلَّهُ أَنْ يَحِلَّ وَمَنْعُهُ عَنْ

رُكْنِي الْحَجِّ بِمَكَّةَ أَحْصَارٌ وَعَنْ أَحَدِهِمَا لَا وَمَنْ عَجَزَ فَأَحْجِ صَح

وَيَقَعُ عَنْهُ أَنْ دَامَ عَجْزُهُ إِلَى مَوْتِهِ وَنَوَى عَنْهُ وَدَمَ الْأَحْصَارُ عَلَى

الْأَمْرِ وَالْقِرَانِ وَالْجَنَائَةِ عَلَى الْحَاجِّ وَضَمِنَ النَّفَقَةَ إِنْ جَامَعَ قَبْلَ

وَقُوفِهِ وَإِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ يَحْجُ عَنْ مَنْزِلِ أَمْرِهِ بِثَلَاثٍ مَا بَقِيَ

لَا مِنْ حَيْثُ مَاتَ * وَلَا يَجُوزُ لِلْهَدْيِ إِلَّا جَائِزُ التَّضْحِيَةِ وَأُكِلَ

مِنْ هَدْيٍ تَطَوُّعٍ وَمَتْعَةٍ وَقِرَانٍ فَقَطْ وَخَصَّ بِيَوْمِ النَّحْرِ لَا غَيْرَهُمَا

وَالْكُلَّ بِالْحَرَمِ وَتَصَدَّقَ بِجَلِّهِ وَخَطَامِهِ وَلَا يُعْطَى أَجْرُ الْجِزَارِ مِنْهُ

وَلَا يَرْكَبُ الْأَضْرُورَةَ وَلَا يَجْلِبُ وَمَا عَطِبَ أَوْ تَعَيَّبَ بِفَاحِشٍ فِيهِ

١ اى وقت الوقوف كما اذا شهدوا فى اول يوم عرفة انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتغمم السماء ليلة الثلاثين فيظن الحجاج انها من اول ذى الحجة وهى فى نفس الامر من آخر ذى القعدة (ج)

٢ مشى من بيته لانه هو المراد فى العرف وقيل من الميقات (ش)

٣ فقال الاب زوجت اياها بك وفيه ٤٨ كتاب النكاح

الْوَاجِبُ اَبْدَلُهُ وَالْمُعَيَّبُ لَهُ وَإِنْ شَهِدُوا بِالْوُقُوفِ قَبْلَ وَقْتِهِ
قَبْلَتْ لَا بَعْدَهُ * نَذَرَ حَجًّا مَشْيًا مَشَى حَتَّى يَطُوفَ الْفَرَضَ

كِتَابُ النِّكَاحِ

يَنْعَقِدُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ لَفْظُهُمَا ماضٍ كزوجة وتزوجت او
امر وماضٍ كزوجة فقول زوجت وان لم يعلما معناه وقولهما
داد وپذيرفت بلاميم بعد دادى وپذيرفتى كبيع وشراء لا

بقولهما عند الشهود مازن وشويعم ويصح بلفظ نكاح وتزويج
وما وضع لتمليك العين حالا وشرط سماع كل منهما لفظ الآخر
وحضور حريين او حررتين مكلفين مسلمين سامعين معا
لفظهما وصح عند فاسقين ولا يظهر عند الدعوى وعند ابنيهما
او احدهما ولا تقبل للقریب كنكاح مسلم ذمية عند ذميمين

رمز الى ما هو المستحب من تولى
الولى العقد بنفسه كما فى التنف
والى ان الامر ركن العقد كما فى
المحيط والتحفة وغيرها قيل انه
غير صحيح لان الماضى هو الايجاب
والقبول والامر توكيل الا انه مبنى
على استعارة المعدوم للموجود كما
فى الكرماني (ج)

٤ قال لها خويشتن بفلان دادى
فقلت داد او قالت للزوج پذيرفتى
فقال پذيرفت ينقذ النكاح والبيع
وان لم يقل بالميم لان الجواب قد
يذكر بالميم وبدونه * بزازية من
نفسها *

٥ اى من المتعاقدين (ج)
٦ اى لفظ العاقدين حتى انهما لو
سما متفرقين بان يسمع احدهما فى
عقد والاخر فى اخر والمجلس متحد
لم يجز عند عامة العلماء وجاز عند
بعضهم وعن ابى يوسف فيه روايتان
ولو كان العقد ان فى مجلسين لم يجز
بالاتفاق كما فى النظم وفيه اشارة الى
انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره
البحالى والظاهر خلافه وعن محمد لو
امكنهما ان يعبرا ما سمعاه جاز والا

فلا الى انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه ولا
غيرها جاز النكاح والا فلا * والى انه يشترط حضورها لكن لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتها (من ج)
٧ ولا يظهر النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يحكم بالمهر وغيره (ج)

وَلَا تَقْبَلُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَالْوَكِيلِ شَاهِدٌ عِنْدَ حُضُورِ الْمُوَكَّلِ كَالْمُوَلَّى

عِنْدَ حُضُورِ الْمُوَلِّيَةِ بِالْغَةِ * وَحَرَّمَ أَصْلَهُ وَفَرْعَهُ وَفَرْعَ أَصْلِهِ

الْقَرِيبَ وَصَلْبِيَّةَ أَصْلِ الْبَعِيدِ وَأَمَ زَوْجَتَهُ وَبَنَتَهَا مَوْطُوءَةً وَزَوْجَةَ

أَصْلِهِ وَفَرْعَهُ وَكُلَّ هَذِهِ رِضَاعًا وَفَرْعَ مَرْئِيَّتِهِ وَمَمْسُوسَتِهِ وَمَأْسَتِهِ

وَمَنْظُورٍ إِلَى فَرْجِهَا الدَّخْلَ بِشَهْوَةٍ وَأَصْلَهُنَّ وَمَا دُونَ تِسْعِ سَنِينَ

لَيْسَتْ بِمَشْتَهَاةٍ * وَيَحْرِمُ نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَعَدَّتْهَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ

أَيَّتْهَا فَرَضَتْ ذَكَرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْآخَرَى وَوِطْئُهَا مَلَكًا وَكَذَا وَطْئُهَا

مَلَكًا وَطْئُهَا نِكَاحًا وَمَلَكًا لَا نِكَاحَ فَإِنْ نَكَحَهَا لَا يَطَأُ وَاحِدَةً

حَتَّى يَحْرِمَ الْآخَرَى * وَصَحَّ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ وَلَوْ أَمَةً وَالْأَمَةَ مَعَ

طَوْلِ الْحُرَّةِ وَالْمَحْرَمِ وَالْمَحْرَمَةِ وَحَبْلِيٍّ مِنْ زَيْنًا وَلَا تَوْطَأُ حَتَّى

تَضَعُ وَمَنْ ضَمَّتْ إِلَى مَعْرَمَةٍ لَا نِكَاحَ أُمِّهِ وَمَالِكَتِهِ وَكَافِرَةٍ غَيْرِ

كِتَابِيَّةٍ وَآخَرَى فِي عِدَّةٍ رَابِعَةٍ وَلِلْعَبْدِ فِي عِدَّةٍ ثَانِيَةٍ وَأَمَةً عَلَى حُرَّةٍ

أَوْ فِي عِدَّتِهَا وَحَامِلٍ ثَبَتَ نَسَبُ حَمْلِهَا وَنِكَاحُ الْمَتْعَةِ وَالْمَوْتِ

فَصَلَّ نَفَذَ نِكَاحَ حُرَّةٍ مَكْلُفَةٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ كَقَوْلِ أُولَى وَلَهُ

أو أمانة العمة فإنه ينظر أن كانت العمة
القربى عمة لاب وأم أولاب فعمة
العمة حرام وإن كانت القربى عمة
لام فعمة العمة لا تحرم وأما خالة الخالة
فإن كانت الخالة القربى خالة لاب وأم
فخالتها تحرم عليه وإن كانت القربى
خالة لاب فخالتها لا تحرم عليه كذا
في المحيط السرخسى * فتاوى هندية *
(وكذا في شرح مجمع البحرين
لابن الملك)

مطلب — الاولياء والاكفاء

١ إذا غاب الأقرب غيبة منقطعة والا
فسكوته رضاء كما في قاضيخان وقال
الكرخي ان رضاءها بالسكوت (ج)
٢ وهو في الاصل ضم الشفتين فيكون
مثبتا فلا يردانه شهادة على النفي على
انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد
ولو قال على اجازتها اورضاءها او
اذنهام يردشء الكل في النهاية (ج)
٣ بعد كون ولاية الانكاح للولي (ج)
٤ او الجد بعده من كفو ولو بغبن
فاحش لزم النكاح فلا يمكن رفعها
ولو بعد البلوغ (ج)
٥ بخلاف القنة والمدبرة والمكاتبة
وام الولد المنكوحة المعتقة قبل
الدخول او بعده فانه يلزمها الرضاء
بالقول او الفعل ويمتد خيارها وتعذر
بالجهل سواء كان زوجها حرا او عبدا
وفيه اشعار بان خيار العتق لم يثبت
لللغلام كما في قاضيخان (ج)
٦ اى الرضاء كاعطاء المهر وقبوله
والتسكين وطلب النفقة دون اكل
طعامه وخدمته له والخلوة بلامس (ج)
٧ عتقت فوقع الفرقة بينهما بمجرد
قولها اخترت نفسى وفيه رمز الى
انه لا يشترط علم الزوج باختيارها
لنفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا
حضوره كما في العبادى (ج)

مطلـ _____ اقل المهر

9 *

وَاحْرَامٌ وَجَبُزٌ وَنَفَاسٌ بِخِلَافِ الْجَبِّ وَالْعَنَةِ وَالْخِصَاءِ وَنِصْفِهِ
بِطَلَاقِ قَبْلِهَا وَإِنْ لَمْ يَسْمِ فَالْمَتْعَةُ قَبْلِهَا وَمَهْرُ الْمَثَلِ بَعْدَهَا
وَصَحَّ النِّكَاحُ بِلاَ ذَكَرٍ مَهْرٍ وَمَعَ نَفْيِهِ وَبِشَيْءٍ غَيْرِ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ
وَبِمَجْهُولٍ جِنْسِهِ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ كَمَا مَرَّ أَوْ صَفْتُهُ فَالْوَسْطُ أَوْ
قِيَمَتُهُ وَبِغَدَمَةِ الزَّوْجِ الْعَبْدِ تَجِبُ هِيَ وَبِهَذَا أَوْ هَذَا فَمَهْرُ
الْمَثَلِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَالْأَخْسَى لَوْ دُونَهُ وَالْأَعَزُّ لَوْ فَوْقَهُ وَإِنْ
طَلَّقَ قَبْلَ وَطْئٍ وَخُلُوةٍ فَنِصْفُ الْأَخْسَى وَإِنْ نَكَحَ بِالْفِئَةِ عَلَى أَنْ
لَا يَخْرِجُهَا أَوْ بِالْفِئَةِ إِنْ أَقَامَ وَبِالْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَ فَإِنْ وَفَى وَأَقَامَ
فَالْفِئَةُ وَالْأَفْمَهُرُ مِثْلُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْفَيْنِ وَلَا يَنْقُصُ عَنِ الْفِئَةِ
وَإِنْ نَكَحَ بِهِذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ وَاحِدَهُمَا حُرًّا فَلِهَا الْعَبْدُ فَقَطْ إِنْ
سَاوَى عَشْرَةً وَإِنْ شَرَطَ الْبَكَارَةَ وَوَجِدَتْ ثِيْبًا لَزِمَ الْكُلُّ
وَفِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِنْ لَمْ يَطَأْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَإِنْ وَطِئَ عَثَبَتْ
النِّسْبُ مِنَ وَقْتِ الْوُطْئِ وَمَهْرُ مِثْلُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْمَسْئِي أَيْ مَهْرُ
مِثْلِيٍّ مِنْ قَوْمِ أَبِييَا سَنًا وَجَمَالًا وَعَقْلًا وَدِينًا وَبَلَدًا وَعَصْرًا

١ والمتعة درع وخمار وملحفة
بالفارسي چادر ولا ينقص المتعة من
خمسة دراهم ولا تزداد على نصي المهر
ويعتبر حالها في اليسار والاعسار (ج)

٢ بلا زياد شيء لها (ج)

١ وضح ضمان وليها بنفسه اورسوله مهرها فلها اخذه منه ومن الزوج ثم للولى ان يرجع عليه ان ضمن بامر الحقيقى او الحكيمى ولو كانت صغيرة والولى يطالب بمهرها حينئذ ولو ثيبا واطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولى مع انها ليست الا للاب او الاب او القاضى كما

في قاضيخان وغيره وللاب مطالبة ٥٣ كتاب النكاح

مهر البالغة بكرا مالم تنهه لاثيبا كما في الجواهر وغيره (ج)

٢ انها قال ولو صغيرة لانها لو كانت صغيرة فمطالب المهر ليس الا وليها فيوهم انه لا يجوز الضمان لانه باعتبار الضمان يكون مطالبا فيكون الشخص الواحد مطالبا ومطالب لكن لا اعتبار لهذا الوهم لان حقوق العقد هنا

راجع الى الاصيل فالولى سفير ومعبر بخلاف البيع فانه اذا باع الاب مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى العاقد شرح وقايه

٣ مما يفسد ولا يبقى كاللحم والثريد فان القول لها في ذلك استحسانا وفيه اشارة الى ان فيها يبقى كالطعام والدقيق واللوز والعسل القول له

كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه كان مما يجب على الزوج كالخمار والدرع ومتاع البيت فندية والا فالقول له كالخف والملاءة (ج)

مطلب — نكاح القن

٤ وهى ان يخلى بينها وبين زوجها بلا استخدام يقال بواؤه منزلا وبواؤه

منزلا اذا هيا له كما في المعرب وفيه اشعار بانه لو بواؤ المولى لها بيتا وترك استخدامها كان له ان يردها الى بيتها ويستخدمها وكذا لو شرط ذلك للزوج لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كما في المحيط (ج) ٥ كرها بالضم اى كراهة وبلار ضاها وهو المراد من الاجبار الواقع في عبارتهم كما في باب الشافعى من الحقايق لا اكراههما على الايجاب والقبول كما قيل (ج)

وبكارة وثيبا فان لم يوجد منهم فمن الاجانب لا الام وقومها
ان لم تكن من قوم ابيها وضح ضمان وليها مهرها ولو صغيرة
والمعجل والموجل ان بينا فذاك والا فالمتعارف وقبل اخذ
المعجل لها منعه من الوطى والسفر بها ولو بعد وطى برضاها
بلا سقوط النفقة والسفر والخروج للحاجة بلا اذنه وبعد اخذه
ينقلها وقيل لا يسافر بها وبه يفتى ان بعث البها شيئا فقالت
هو هدية وقال مهر فالقول له الا فيما هبى للاكل
فصل نكاح القن والكنات والمدبر والامة وام الولد بلا
اذن السيد موقوف ان اجاز نفذ وان رد بطل واذا اذن بيع
القن للمهر ويسعى الاخران والاذن بالنكاح يعم جائزه وفاسده
ومن زوج امته لا يجب التبوئة ولا نفقة الا بها ويطا الزوج
ان ظفرو له انكاح عبده وامته كرها وخيرت امه ومكاتبة عتقت

١ معتقدين حال من ضمير المتزوجان
ذلك التزوج بلا شهود أو في عدة
كافر أفرا أي تركا عليه أي على ذلك
النكاح ولم يجدد وقال زفر فرق بينهما
في الوجهين وقال لا يقران في الأخير
والصحيح قول أبي حنيفة كما في المضمرات
واتفق المشايخ رحمهم الله تعالى على
جواز نكاح المعتدة عن كافر إلا أن
بعضهم قالوا إن العدة واجبة وهو الأصح
كما في الكرمان وفيه إشارة إلى أنها
لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح
وذا بالاجماع (ج)
٢ و فرق بالاجماع كافران متزوجان
محرمان كوثنى اخته أسلما معا أو واحد
منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما
ثلاث طلاقات كما في التنف وفيه رمز
إلى أنها لا تبين بلاتفریق القاضي
وفي المنية أنها تبين وإلى أنها لو لم
يسلما بلاترافع الينالم يفرق بينهما
معتقدين ذلك ويجرى الارث بينهما
ويقضى بالنفقة ولا يسقط احصانه حتى
يعد قاذفه وهذا عنه خلافا لهما في
كل من الاربعة كما في المحيط وإلى أن
نكاح الكفار نكاح جائز فيها بينهم
مثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة
آدم عليه السلام فهم على شريعته في
ذلك وقال صلى الله تعالى عليه وعلى
آله وصحبه وسلم ولدت من النكاح لا
من السفاح (ج)

تَحْتَ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ وَإِنْ نَكَحَتْ بِلَا إِذْنٍ فَعَتَقَتْ نَفْسَ بِلَاخِيَارِهَا
وَمَا سَمِيَ لِلْسَّيِّدِ لَوْ وَطِئَتْ فَعَتَقَتْ وَإِنْ عَتَقَتْ أَوَّلًا ثُمَّ وَطِئَتْ
فَلَهَا وَزَوْجُ الْأَمَةِ يَعْزِلُ بِإِذْنِ سَيِّدِهَا وَالْحَرَّةُ بِإِذْنِهَا وَإِنْ وَطِئَ
أَمَةٌ ابْنَهُ فَوُلِدَتْ فَادْعَاهُ ثَبِتَ نَسَبُهُ وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ وَوَجِبَ قِيمَتُهَا
لَا مَهْرُهَا وَلَا قِيمَةُ وَلَدِهَا وَالْجَدُّ كَالْأَبِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِنْ نَكَحَهَا
صَحَّ وَلَمْ تَصِرْ أُمًّا وَلَدِهِ وَيَجِبُ مَهْرُهَا لِقِيمَتِهَا وَالْوَلَدُ حُرٌّ بِقِرَابَتِهِ *
وَالطِّفْلُ يَتَّبِعُ خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا وَعِنْدَ عَدَمِهِمَا يَتَّبِعُ الدَّارَ
وَالْمَجُوسِيُّ شَرِّ الْمَنَ كِتَابِي وَإِنْ أَسْلَمَ الْمُتَزَوِّجَانِ بِالشَّهَادَةِ أَوْ فِي
عِدَّةٍ كَافِرٍ مُعْتَقِدِينَ ذَلِكَ أَفْرَأَ عَلَيْهِ وَفَرَّقَ مُحْرَمَانِ أَسْلَمَا وَفِي
إِسْلَامِ زَوْجِ الْمَجُوسِيَّةِ أَوْ أَمْرَةِ الْكَافِرِ عَرَضَ الْإِسْلَامُ عَلَى الْآخِرِ
فَإِنْ أَسْلَمَ فَبَيَّ لَهُ وَالْأَفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ طَلَاقُ إِنْ أَبِي وَلَا مَهْرَ إِنْ
أَبَتْ إِلَّا لِلْمَوْطُوءَةِ وَفِي دَارِهِمْ تَبَيَّنَ بَيْضِي ثَلَاثَ حَيْضٍ قَبْلَ إِسْلَامِ
الْآخِرِ وَتَبَيَّنَ بَيَّابَيْنِ الدَّارَيْنِ لَا السَّبِيَّ وَارْتَدَا كُلُّهُمَا فَسُخِّ عَاجِلُ
ثُمَّ لِلْمَوْطُوءَةِ كُلِّ مَهْرُهَا وَغَيْرُهَا نِصْفَهُ لَوَارْتَدَ وَلَا شَيْءَ لَوَارْتَدَتْ وَبَقِيَ

النِّكَاحُ إِنْ ارْتَدَا مَعًا وَاسْلَمَا مَعًا وَفَسَدَ إِنْ اسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ
الْآخَرِ * وَكُلُّ الزَّوْجَاتِ فِي الْقِسْمِ سَوَاءٌ إِلَّا الْمَمْلُوكَةَ وَلَهَا نِصْفُ
الْحَرَّةِ وَلَا قِسْمَ فِي السَّفَرِ وَالْقِرْعَةُ أُولَى وَيُصَحُّ تَرْكُ الْقِسْمِ وَالرَّجُوعُ

١ يثبت بهيمة أي بشرب اللبن الخارج
من ثدى الادمية بسبب المص فهو
فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل
المرضة او غيرها كما يجيء (ج)

كتاب الرضاع

يُثَبِّتُ بِهَيْمَةٍ فِي حَوْلَيْنِ وَنِصْفٍ فَقَطْ أُمُومَةُ الْمَرْضِعَةِ وَأَبُوهُ زَوْجُ
لَبَنِهَا مِنْهُ لِلرَّضِيعِ فَيَحْرِمَانِ مَعَ قَوْمِهَا عَلَيْهِ كَالنَّسَبِ وَفُرُوعُهُ
وَالزَّوْجَانِ عَلَيْهِمَا وَتَعَلُّ أُخْتُ أَخِيهِ رَضَاعًا كَمَا فِي النَّسَبِ *
وَالْأَحْتِقَانُ وَلَبَنُ الرَّجُلِ وَمَا خُلِطَ بِطَعَامٍ لَا يَحْرِمُ وَبِغَيْرِهِ
يُعْتَبَرُ الْغَلْبَةُ وَيَحْرِمُ الْإِسْتِعَاظُ وَلَبَنُ الْبَكْرِ وَالْبَيْتُ وَإِنْ
أَرْضَعَتْ ضَرَّتْهَا رَضِيعَةٌ حَرَمَتْهَا وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ إِنْ لَمْ تُطَا
وَلِلرَّضِيعَةِ نِصْفُهُ وَرَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَرْضِعَةِ إِنْ قَصَدَتْ الْفُسَادَ

٢ ويحرم فروعها أي اولاد الرضيع
ذكورا واناثا وكذا فروع الرضعة
والزوجان للرضيعين أي زوجة الرضيع
وزوج الرضعة عليهما أي المرضعة
وزوجها فيحرم ابن الرضيع على المرضعة
لأنها جدته وكذا بنته على زوجها لأنه
جدها وكذا زوجته على زوجها لأنه
زوجة فروعها وكذا زوج الرضعة على
المرضعة لأنها أم زوجته وأعلم أن
التفريع المذكور وان علم من النكاح
الأنه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه
ولهذا نظمه فقال * بيت * از جانب
شیرده همه خویش شوند * وز جانب
شیر خواره زوجان وفروع (ج)
٣ حرمتنا على الزوج لكونهما بنتا
وأما (ج)

كتاب الطلاق

يَقَعُ مِنْ مَكَلٍّ فَقَطْ وَلَوْ سَكْرَانٍ أَوْ عَبْدًا إِلَّا مَنْ سَيِّدُهُ وَنَائِمٌ
وَإِحْسَنُهُ طَلِّقَهُ فَقَطْ فِي طَهْرٍ لَا وَطِئَ فِيهِ وَحَسَنُهُ وَهُوَ السَّنِيُّ

- ١ بينه اى بين ما فوقهما من الاعداد (ج)
- ٢ وان ذكر المصدر بان قال انت الطلاق او انت طالق خلافا للطحاوى فى هذه او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا (شمنى)
- ٣ الى كلها نحو كلك او جميعك او جملةك طالق وبطل دعوى الاستغناء عنه بقوله انت طالق (ج)
- ٤ كرأسك فاقول طلقت رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع كما فى الخلاصة وكذا اذا قال الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع على الاصح كما فى قاضيخان (ج)
- ٥ واثنان مضروبان فى اثنين فى قولك انت طالق اثنين فى اثنين اثنان من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة الجعل وفى للطرفية والطلاق لا يصلح ان يكون طرفا لنفسه فيلغو الثانى فوقع اثنان على ما اختارهم العلماء الثلاثة (ج)
- ٦ ويصح نية مع او الواو فيقع ثلاث كما يقع واحدة فى واحدة فى اثنين او ثلاث (ج)
- ٧ ويدخلان عندهما لقولهم خذوا من مالى من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفر لقولهم بعت من هذا الحايط الى هذا الحايط (ج)
- ٨ اى ايقاع للطلاق فى جميع البلاد فى الحال والتنجيز فى الاصل التعجيل من قولهم ناجز يناجز اى نقد ينقد كما فى الطلبة (ج)

طَلَقَ لغير المدخولة ولو فى حيضٍ وللموطوءة تفريق الثالث
 فى الطاهر لا وطئ فيها فيمن حيض واشهر فى الصغيرة والايسة
 والحامل ولو بعد الوطئ وبدعيه واحدة فى طهر وطئت فيه او
 حيض موطوءة وما فوقها بلا رجعة بينه فى طهر ويرجع ان طلق
 فى الحيض فاذا طهرت طلقها ان شاء * وطلاق الحرة ثلثة والامة
 اثنان ولو زوجها خلافتها وصريحه ما استعمل فيه دون غيره
 مثل انت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع به رجعية ابدًا وان
 ذكر المصدر فنث ان نواها والا فرجعية وصح اضافة الطلاق
 الى كلها او ما يعبر به عن الكل كرأسك اورقبتك اوروحك او
 وجهك او فرجك او الى جزء شائع كنصفك لا الى اليد والرجل
 والبطن والظهر وبعض المطلقة طلقة واثنان فى اثنين اثنان
 ويصح نية مع وابتداء الغاية يدخل لا انتهاؤها وما بين كمن
 وانت طالق فى مكة تنجز وفى دخولك مكة تعليق ويقع عند
 الفجر فى انت طالق غدا او فى غد ويصح نية العصر فى الثانى

١ في الثاني أى فى الغد عنده ولا
يصدق عندهما (ج)

فَقَطُّوْ يَقْعُ الْآنَ فِي أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ وَإِنْ نَكَحَ بَعْدَهُ فَلَعْنُهُ

وَيَقْعُ آخِرَ الْعَمْرِ فِي أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ وَحَالًا فِي مَنْى لَمْ

أَطْلُقْكَ وَسَكَتَ فِي إِذَا يَنْوِي فَإِنْ لَمْ يَنْوِفَكَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْيَوْمَ لِلنَّهَارِ مَعَ فَعْلٍ مُمْتَدٍّ كَأَمْرِكَ بِبَيْدِكَ يَوْمَ يَقْدَمُ

زَيْدٌ وَلِلْوَقْتِ الْمَطْلُوقِ مَعَ فَعْلٍ لَا يُمْتَدُّ كَأَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ

وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِغَيْرِ الْمَدْخُولَةِ يَقْعُنَ وَبِالْعَطْفِ تَبَيَّنَ بِالْأَوَّلِ

كَمَا لَوْ عَلَّقَ وَقَدَّمَ الشَّرْطَ وَيَقْعُ الْكُلُّ إِنْ آخَرَ وَفِي أَنْتِ

طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدَةٍ أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَةً يَقْعُ وَاحِدَةً وَفِي

الْمَوْطُوءَةِ اثْنَانِ وَفِي قَبْلَهَا وَبَعْدَ وَمَعَهَا وَمَعَ اثْنَانِ وَإِنْ أَشَارَ

بِالْأَصْبَعِ يُعْتَبَرُ عِدَدُ الْمَنْشُورَةِ وَإِنْ أَشَارَ بِظَهْرِهَا فَالْمَضْمُونَةُ

وَإِنْ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِالشَّدَةِ أَوْ الطُّوْلِ أَوْ الْعَرَضِ أَوْ شَبَّهَهُ بِمَا

يُدَلُّ عَلَى هَذِهِ فَثَلَاثٌ إِنْ نَوَاهَا وَالْأَفْبَائِنَةُ * وَكِنَايَتُهُ مَا يَحْتَمِلُهُ

وغيره فنحو أخرجى وأذهبى وقومى يحتل ردأ ونحو خلية برية

بنته بائن حرام يصلح سبا ونحو اعتدى استبرئى رحمك أنت

٢ ان اشار الى عدد الطلاق بالاصبع (ج)
٢ لانه اذا اشير بالاصابع المنشورة
فالعادة ان يكون بطن الكف فى جانب
المخاطب واذا عهد بالاصابع يكون
بطن الكف فى جانب العاقد شرح وقايه
٣ عطف على صريحه والكناية لغة
مصدر كنى او كنا به عن كذا يكنى
او يكنو اذا تكلم بشئ يستدل به
على غيره او يراد به غيره وشرعية ما
استتر فى نفسه معناه الحقيقى او المجازى
فان الحقيقة المهجورة كناية كالمجاز
غير الغالب الاستعمال (ج)

١ وذكر في الجواهر لو قال ترايه كرم اورها كرم او دست باز داشتم اونرا هشتم لم يعمل بلا نية (ج)
٢ فلا يقع شئ من البائن والرجعي بلا نية لاجتماع غير الطلاق والقول له في ترك النية (ج)

٣ ويقع الطلاق باسناد البينونة والحرمة اليه اي الزوج كما يقع باسنادها اليها بان قال انا منك بائن وعليك حرام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد عليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره لا يقع باسناد الطلاق اليه وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه (ج)

مطلب تفويض الطلاق

٤ اي بمجلس ظنت التفويض فيه بسماع او خبر وان امتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي (ج)

٥ او الذهاب الى مجلس آخر يغايه عرفا فلو مشت من جانب بيت الى جانب اخر منه لم يختلف او الشرع في قول لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت وكيها او اجنبا ببيع او شراء (ج)

٦ بتأويل مصدر معطوف على قوله المقدّر اي فقولها (ج)

٧ اي لو قال الزوج كلمة اختاري ثلث مرات بلا حرف عطفي (ج)

وَاحِدَةٌ أَنْتَ حُرَّةٌ اخْتَارِي أَمْرَكَ بِيَدِكَ وَسِرْحَنَكَ وَفَارَقَتِكَ لَا يَحْتَمِلُهُمَا فِي الرِّضَاءِ يَتَوَقَّفُ الْكُلُّ عَلَى النَّيَّةِ وَفِي الْغَضَبِ الْأَوَّلَانِ وَفِي مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ فَقَطْ فَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ

يَقَعْنَ وَالْأَبَائِنَةَ وَفِي إِعْتِدَائِي وَأَسْتَبْرَأِي رَحِمَكَ وَأَنْتَ وَاحِدَةٌ

رَجْعِيَّةٌ وَيَقَعُ بِإِسْنَادِ الْبَيْنُونَةِ وَالْحَرَمَةِ إِلَيْهِ لَا الطَّلَاقِ

فَصَلِّ تَفْوِيضَ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا يَتَّقِدُ بِمَجْلِسِ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ

يَقُولَ كَمَا شِئْتُ وَمَتَى شِئْتُ وَإِذَا شِئْتُ بِخِلَافِ أَنْ شِئْتُ وَلَا

يَرْجِعُ عَنْهُ وَإِلَى غَيْرِهَا لَا يَتَّقِدُ وَيَرْجِعُ وَالْمَجْلِسُ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ

بِالْقِيَامِ أَوْ الزَّهَابِ أَوْ الشَّرُوعِ فِي قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ لَا يَتَعَلَّقُ

بِمَا مَضَى وَفَلَكُهَا كَبَيْتِهَا وَسِيرُ دَابَّتِهَا كَسِيرِهَا وَفِي اخْتَارِي

بِنِيَّةِ التَّفْوِيضِ فَقَالَتْ اخْتَرْتُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِأَيِّئَةٍ وَشَرِطَ ذَكَرَ

النَّفْسَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ قَوْلَهُ اخْتَارِي اخْتِيَارًا فَتَقُولُ اخْتَرْتُ

وَلَوْ كَرَّرَهَا ثَلَاثًا فَاخْتَرْتُ أَحَدَهُمَا فَثَلَاثٌ وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتُ

نَفْسِي أَوْ اخْتَرْتُ نَفْسِي بِتَطْلِيقَةِ بَائِنَةٍ وَلَوْ قَالَ أَمْرَكَ بِيَدِكَ

١ وان نوى بقوله امرك بيدك الطلقات
الثلاث (ج)

٢ الواقع بينهما فلها الخيار في الليل
حينئذ اذ الجمع بالعطف كالتثنية وفي
اليومين استتبع الليل وان ردت الامر
باليد في اليوم لا يبقى الامر بعده اى
بعد اليوم او الرد في الغد لانه امر
واحد وعنه انه يبقى في الغد لانها لا
تملك الرد والاول ظاهر الرواية كما
في الكافي وان قال امرك بيدك اليوم
وبعد غد يختلف الحكمان اى دخول
الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده
فلا يدخل الليل قبل الرد وان رد يبقى
الامر بعد غد (ج)

٣ لا يقع اصلا في عكسه اى في طلقى
واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مغايرة
ضدية وهذا عنده واما عندها فواحدة
للفو الزيادة (ج)

٤ المشية ميمك فتحن وشينك كسرى
وياذك تشديدله ديلمك ارادت
معناسنه يقال شئت الشىء اشاؤه من
الباب الثالث وانقولى

مطلب صحة التعليق

٥ الانجاز همزه نك كسريه وعك به
وفا ايتمك تقول انجز حرما وعده
يعنى رجل كامل وعده سنه مخالفت
ايتمز وانقولى

بِنِيَّةِ التَّفْوِيضِ فَطَلَّقَتْ فَبَائِنَةٌ وَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ يَقَعْنَ
وَفِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ فِي تَطْلِيقَةٍ أَوْ اخْتَارَى تَطْلِيقَةً فَاخْتَارَتْ فَرَجْعِيَّةٌ
وَفِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ وَغَدًا يَدْخُلُ اللَّيْلُ وَإِنْ رَدَّتْ فِي الْيَوْمِ
لَا يَبْقَى بَعْدَهُ وَإِنْ قَالَ الْيَوْمَ وَبَعْدَ غَدٍ يَخْتَلِفُ الْحُكْمَانِ وَفِي طَلْقِي
نَفْسِكَ إِنْ نَوَى ثَلَاثًا يَقَعْنَ وَالْأَفْرَجِيَّةُ وَفِي طَلْقِي ثَلَاثًا فَطَلَّقَتْ
وَاحِدَةً تَقَعُ لَا فِي عَكْسِهِ وَلَوْ أُمِرْتُ بِالْبَائِنِ أَوْ الرَّجْعِيِّ فَعَكَسْتُ
يَقَعُ مَا أُمِرَ بِهِ وَالشَّرْطُ فِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ مَشِيَّةً مُنْجَرَةً أَوْ
مُعَلَّقَةً بِمَا قَدْ عَلِمَ وَجُودَهُ لَا مَا يَعْلَمُ بَعْدَ كَمَا قَالَتْ شِئْتَ إِنْ شِئْتَ
فَقَالَ شِئْتُ وَفِي كَلِمَا شِئْتُ تَطْلُقُ ثَلَاثًا مُتَّفِرِقَةً لَا بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَفِي
كَيْفٍ شِئْتَ تَقَعُ بَائِنَةٌ أَوْ ثَلَاثٌ إِنْ نَوَتْ وَلَمْ يَخَالَفْهَا نِيَّتُهُ وَإِلَّا
فَرَجْعِيَّةٌ وَفِي مَا شِئْتَ مِنْ ثَلَاثٍ مَا دُونَهَا فَصَلَّ شَرْطُ صِحَّةِ
التَّعْلِيقِ الْمَلِكُ أَوْ الْأَصَافَةُ إِلَيْهِ وَالْفَاظَةُ إِنْ وَادَا وَإِذَا مَا وَمَنْ
وَمَتِيمًا وَكُلَّ وَكَلِمَا وَزَالَ الْمَلِكُ لَا يَبْطُلُ فِي غَيْرِ كَلِمَا إِنْ وَجِدَ
الشَّرْطَ مَرَّةً فِي الْمَلِكِ يَنْحَلُّ إِلَى جِزَاءٍ وَفِي غَيْرِ الْمَلِكِ لَا إِلَى

١ صحيح شرعا حتى لو طلقها في هذه

الاحوال ومات او قتل لم ترث منه (ج)

٢ بان قال المريض لها طلقتك ثلثا في صحتي وانقضت عدتك وصدقته

الزوجة (ج)

٣ اى ان كان المقربه او الموصى

به اقل من الارث فلها ذلك وان كان

الارث اقل فلها الارث شرح وقاية

مطلبا الرجعة في العدة

٤ الرجعة بالكسر والفتح افصح لغة

الاعادة وشرعا اعادة الزوج والزوجة

الى الحالة التى كانت عليها (ج)

٥ وبوطيها لا بعد الزوج في العدة

كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطى

بناء عليه كما في المنية وفيه احتراز

عن الخلوة فانه ليس برجعة (ج)

٦ ان امكن تصديقا بان كان له

بين الحيض الاول والاخبار ما يجهل

مضى العدة من المدة وهى لغير

الحايض حرة ثلثة اشهر وامة نصفها

وللعايض حرة شهر ان وامة اربعون

يوما عنده وتسعه وثلثون واحد

وعشرون عندهما لانه يعتبر الحيض

عنده خمسة او عشرة والطلاق آخر

الطهر او اوله على اختلاف اهل

التخريج والحيض عندهما ثلثة والطهر

عندهم خمسة عشر وزاد شيخ

الاسلام ثلاث ساعات للاغتسال كما

في الحقايق ومبسوطه فى جامع

المضمرات (ج)

هُوَ فِي صَفِّ الْقِتَالِ أَوْ حِمٍّ أَوْ حِسٍّ لِقَتْلِ صَحِيحٍ وَلَوْ تَصَادَفَا فِي

مَرَضِهِ عَلَى طَلَاقِهَا وَمَضَى عِدَّتُهَا أَوْ أَبَانَهَا بِأَمْرِهَا ثُمَّ أَقَرَّ لَهَا

بَدِينٍ أَوْ أَوْصَى لَهَا فَلَهَا الْأَقْلُ مِنْهُ وَمِنَ الْأَرثِ وَإِنْ عُلِقَ

بَيْنُونَتُهَا بِشَرْطٍ وَوُجِدَ فِي مَرَضِهِ تَرْتُّ أَنْ عُلِقَ بِفَعْلِهِ أَوْ بِفَعْلِهَا

وَلَا بَدَلَ لَهَا مِنْهُ أَوْ بِغَيْرِهَا وَقَدْ عُلِقَ فِي الْمَرَضِ فَفَصَّلْ

تَصِحُّ الرُّجْعَةُ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ أَبَتْ إِذَا لَمْ تَبْنِ خَفِيفَةً أَوْ غَلِيظَةً

بِنَحْوِ رَاجِعَتِكَ وَبُوطِيهَا وَمَسَّهَا بِشَهْوَةٍ وَنَظَرَهُ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ

وَنَدَبَ إِشْهَادَهُ عَلَى الرُّجْعَةِ وَإِعْلَامُهَا بِهَا وَإِنْ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا

حَتَّى يُوَدِّنَهَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ رَجْعَتَهَا وَمَعْتَدَةُ الرَّجْعِيِّ تَنْزِيلٌ

وَلَهُ وَطِيهَا وَلَا يَسَافِرُ بِهَا حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا وَصَدِقتُ فِي

مَضَى عِدَّتِهَا إِنْ أَمَكْنَ وَبَقَائُهَا وَتَكْذِيبُهَا إِخْبَارُهُ بِالرُّجْعَةِ فِي

الْعِدَّةِ وَلَا تَحِلُّ حُرَّةٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَلَا أَمَةٌ بَعْدَ اثْنَيْنِ حَتَّى يَطَّاهَا

بَالِغٌ أَوْ مَرَاهِقٌ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَتَبْضِي عِدَّةُ طَلَاقِهِ أَوْ مَوْتِهِ *

وَالنِّكَاحُ بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ يَكْرَهُ وَيَحِلُّ وَإِنْ قَالَتْ حَلَلْتُ وَالْمَدَّةُ

مطلب الایلاء

١ الایلاء لغة مصدر آلت علی کذا إذا حلفت علیه فابدلت الهمزة بـاء والياء الفائم همزة والاسم منه الیة وتعديته بمن فی القسم علی قربان المرأة لتضمين معنی العبد (ج)

٢ وسقط الخلف الموقت ای المصرح بمدة او مدتين من التوقيت وهو الوقت فلو قال والله لا اقر بها اربعة او ثمانية اشهر ففي الاولی اذا مضت اربعة اشهر ولم یقربها بانته منه بواحدة وسقط الایلاء وفي الثانية اذا بانته ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانته بواحدة اخرى وسقط الایلاء (ج)

٣ فما نوى ای فهو كذب وذا دیانة واما قضاء فایلاء كما فی المضمرات (ج)

مطلب الخلع

تَحْتَمِلُ وَغَلَبَ عَلَى طَنِّهِ صَدَقْتُهَا حَلَّ نِكَاحِهَا وَالزَّوْجُ الثَّانِي يَهْدِمُ

مَا دُونَ الثَّلَاثِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فَصَلِّ الْأَيْلَاءُ حَلْفٌ يَمْنَعُ

وَطَى الزَّوْجَةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ حُرَّةً وَشَهْرَيْنِ أَمَةً فَإِنْ قَرِبَهَا

فِي الْمَدَّةِ حَنْثٌ وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَفِي غَيْرِهِ الْجَزَاءُ

وَيَسْقُطُ الْأَيْلَاءُ وَالْأَبَانَةُ بِوَاحِدَةٍ وَسَقَطَ الْحَلْفُ الْمَوْقُوتُ

لَا الْمَوْبِدَ فَتَيْنِ بِأُخْرَى إِنْ مَضَتْ مَدَّةٌ أُخْرَى بَعْدَ نِكَاحٍ ثَانٍ

بِلَا فَبَيٍّ ثُمَّ أُخْرَى كَذَلِكَ بَعْدَ ثَالِثٍ وَبَقِيَ الْحَلْفُ بَعْدَ ثَلَاثٍ

لَا الْأَيْلَاءُ فَإِنْ قَرِبَهَا كَفَّرَ وَلَا تَيْنُ بِالْأَيْلَاءِ وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْفَبِيِّ

بِالْوَطِيِّ لِمَرَضٍ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِ فَفَيْئُهُ إِنْ يَقُولُ فَبَيْتٌ إِلَيْهَا

فَإِنْ قَدَّرَ قَبْلَ الْمَدَّةِ فَفَيْئُهُ بِالْوَطِيِّ وَفِي أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ إِنْ نَوَى

الظَّهَارَ أَوْ الثَّلَاثَ أَوْ الْكَذِبَ فَمَا نَوَى وَإِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ فَايْلَاءُ

وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فِيهِ وَكَذَا فِي كُلِّ حَلٍّ عَلَى حَرَامٍ

فَبَائِنَةٌ فَصَلِّ لَا بَأْسَ بِالْخَلْعِ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِهَا صَحِّ مَهْرًا

وَهُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ وَيَجِبُ عَلَيْهَا بَدْلُهُ وَكَرَاهِيَّتُهُ أَنْ تَنْشُرَ وَالْفَضْلُ

اِنْ نَشَرْتَ وَاِنْ طَلَّقَ بِهَالٍ اَوْ عَلَى مَالٍ وَقَعَ بَائِنٌ اِنْ قَبِلَتْ
 وَيُخْمَرُ اَوْ خُزِيرٌ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَوَقَعَ بَائِنٌ فِي الْخُلْعِ وَرَجَعِي فِي
 الطَّلَاقِ وَاِنْ طَلَبَتْ ثَلَاثًا بِالْفِ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَبَائِنَةٌ بِثَلَاثِ
 الْآلِفِ وَفِي عَلَى الْآلِفِ رَجْعِيَّةٌ بِلَا شَيْءٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَالْخُلْعُ مَعَاوُضَةٌ فِي حَقِّهَا يَصِحُّ رَجُوعُهَا وَشَرْطُ الْخِيَارِ لَهَا وَيَقْتَصِرُ
 عَلَى الْمَجْلِسِ وَيُمَيَّنُ فِي حَقِّهِ حَتَّى اَنْعَكَسَ الْأَحْكَامُ وَالْعَبْدُ
 بِمَنْزِلَتِهَا وَيَسْقُطُ الْخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ حَقُّوكَ النِّكَاحِ عَنْهُمَا وَاِنْ خَلَعَ
 صَبِيَّتَهُ بِهَا لَهَا لَغَا الْآلِفُ وَقَوِيَ الطَّلَاقُ وَكَذَا اِنْ قَبِلَتْ وَعَلَى
 أَنَّهُ ضَامِنٌ فَعَلَيْهِ الْمَالُ فَفصل الطَّهَارِ تَشْبِيهِ مَا يُضَافُ
 إِلَيْهِ الطَّلَاقُ مِنَ الزَّوْجَةِ بِمَا يَحْرُمُ إِلَيْهِ النَّظَرُ مِنْ عَضْوٍ مُحَرَّمَةٍ
 وَهُوَ يَحْرُمُ وَطْئُهَا وَدَوَاعِيهِ حَتَّى يَكْفِرَ وَفِي أَنْتِ عَلَى كَامِي صَحَّ
 نَيْتُ الْكَرَامَةِ وَالطَّهَارِ وَالطَّلَاقِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَغَا وَفِي أَنْتِ عَلَى
 حَرَامٍ كَامِي مَا نَوَى مِنْ طَّهَارٍ أَوْ طَّلَاقٍ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَايْلًا عِنْدَ
 أَبِي يُونُسَ رَهْ وَطَّهَارٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَهْ وَفِي أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي لِنِسَائِهِ

١. يخمر أو على خير كما في الكافي
 والاختيار والفصولين ولم يذكره
 اعتماداً على ما سبق فلم يختص الحكم
 بالبائنة كما ظن أو خنزير أو دم أو ميتة
 أو غيرها مما لا قيمة له أصلاً (ج)
 ٢. ورجعي في صورة الطلاق فإنه إن
 لم يجب البذل فإن خرج مخرج الكناية
 فبائنة ومخرج الإفصاح فرجعي (ج)
 ٣. حتى انعكس الأحكام المذكورة فلا
 يصح رجوعه قبل قولها ولا يصح اختياره
 لنفسه إجماعاً ولا يقتصر على المجلس فلا
 يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول
 لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على
 حضورها بل يجوز إذا كانت غائبة فإذا
 خلعه فلها خيار القبول في المجلس ويصح
 منه التعليق بالشرط نحو أن جئتني بالف
 فانت طالق ويصح الإضافة إلى الوقت
 نحو إذا جاء غداً فقد خالعتك على كذا
 والعبد والامة في العتق بمنزلتها أي
 المرأة في الخلع فالمولى بمنزلته حتى إذا
 قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك
 بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى
 وإذا قال المولى له بعث نفسك بكذا
 ليس له الرجوع وقس عليه شرط
 الخيار والاقتصار على المجلس (ج)

مطلب الطهار

تَجِبُ لِكُلِّ كَفَّارَةٍ وَهِيَ تَجِبُ بِالْعَوْدِ أَيْ بِالْعَزْمِ عَلَى وَطئِهَا وَهِيَ
عَتَقَ رَقَبَةً أَلْفَاثَتْ جِنْسِ الْمَنْفَعَةِ كَالْأَعْمَى وَمَقْطُوعٍ يَدَاهُ أَوْ
أَبْهَامَاهُ أَوْ يَدَ وَرَجُلٍ مِنْ جَانِبٍ وَالْمَدْبَرِ وَمَكَاتِبًا أَدْبَى بَعْضُ
بَدَلِهِ وَنِصْفَ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ بَعْدَ ضَمَانِهِ وَنِصْفَ عَبْدِهِ ثُمَّ
بَاقِيَهُ بَعْدَ وَطئِهَا وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْعِتْقِ صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَا لَيْسَ
فِيهِمَا رَمَضَانُ وَالْأَيَّامُ الْمَنْهِيَّةُ وَإِنْ أَفْطَرَ اسْتَأْنَفَ وَكَذَا إِنْ
وَطئَهَا لَيْلًا عَمْدًا أَوْ يَوْمًا مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزَ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا
كَأَنَّ قَدْرَ الْفِطْرَةِ أَوْ قِيمَتَهُ وَإِنْ غَدَاهُمْ وَعَشَاهُمْ وَأَشْبَعَهُمْ أَوْ
أَعْطَى مِنْ بَرٍّ وَمَنْوًى تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ وَاحِدًا شَهْرَيْنِ جَارِوَيْنِ
يَوْمَ قَدَرِ الشَّهْرَيْنِ لَا فَضْلَ مِنْ قَنَفٍ بِالزَّانِي
زَوْجَتَهُ الْعَقِيفَةَ وَكُلَّ صَلَاحٍ شَاهِدًا أَوْ نَفِيٍّ وَلَدَهَا وَطَالَبَتْ بِهِ لَا

عَنْ فَيَقُولُ أَرْبَعًا أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي صَادِقٌ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنْ
الزَّانِي أَوْ نَفِيٍّ الْوَلَدِ فِي الْحَامِسَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَاذِبًا
فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ ثُمَّ تَقُولُ أَرْبَعًا أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ كَاذِبٌ فَيَمَارِمَانِي

١ كما لو ظاهر من امرأته الواحدة
مرارا في مجالس أو في مجلس الا اذا
عنى بغير الاولى الاولى فلزم كفارة
واحدة كما في المحيط (ج)
٢ اى البصر والسمع والنطق والبطش
والسعى والعقل وهو (ج)

٣ لانه لم يعتق الكل قبل الميسيس
وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه
عتق الكل والكلام مشير الى انه
لو لم يجامع بين الاعتاقين يجوز
وذا بالاجماع كما في الاختيار (ج)

مطلب اللعان

٤ ولدها اى زوجته العفيفة وكل
صلح شاهدا كما في التنف ولم
يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين
في القيود (ج)

٥ والزنى بالقصر يكتب باليا
والزنا بالند لغة نجدية والاول
حجازية وطمى الذكر للأنثى من
الادمى بلا عقد وملك كوطى الاجنبية
ولغة وشرعا المحرم لعينه (ج) من
كتاب الحدود

بِهِ وَفِي الْخَامِسَةِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ صَادِقًا فِيمَا رَمَانِي بِهِ
 ثُمَّ يَفْرُقُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا فَتَبَيَّنَ بِطَلْقَةٍ وَيُنْفِي نَسَبَ الْوَلَدِ عَنْهُ
 وَإِنْ أَبَى عَنِ اللَّعَانِ حَبَسَ حَتَّى يُلَاعِنَ أَوْ يَكْذِبَ نَفْسَهُ فَيُحَدِّثُ
 وَإِنْ أَبَتْ حَبَسَتْ حَتَّى تُلَاعِنَ أَوْ تُصَدِّقَهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا
 أَوْ كَافِرًا أَوْ مُحْدُودًا فِي ذَنْفٍ حَدٍّ وَإِنْ صَلَحَ شَاهِدٌ أَوْ هِيَ أَمَةٌ
 أَوْ كَافِرَةٌ أَوْ مُحْدُودَةٌ فِي ذَنْفٍ أَوْ صَبِيَّةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ أَوْ زَانِيَةٌ فَلَا حَدَّ
 وَلَا لِعَانَ وَالْمُتْلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا وَإِنْ كَذَبَ نَفْسَهُ حَدٌّ
 وَحَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا وَكَذَا إِنْ ذَنْفٌ غَيْرُهَا فَحَدٌّ أَوْ زَنْتٌ فَحَدٌّ
 وَلَا لِعَانَ بِقَنْفٍ الْأَخْرَسِ وَنَفْيِ الْحَمْلِ وَبِزَيْنَتٍ وَهَذَا الْحَمْلُ
 مِنْهُ تَلَاعُنًا وَلَمْ يَنْتَفِ الْحَمْلُ وَمَنْ نَفَى الْوَلَدَ زَمَانَ التَّهْنِئَةِ
 أَوْ شَرَاءَ آلَةٍ الْوِلَادَةِ صَحَّ وَبَعْدَهُ لَاوْلَاعُنَ فِيهِمَا وَإِنْ نَفَى أَوَّلَ
 تَوَامِينٍ وَأَقْرَبَ بِالْأَخْرِ حَدٌّ وَفِي عَكْسِهِ لَاعُنٌ وَيُثَبَّتُ نَسَبُهُمَا
 فِيهِمَا فَصَلِّ إِنْ أَقْرَأَهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا أَجَلُ الْحَاكِمِ
 سَنَةً قَمَرِيَّةً وَرَمَضَانًا وَأَيَّامَ حَيْضِهَا مِنْهَا لَا مَدَّةَ مَرَضٍ أَحَدُهُمَا

١ وإنما خص الغضب في جانبها لأنها
 تتجاسر باللعن على نفسها كاذبة فاختر
 الغضب لتتقى ولا تقدم عليه وإنما
 أثر الغيبة على الخطاب لأنه ظاهر
 الآية ولأن الإشارة ابلغ اسباب
 التعريف وعن الشيخين أنا نحتاج
 إلى لفظ المخاطبة كما في المضمرات (ج)
 ٢ وقال أبو يوسف رحمه الله هو تحريم
 مؤبد لقوله عليه السلام المتلاعنان لا
 يجتمعان أبدانص على التأبيد ولهما
 أن إلا كذاب رجوع والشهادة لا
 حكم لها ويجتمعان ما كانا متلاعنين
 ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد
 إلا كذاب فيجتمعان (هداية)

مطلب العنين

١ والافرق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك هكذا روى عن عمر وعلى وابن مسعود في الوطى ويحتمل ان يكون الامتناع لعلته معترضة ويحتمل لافة فلا بد من مدة معرفة لذلك وقدرناها بالسنة لاشتمالها على الفصول الاربعة فاذا مضت المدة ولم يصل اليها تبين ان العجز باقية اصلية ففات الامساك بالمعروف فوجب التسريح بالاحسان فاذا امتنع ناب القاضى منابه ففرق بينهما ولا بد من طلبها لان التفريق حقها هداية
٢ حلف اما فى المسئلة الاولى فلان المرأة تدعى استحقاق الفرقة عليه وهو ينكرها ولانه متمسك بالاصل وهو السلامة فيكون القول قوله مع يمينه واما فى الثانية فلان الثيابة وان ثبتت بقول النساء ليس من ضرورة ثبوتها وصول الرجل الى المرأة لاحتمال زوال بكارتها بشيء اخر فيحلف (ش)
٣ ثمة اى فيها اذا كان الاختلاف قبل التأجيل والحاصل انها ان كانت ثيبا فالقول قوله ابتداء او انتهاء مع يمينه فان نكل فى الا ابتداء يؤجل سنة وان نكل فى الانتهاء تخير المرأة وان كان بكرا بقول النساء يؤجل فى الابتداء وتخير فى الانتهاء (ش)
مطلب العدة
٤ اى كالعدة لام ولد تحيض ثلاث حيض كوامل فلاعدة على قته او مدبرة مات مولاهما (ج)
٥ لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان ولان الرق منصف والحيضة لاتنجزى فكمملت فصارت حيضتين (درر)

فَإِنْ لَمْ يَصِلْ فِيهَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا إِنْ طَلَبْتَهُ وَتَبَيَّنَ بَطْلُهَا وَلَهَا كُلُّ الْمَهْرِ إِنْ خَلَّاهَا وَتَجِبَ الْعِدَّةُ وَإِنْ اِخْتَلَفَا وَكَانَتْ ثِيْبًا أَوْ بَكْرًا فَنَظَرَتْ النِّسَاءُ فَقُلْنَ ثِيْبٌ حَلَفَ فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَ حَقُّهَا وَإِنْ نَكَلَ أَوْ قُلْنَ بَكْرٌ أَجَلَ سَنَةٍ قَمَرِيَّةٍ وَلَوْ أَجَلَ ثَمٍّ اِخْتَلَفَا فَالْتَقَسِيمُ هُنَا كَمَا مَرَّ وَبَطَلَ حَقُّهَا بِحَلْفِهِ حَيْثُ بَطَلَ ثَمُّهُ كَمَا لَوْ اِخْتَارَتْهُ وَخِيرَتْ هُنَا حَيْثُ أَجَلَ ثَمُّهُ وَالْغَضَى كَالْعَيْنَيْنِ فِيهِ وَفِي الْمَجْبُوبِ فَرَقٌ حَالًا بِطَلَبِهَا وَلَا يَتَخَيَّرُ أَحَدُهُمَا بَعْضُ الْآخَرِ فَصَلِّ الْعِدَّةُ لِلْعُرَّةِ تَحِيْضٌ لِلطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ ثَلَاثُ حِيْضٍ كَوَامِلٍ كَامٍ وَلَدٍ مَاتَ مَوْلَاهَا أَوْ اعْتَقَهَا أَوْ مَوْطُوءَةً بِشِبْهِهِ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ فِي الْمَوْتِ وَالْفِرْقَةِ وَلِمَنْ لَا تَحِيْضُ لِصَغَرٍ أَوْ كِبَرٍ أَوْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَلَمْ تَحِضْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَلِلْمَوْتِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ وَلِأَمَةٍ تَحِيْضُ حَيْضَتَانِ وَلِمَنْ لَمْ تَحِضْ أَوَمَاتٌ عَنْهَا زَوْجُهَا نِصْفٌ مَّا لِلْعُرَّةِ وَلِلْحَامِلِ الْعُرَّةُ أَوْ الْأَمَةُ وَإِنْ مَاتَ عَنْهَا صَبِيٌّ وَضَعَ حَمْلُهَا وَلِمَنْ حَبَلَتْ بَعْدَ مَوْتِ الصَّبِيِّ عِدَّةُ الْمَوْتِ وَلَا نِسْبَ

١ ولا يثبت نسب الولد في الوجهين
لان الصبي لا ماء له فلا يتصور منه
العلق والنكاح يقام مقامه في موضع
التصور (هداية)

٢ اى زمان يصلح لابتدائها بعيد
التفريق بالموت اولقضاء اوغيرهما
فلا يشكل بها اذا فرض في الحيض
بقرينة ما مر من الحيض الكوامل (ج)

٣ مستقبله بفتح الباء اى مبتدأه كما
في المغرب فلا يعد ما مضى منها عندهما
ويعد عند محمد رحمه الله تعالى فعلها
اتمام العدة الاولى كما في الكافي (ج)

٤ والحداد ان تترك الطيب والزينة
والكحل والدهن المطيب وغير المطيب
الا من عذر وفي الجامع الصغير الا
من وجع والمعنى فيه وجهان احدهما

ما ذكرنا من اظهار التأسف والثاني
ان هذه الاشياء دواعى الرغبة فيها
وهى ممنوعة عن النكاح فتجتنبها كيلا
تصير ذريعة الى الوقوع في المحرم

هداية

٥ وهو كلام له وجهان من صدق
وكذب او ظاهر وباطن كما في المغرب
والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد

من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية
ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع
له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن
لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول

المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم
عليك فيقصد من اللفظ السلام ومن
السياق طلب شئ * وحسبك بالتسليم
منى التقاضيا * (ج)

فِي وَجْهِهِ وَلَا مَرَّةً الْفَارِ لِلْبَائِنِ أَعْدُ الْأَجْلَيْنِ وَلِلرَّجْعِيِّ مَا

لِلْمَوْتِ وَلَمَنْ أَعْتَقَتْ فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ كَعِدَّةٍ حُرٍّ وَفِي عِدَّةٍ بَائِنٍ

أَوْ مَوْتٍ كَأَمَةٍ * وَأَيُّسَةُ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ عِدَّةِ الْأَشْهُرِ تَسْتَأْنِفُ

بِالْحَيْضِ كَمَا تَسْتَأْنِفُ بِالشُّهُورِ مِنْ حَاضَتْ حَيْضَةً ثُمَّ آيَسَتْ

وَعَلَى مَعْتَدَةٍ وَطُئَتْ بِشَبْهَةِ عِدَّةٍ أُخْرَى وَتَدَاخَلْنَا فَإِذَا تَمَّتْ

الْأُولَى انْقَضَى بَعْضُ الثَّانِيَةِ * وَعِدَّةُ النِّكَاحِ الْفَاسِدُ عَقِبَ

تَفَرُّقِهِ أَوْ عَزَمِهِ تَرَكَ الْوُطَى وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ وَإِنْ جَهِلَتْ وَإِنْ نَكَحَ

مَعْتَدَتَهُ مِنْ بَائِنٍ وَطُلِقَ قَبْلَ الْوُطَى يُجِبُّ عَلَيْهِ مَهْرُ نَامٍ وَعِدَّةُ

مُسْتَقْبَلَةٍ وَلَا عِدَّةُ عَلَى ذِمَّةٍ طَلَّقَهَا ذِمِّيٌّ وَلَا حُرِّيَّةٌ خَرَجَتْ إِلَيْنَا

مُسْلِمَةً إِلَّا الْحَامِلَ وَتَحِدُ مَعْتَدَةُ الْبَائِنِ وَالْمَوْتُ كَبِيرَةٌ مُسْلِمَةً

بِتَرْكِ الزَّيْنَةِ وَلَيْسَ الْمَزْعُورُ وَالْمَعْضُوفُ وَالْدَّهْنُ وَالْحَنَاءُ وَالطَّبِيبُ

وَالْكحلُ إِلَّا بَعْدَ لَامَعْتَدَةٍ عَتَقَ وَنِكَاحٌ فَاسِدٌ * وَلَا تَخْطُبُ

مَعْتَدَةُ الْأَنْعَرِيضِ وَلَا تَخْرُجُ مَعْتَدَةُ الرَّجْعِيِّ وَالْبَائِنُ مِنْ بَيْتِهَا

أَصْلًا وَتَخْرُجُ مَعْتَدَةُ الْمَوْتِ فِي الْمُلُوبِينَ وَتَبَيَّتْ فِي مَنْزِلِهَا وَتَعْتَدُ

فِي مَنْزِلِهَا وَقَتَ الْفِرْقَةِ وَالْمَوْتِ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ أَوْ خَافَتْ تَلْفَ

مَالِهَا أَوْ الْإِنْتِهَادَ أَوْ لَمْ تَجِدْ كِرَاءَ الْبَيْتِ وَلَا بَدَّ مِنْ سِتْرِ

بَيْنَهُمَا فِي الْبَائِنِ وَإِنْ ضَاقَ الْمَنْزِلُ عَلَيْهِمَا فَلَاوَلَى خُرُوجِهِ

وَكَذَا مَعَ فَسَقِهِ وَحَسَنَ أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَهُمَا قَادِرَةٌ عَلَى الْحِيلُولَةِ

وَلَوْ أَبَانَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فِي سَفَرٍ هِيَ كَانَ بَعْدَهَا عَنْ مِصْرَها

أَوْ مَقْصِدَها مَسِيرَةً سَفَرٍ وَعَنِ الْآخِرِ أَقْلَ تَسَوُّجِهِ إِلَيْهِ وَالْآخِرَةُ

مَعَهَا وَلِيَّ أَوْ لَا وَالْعَوْدَ أَحْمَدُ وَإِنْ كَانَتْ فِي مِصْرٍ تَعْتَدُ ثَمَةً ثُمَّ

تَخْرُجُ بِمَحْرَمٍ فَفَصْلُ الْحِضَانَةِ لِلْأَمِّ بِمَا جَبَرَهَا طَلَّقَتْ أَوْ لَا

ثُمَّ أُمُّهَا وَإِنْ عَلَتْ ثُمَّ أُمُّ أَبِيهِ ثُمَّ اخْتَهَ لَابٍ وَأُمُّ ثُمَّ لَامٍ ثُمَّ لَابٍ ثُمَّ

خَالَتِهِ كَذَلِكَ ثُمَّ عَمَّتِهِ كَذَلِكَ بِشَرْطِ حُرِّيَّتِهِنَّ فَلَا حَقَّ لَامَةٍ

وَأُمُّ وَلَدٍ وَالذَّمُّ كَالْمُسْلِمَةِ حَتَّى يَعْقَلَ دَيْنًا وَيَنْكِحَ غَيْرَ مُحْرَمٍ

سَقَطَ حَقُّهَا وَبِمَحْرَمٍ لَا كَامٍ نَكَحَتْ عَمَهُ وَجَدَةَ جَدِّهِ وَيَعُودُ الْحَقُّ

بِزَوَالِ نِكَاحِ سَقَطَ بِهِ ثُمَّ لِلْعَصَبَاتِ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ لَكِنْ لَا تَدْفَعُ

صَبِيَّةٌ إِلَى عَصَبَةٍ غَيْرِ مُحْرَمٍ كَهَوْلِ الْعَتَاةِ وَابْنُ الْعَمِّ وَلَا فَاسِقٌ

إِلَيْهَا أَنْظِرْ (هُدَايَةٌ)

١ أى إلى الآخر الأقل مصرا كان أو

مقصدا وفى النهاية ان كان بينهما وبين مصرها أقل من ثلاثة أيام رجعت إلى مصرها وان كان البعد عن المقصد أقل من المسيرة (ج)

٢ أى موضوع إقامة ولو قرية وبعدها عن كل من المصير والمقصد مسيرة سفر بقرينة قوله ثم تخرج بمحرم لان الخروج إلى ما دون السفر يجوز بلا محرم (ج)

مطلب الحضانة

٣ الحضانة بالكسر لغة مصر حضن الصبي أى رباه كما فى المقاييس وشرعا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل الفرقة او بعدها * واذا وقعت

الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد لما روى ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابنى هذا كان بطنى له وعاء وحجرى له حواء وثدى له سقاء وزعم ابوه انه ينزعه منى فقال رسول الله عليه السلام انت احق به مالم تنزّوجى ولان الام اشفق واندر على الحضانة فكان الدفع إليها انظر (هداية)

١ وعده حال أو ظرف وقدره أبو بكر
الرازى بتسع سنين والخصاف بسبع
وعليه الفتوى كما في الخزانة وغيره (ج)
٢ والام والجدة بالجارية حتى تحيض
لان بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب
النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد
البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ
والاب فيه اقوى واهدى وعن محمد
رحمه الله انها تدفع الى الاب اذا
بلغت حد الشهوة لتحقيق الحاجة الى
الصيانة (هداية)

مطلب — اقل مدة الحمل
٣ من وقت الفرقة لاحتمال العلوق
في العدة بامتداد الطهر (ج)
٤ الا بدعوة بالكسر اى بان يدعى
المزوج انه ولده فح يثبت نسبه كما
في الهداية والكافى لكن فى شرح
الطحاوى ان الدعوة مشروطة فى
الولادة لاكثر منهما وهل يحتاج الى
تصديقها فيه روايتان (ج)

مطلب — وجوب النفقة

٥ اى تصلح للوطى فى الجملة بلا منع
نفسهاعنه فتجب نفقة الرتقاء والقراء
اوغيرهما مما يمنح الوطى ولا اعتبار
لكونها مشتتة على الصحيح (ج)

مَا جِنِّ وَلَا يَخِيرُ طِفْلًا وَالْأَمَّ وَالْجَدَّةَ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ

وَيَلْبَسَ وَيَسْتَنْجِيَ وَحَدَهُ وَبِالْبَيْتِ حَتَّى تَحِيضَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

حَتَّى تَشْتَهَى وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ لِفَسَادِ الزَّمَانِ وَغَيْرِهَا حَتَّى تَشْتَهَى

وَلَا تُسَافِرُ مُطَلَّقةً بَوْلَيْهَا إِلَّا إِلَى وَطَنِهَا الَّذِي نَكَحَهَا فِيهِ وَهَذَا

لِلْأَمِّ فَقَطْ ۞ فَصَلِّ أَقْلَ مَدَةِ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرَهَا

سِتِّينَ فَيُثَبِّتُ نَسَبُ وَلَدٍ مَعْتَدَةِ الرَّجْعِيِّ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ

مِنْ سِتِّينَ مَا لَمْ تَقْرَ بِمَضَى الْعِدَّةِ فَيُثَبِّتُ الرَّجْعَةَ وَلَا قِلَّ مِنْهَا

لَا وَمَبْتَوْتُهُ وَلَدَتْهُ لَا قِلَّ مِنْهَا لَا لَتَبَامُهَا إِلَّا بِدَعْوَةٍ وَيَحْمِلُ عَلَى

وَطَنِهَا بِشَبْهَةٍ فِي الْعِدَّةِ فَإِذَا جَعَدَ وَلَادَةُ زَوْجَتِهِ تَثْبِتُ بِشَهَادَةِ

أَمْرَأَةٍ ۞ فَصَلِّ حَيْبُ النَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَالسَّكْنَى عَلَى

الزَّوْجِ وَلَوْ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطِيِّ لِلْعَرِيسِ مُسْلِمَةٍ أَوْ كَافِرَةٍ

كَبِيرَةٍ أَوْ صَغِيرَةٍ تَوْطَأُ بِقَدْرِ حَالِهَا فِي الْمَوْسِرِينَ نَفَقَةُ

الْيَسَارِ وَفِي الْمَعْسِرِينَ نَفَقَةُ الْعُسَارِ وَفِي الْمَوْسِرِ وَالْمَعْسِرَةِ

١ اى نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما تقرر فى الشرع والا طلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا او قيمة وفى الاصل نفقة

٧٠

كتاب الطلاق

اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة او خمسة ولو كان احدهما معسرا فخير البر وباجة او باجتان فيفرض كل شهر وقال السرخسى انه غير لازم وقيل فى المحترف كل يوم وفى التجار كل شهر وفى الدهقان كل سنة كما فى الزاهدى (ج)

٢ اى لاجل اعساره او وقت اعساره (ج)

٣ قبلها اى قبل مضى تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خالية عن الزوجية وقال محمد رحمه الله تعالى تسترد نفقة تلك الايام عينا ان بقيت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا اكثر كما فى المحيط (ج)

٤ ونفقة عرس القن المأذون بالتزوج عليه اى القن والعرس اعم من الحرة والمكاتبه وام الولد والفتنة الا ان فيها سوى الاوليين يشترط التوبة لوجوب النفقة كما ياتى ويدخل فى القن المدبر والمكاتب تغليبا الا انوما يؤديان النفقة من كسبهما كما فى المحيط (ج)

٥ مرة واحدة لانه لا يتجدد بمضى الزمان فاذا بيع فى المهر مرة وبقي

وعكسه بين الحالين ولو هى فى بيت ابيها او مرضت فى بيت الزوج لا لناشرة خرجت من بيته بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومغصوبة كرها وحاجة لامعه ولو كانت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء وعليه موسرا نفقة خادم واحد لها فقط لا معسرا فى الاصح ولا يفرق بينهما بعجزه عنها وتؤمر بالاستدانة عليه ومن فرضت لعساره فبايسر ثم نفقة يساره ان طلبت وتسقط فى مدة مضت الا اذا سبق فرض قاض او رضيا بشئ فتجب لما مضى ما دام احبين فان مات احدهما او طلقها قبل قبض سقط المفروض الا اذا استدانت بامر قاض ولا تسترد معجلة مدة مات احدهما قبلها ونفقة عرس القن عليه ويبيع فيها مرة بعد اخرى وفى دين غيرها مرة وتجب سكنها فى بيت ليس فيه احد من اهلها او ولده من غيرها الا برضاها وبيت مفرد من دار له علق كفاها وله منع والديها ولدها من غيره من الدخول

شئ منه اخر الى العتق (ج) ٦ وله اى للزوج منع والديها ولدها وغيرها من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره اى غير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة (ج)

١ ولا يمنعونهم من النظر اليها وكلامها في أى وقت اختاروا لها فيه من قطيعة الرحم وليس له في ذلك ضرر وقيل لا يمنعونهم من الدخول والكلام وانما يمنعونهم من القرار لان الفتنة في اللبث وطويل الكلام (هداية)

٢ ولا يقضى بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء لاهو وجه الفرق ان نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضى ولهذا كان لهم ان ياخذوا وكان قضاء القاضى اعانة لهم اما غيرهم من المحارم فنفتتهم انما تجب بالقضاء لانه مجتهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز (هداية)

٣ وردة معتدة الثلاث او البائن مبتداء خبره تسقط النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة كما في الكرمانى لا يسقط تمكينها اى معتدة الثلاث وكذا البائن ابنه او اباه لانه لا اثر للتمكين (ج)

٤ الا اذا تعينت بان لم يكن له مال ولا اب موسر اولم يوجد مرضعة تجبر على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار وهذا مروى عن الشيخين وظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط (ج)

عَلَيْهَا لَا مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَكَلَامِهَا مَتَى شَاءَ أَوْ قِيلَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَلَا مِنْ دُخُولِهَا عَلَيْهَا كُلُّ جَمْعَةٍ وَفِي مُحَرَّمَ غَيْرِهَا كُلُّ سَنَةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَيَفْرَضُ نَفَقَةُ عَرَسِ الْغَائِبِ وَطِفْلِهِ وَأَبُوهُ فِي مَالٍ لَهُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِمْ فَقَطُّ عِنْدَ مُودَعٍ أَوْ مُضَارِبٍ أَوْ مَدْيُونٍ إِنْ أَقْرَبَهُ وَبِالنِّكَاحِ أَوْ عِلْمٍ قَاضِي بِذَلِكَ وَيَحِلُّهَا أَنَّهُ لَمْ يَعْطِهَا النِّفَقَةَ وَيَكْفُلُهَا لَا بِاقَامَةِ بَيِّنَةٍ عَلَى النِّكَاحِ وَلَا إِنْ لَمْ يَخْلُفْ مَا لَا فَاقَامَتْ بَيِّنَةٌ لِيَفْرَضَ عَلَيْهِ وَيَأْمُرَهَا بِالْأَسْتِدَانَةِ وَلَا يَقْضَى بِهِ وَقَالَ زُفَرِيُّ يَقْضَى بِالنِّفَقَةِ لِأَبِ النِّكَاحِ وَعَمَلُ الْقَضَاءِ الْيَوْمَ عَلَى هَذَا لِلْحَاجَةِ وَلِمَطْلَقَةِ الرَّجْعِيِّ وَالْبَائِنِ وَالْمُفْرَقَةِ بِلَا مَعْصِيَةٍ كَخِيَارِ الْعَتَقِ وَالْبُلُوغِ وَالتَّفْرِيقِ لِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ النِّفَقَةِ وَالسُّكْنَى لِلْمُعْتَدَةِ الْمَوْتِ وَالْمُفْرَقَةِ لِمَعْصِيَةِ كَالرَّدَةِ وَتَقْبِيلِ ابْنِ الزَّوْجِ وَرَدَةِ مُعْتَدَةِ الثَّلَاثِ تَسْقُطُ لَا تُمْكِنُهَا ابْنُهُ وَنَفَقَةُ الطِّفْلِ فَقِيرًا عَلَى أَبِيهِ لَا يَشَارِكُهُ أَحَدٌ كَنَفَقَةِ أَبِيهِ وَعَرَسِهِ وَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ ارْضَاعُهُ إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَتْ وَيَسْتَأْجِرُ الْآبُ مَنْ تَرْضَعُهُ عِنْدَهَا وَلَوْ

١ وهى ان المعتدة عن طلاق بائن على احد الروايتين او الام بعد العدة (ج)

٢ زمان بفتح الزاء وكسر اليمى اى الذى طال مرضه زمانا كما فى المغرب او الذى لايمشى على رجله كما فى المذهب واليه اشار فى الطلبة (ج) ٣ والجزئية اى النفقة على القريب ان استويا فى الجزئية وعلى الجزء ان استويا فى القرب فمن الظن ان ذكر الجزئية مستدرك اذ الكلام فى نفقة الاصول (ج)

٤ اى البنت مع استوائهما فى القرب وكون الاخ وارثا لان الولد جزء (ج)

٥ قوله مع الاختلاف دينا هذا فيما بين المسلم والذمى وامايته وبين الحربى فلان نفقة اصلا ولو كان مستأمنا لاننا حينئذ عن البر فى حق من يقاتلنا فى الدين * اذى چلبى * واستشكل بقوله تعالى وصاحبهما فى الدنيا معروفا فانه باطلا فله يوجب النفقة للوالدين وان كانا جريبين واجيب بان العمل باطلا فله يفضى الى التعارض المفضى الى الترك الممتنع فحمل ذلك على اهل الذمة وهذا على اهل الحرب (عناية)

استأجرها منكوحة او معتدة من رجعى لترضعه لم يجز وفى المبتوتة رواتان ولا رضاعه بعد العدة او لابنه من غيرها صح وهى احق من الاجنبية الا اذا طلبت زيادة اجر ونفقة البنت بالغة والابن زمانا على الاب خاصة وبه يفتى وعلى الموسر يسار الفطرة نفقة اصوله الفقراء بالسوية على الابن والبنت ويعتبر فيها القرب والجزئية لا الارث ففى من له بنت وابن ابن على البنت وفى ولد بنت واخ على ولدها ونفقة كل ذى رحم محرم صغير او بالغة فقيرة او ذكر من او اعمى على قدر الارث ويعتبر اهليه الارث لاحقيقته فنفقة من له خال وابن عم على الخال ولا نفقة مع الاختلاف دينا الا للزوجة والاصول والفروع ولا على الفقير الا لها وللزوجة ولا لغنى الا لها وباع الاب عرض ابنه لاعقاره لنفقته ولالدين له عليه سواها ولا الام تبع ما له لنفقتهن وضمن مودع الابن لو انفقها على ابويه بلا امر قاض لا الابوان لو انفقا ما له عندهما واذا قضى بنفقة غير العرس ومضت مدة

١ سقطت نفقة تلك المدة فلا تصير نفقة الاقارب ديناً بقضاء القاضي وفي الحلاصة فيه روايتان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقيل لا خلاف انه لا تصير ديناً وانما الخلاف في الموضوع في الفتاوى ان نفقة الصبي يصير ديناً بخلاف سائر الاقارب وفي النظم ان بعد القضاء او الصلاح يؤخذ نفقة ماضى (ج)
٢ لما شارك الطلاق في زوال الملك وهو اقل وقوعا عقبه به وهو والعتاق والعتق كلياً بالفتح الخروج عن الرق والعتق بالكسر اسم منه وشرعية قوة حكمية يصير بها اهلاً للقضاء والشهادة وغيرهما والمراد الاعتاق فانه الموافق بالفقه وقد جاء لغة كما ذكر المطرزي (ج)
٣ اي بما استعمل فيه وضعاً وشرعاً من نحو العتق والحر وغيرهما سواء كانت في جملة اسمية او فعلية ندائية او غيرها عن قصد او خطأ فعتق لو جرى على لسانه اعتقتك وعنه انه لا يعتق كما في المحيط (ج)
٤ كانت حر اي ذو حر او ذات حر والتاء مفتوحة او مكسورة كلاهما بخطاب العبد او الامة في حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو قال لرجل زينت بكسر التاء او لامراً بفتحها وجب حد القذف وفي المحيط لو قال لعبد انت حرة او لامة انت حر فقد عتق (ج)
٥ الى نفس ملك او الى سببه كقوله ان ملكتك او اشتريتك فانت حر (ج)

سَقَطَتْ اِلَّا اَنْ يَأْذَنَ الْقَاضِي بِالْاِسْتِدَانَةِ وَنَفَقَةُ الْمَمْلُوكِ عَلَى سَيِّدِهِ فَإِنْ أَبَى كَسَبَ وَانْفَقَ وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ أَمْرَ بَيْعِهِ

كتاب العتاق

يَصِحُّ مِنْ حُرِّ مَكْلَفٍ بِصَرِيحٍ لَفْظِهِ بِالْاِثْنَةِ كَانَتْ حُرٌّ أَوْ مَعْتَقٌ أَوْ عَتِيقٌ أَوْ اعْتَقْتَكِ أَوْ حَرَّرَ أَوْ حَرَّرْتِ أَوْ هَذَا مَوْلَايَ أَوْ يَا مَوْلَايَ أَوْ رَأْسُكَ حُرٌّ وَنَحْوَهُ مِمَّا عُبِّرَ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ وَبِكُنْيَاتِهِ إِنْ نَوَى كَلَامُكَ لِي عَلَيْكَ وَلَا سَبِيلَ وَلَا رِقٍّ وَخَرَجْتَ مِنْ مَلِكِي وَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ وَلَا مَتَّهَ قَدْ أَطْلَقْتِ وَبَيْدَا إِنِّي لِلْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ لَا بَيَا إِنِّي وَبِأَخِي وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ وَلَفْظُ الطَّلَاقِ وَكُنْيَاتِهِ مَعَ نِيَّةِ الْعَتَقِ وَأَنْتِ مِثْلُ الْحُرِّ بِخِلَافِ مَا أَنْتِ الْآخَرُ وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ أَوْ اعْتَقَ لَوْجَهَ اللَّهِ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ لِلصَّنَمِ أَوْ مَكْرَهَا أَوْ سَكْرَانَ أَوْ أَضَافَى عِتْقَهُ إِلَى مَلِكٍ أَوْ شَرَطَ وَوَجَدَ عَتَقَ كَعَبْدٍ لِحُرِّيٍّ خَرَجَ إِلَيْنَا مُسْلِمًا وَالْحَمْلُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْمَلِكِ وَالرِّقِّ وَالْعَتَقِ وَفُرُوعِهِ إِلَّا أَنْ وَلَدَ الْاِمَةُ مِنْ مَوْلَاهَا حُرٌّ

١ لو عجز ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى يعتق الباقي عنه عند عجزه في الاختيار قال عليه السلام من اعتق شقصا من عبده فعليه عتق كله وهذا كله عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما في المضمرات (ج)
٢ وقال له اى للاخر ضمانه اى تضمين المعتق حال كونه غنيا من غير رجوع على العبد والسعاية حال كونه فقيرا فقط (ش)
٣ ابنه او غيره من ذى رحم محرم منه بالشراء او الارث او الهبة او غيره حال كون المالك شريكا مع شخص آخر (ج) وصورته ان تموت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها ويرثها اغوها وزوجها (ش)
٤ الا في الارث فانه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها احدهما فولدت ولدا ثم مات العم فورثاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث (ج)
٥ سبعة من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلاثة فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر (ج)
٦ فمن كان له امرأتان وقال هذه او هذه او احديهما طالق ثلاثا ثم وطئ احديهما او ماتت تعين ان المطلقة غير الموطوءة والحية (ج) اما الموطوءة فلان الكاح عقد وضع لحل الوطئ والطلاق وضع لازالة ملك النكاح اى لازالة حل الوطئ اما في الحال او بعد انقضاء العدة والوطئ دليل على ان الموطوءة لم

فصل ان اعتق بعض عبده صح وسعى فيها بقى وهو كالمكاتب بلا رد الى الرق لو عجز وقالا عتق كله ولو اعتق شريك حظه اعتق الاخر او استسعى او ضمن المعتق موسرا
قيمة حظه لا معسرا والولاء لهما ان اعتق او استسعى وللمعتق ان ضمنه ورجع به على العبد وقالا له ضمانه غنيا والسعاية فقيرا فقط والولاء للمعتق ومن ملك ابنه مع آخر عتق حصته ولم يضمن وقالا ضمن غنيا الا في الارث وان قال لعبيده احدكما حر فخرج واحد ودخل ثالث فاعاده ومات بلا بيان عتق من ثبت ثلثة ارباعه ومن كل من غيره نصفه وعند محمد رحمه الله ربع من دخل وان قال ذلك في مرضه ولم يجز وارث جعل كل عبد سبعة وعتق من ثبت ثلثة ومن كل من غيره سهمان وعند محمد رحمه الله كل ستة وعتق من خرج سهمان ومن ثبت ثلثة ومن دخل سهم وسعى كل في الباقي والوطء والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت وتدير واستيلاد وهبة

نمكن مرادة بالطلاق واما الموت فلما عرف ان البيان انشاء من وجه فلا بد من محل (شرح وقايه)

١ لان الاعتاق لم يوضع لازالة حل
الوطى بل حل الوطى انما يزول
بتبعية زوال الرق او زوال ملك
الرقبة ولم يزل شئ منيها وهذا قول
ابى حنيفة رحمه الله تعالى واما عندهما
فالوطى فى العتق الميم بيان ايضا لان
الوطى لا يحل الا فى الملك (شرح الوقاية

مطلب الحلف بالطلاق

٢ فى التجارة دون التكدى لانها
المشروعة عند الاختيار (ج) قوله
لا التكدى اى لا الاكتساب
بالتكدى لانه اماره الحساسة لانها
هى المعتادة كذا فى الزيلفى ومعنى
التكدى بالفارسي كذا يى كد كذا
قيل وذكر الحريرى فى درة الغواص
ان من اغلاطهم مكدر لمن يكسر
السؤال وهو خطاء حيث ابدلو
اجيبها كافا والصواب مجد لاشتقاقه
من الاجتداء وكان فى الاصل المجتدى
فادغمت التاء فى الدال ثم القيت حركة
المدغم على ما قبله عزمى أفندى
(حاشية الدرر)

مطلب التدبير والاستيلاء

وَصَدَقَ مُسْلِمَتَيْنِ فِي عَتَقِ مَبْهُمٍ دُونَ وَطْئٍ فِيهِ وَالشَّهَادَةُ بِالْعَتَقِ

الْمَبْهُمِ بَاطِلٌ لَا الطَّلَاقِ الْمَبْهُمِ ۖ فَلَا يَعْتَقُ بَانَ دَخَلَتْ

فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي يَوْمَئِذٍ حَرٌّ مِنْ لِي حِينَ دَخَلَ مَلِكُهُ وَقْتُ الْحَلْفِ

أَوْ بَعْدَهُ وَبَلَا يَوْمَئِذٍ مِنْ لِي وَقْتُ حَلْفِهِ فَقَطُّ لَا الْجَمْلُ بِكُلِّ مَمْلُوكٍ

لِي ذَكَرَ حَرٍّ وَمَنْ أَعْتَقَ عَلَى مَالٍ أَوْ بِهِ فَقَبِلَ عَتَقَ وَالْمَالُ

دَيْنٌ عَلَيْهِ وَالْمَعْلُوقُ عَتَقَهُ بِالْإِدَاءِ مَا ذُوْنُ إِنْ أَدَّى عَتَقَ لِمَا كَتَبَ

وَفِي أَنْتَ حَرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِأَنْفِي إِنْ قَبِلَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَعْتَقَهُ الْوَارِثُ

عَتَقَ وَالْأَنْفِي إِنْ حَرَّرَهُ عَلَى خِدْمَتِهِ سَنَةً فَقَبِلَ عَتَقَ وَيُخْدِمُهُ

سَنَةً فَإِنْ مَاتَ مَوْلَاهُ قَبْلَهَا يَجِبُ قِيَمَتُهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

قِيَمَةُ خِدْمَتِهِ ۖ فَصَلِّ مَنْ أَعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى

مُدَّةٍ غَلَبَ مَوْتُهُ قَبْلَهَا مُدَبِّرٌ لَا يَبَاعُ وَلَا يَرْهَنُ وَلَا يُوْهَبُ

وَيُسْتَعْمَلُ وَيُسْتَأْجَرُ وَالْمُدَبِّرَةُ تَوَطُّأُ وَتَنْكَحُ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ عَتَقَ

مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ وَسَعَى فِيمَا زَادَ وَإِنْ اسْتَغْرَقَ دِينُهُ فِي كُلِّهِ وَإِنْ

قَالَ إِنْ مِتَّ فِي مَرَضِي هَذَا أَرَى فِي هَذِهِ السَّنَةِ صَحَّ بَيْعُهُ وَإِنْ وَجِدَ

الشرط عتق كالدبر وامة ولدت من سيدها فادعى او من
زوج فيملكها ام ولده وحكمها كالدبرة الا انها تعتق عند
موته من كل مال ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب ولد الامة
الا بدعوة ثم بلا دعوة لكن ينتفي بالنفي فصل في الولاء من
اعتق باعتاق او بفرع له او بملك قريبه فولأؤه لسيده وان
شرط عدمه ومن اعتق امة زوجها فن فولدت فله ولأء الولد
فان اعتق جره الى قومه ان كان بين اعتاق الامة وولادتها
اكثر من نصف حول والمعتق عصبة قدم النسبية عليه وهو
على ذى الرحم فان مات السيد ثم المعتق فولأؤه لا قرب
عصبة سيده ولا ولأء للنساء الا ما اعتقن كما في الحديث

كتاب المكاتب

الكتابة اعتاق المملوك يدا حالا ورقبة مالا فان كاتب قنه
ولو صغيرا يعقل بمال حال او منجم او مؤجل او قال جعلت
عليك الفاتؤديه نحو ما اولها كذا واخرها كذا فان ادينه فانتهى حر

مطلب الولاء

١ الولاء هو لغة من الولي بمعنى القرب
وشرعا قرابة حكمية من العتق او الموالاة
الاول اى الولاء الحاصل من العتق
يكون لمعتق غير حربى يعنى لو
اعتق حربى فى دار الحرب عبده لا
ولأء له عليه حتى اذا خرجا الينامسليين
يرثه خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى
كذا فى الكافى وقال الزيلعى الذميون
يتوارثون بالولاء كالمسلمين لانه احد
اسباب الارث (غرر ودرر)
٢ كتاب المكاتب لم يجعل كالاستيلاذنى
التذليل للعتاق ولم يعنون بالفصل
لكثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فانه
مصدر ميمى فيكون موافقا للباقي والعدول
عنها للتفادى عن نوع تكرار (ج)
٣ الكتابة لغة مصدر كاتب عبده كما
فى الاساس والمقدمة وقال الراغب انها
ابتياح العبد نفسه من سيده بما يؤدى
من كسبه واشتقاقها من الكتابة التى
هى الايجاب او النظم ولو اضر
مكان اظهر (ج)

١ وعق المكاتب كله لبقاء الملكية
 بجائنا أى بلا بدل قبل أدائه أن اعتق
 أى اعتقه السيد الصحيح لا لربض
 فان تصرفه يعتبر من الثلث وغرم
 أى ضمن السيد العقر أى مقدار مهر
 مثل المكاتبه أو مقدار بدل اجارتها
 للوطى لو كان الاستيجار مباحا والفتوى
 على الاول كما فى استيلاذ المضمرات (ج)
 ٢ الارش همزه نك فتحة و رانك
 سكونيله ج راحت ديتى (وانقولى)
 ٣ على قيمته أى قيمه العبد لاختلاف
 المقومين فلا يتعين (ج) على قيمته
 أى قيمه الحيوان لانها قد تكون من
 الدراهم وغيرها وقد تكون جبالا
 وغير جبالا ويختلف مقدارها فتفاحشت
 الجهالة (برجندى)

٤ فان مات متجاوزا عن أداء وفاء أى
 مال يفي بما عليه أى مات وترك مالا وافية
 به لم تفسخ الكتابة لانه عقد معاوضة
 وفيه اشعار بانه اذا لم يترك وفاء
 تفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل
 لا يقبل منه وهذا قول أبى بكر الاسكافى
 وذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا
 يفسخ بدون الحكم كما فى الصغرى
 واعلم انه اذا مات عن وفاء وعليه
 ديون بدأ بدين الاجنبى ثم بدين
 المولى ثم ببدل الكتابة كما فى المحيط (ج)

وَأِنْ عَجَزَتْ فَقِنْ وَقَبْلَ الْعَبْدِ صَحَّ وَخَرَجَ مِنْ يَدِهِ دُونَ مِلْكِهِ وَعَتَقَ
 بِجَائِنَا إِنْ أَعْتَقَ وَغَرِمَ السَّيِّدُ الْعَقْرَ إِنْ وَطَىٰ مَكَاتِبَتَهُ وَالْأَرَشَ
 إِنْ جَنَىٰ عَلَيْهَا أَوْ عَلَىٰ وَلَدِهَا أَوْ مَالِهَا وَصَحَّتْ عَلَىٰ حَيَوَانٍ ذَكَرَ
 جِنْسَهُ فَقَطْ وَيُؤَدَّى الْوَسْطُ أَوْ قِيَمَتُهُ وَفُسِدَتْ عَلَىٰ قِيَمَتِهِ أَوْ خَيْرُ
 أَوْ خَيْرِ يَرٍ مِنَ الْمُسْلِمِ وَصَحَّ لِلْمَكَاتِبِ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالسَّفَرُ
 وَالنِّكَاحُ أَمَّتْهُ وَكِتَابَةٌ قَنَهُ وَلَهُ وَلَاؤُهُ إِنْ أَدَّى بَعْدَ عَتَقِهِ وَلِسَيِّدِهِ
 إِنْ أَدَّى قَبْلَهُ لَا تَزْوِجُهُ وَهَبَتْهُ وَلَوْ بَعُوضٌ وَتَصَدَّقَهُ إِلَّا بِبَيْسِيرٍ
 وَتَكْفُلُهُ وَإِقْرَاضُهُ وَأَعْتَقَ عَبْدَهُ وَلَوْ بِمَالٍ وَبَيْعَ نَفْسَ عَبْدِهِ مِنْهُ
 وَالنِّكَاحُ وَالْأَبُ وَالْوَصِيُّ فِي رَفِيقِ الصَّغِيرِ كَالْمَكَاتِبِ*
 وَإِذَا عَجَزَ عَنْ نَجْمٍ إِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ سَبِصِلَ إِلَيْهِ لَا يَعْجِزُهُ إِلَّا كَيْمٌ
 إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَالْأَعْجِزُ وَفَسَخَهَا بِطَلَبِ سَيِّدِهِ أَوْ سَيِّدَةِ بَرِّضَاهُ
 وَعَادَرَقَهُ وَمَا فِي يَدِهِ لِسَيِّدِهِ فَإِنْ مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ لَمْ تَفْسَخْ
 وَقَضَى الْبَدْلُ مِنْ مَالِهِ وَحُكِمَ بِمَوْتِهِ حَرًّا وَالْأَرَشُ مِنْهُ وَعَتَقَ
 بَنِيهِ وَلَدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ شَرَاهُمْ أَوْ كُتِبَ هُوَ وَابْنُهُ صَغِيرًا

١ والايان اى ايقاع ايمان جمع اليمين لغة اليد اليمنى على ما فى عامة الكتب فليست بمصدر كالطهار وغيرها ولذا جمعت وحده دون سائر الكتب وشريعة ما قوى به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم

٧٨

كتاب الايمان

يتناسحون بايمانهم حالة التحالف (ج)

٢ فحلفه بفتح الحاء وكسر اللام او سكنها يمين يؤخذ به العهد ثم سمي به كل يمين كما فى المفردات والمراد به المعنى المصبرى اى حلف الحالف بالله (ج)

٣ كعزة الله اى غلبه من حد نصر او عدم النظير من حد ضرب او عدم الخط عن منزلته من حد علم وجلاله اى كونه كامل الصفات وكبريائه اى كونه كامل الذات (وعظمته) كونه كامل الذات واصالة وكامل الصفات تبعوا قدرته اى كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدواعى (ج)

٤ وايم الله بفتح الهمزة وكسرهما مع ضم الميم مقصور ايم الله بفتح الهمزة وكسرهما وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرهما ولا يستعمل مقصور الا يمين الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفيه همزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال تخفيفا ومفرد كالك عند سيبويه مشتق من اليمين وهو البركة وعلى المذهبين

اَوْ كَبِيرًا بِمَرَّةٍ وَطَابَ لِسَانُهُ اِنْ اَدَّى اِلَيْهِ مِنْ صَدَقَةٍ فَعَجَزَ وَلَا تَنْفَسِخْ بِهَوْتِ السَّيِّدِ وَاَدَّى الْبَدَلَ اِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى نَجْوَمِهِ وَاِنْ اَعْتَقَهُ بَعْضُهُمْ لَا يَصِحُّ اِنْ اَعْتَقُوهُ عَتَقَ مَجَانًّا

كتاب الايمان

هِيَ ثَلَاثٌ فَحَلَفَهُ عَلَى فَعَلٍ اَوْ تَرَكَ مَاضٍ كَاذِبًا عَمِدًا غَمُوسٌ يَأْتُمُّ

بِهِ اَوْ طَانَا اَنَّهُ حَقٌّ وَهُوَ ضِدُّهُ لِقَوِيْرِ جِى عَفْوُهُ وَعَلَى آتٍ مُنْعَقِدٌ

وَكَفَّرَ فِيهِ فَقَطُّ اِنْ حَنَثَ وَلَوْ سَهْوًا اَوْ كَرَهَا حَلَفَ اَوْ حَنَثَ

وَالْقَسَمُ بِاللَّهِ اَوْ بِاسْمِ مَنْ اَسْمَائِهِ كَالرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ وَالْحَقِّ

اَوْ بِصِفَةٍ يَحْلِفُ بِهَا مِنْ صِفَاتِهِ كَعِزَّةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ وَعَظَمَتِهِ

وَقُدْرَتِهِ لَا يَغَيِّرُ اللَّهُ كَالنَّبِيِّ وَالْقُرْآنِ وَالْكَعْبَةِ وَلَا بِصِفَةٍ لَا يَحْلِفُ

بِهَا عَرَفًا كَرَحْمَتِهِ وَعِلْمِهِ وَرِضَائِهِ وَغَضَبِهِ وَسَخَطِهِ وَعَذَابِهِ

وَقَوْلُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَاَيْمُ اللَّهِ وَعَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ وَأَقْسَمُ وَأَحْلِفُ

واشهد

مبتداء خبره مخدوف هو نحو يمينى ومعنى يمين الله ما حلف

الله تعالى من نحو الشمس والضحى او اليمين الذى يكون باسمه تعالى نحو والله كما فى الرضى وذكر فى المبسوط ان ايم صلة عند البصرية (ج) قوله صلة اى كلمة مستقلة كالواو (عناية)

وَإِشْهَدُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ وَعَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينٍ أَوْ عَهْدٍ وَإِنْ لَمْ

يُضِفْ إِلَى اللَّهِ وَإِنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ وَإِنْ لَمْ يَكْفُرْ عَلَيْهِ بِمَا ض

أَوْ أَتَى وَسُوءُ كُنْدٍ مِخْزُومٍ بِغَدَا قَسَمٍ وَحَقًّا وَحَقَّ اللَّهُ وَحَرَمَتِهِ

وَسُوءُ خُورٍ مِخْزُومٍ بِغَدَا يَا بَطْلَانِي زَنْ وَإِنْ فَعَلَهُ فَعَلِيهِ غَضَبِي

أَوْ سَخَطِي أَوْ لَعْنَتِي أَوْ أَنَا زَانٍ أَوْ سَارِقٌ أَوْ شَارِبٌ خَمْرٍ أَوْ أَكِلٌ

رَبْوًا لَا وَحَرْفٍ الْقَسَمِ الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالْتَاءُ وَتَضْمِيرُ كَاللَّهِ لَا

أَفْعَلُهُ وَكَفَارَتُهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كَمَا هُمَا

فِي الظَّهَارِ أَوْ كَسْوَتُهُمْ لِكُلِّ ثَوْبٍ يَسْتُرُ عَامَةً بَدَنِهِ فَلَمْ يَجْزِ

السَّرَاوِيلُ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا وَقْتُ الْأَدَاءِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَا

وَلَمْ تَجْزِ بِلَا حِنْثٍ وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ كَعَدَمِ الْكَلَامِ مَعَ

أَبَوَيْهِ حِنْثٌ وَكَفَرٌ وَلَا كَفَارَةٌ فِي حَلْفِ كَافِرٍ وَإِنْ حِنْثٌ مُسْلِمًا

وَمَنْ حَرَّمَ مِلْكَهُ لَا يَحْرُمُ وَإِنْ اسْتَبَاحَهُ كَفَرُ وَمَنْ نَذَرَ مُطْلَقًا

أَوْ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ يَرِيدُهُ كَانَ قَدَمٌ غَائِبِي فُوجِدَ فِي وَبِمَا لَمْ

يَرِيدُهُ كَانَ زَنْبٌ وَفِي أَوْ كَفَرٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَصَلْ مَنْ

١ ولأى متتابعة حتى لو مرض
فيها وافطر او حاضت استقبل بخلاف
كفارة الظهار والقتل واعلم انه لو اخر
كفارة اليمين اثم ولم تسقط بالموت
والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف
كما في الحزانه (ج)

٢ حنث أى وجب ان يجعل نفسه حانثا (ج)
٣ وهو أى التفصيل المذكور الصحيح
كما في الهداية الا ان الاولى ان يرجع
الضمير الى ما يليه من التكفير وفي
الصغرى انه رجع من الوفاء الى
الكفارة وهو اختيار السرخسى وغيره
وبه يفتى كما في الخلاصة (ج)

مطلبا — الحلف في الفعل

١ بدخول صفة لان البيت اسم لمبنى مسقف مدخله من جانب واحد بنى للبيتوتة سواء كان حيطانها اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود في الصفة الا ان مدخلها او سع فبتنا ولها اسم البيت فيحنت بسكنائها الا ان ينوى ما سواها هو الصحيح احتراز عما قيل انها يحنت اذا كان الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صفاف اهل الكوفة (غرردر) والدخول هو الانفصال من خارج الى داخل سواء كان راكبا او ماشيا من باب او من غيره وفيه اشعار بانه لو ادخل احدى رجليه او رأسه لم يحنت كما في الايضاح (ج)

٢ بيتا اخر فانه لا يحنت والفرق بين المعرفتين ما قال شاعرهم * والدار دار وان زالت حوايطها * والبيت ليس بيت بعد تديم (ج)

٣ وكذا القرية فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يحنت بلا خلاف واما في القرية ففيه اختلاف المشايخ والاصح انها كالمصر كما في المضمرات وفيه اشعار بانه لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى ولو ساعة حنت وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحنت كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطل اليقين في الفعل الممتد كالسكنى واللبث كما في خزانة المفتين (ج)

حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتَنَا يَحْنُثُ بِدُخُولِ صِفَةٍ لَا الْكَعْبَةِ أَوْ مَسْجِدٍ
أَوْ بَيْعَةٍ أَوْ كَنْيَسَةٍ أَوْ دَهْلِيزٍ أَوْ ظَلَّةٍ بَابِ دَارٍ كَمَا فِي لَا يَدْخُلُ دَارًا
فَدَخَلَ دَارًا خَرِبَةً وَفِي هَذِهِ الدَّارِ يَحْنُثُ إِنْ دَخَلَهَا مِنْهُدَمَةٌ
صَحْرَاءَ أَوْ بَعْدَ مَا بَنِيَتْ أُخْرَى أَوْ وَقَفَ عَلَى سَطْحِهَا وَقِيلَ فِي
عَرَفْنَا لَا يَحْنُثُ كَمَا لَوْ جَعَلْتَ مَسْجِدًا أَوْ حِمَامًا أَوْ بَيْتَانَا أَوْ بَيْتًا
أَوْ دَخَلَهَا بَعْدَ هَدْمِ الْحِمَامِ وَكَهَذَا الْبَيْتِ وَدَخَلَ مِنْهُدَمًا صَحْرَاءَ
أَوْ بَعْدَ مَا بَنِيَ بَيْتًا أُخْرَى أَوْ هَذِهِ الدَّارِ فَوَقَفَ فِي طَائِقِ بَابٍ
لَوْ أَغْلِقَ كَانَ خَارِجًا أَوْ لَا يَسْكُنُهَا وَهُوَ سَاكِنُهَا أَوْ لَا يَلْبِسُهُ
وَهُوَ لَا يَلْبِسُهُ أَوْ لَا يَرْكَبُهُ وَهُوَ رَاكِبُهُ فَاخْذُ فِي النُّقْلَةِ وَنَزِعْ
وَنَزَلَ بِلا مَكْثٍ أَوْ لَا يَدْخُلُ فَقَعْدُ فِيهَا إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ ثُمَّ
يَدْخُلُ وَفِي لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارِ لَا يَدْخُلُ مِنْ خُرُوجِهِ بِأَهْلِهِ
وَمَتَاعِهِ أَجْمَعٍ حَتَّى يَحْنُثَ بِوَتْدٍ بَقِيَ بِخِلَافِ الْمِصْرِ وَالْقَرْيَةِ
وَحْنُثٌ فِي لَا يُخْرَجُ لَوْ جَمِلَ وَأَخْرَجَ بِأَمْرِهِ لَا أَنْ أُخْرَجَ بِأَمْرِهِ
مَكْرَهًا أَوْ رَاضِيًا وَمِثْلُهُ لَا يَدْخُلُ أَقْسَامًا وَحُكْمًا وَلَا فِي لَا يُخْرَجُ

١ وذهابه معنى كخروجه على ما
روى عن الصاحبين فيشترط الخروج
لا الوصول في الاصح كما في التمر
ناشى وغيره وقال نصير بن يحيى
انه كاتيانه فيشترط الوصول وهو
الصحيح كما في الخلاصة (ج)

٢ ودين اى صدق ديانة من دينه
ان وكله الى دين بالتخفيف اى
تركه كما في الطلبة (ج)

٣ تعال بفتح اللام امر من تتعالى اى
جئ وفى الاصل بمعنى ارتفع ولم يجئ
منه امر غائب ولا نبي تغد معى بفتح
الدال المشددة جواب الامر تغديه
فاعل شرط وضميره للحالف معى اى الا
مر فلو تغدى لا معه لا يحنث لان
الجواب يتقيد بالسؤال ابدا (ج)

٤ قضا بالقاف والضاد المعجمة اى كسرا
فلو ابتلع صحيحا حنث بالطريق الاولى
كما في الكرماني فانه احرز بالقضم
عما يتخذ منه كالتجزو والسويق فانه
لا يحنث به وهذا عنده واما عندهما
فالصحيح انه يحنث لترجيح المجاز
المتعارف ولو اكل مما خرج من زرع
البر المحلوف عليه لم يحنث كما في
المحيط وهذا كله اذا لم يكن له نية
فان نوى عين البر لم يحنث باكل خبزه
وسويقه بالا جماع كما لم يحنث ان
نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما
في النهاية (ج)

اَلَا اِلَى جَنَازَةٍ فُخِرَ بِرِيْدِهَا ثُمَّ اِلَى اَمْرِ اٰخَرٍ وَحَنَثَ فِي

لَا يُخْرِجُ اِلَى مَكَّةَ فُخِرَ بِرِيْدِهَا وَرَجَعَ لَا فِي لَا يَاتِيهَا حَتَّى

يَدْخُلَهَا وَذَهَابَهُ كَخُرُوجِهِ فِي الْاَصْحِ وَفِي لِيَاثَيْنِ مَكَّةَ وَلَمْ يَأْتِهَا

لَا يَحْنُثُ اِلَّا فِي اٰخَرِ حَيَوَتِهِ وَحَنَثَ فِي لِيَاثَيْنِهِ غَدًا اِنْ اِسْتَطَاعَ

اِنْ لَمْ يَأْتِ بِلَا مَانِعٍ كَمَرَضٍ اَوْ سُلْطَانٍ وَدَيْنٍ نِيَّةُ الْحَقِيقَةِ وَشُرْطُ

لِلْبَرِّ فِي لَا يُخْرِجُ اِلَّا بِاَذْنِهِ لِكُلِّ خُرُوجٍ اِذْنٌ لَا فِي اِلَّا اِنْ اَذِنَ

وَلِلْحَنَثِ فِي اِنْ خَرَجْتَ وَاِنْ ضَرَبْتَ لِمُرِيْدَةٍ خُرُوجٍ اَوْ ضَرَبَ

عَبْدٌ فَعَلِمَهَا فَوْرًا وَفِي اِنْ تَغْدَيْتَ بَعْدَ تَعَالٍ تَغْدَى مَعِيَ تَغْدِيهِ مَعَهُ

وَكَفَى مُطْلَقُ التَّغْدَى اِنْ ضَمَّ الْيَوْمَ وَمُرَكَّبُ الْمَاذُونِ لَيْسَ

لِمَوْلَاهُ فِي حَقِّ الْحَلْفِ اِلَّا اِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ وَنَوَاهُ

وَيَتَقَيَّدُ الْاَكْلُ مِنْ هَذِهِ النِّخْلَةِ بِثَمَرِهَا وَهَذَا الْبَرُّ بِاَكْلِهِ قَضَاءً

وَهَذَا الدَّقِيقُ بِاَكْلِ خَبْزِهِ فَلَا يَحْنُثُ لَوْ اسْتَفْهَ كَمَا هُوَ وَاَكْلُ

الشَّوَاءِ بِاللَّحْمِ وَالطَّبِخِ بِمَا طَبَخَ مِنَ اللَّحْمِ وَالرَّاسِ بِرَأْسٍ يَكْبَسُ

فِي التَّنَائِيرِ وَيَبَاعُ فِي مَصْرِهِ وَالشَّعْمُ بِشَعْمِ الْبَطْنِ وَالْخَبْزُ بِخَبْزِ

١ والشرب مثلثة الشين ايصال مالا
بأق في فيه المضع الى جوفه بفيه فلو حلف
لا يشرب هذا اللبن فثرد فيه الحبز
فاكله لم يحنث وقال الرستغنى ان
الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة
والخلق فلو حلف لا يأكل وفي فيه
شئ فابتلع لم يحنث كما لو لا يشرب
وفي فيه رمانة فمصها وابتلعها لانه لم
يعمل الشفة فيهما كما في المحيط (ج)

٢ اوله طلع فاذا انعقد فسياب واذا اخضر
واستدار فخلال واذا اعظم فبسر
بالفارسية غوره خرما (ج)

٣ والمذنب بكسر النون والتشديد
وما قيل انه بالفتح مذهب الفقهاء فمن
حواشي لا اصل لها وهو الرطب او
البسر الذي بدأ الارطاب من جانب
ذنبه الذي هو الحادون جانب السفلى
الذى هو رأسه وفيه العلاقة كما اشار
اليه المطرزي ويدل عليه ما في خامس
المرصاد ان رأس الشجر وغيره ما
يأخذ الغذاء منه وما في الهداية ان
الرطب المذنب ما يكون في ذنبه
قليل البسر والبسر المذنب على
عكسه اى ما يكون في ذنبه قليل رطب
فمشكل (ج) والرطب المذنب الذى
اكثره رطب وشئ قليل منه بسر والبسر
المذنب عكسه ايضاح الاصلاح والدرر*

البر والشعير لا خبز الارز ببلد لا يعتاد والفاكهة بالتفاح
والشمش والبطيخ لا العنب والرمان والرطب والقثاء والخيار
والشرب من نهر بالكرع منه فلا يحنث لو شرب منه بانه
بخلاف الحلف من مائه وتحليف الوالى رجلا ليعلمه بكل داعر
اتى بحال ولايته والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه

بالحيوة لا الغسل والقريب بما دون الشهر في ليقضين دينه الى
قريب والشهر بعيد وما اصطنع به فادام وكذا الملح لا الشواء

ولا يحنث في لا يأكل من هذا البسر فاكله رطباً او من هذا

الرطب او اللبن فاكله تمراً او شيرازاً او بسرّاً فاكله رطباً

او لحماً فاكل سمكاً او لحماً او شحماً فاكل الية ولا في لا

يشترى رطباً فاشترى كباسة بسر فيها رطب وحنث لو حلف

لا يأكل رطباً او بسرّاً او لا رطباً ولا بسرّاً فاكل مذنباً او

لا يأكل لحماً فاكل كبداً او كرشاً او لحم خنزير او انسان

والغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى

نَصْفِ اللَّيْلِ وَالسَّحُورِ مِنْهُ إِلَى الْفَجْرِ وَفِي أَنْ لَبِستَ أَوْ أَكَلْتَ

أَوْ شَرِبْتَ وَنَوَى مَعِينًا لَمْ يَصْدُقْ أَصْلًا وَلَوْ ضَمَّ ثَوْبًا أَوْ طَعَامًا

أَوْ شَرَابًا دِينَ وَتَصَوَّرَ الْبِرَّ شَرْطُ صِحَّةِ الْحَلْفِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ

رَحِمَهُ اللَّهُ فَمَنْ حَلَفَ لَا شَرِبَنَّ مَاءَ هَذَا الْكَوْزِ الْيَوْمَ وَلَا مَاءَ فِيهِ أَوْ

كَانَ فَصَبَّ فِي يَوْمِهِ لَا يَحْنُثُ وَإِنْ أَطْلُقَ فَكَذَا فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي

وَفِي لِيَصْعَدَنَّ السَّمَاءُ أَوْ لِيَقْلِبَنَّ هَذَا الْحَجَرُ ذَهَبًا أَوْ لِيَقْتُلَنَّ

فَلَانًا عَالِمًا بِهُوتِهِ أَيْعَدُ لِتَصَوُّرِ الْبِرِّ وَحْنُثٌ لِلْعَجْزِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ

فَلَا وَمَدَّ شَعْرَهَا وَحَنَقَهَا وَعَضَّهَا كَضَرِهَا وَقَطَّنَ مَلِكُهُ بَعْدَ أَنْ

لَبِستَ مِنْ غَزَلِكَ فَهَدَى فَعَزَّ لَنَّهُ وَنَسِجَ وَلَيْسَ هَدَى وَخَاتِمَ

ذَهَبٍ حَلَى لَا خَاتِمَ فَضَّةٍ وَعِنْدَهُمَا عَقْدٌ لَوْلَوْ لَمْ يَرْصَعْ حَلَى

وَيَةِ يَفْتَى وَمَنْ حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى هَذَا الْفِرَاشِ فَنَامَ عَلَى قِرَامٍ فَوْقَهُ

حَنْثٌ لَا مَنْ جَعَلَ فَوْقَهُ فِرَاشًا آخَرَ أَوْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى

الْأَرْضِ فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ وَلَوْ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا

لِبَاسُهُ حَنْثٌ كَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ فَجَلَسَ

١ انعقد كل من هذه الايمان لتوهم وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كبيع الحرفانه لم يدخل تحت العقد متوهمها وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم تعقد

لتصور البر اى لامكان اى يخلق الله تعالى هذه الافعال فى حقه كما فى حق بعض الاولياء وحنث فى الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال فى الحال للعجز العادى عنها وفى النظم عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحنث

فى الاخيرين (ج)

٢ قرام بالكسر ستر رفيق كما فى القاموس بالفارسية چادر شب (ج)

عَلَى بَسَاطٍ فَوْقَهُ خِلَافٍ جُلُوسِهِ عَلَى سُرِيرٍ آخِرُ فَوْقِهِ وَلَا يَفْعَلُ
يَقْعُ عَلَى الْأَبَدِ وَيَفْعَلُهُ عَلَى مَرَّةٍ وَيَعْلَى الْمَشَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ
تَعَالَى أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ يَجِبُ حَجُّ أَوْ عَمْرَةٌ مَشِيًا وَدَمٌ إِنْ رَكِبَ وَلَا
شَيْءٌ بَعْلَى الْخُرُوجِ أَوْ الذَّهَابِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ الْمَشَى
إِلَى الْحَرَمِ أَوْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ الصَّافَا أَوْ الْمَرُوءَةِ وَلَا يَعْتَقُ عَبْدٌ
قَبْلَ لَهْ إِنْ لَمْ أَحْجِ الْعَامَ فَانْتِ حَرٌّ فَشَهِدَا بِنَهْرِهِ بِكُوفَةٍ وَحَنَتْ
بِصُومٍ سَاعَةٍ فِي لَا يَصُومُ لَا لَوْ ضَمَّ يَوْمًا أَوْ صَوْمًا حَتَّى يَتِمَّ يَوْمًا
وَبِرَكْعَةٍ فِي لَا يَصَلِّي لِأَبِيَا دُونَهَا وَلَوْ ضَمَّ صَلَاةً فَيَشْفَعُ لَا بِأَقْلٍ
وَبَوْلَدٍ مَيِّتٍ فِي إِنْ وَلَدَتْ فَانْتِ كَذَا وَعَتَقَ الْحَيُّ فِي إِنْ
وَلَدَتْ فَهُوَ حَرٌّ إِنْ وَلَدَتْ مَيِّتًا ثُمَّ حَيًّا وَفِي لَيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ الْيَوْمَ
وَقَضَاهُ زَيْوْفًا أَوْ نَهْرَجَةً أَوْ مُسْتَحَقَّةً أَوْ بَاعَهُ بِهِ شَيْئًا وَقَبْضُهُ بَرٌّ
وَلَوْ كَانَ سَتُوقَةً أَوْ رِصَاصًا أَوْ وَهَبَهُ لَهُ لَا وَفِي لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ
دِرْهَمًا دُونَ دِرْهَمٍ حَنْثٌ بِقَبْضِ كُلِّهِ مُتَفَرِّقًا لَا يَبْعُضُهُ دُونَ بَاقِيهِ
أَوْ كُلُّهُ بَوَازِينٍ لَمْ يَتَخَلَّ لَهَا إِلَّا عَمَلُ الْوَزْنِ وَلَا فِي إِنْ كَانَ لِي

١ ويجب دم أى ذبح شاة ان ركب
فى الاكثر وفى الاقل تصدق بقدره
وعن أبى حنيفة انه رجع عن وجوب
الحج او العمرة الى الكفارة وعن أبى
يوسف ان نوى اليمين كفر والا فلا
وعن محمد ان اخرجه مخرج اليمين
كفروا لا فلا وعن زفر ان شاء فعل
ما اوجب وان شاء كفرو الاول ظاهر
الاصول وعليه الفتوى كما فى
الروضة (ج)

٢ لانه صوم شرعا اذ هو امساك مع
النية وهو متحقق به وما زاد عليه
تكرار للمحلف عليه كما فى المحيط
وغيره (ج) فى لا يصوم لوجود الشرط
اذ الصوم هو الامساك عن المفطرات
على قصد التقرب والشارع فى الفعل
يسمى فاعلا عرفا لا بد من هذه الضميمة
التي ذكرت فى التبيين اذ به يندفع
ما يقال الصوم الشرعى هو صوم اليوم
واللفظ اذا كان له معنى لغوى ومعنى
شرعى يحمل على المعنى الشرعى
(ايضاح الاصلاح)

مطلب الحلفى فى القول

١ بشرط ايقاظه وعليه مشايخنا رحمهم
الله تعالى وهذا اظهر كفاي النهاية
والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايماء
الى انه لونا داه مستيقظا بعيدا بحيث
يسمع صوته ان اصغى اليه حنث والى
انه لو حلف ان لا يكلم فلانا وقد مر
به يقول يا حائط اسمع كذا لم يحنث
والى انه لو سلم على قوم فيهم المحلوف
عليه ولم يقصه بالسلام لم يحنث لكنه
حنث قضاء (ج)

٢ ويفعل وكيله او مأموره لابد من
هذا لعدم صحة التوكيل في بعض
ما ذكر في حلف النكاح والطلاق بهال
او بغير مال والخلع والعق الخ لان
الوكيل في هذه الامور سفير ومعبّر
ولهذا لا يضيفها الى نفسه بل الى الامر
وحقوق العقد ترجع الى الامر لا اليه
ولو قال نويت ان لا افعل بنفسى
يصدق بالذبح والضرب ديانة وقضاء
وفي الباقي ديانة لا قضاء (ايضاح الاصلاح)

٣ ولو قال يوم اكلم فلانا فامرته
طالق فهو على الليل والنهار لان اسم
اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد يراد به
مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولهم
يومئذ دبره والكلام لا يمتد (هداية)

الْاِمَاءَةُ فَكَذًا وَلَمْ يَمْلِكْ اِلَّا خَمْسِينَ وَلَا فِي لَا يَشْمُ رِيحَانًا
اِنْ شَمَّ وَرَدًا اَوْ يَاسْمِينَ وَالْبَنَفْسُجَ وَالْوَرْدَ عَلَى الْوَرَقِ
فَصَلَّ حَنْثَ فِي لَا يَكْلِمُهُ اِنْ كَلَّمَهُ نَائِبًا بِشَرَطِ اِيقَاظِهِ
وَفِي لَا يَكْلِمُ اِلَّا بِاَذْنِهِ اِنْ اَذِنَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَكَلَّمَهُ وَفِي لَا يَكْلِمُ
صَاحِبَ هَذَا الثَّوبِ فَبَاعَهُ فَكَلَّمَهُ وَفِي لَا يَكْلِمُ هَذَا الشَّابَّ فَكَلَّمَهُ
شَيْخًا وَفِي هَذَا حَرِّ اِنْ بَعْتَهُ اَوْ اشْتَرَيْتَهُ اِنْ عَقَدَ بِالْخِيَارِ وَفِي
اِنْ لَمْ اَبِعْهُ فَكَذًا فَاَعْتَقَ اَوْ دَبَرَ وَبِفَعْلٍ وَكَيْلٍ فِي حَلْفِ النِّكَاحِ
وَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْكِتَابَةِ وَالصُّلْحِ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ
وَالْقَرْضِ وَالْاِسْتِقْرَاضِ وَالْاِيْدَاعِ وَالْاِسْتِبْدَاعِ وَالْاِعَارَةَ وَالْاِسْتِعَارَةَ
وَالذَّبْحِ وَضَرْبِ الْعَبْدِ وَقَضَاءِ الدِّينِ وَقَبْضِهِ وَالْبِنَاءِ وَالْخِيَاطَةِ
وَالْكِسْوَةِ وَالْحَمْلِ لَانِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْاِجَارَةَ وَالْاِسْتِجَارَةَ وَالصُّلْحَ
عَنْ مَالٍ وَالْخُصُومَةِ وَالْقِسْمَةِ وَضَرْبِ الْوَلَدِ وَلَا فِي لَا يَتَكَلَّمُ فَقْرًا
الْقُرْآنَ اَوْ سَبَّحَ اَوْ هَلَّلَ اَوْ كَبَّرَ فِي صَلَوَتِهِ اَوْ خَارِجَهَا وَيَوْمَ
اَكَلَهُ عَلَى الْمُلُوكِ وَصَحَّ نِيَّةُ النَّهَارِ وَلَيْلَةُ الْكَلِمَةِ عَلَى اللَّيْلِ

١ والدهر بالسكون والفتح الزمان الطويل والامد الممدود والى سنة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبتدأ وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد لم يدر اى توقف ابو حنيفة رحمه الله تعالى في معناه منكر لانه لا نص فيه وقال انه ستة اشهر والدهر عندهم للابد اى العمر معرفا على ما قال بعض المشايخ المتقدمين وعنه لم ادره وقيل الخلف فى الفصلين كما فى المحيط والصحيح ما فى المتن كما فى الهداية وغيره (ج)

٢ عتق الاخر لانه فرد لاحق فاتصف بالاخريه ويعتق يوم اشتراه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر من جميع المال وقال يعتق يوم مات حتى يعتبر من الثلث لان الاخريه لا يثبت الا بعدم شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه ولا يى حنيفة رحمه الله تعالى ان الموت معرفى فاما اتصافه بالاخريه فمن وقت الشراء فيثبت مستندا وعلى هذا الخلف تعليق الطلقات الثلث به وفائدته تظهر فى جريان الارش وعدمه (هداية)

وَالَا أَنْ لِّلْغَايَةِ كَحَتَّى فَنِي إِنْ كَلِمَتِهِ إِلَّا أَنْ يَقْدِمَ زَيْدٌ أَوْ حَتَّى حِنْثٍ إِنْ كَلِمَةٍ قَبْلَ قُدُومِهِ وَفِي لَا يَكِلِمَ عَبْدُهُ أَوْ أَمْرَاتِهِ أَوْ صَدِيقِهِ أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَهُ إِنْ زَالَتْ إِضَافَتُهُ وَكَلِمَةٍ لَا يَحْنُثُ فِي الْعَبْدِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِهَذَا أَوَّلًا وَفِي غَيْرِهِ إِنْ أَشَارَ بِهَذَا حِنْثٌ وَالْأَوَّلُ وَحِينَ وَزَمَانَ بِلَانِيَّةٍ نَصَفَ سَنَةٍ نَكَّرَ أَوْ عَرَفَ وَمَعَهَا مَا نَوَى وَالْدَّهْرُ لَمْ يَدْرَ مِنْكَرًا وَلِلْأَبَدِ مَعْرَفًا وَأَيَّامٌ مِنْكَرَةٌ ثَلَاثَةٌ وَأَيَّامٌ كَثِيرَةٌ وَالْأَيَّامُ وَالشُّهُورُ عَشْرَةٌ وَفِي أَوَّلِ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ حُرٌّ إِنْ اشْتَرَى عَبْدًا عَتَقَ وَإِنْ اشْتَرَى عَبْدَيْنِ ثُمَّ آخَرَ فَلَا أَصْلًا فَإِنْ ضَمَّ وَحْدَهُ عَتَقَ الثَّلَاثَ وَفِي آخِرِ عَبْدٍ إِنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَمَاتَ لَمْ يَعْتَقْ فَإِنْ اشْتَرَى عَبْدًا ثُمَّ آخَرَ ثُمَّ مَاتَ عَتَقَ الْآخَرَ يَوْمَ شَرَى مِنْ كُلِّ مَالِهِ وَعِنْدَهُمَا يَوْمَ مَاتَ مِنْ ثَلَاثٍ وَلَا يَصِيرُ الزَّوْجُ فَرَارًا لَوْ عَتَقَ الثَّلَاثَ بِهِ خِلَافًا لِهَمَا وَكُلُّ عَبْدٍ بَشَرِيٌّ بِكَذَا فَهُوَ حُرٌّ عَتَقَ أَوَّلَ ثَلَاثَةٍ بَشَرَوْهُ مُتَفَرِّقِينَ وَالْكُلُّ إِنْ بَشَرَوْهُ مَعًا وَتَسْقُطُ بَشْرَاءُ أَبِيهِ لِلْكَفَّارَةِ هِيَ لَا بِشْرَاءِ عَبْدٍ حَلَفَ بِعَتَقِهِ

وَمُسْتَوْلِدَةٍ بِنِكَاحٍ عَلَّقَ عَتَقَهَا عَنْ كَفَّارَتِهِ بِشَرَائِهَا وَيَعْتَقُ بَانَ

تَسْرِيَتْ أُمَّةٌ فَتَيَّ حُرَّةٌ مِنْ تَسْرَاهَا وَهِيَ فِي مَلِكِهِ يَوْمَ حَلْفِ لَامٍ مِنْ

شَرَاهَا فَتَسْرَاهَا وَبِكُلِّ مَمْلُوكٍ لِي حُرَّ أُمَّهَاتٍ أَوْلَادِهِ وَمُدَبِّرٍ وَهَ عَبِيدِهِ

لَا مَكَاتِبُهُ إِلَّا بَنِيهِمْ وَبِهَذَا حُرَّ أَوْ هَذَا وَهَذَا الْعَبِيدُ ثَلَاثُهُمْ وَخَيْرُ

فِي الْأَوَّلِينَ كَالطَّلَاقِ وَلَا مِ دَخَلَ عَلَى فَعَلَ يَقَعُ عَنْ غَيْرِهِ كَبَيْعِ

وَشِرَاءٍ وَاجَارَةٍ وَخِيَاطَةٍ وَصِبَاغَةٍ وَبِنَاءٍ اقْتَضَى أَمْرُهُ لِيُخَصَّهُ بِهِ فَلَمْ

يَحْنُثْ فِي إِنْ بَعَثَ لَكَ ثَوْبًا إِنْ بَاعَهُ بِلَا أَمْرِهِ مَلِكُهُ أَوْ لَا وَإِنْ

دَخَلَ عَلَى عَيْنٍ أَوْ فَعَلَ لَا يَقَعُ عَنْ غَيْرِهِ كَأَكْلِ وَشَرْبِ

وَدُخُولِ وَضَرْبِ الْوَلَدِ اقْتَضَى مَلِكُهُ فَيَحْنُثُ فِي إِنْ بَعَثَ ثَوْبًا لَكَ

إِنْ بَاعَ ثَوْبَهُ بِلَا أَمْرِهِ وَفِي كُلِّ عَرَسٍ لِي فَكَذَا بَعْدَ قَوْلِ

عَرَسِهِ نَكَحْتَ عَلَى طَلَقْتَ هِيَ وَصَحَّ نَيْةً غَيْرَهَا دِيَانَةً

كِتَابُ الْبَيْعِ

هُوَ مَبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ بَتَرَاضٍ وَيَنْعَقِدُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ بِلَفْظٍ مَاضٍ

وَبِتَعَاظٍ مُطْلَقًا وَإِذَا أَوْجَبَ وَاحِدٌ قَبْلَ الْآخَرِ كُلُّ الْمَبِيعِ بِكُلِّ

١ من تسراها أى اتخذها سرية بان
بأوها بيتا وحصنها وجامعها عزل أم لا
عندهما وعند أبى يوسف طلب الولد
شرط حتى لو عزل لم يكن تسريا
والسرية فعله على الأشهر من السر
الجماع أو ضد العلانية والضم من
تغييرات النسبة أو من السرور بقلب
أحدى الرأئين ياء وقيل فعولة من
السرور والسيارة (ج) وإنما ضمت
سينه لان الأبنية قد تتغير فى النسبة
كما قالوا فى النسبة الى الدهر دهرى
بضم الدال للمعمر (خى، جلى)

٢ ولام دخل على فعل أى تعلق بفعل
يقع عن غيره أى يجوز وقوع ذلك
الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق
توكيل يرجع الوكيل بحقوقه على
الموكل وعن يجمع للتعليل كما فى
القاموس والجملة صفة الفعل (ج)

الْثَمَنِ أَوْ تَرَكَ إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ ثَمَنُ كُلِّ وَمَالٍ يَقْبَلُ بَطْلُ الْإِجَابِ
 أَنْ رَجَعَ الْمَوْجِبُ أَوْ قَامَ أَحَدُهُمَا وَإِذَا وَجِدَ لَزِمَ وَيَعْرِفُ
 الْمُبِيعُ بِالْإِشَارَةِ لَا بِذِكْرِ الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ إِلَّا فِي السَّلَامِ وَالْثَمَنِ
 بِأَحَدِهِمَا وَلَا يَضُرُّ الْجَزَافُ إِلَّا فِي الْجَنَسِ بِالْجَنَسِ وَمُطْلَقُ الثَّمَنِ
 عَلَى الْأَرْوَجِ فَإِنْ اسْتَوَى رَوَاجُ النُّقُودِ فَسَدَ إِنْ اخْتَلَفَ مَالِيَتُهَا
 وَإِنْ يَبِيعُ ذُو أَفْرَادٍ كُلُّ وَاحِدٍ بَكْدًا فَإِنْ لَمْ يَتَفَاوَتْ صَحَّ فِي
 وَاحِدٍ وَالْأَفْلَ أَصْلًا فَإِنْ بَاعَ صَبْرَةً عَلَى أَنَّهَا مِائَةٌ صَاعٍ بِمِائَةٍ فَإِنْ
 نَقَصَ أَخَذَ الْمُشْتَرِي بِالْحَصَةِ أَوْ فَسَخَ وَإِنْ زَادَ فَلِلْبَائِعِ وَفِي
 الْمَذْرُوعِ أَخَذَ الْأَقْلَ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ وَالْأَكْثَرَ لَهُ وَإِنْ
 قَالَ كُلُّ ذِرَاعٍ بِدَرَاهِمٍ فَبِالْحَصَةِ فِيهِمَا وَصَحَّ بَيْعُ الْبَرِّ فِي سَبِيلِهِ
 وَالْبَاقِلَا وَغَوْهُ فِي قَشْرِهِ الْأَوَّلِ وَبَيْعُ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدَ صِلَاحُهَا
 أَوْ قَدْ بَدَأَ وَيَجِبُ قَطْعُهَا وَشَرْطُ تَرْكِهَا عَلَى الشَّجَرِ يَفْسِدُ الْبَيْعُ
 كَاسْتِثْنَاءٍ قَدَرٍ مَعْلُومٍ فَصَلِّ صَحَّ خِيَارُ الشَّرْطِ لِكُلِّ
 مِنْهُمَا وَلَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ أَقْلَ لَا أَكْثَرَ إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ أَجَازَ

١ وبيع الباقلاء وغوه كالسمسم والارز
 والجوز في قشره الاول الظاهر في القشر
 الثاني لانه ملحق بالمقصود والتخليص
 بالدياس والتدرية في هذه الصور
 على البائع كما في الاختيار والقشر
 بالكسر عشاء الشيء خلقه او عرضا
 كما في القاموس (ج) ويجوز بيع
 الباقلا وهو بتشديد اللام والقصر
 واذا قلت الباقلاء بالمد خفت اللام
 كذا قاله الجوهري والحنطة في قشره
 الا خضر الجار والمجرور حال من
 الباقلاء وسنبليها حال كون الحنطة في
 سنبليها لانه هو المقصود بالنسبة الى
 غلافه (شرح مجمع البحرين لابن ملك
 مطلق خيار الشرط

فِي الثَّلَاثِ وَكَذَا إِنْ شَرِطَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُذِ الثَّمَنَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَوْ
 أَكْثَرِ فَلَا يَبِيعُ وَلَا يَخْرُجُ مَبِيعٌ عَنْ مَلِكٍ بَائِعِهِ مَعَ خِيَارِهِ فَهَلِكُهُ
 فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِالْقَبْضَةِ كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ وَيَخْرُجُ
 مَعَ خِيَارِ الْمُشْتَرِي فَهَلِكُهُ فِي يَدِهِ بِالثَّمَنِ كَتَعْيِيهِ لَكِنْ لَا يَهْلِكُهُ
 الْمُشْتَرِي فَلَا يَثْبُتُ أَحْكَامُ الْمَلِكِ كَعَتَقِ قَرِيبِهِ وَنَحْوِهِ وَالْفَسْخُ
 لَا يَعْمَلُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ صَاحِبُهُ فِي الْمُدَّةِ بِخِلَافِ الْأِجَازَةِ وَيَسْقُطُ
 الْخِيَارُ بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَاءِ كَالرُّكُوبِ وَالْوُطْءِ
 وَشِرَاءِ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَوْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَنْ يَعْينَ أَحَدًا صَحَّ
 لَا فِي الْأَكْثَرِ وَشِرَاءِ عَبْدَيْنِ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا صَحَّ أَنْ فَصَلَ
 الثَّمَنَ عَنْ مَحَلِّ الْخِيَارِ وَفَسَدَ فِي الْأَوْجِهَةِ الْبَاقِيَةِ وَعَبْدٌ مُشْتَرَى
 بِشَرْطِ كَتْبِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ أَخَذَ بِثَمَنِهِ أَوْ تَرَكَ وَيُورِثُ خِيَارُ التَّعْيِينِ
 وَالْعَيْبُ لَا الشَّرْطَ وَالرُّوْيَةَ فَصَلَّ صَحَّ شِرَاءُ مَا لَمْ يَرَهُ
 وَلَمْ يُشْتَرِهِ الْخِيَارُ عِنْدَهَا إِلَى أَنْ يَوْجَدْ مَا يَبْطُلُهُ وَإِنْ رَضِيَ قَبْلَهَا
 لَا لِبَائِعِهِ وَيَبْطُلُهُ وَخِيَارُ الشَّرْطِ تَعْيِيهِ وَتَصَرُّفُ يَوْجِبُ حَقًّا لِغَيْرِهِ

١ كَعَتَقِ قَرِيبِهِ أَيْ لَا يَعْتَقُ ذَوْرَعَهُ
 مُحْرَمٌ مِنْهُ إِذَا اشْتَرَاهُ بِالْخِيَارِ لِأَنَّهُ لَا يَهْلِكُهُ
 وَحَوَهُ كَعَتَقِ مُشْتَرَى بِالْخِيَارِ إِذَا حَلَفَ
 الْمُشْتَرَى أَنْ يَمْلِكْتَهُ فِيهِ حَرٌّ وَكُفْسَادُ
 النِّكَاحِ إِذَا اشْتَرَى زَوْجَتَهُ بِالْخِيَارِ
 وَكَأَلَا جِزَاءً عَنِ الْاسْتِبْرَاءِ إِذَا حَاضَتْ
 الْمُشْتَرَاةُ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ وَكَالْهَلَاكِ عَلَى
 الْمُشْتَرَى إِذَا أَوْدَعَ عِنْدَ الْبَائِعِ بَعْدَ
 الْقَبْضِ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ عِنْدَهُ
 وَتَثْبُتُ عِنْدَهُمَا (ج)

٢ وَفَسَدَ الشِّرَاءُ فِي كِلَيْهِمَا فِي الْأَوْجِهَةِ
 الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ أَنْ لَا يَفْصَلَ الثَّمَنَ وَلَا
 يَعْينَ مَحَلَّ الْخِيَارِ وَأَنْ يَفْصَلَ وَلَا يَعْينَهُ
 وَأَنْ لَا يَفْصَلَ وَيَعْينَهُ لِحَالَةِ الثَّمَنِ
 وَالْمَبِيعِ أَوْ أَحَدَهُمَا كَمَا فِي عَامَةِ
 الْكُتُبِ وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ إِنَّهُ صَحَّ فِي
 الثَّلَاثِ فَلَوْ فَسَخَ فِيهَا عَيْنٌ بَقِيَ الْآخَرُ
 عَلَى الصَّحَّةِ فَعَمَلُ الْإِجَابِ فِيهِ بِحَصَّةٍ
 مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ذَكَرَ جُمْلَةً كَمَا فِي
 الْعَامِ الْمَخْصُوصِ مِنَ الْكُشْفِ وَفِيهِ
 أَشْعَارُ بَأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى عَبْدٌ أَوْ شَرِطَ
 الْخِيَارَ فِي نَفْسِهِ لِلْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرَى
 صَحَّ لاسْتَوَاءِ النِّصْفَيْنِ فِيهِ وَكَذَا إِذَا
 اشْتَرَى كَيْلِيًّا أَوْ زَيْنِيًّا كَمَا فِي الْمَحِيطِ
 وَغَيْرِهِ (ج)

مطلب — خيار الرؤية

كالبِيعِ بِالْأَخِيَارِ قَبْلَ الرُّوْيَةِ وَبَعْدَهَا وَمَا لَا يُوْجِبُهُ كَالْبِيعِ بِخِيَارِ

وَمَسَاوِمَةٍ وَهَبَةٍ بِأَتَسْلِيمٍ يَبْطُلُ بَعْدَهَا فَقَطْ وَيُعْتَبَرُ رُوْيَةُ

الْمَقْصُودِ كَوَجْهِ الْأَمَةِ وَوَجْهِ الدَّابَّةِ وَكَفْلِهَا وَمَوْضِعِ عِلْمِ الْمَعْلَمِ

وظَاهِرِ غَيْرِهِ وَبَيُوتِ مَقْصُودَةٍ وَنَظَرِ وَكِيلٍ بِالشِّرَاءِ أَوْ بِالْقَبْضِ

لَا نَظَرَ رَسُولِهِ وَجَسِ الْأَعْمَى وَشَمَهُ وَذَوْقَهُ وَوَصَفِ الْعَقَارِ عِنْدَهُ

وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ شَرَى فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ تَغَيَّرَ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ

فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ وَلِلْمَشْتَرِي فِي عَدَمِ رُوْيَتِهِ فَصَلِّ وَلِلْمَشْتَرِي

وَجَدَ بِمَشْتَرِيهِ عَيْبًا نَقَصَ ثَمَنَهُ عِنْدَ التَّجَارِ رَدَهُ أَوْ أَخَذَهُ بِثَمَنِهِ

وَالْأَبَاقُ وَالْبَوْلُ فِي الْفِرَاشِ وَسَرَقَةُ صَغِيرٍ يَعْقِلُ عَيْبٌ وَمَنْ بِالْخِ

عَيْبٍ آخَرَ وَجَنُونَ الصَّغِيرِ عَيْبٌ أَبَدًا وَالْبُخْرُ وَالذَّفَرُ وَالزَّرْنِي

وَالْتَوَلَدَ مِنْهُ عَيْبٌ فِيهَا لَا فِيهِ وَالْكَفَرُ عَيْبٌ فِيهِمَا وَالْإِسْتِحَاضَةُ

وَارْتِفَاعُ حَيْضِ بَنَاتٍ سَبْعَ عَشْرَةَ عَيْبٌ وَإِنْ ظَهَرَ عَيْبٌ قَدِيمٌ

بَعْدَ مَا مَاتَ أَوْ اعْتَقَهُ مَجَانًّا أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَ رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ

لَا بَعْدَ مَا اعْتَقَ عَلَى مَالٍ أَوْ قَتَلَ أَوْ أَكَلَ بَعْضَهُ أَوْ كَلَّ أَوْ لَبَسَ

أَيُّ بَشْرَاءٍ غَيْرِ عَيْنٍ فَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا رَأَى الْمُوَكَّلَ كَانَ لِلْمُوَكَّلِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ وُكِّلَ بِشْرَاءٍ مُعَيَّنٍ وَقَدْ رَأَى مَوْكَلَهُ فَلَيْسَ لِلْمُوَكَّلِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ وَإِلَى أَنَّ رُوْيَةَ الْمُوَكَّلِ بِالرُّوْيَةِ لَا تَكُونُ كَرُوْيَةِ الْمُوَكَّلِ فَلَوْ وُكِّلَ إِنْسَانًا بِرُوْيَةٍ مَا اشْتَرَاهُ وَلَمْ يَرَهُ فَقَالَ إِنْ رَضِيتُ فَخَذَهُ فَذَهَبَ وَرَضِيَ لَا يَجُوزُ كَمَا فِي الْفُصُولَيْنِ (ج)

مطلب — خيار العيت

٢ وَالْأَبَاقُ كَالْكِتَابِ لَفَةً الِاسْتِخْفَاءِ وَشَرْعًا اسْتِخْفَاءُ الْعَبْدِ عَنِ الْمَوْلَى تَهْرِدًا وَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُسْتَأْجَرُ وَالْمُسْتَعِيرُ وَالْمُسْتَوْدَعُ وَلَيْسَ بِأَبَاقٍ لَوْ فَرَمَنَ مُحَلَّةً إِلَى مُحَلَّةٍ أَوْ قَرِيَّةً إِلَى بَلَدٍ وَإِنَّمَا الْعَكْسُ فَأَبَاقٍ وَلَا يَشْتَرُطُ مَسِيرَةُ السَّفَرِ كَمَا فِي الْحِزَانَةِ وَالْأَخْصَنِ فَالْأَبَاقُ (ج) ٣ وَالْبُخْرُ بَفَتْحَتِي الْبَاءِ بِنَظْمَةٍ مِنْ تَحْتِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ نَتْنُ الْفَمِ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَالْأَوَّلُ مُرَادُ الْفُقَهَاءِ كَمَا فِي الْمَبْطُوعِ وَالذَّفَرُ بَفَتْحَتِي الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءُ شِدَّةُ الرِّيحِ طَبِيبَةٌ أَوْ خَبِيبَةٌ وَمُرَادُهُمْ نَتْنُ الْإِبْطِ كَمَا فِي الطَّلَبَةِ غَيْرِهِ (ج)

١ اى بسبب يدعيه فان حلف فيها
والارد على البائع وفيه اشعار بانه لو
استحلف البائع على الرضاء حلف ما
سقط حقه في الرد بهذه الدعوى على
ما قال اكثر القضاة وانما خص هذا
النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه
الاطباء او النساء فواحد منهم يكفى
وان كان الاثنان احوط ولو كان مما
هو الظاهر كالاصبع الزائدة ردبلا
استحلافه وتماهه في الذخيرة (ج)
٢ اى للمشتري من الركوب للضرورة
وقيل ان الاخيرين محمولان على ما
لا بد له منه لعجزه كالشيخوخة اولصوبتها
كالجماعة فالركوب بدون العجز او
الصعوبة رضا كما في التبراشى (ج)
٣ ان يرى البائع بالكسر انفصل
والفتح نادر المصدر براء وبراءت
والصفة برى (ج)
مطلب بيع الفاسد
٤ والباطل ما لا يصح اصلا ووصفا ولا
يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبدا
بميتة وقبضه واعتقه لا يعتق والفاسد
ما يصح اصلا لاوصفا ويفيد الملك عند
اتصال القبض به حتى لو اشترى عبدا
بخمر وقبضه فاعتقه يعتق والموقوف
ما يصح باصله ووصفه ويفيد على
سبيل التوقف ولا يفيد تمامه لتعلق
حق الغير والمكروه ما يصح باصله
ووصفه لكن جاوره شئ منهى عنه
كالبيع عند اذان الجمعة (درر)

فتخرف وبعد ما حدث عيب رجع به الا ان ياخذ البائع
كذلك ما لم يختلط بملك المشتري فلا يرجع ان باع قبله
لا بعده وبعد كسر الجوز ونحوه رجع بالنقصان في المنتفع
به وبالكُل في غيره واذا ادعى الابق اثبت انه ابقى عنده
بالبينة او نكول البائع عن الحلف على العلم ثم برهن انه
ابق عند البائع او حلفه انه باعه وسلمه وما ابقى قط او ما
له حق الرد بهذه الدعوى ولا ثمن على المشتري اذ ادعى
العيب حتى يتبين عدمه ومد اواة العيب وركوبه في حاجته
رضا لالرده اوسقيه او شراء علفه ولا بد له منه ولو شري عبدين
صفقة ووجد باحدهما عيبا رده خاصة ان قبضهما والا اخذهما
اوردهما كما في الكيلى والوزنى وان قبض ولو استحق
البعض لم يرد الباقي بخلاف الثوب وصح ان يرى من كل
عيب وان لم يعدها فصل بطل بيع ما ليس بمال كالدِّم
والميتة والحرة وابعه وبيع مال غير متقوم كالخمر والغنير

وهي ان يتساوما سلعة لزم البيع بان
لمسها المشتري او وضع عليها حصة او
نبذها البائع اليه وفساد البيع في هذه
الصورة لوجود القمار ايضاح الاصلاح
٢ بكسر العين جمع الرعى بفتحها
وهو الرعى بكسر الراء الكلاء رطبا
او يابسهما في الصحاح وغيره (ج)
٣ ولا بيع شخص مشار اليه على انه
امة وهو عبد وبالعكس واختلف انه
فاسد او باطل كما في الكرمانى وفيه
اشارة الى انه لو اشترى شاة على
انها نعجة فاذا هي ضان فالبيع جائز
كما اذا اشترى فضا على انه يافوت
احمر فاذا هو اصفر الا ان للمشتري
الخيار فيه اذا رآه والاصل ان الاشارة
والتسمية اذا اجتمعتا في عقد فان كان
المشار اليه من خلاف جنس المسمى
فالعبرة له والاشارة لغو والبيع باطل
لان المبيع معدوم والذكر والانثى
في بنى آدم جنسان بخلاف البهائم
واذا كان من خلاف وصف المسمى
فالعبرة للمشار اليه والتسمية لغو فالبيع
جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم
يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس
المسمى واما اذا علم به فالعبرة للمشار
اليه فلو قال بعث منك هذا الحمار
واشار الى عبد قائم بينهما انعقد العقد
على العبد كما في المحيط (ج)

بالتنبيع وبيع فن ضم الى حر وذكية ضمت الى ميتة وان سمي
ثمن كل وصح في فن ضم الى مدبر او فن غيره بحصته كملك
ضم الى وقف وفسد بيع العروض بالحمر وعكسه ولا يجوز
بيع المباحات قبل ان يملك وما لا قدرة على تسليمه الا
بحيلة او بضرر وما فيه غرر كخيل ولبن في ضرع وما
يفضى جهالته الى المنازعة والمزابنة وهي بيع تمر مجذوذ
بمثله على النخل خرصا والملامسة والقاء الحجر والمنابذة ولا
المراعى ولا اجارتها والنخل الا مع الكورات واجزاء الادمي
والخنزير وجلد الميتة قبل دبعه ودود القز ويبيضه خلافا لهما
والعلو بعد سقوطه وشخص على انه امة وهو عبد وشراء ما
باع باقل مما باع قبل نقد ثمنه الاول وشراء ما باع مع شيء لم
يبعه بثمنه الاول فيما باع وزيت على ان يوزن بظرفه وي طرح
للظرف كذا رطلا بخلاف شرط طرح وزن الظرف والبيع بشرط
لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما او لم يبيع يستحقه والى اجل جهل

٤ قبل نقد ثمنه الاول لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج بها من ملكه وصار بعض الثمن قصاصا ببعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح مالم يضمن وهو حرام بالنص بخلاف ما اذا اشتراه باكثر من الثمن الاول لان الربح حصل فيه للمشتري بعد ما دخل المبيع في ضمانه ايضا (الاصلاح)
٥ فيها باع متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعه (ج)

وَصَحَّ اِنْ اَسْقَطَ قَبْلَ الْحُلُولِ وَاِنْ قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمُبْعَ بَيْعًا
فَاسِدًا بِرِضَاءِ بَائِعِهِ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً كَقَبْضِهِ فِي مَجْلِسِ عَقْدِهِ وَكُلِّ
مِنْ عَوْضِيهِ مَالٍ مَلَكَهُ وَلِزِمَهُ مِثْلُهُ حَقِيقَةً أَوْ مَعْنَى فَإِنْ كَانَ الْفَسَادُ
بِشَرْطٍ زَائِدٍ فَلَمْ يَنْلِ الشَّرْطَ فَسَخَّهْ وَالْأَفْكَلُ مِنْهُمَا فَإِنْ خَرَجَ
عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي أَوْ بَنَى فِيهِ فَلَا فسخ وَطَابَ لِلْبَّائِعِ رِبْحُ ثَمَنِهِ
بَعْدَ التَّقَابُضِ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي رِبْحَ مَبِيعِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَكَرِهَ النَّجْشُ
وَالسُّوْمُ عَلَى سُوءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَضِيَ بِثَمَنِ وَتَلَقَّى الْجَلْبَ الْمَضْرِبَ
الْبَلَدِ وَبِيعَ الْحَاضِرَ لِلْبَادِي زَمَانَ الْقَطْعِ وَالْبَيْعُ وَقْتُ التَّدَايِ
وَتَفْرِيقُ صَغِيرٍ عَنْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنْهُ لَا يَبِيعُ مِنْ يَزِيدٍ
فَصَلِّ الْأَقَالَهَ فسخ فِي حَقِّ الْمُتَعَاذِينَ فَتَبْطُلُ بَعْدَ وِلَادَةِ
الْمَبِيعَةِ بَيْعٌ فِي حَقِّ الثَّالِثِ فَيَجِبُ بِهَا الشَّفْعَةُ وَصَحَّتْ بِمِثْلِ
الثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَإِنْ شَرِطَ غَيْرَ جِنْسِهِ أَوْ الْأَكْثَرَ مِنْهُ وَكَذَا الْأَقْلَ
إِلَّا إِذَا تَعَيَّبَ وَلَمْ يَمْنَعْهَا هَلَاكُ الثَّمَنِ بَلْ هَلَاكُ الْمُبْعِ وَهَلَاكُ
بَعْضِهِ يَمْنَعُ بَقِيَّتَهُ فَصَلِّ التَّوْلِيَةَ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي الْبَيْعِ

مطلب — الاقالة

١ الاقالة وهي لغة الفسخ والازالة مشتقة من القيل لا من القول وقيل منه والهمزة للسلب كانها ازالة للقول السابق وهو مردود بوجوه ذكرت في الكافي (أخى چلبی)

مطلب — التولية

٢ والتولية ان يجعل غيره واليا فكان المشتري يجعل المشتري منه واليا بها اشتراه (أخى چلبی)

١ أَنَّهُ بِمَا شَرَى بِهِ وَالْمَرَابَحَةُ بِهِ مَعَ فَضْلٍ وَشَرْطُهَا شَرَاؤُهُ بِمِثْلٍ
 وَلَهُ ضَمُّ أَجْرِ الْقَصَارِ وَالْحَمْلِ وَخَوِّهَا وَيَقُولُ قَامَ عَلَى بَيْكَذَا فَإِنْ
 ظَهَرَ خِيَانَتُهُ فِي مَرَابَحَةٍ أَخَذَهُ بِثَمْنِهِ أَوْ رَدَّهُ فِي التَّوَلِيَةِ حَطَّ وَعِنْدَ
 أَبِي يُونُسَ حَطَّ فِيهِمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ خَيْرٌ فِيهِمَا فَفَصَّلْ
 الرَّبَا فَضْلٌ خَالٍ عَنِ عَوَضٍ شَرْطٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاذِينَ فِي الْمَعَاوِضَةِ
 وَعِلَّتُهُ الْقَدَرُ أَيْ الْكِيلُ أَوْ الْوِزْنُ مَعَ الْجِنْسِ وَالْبَرِّ وَالشَّعِيرِ
 وَالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ كَيْلِي وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَزَنِي وَغَيْرَهَا عَلَى الْعَرَفِ
 فَإِنْ وَجَدَ الْوُضْعَانِ جَرَمَ الْقَصْلِ وَالنِّسَاءِ وَإِنْ عَدِمَا حَلَّ وَإِنْ وَجَدَ
 أَحَدَهُمَا جَرَمَ النِّسَاءِ فَقَطْ وَلَا يَجُوزُ الْكَيْلِيُّ بِمِثْلِهِ الْأَمْتَسَاوِيَّ كَيْلًا
 وَالْوِزْنِيُّ الْأَمْتَسَاوِيَّ وَزَنًا وَالْجَيِّدُ وَالرَّدِيُّ سَوَاءٌ وَجَازَ بَيْعُ
 حَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ وَفُلْسٍ بِفُلْسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا وَاللَّحْمُ بِالْحَيَوَانِ
 وَالْدَّقِيقُ بِجَنْسِهِ كَيْلًا وَالرُّطْبُ بِالرُّطْبِ وَالتَّمْرُ وَالْعَنْبُ بِالْعَنْبِ
 وَبِالزَّبِيبِ مَتَسَاوِيًّا وَالْبَرُّ رَطْبًا أَوْ مَبْلُولًا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْيَابِسِ
 وَالتَّمْرِ أَوْ الزَّبِيبِ الْمَنْقَعِ بِالْمَنْقَعِ مِنْهُمَا مَتَسَاوِيًّا وَلَحْمُ حَيَوَانٍ

١ بمثلي وذلك ان الثمن الاول اذا
 لم يكن مثليا لا يعرف قدره فلا
 يتحقق التولية ولا المراجعة فلا يجوز
 الا اذا باعه بذلك ممن يملكه او به
 وبزيادة ربح معلوم فح يجوز لا تنفاه
 الجهالة (ايضاح الاصلاح)

مطلب الربا

٢ الربا بالكسر والقصر اسم من
 الربو بالفتح والسكون كما قال ابن
 الاثير فلامه واو واذا قيل في النسبة
 ربوي وكتب بالالف والياء والواو
 كما في التهذيب لكن الياء كوفية
 وفي الكافي انه يكتب بالواو وهذا
 اقبح من كتابة الصلاة لانها في الطرف
 متعرضة للوقف واقبح منه انهم
 زادوا بعدها الفا تشبيها بواو الجمع
 وخط القرآن لا يقاس عليه فالاول
 اوجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك
 بين معان الاول كل بيع فاسد والثاني
 كل عقد فيه فضل والقض فيه مفيد
 للملك كما في شهادات النهاية والثالث
 ربا النساء والرابع ربا النقد والى
 الاخيرين اشار بقوله فضل (ج)

١ بلحم حيوان آخر متفاضلاً وكذا جاز بيع لبن الحيوان بلبن حيوان
الجنس وكل ما لا يتكامل به نصاب الآخر
من الحيوان في الزكوة يوصف باختلاف
الجنس كالبقرة والغنم والأبل فيجوز
متفاضلاً وأما ما لا يكون كذلك كالبقرة
والجواميس والمعز والضأن يوصف
باتحاده فلا يجوز لا يقال انه منقوض
بالطيور فان بيع لحم بعضها ببعض
متفاضلاً يجوز مع اتحاد الجنس لان
ذلك باعتبار انه لا يوزن عادة فليس
بوزنى ولا كيلى فلم يتناوله القدر
الشرعى فيجوز متفاضلاً (أخى چلبى)
٢ بفتح المهملة دهن السمسم
بالكسر (ج)

مطلـ لا يجوز بيع مشتري
٣ تأجيل كل دين أى مال واجب
بالعقد أو الاستهلاك أو الاستقراض
معجل الى أجل معلوم أو مجهول جهالة
مقاربة كالحصاد تيسيراً على المديون
وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح وهو
صحيح والمتبادر ان يكون المديون
حياً فلو مات واجله الدائن بسؤال
وارثه لم يصح هذا التأجيل (ج)

بلحم حيوان آخر متفاضلاً وكذا جاز بيع لبن الحيوان بلبن حيوان
آخر متفاضلاً وكذا خل الدقل بغل العنب وشحم البطن بالآلية
أو باللحم والخبز بالبر والدقيق وإن كان أحدهما نسيئة لا البر
بالدقيق أو بالسويق أو الدقيق بالسويق متفاضلاً أو متساوياً
ولا السمسم بالحل إلا أن يكون الحل أكثر مما في السمسم
ويستقرض الخبز ولا عدداً ولا رباً بين سيد وعبد ومسلم
وحرى في داره فصل لا يجوز بيع مشتري منقول قبل
قبضه وصح التصرف في الثمن قبله والخط عنه والمزيد فيه إن
بقى المبيع وفي المبيع لكن الشفيع يأخذ بالآفل وصح تأجيل
كل دين إلا القرض * ويدخل البناء والمفتاح والعلو والكنيف
في بيع الدار لا الظلة إلا بذكر كل حق هو لها أو بموافقتها
أو بكل قليل وكثير هو فيها أو منها والشجر لا الزرع في
بيع الأرض ولا الثمر في بيع الشجر ولا العلو في بيع بيت
الإنشيطه ولا في بيع منزل إلا بذكر ما ذكر كالطريق والشرب

السلم بفتحتين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال القدوري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البديلين وتأجيل الاخر ثم خص الشرع بعقد يوجب تعجيل الثمن وتأجيل المثمن وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلم والسلم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البر اي قدمه اليه فالمشترى مسلم ورب السلم والبائع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن رأس المال (ج)

٢ ورقعته بالضم اي غلظه في الاصل مايكتب ويرقع به الثوب وفي عمومه يدخل الحرير وقد اشترط بيان وزنه ايضا على الصحيح كما في المحيط وكذلك الخز كما في الظهيرية (ج)

مطلب السلم

٣ المليح اي القديد بالمليح يقال سميح مليح ومملوح ولا يقال مالح الا في لغة ردية (شرح وفائه)

٤ والاستصناع لغة طلب العمل متعدد الى مفعولين وشرعا بيع مايصنعه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين من المستصنع كان اجارة لا استصناعا كما في اجارة المحيط وكيفيته ان يقول لصانع كخفاف مثل احرز لي من اديمك خفاصته كذا بكذا درهما (ج)

والمسيل ويدخل في الاجارة ويؤخذ الولد ان استحققت امه بيينة وان افر بها لا يؤخذ وللمالك باع غيره ملكه فسخه وله اجازته ان بقي العاقدان والمبيع وكذا الثمن عرضا وهو ملك للمجيز وامانة عند بائعه وله فسخه قبل الاجارة وجاز اعتاق المشتري من الغاصب لابيعة ان اجيز بيع الغاصب

فصل يصح السلم فيما يعلم قدره وصفه كالمكيل والموزون

مثنا والمذروع كالثوب مبينا طوله وعرضه ورقعته والمعدود

متقار بافصح في السمك المليح لا في الحيوان واطرافه وجلوده

والجواهر والابصاع وذراع معينين لم يدر قدره وشرطه بيان

جنسه كبر ونوعه كسقية وصفته كجيد وقدره واجله واقله شهر

وقدر رأس المال في الكيلي والوزني والعدي ومكان ايفاء

مسلم فيه لعمل مونة وقبض رأس المال قبل الافتراق شرط

بقائه فلو كان ديننا وعينا بطل في حصه الدين ولا يجوز

التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض والاستصناع

١ وبلا ذكر أجل معلوم لا بد من هذا
القيد لان التأجيل باجل غير معلوم
لا يخرج به الى حد السلم (ايضاح الاصلاح
٢ وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع
هوام الارض كالحية والعقرب والوزع
ودواب البحر غير السمك كالضفدع
والسرطان لان جواز البيع يدور مع
حل الانتفاع وحرم الانتفاع بها الكل
في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية
يجوز اذا انتفع بها للادوية كما في
المنية ولا يخفى ان هذه المسئلة
مستدركة بما مر في البيع الفاسد (ج)

مطلب — الصرف

٣ لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالسلم
الا في الخمر والخنزير فان بيعهما من
المسلم باطل فهما اى الخمر والخنزير
في جواز عقده كالخل والشاة في جواز
عقدنا فيكون الخمر مثلية والخنزير
فيمباعنا وفي تخصيص الخمر اشعار بجواز
بيع سائر الاشربة المحرمة ولذا
وجب الضمان على المستهلك عنده
ولم يجب عندها (ج)

٤ هو لغة بمعنى الفضل فسمى به
هذا العقد اذ لا ينتفع بعينه ولا يطلب
منه الا الزيادة وبمعنى النقل فسمى
به لاحتياجه في بدليه الى النقل من
يد الى يد قبل الافتراق (درر)

بِأَجَلٍ سَلَّمَ تَعَامَلُوا فِيهِ أَوْ لَا بِأَجَلٍ فِيمَا يَتَعَامَلُ فِيهِ بَيْعٌ
فَيَجْبِرُ الصَّانِعُ عَلَى الْعَمَلِ وَلَا يَرْجِعُ الْأَمْرُ وَالْمَبِيعُ هُوَ الْعَيْنُ
لَا الْعَمَلُ فَلَوْ جَاءَ بِهَا صَنْعُهُ غَيْرُهُ أَوْ هُوَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَاخْذَهُ صَحٌّ
وَلَا يَتَعَيَّنُ لَهُ بِأَجَلٍ اخْتِيَارُهُ فَصَحَّ بَيْعُهُ قَبْلَ رُتْبَةِ الْأَمْرِ * وَصَحَّ
بَيْعُ الْكَلْبِ وَالسَّبَاعِ عَلِمَتْ أَوْلَا وَالذِّمَى فِي الْبَيْعِ كَالْمُسْلِمِ
الْأُفَى فِي الْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ فِيمَا كَالْخَلِّ وَالشَّاةِ فِي عَقْدِنَا وَدِرْهَمِ
نَشْرٍ فَوْقَ فِي ثَوْبٍ رَجُلٍ فَهُوَ لَهُ أَنْ أَعَدَّهُ لَهُ أَوْ كَفَّهُ وَالْأَفْلَاحُ اخْذَ
وَأَعْتَرَبَهُ سَائِرَ الْمُبَاحَاتِ ❀ فَصَلَّ الصَّرْفُ بَيْعُ الثَّمَنِ

بِالثَّمَنِ جِنْسًا بِجِنْسٍ أَوْ بغيرِ جِنْسٍ وَشَرْطُهُ التَّقَابُضُ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ
وَأَنْ وَقَعَ فِي الْبَعْضِ صَحٌّ فِيهِ فِي أَنْاءِ فُضَّةٍ وَصَارَ مُشْتَرَاكَ وَكَذَا فِي السَّيْفِ
الْمُطَلَّى إِنْ خَلَصَتْ الْحَلِيَّةُ بِأَضْرَرٍ وَيَصْرِفُ الْقَبْضُ إِلَى ثَمَنِهَا
وَأَنْ لَمْ يَقْبُضْ شَيْءٌ بَطَلَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ تَخْلُصْ بَطَلَ أَصْلًا ❀

❀ كتاب الشفعة ❀

هِيَ تَمْلِكُ الْعَقَارَ عَلَى مُشْتَرِيهِ جَبْرًا بِمِثْلِ ثَمَنِهِ وَيُثَبَّتُ بِقَدْرِ

متعلق يثبت (ج) ٢ اى فى كل جزء منه او بعض فيثبت للشريك فى البيت ثم فى الدار ثم

كتاب الشفعة

٩٨

فى الاساس كما فى النظم وغيره (ج)

٣ اى فيما لا بد منه من تابع له وعن
ابى يوسف رحمه الله تعالى لاشفعة
للغير مع الشريك فى الرقبة وان
سلم لانه حجه (ج)

٤ بالجر اى مسارعة من الوثوب سعى
به ليدل على غاية التعجيل (ج)

٥ فلا يصح الاشهاد عند بائع ليس
بذى يده على ما ذكره القدورى
وعصام والناطفي واختاره الصدر الشهيد
وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد
يصح عنده استحسانا كما فى المحيط (ج)

٦ ثم اى بعد الطرفين يطلب طلبا
يسمى بطلب خصومة وتمليك عند القاضى
اذا لم يسلم المشتري العقار اليه بان
يقول الشفيع للقاضى ان فلانا اشترى
عقارا حدوده كذا وانا شفيعه بعقارى
حدوده كذا فمره بتسليمه الى (ج)

٧ على البائع ظرف يقضى او خبر
مبتداء وهو عهده من العهد الحفظ
وباعتباره سعى بها حقوق العقد كضمان
الدرك وتسليم العقار والصك القديم
وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى ان العينة
على المشتري ان ينقد الثمن للبائع
وفيه اشعار بانها تسمع على مشتر
ذى يد بلا حضور البائع لانه اجنبى
وعلى المشتري عهده وله منع كتاب
الشراء لانه ملكه كما فى المحيط (ج)

١ رُوسُ الشُّفَعَاءِ لَا الْمَلِكُ لِلْخَلِيطِ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ ثُمَّ لِلْخَلِيطِ فِي
٢
٣ حَقِّ الْمَبِيعِ كَالشَّرْبِ وَالطَّرِيقِ الْخَاصِّ كَشَرْبِ نَهْرٍ لَا يَجْرِي
٤
٥ فِيهِ السَّفَنُ وَطَرِيقٌ لَا يَنْفَدُ ثُمَّ لِجَارٍ مُلَاصِقٍ بَابَهُ فِي سَكَّةٍ أُخْرَى
٦
٧ وَيَطْلُبُهَا فِي مَجْلَسٍ عَلَيْهِ بِالْبَيْعِ وَهُوَ طَلَبٌ مُوَثَّقَةٌ ثُمَّ يَشْهَدُ عَلَى
٨
٩ طَلَبِهِ عِنْدَ الْعَقَارِ أَوْ ذِي يَدِهِ مِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ فَإِنْ أَحَدُهُمَا
١٠
١١ بَطُلَتْ ثُمَّ يَطْلُبُ عِنْدَ الْقَاضِي وَبِتَأْخِيرِهِ شَهْرٌ أَتَبْطُلَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ
١٢
١٣ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهِ يَقْنَى فَإِذَا طَلَبَ سَأَلَ الْقَاضِي الْخَصْمَ فَإِنْ أَقْرَبَ بَيْتَكَ
١٤
١٥ مَا يَشْفَعُ بِهِ أَوْ نَكَلَ عَنِ الْحَلْفِ عَلَى الْعِلْمِ بَأَنَّهُ مَالِكُهُ أَوْ بَرَهَنَ
١٦
١٧ الشَّفِيعُ سَأَلَ عَنِ الشِّرَاءِ فَإِنْ أَقْرَبَهُ أَوْ نَكَلَ عَنِ الْحَلْفِ أَوْ
١٨
١٩ بَرَهَنَ الشَّفِيعُ قَضَى لَهُ بِهَا فَلَزِمَهُ احْضَارُ الثَّمَنِ وَيَجِسُّ الدَّارُ
٢٠
٢١ لَهُ وَلَا يَسْمَعُ الْبَيْعَةَ عَلَى الْبَائِعِ حَتَّى يَحْضُرَ الْمُشْتَرَى فَيُفْسَخَ
٢٢
٢٣ بِحُضُورِهِ وَيَقْضَى بِالشَّفْعَةِ وَعَهْدَتُهُ عَلَى الْبَائِعِ وَلِلشَّفِيعِ خِيَارُ
٢٤
٢٥ الرُّوْيَةِ وَالْعَيْبِ وَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرَى الْبَرَاءَةَ مِنْهُ وَالْقَوْلُ

٨ اى من العيب لان المشتري ليس بنائب عن الشفيع فلا يملك اسقاط حقه (برج) للمشتري

١ حط البعض يظهر في حق الشفيع حيث يأخذ المبيع بالأقل لأنه يلتحق باصل العقد فكان الثمن ما بقي لا حط الكل لان العقد يكون بيعا باطلا او هبة وعلى التقديرين لا يصح الشفعة (درر)
٢ اى اذا وهب البائع كل الثمن من المشتري يأخذ الشفيع المبيع بكل الثمن لان حط الكل لو التحق باصل العقد لكان العقد اما هبة او بيعا فاسدا لعدم الثمن ولا شفعة فى الهبة والبيع الفاسد (ج)

٣ ولا لمن باع سواء كان اصيلا او وكيلا او بيع له اى وكل بالبيع ومدار الفرق على ان الشفعة تبطل بأظهار الرغبة عن الدار لافيها (ايضاح الاصلاح) لا اى لا تثبت لمن باع وكيلا كان او اصيلا لان اخذه بالشفعة يكون سعيًا فى نقض ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري وسعى الانسان فى نقص ما تم من جهته مردود (درر)

٤ يعنى اذا باع جماعة دارا من احد فليس للشفيع ان يأخذ حصة اقدم دون الباقي بل يأخذ الكل او ترك الكل لفرق الصفقة على المشتري (برج)

للمشتري في الثمن وبينه الشفيع احق من بينته ولو ادعى المشتري ثمنا وبائعه اقل منه اخذ بقوله قبل قبضه وبقول المشتري بعده واخذ في حط بعض الثمن او زيادته باقلهما وفي حط الكل وفي الشراء بثمن مثلي بمثله وفي غيره بقيمة الثمن ففي عقار بعقار اخذ كل بقيمة الاخر وفي ثمن موجد بجال او طلب في الحال واخذ بعد الاجل وفي بناء المشتري وغرسه بالثمن وقيمتها مقلو عين او كلف المشتري قلعهما وليست الا في بيع او هبة بعوض ولا في شجر وثمر بيعا فصدًا ولا في بيع بخيار الا بعد سقوطه ولا في البيع الفاسد الا بعد سقوط فسخه ولا في رد بخيار الا في خيار عيب بلا قضاء ولا لمن باع او يبيع له او ضمن الدرك بل لمن شري او اشترى له ويبطلها تسليمها بعد البيع لا قبله والصلح مع بطلانه وموت الشفيع لا للمشتري وبيع ما يشفع به قبل القضاء بها وشفع حصة احد المشتريين لا احد الباعة فان سلم شرائه زيد فظهر شرائه غيره او الشراء بالف فظهر

بِأَقْلٍ أَوْ بِثَلَاثٍ لَا تَسْقُطُ لِأَنَّ ظَهَرَ بَقِيَّتِي قِيَمَتُهُ أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ

كِتَابُ الْقِسْمَةِ

هِيَ تَعْيِينُ الْحَقِّ الشَّائِعِ وَغَلَبُ فِيهَا الْأَفْرَازِ فِي الثَّمَلِ وَالْمِبَادِلَةِ

فِي غَيْرِهِ فَيَأْخُذُ كُلُّ شَرِيكَ حَصَّتَهُ بِغَيْبَةِ صَاحِبِهِ ثُمَّ لَاهِنًا وَنِدْبَ

نَصَبٍ قَاسِمٍ يَرْزُقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيَقْسِمَ بِلَا أَجْرِ وَإِنْ نَصَبَ

بِأَجْرِ صَحَّ وَهُوَ عَلَى عَدَدِ الرَّؤُسِ وَيَجِبُ كَوْنُهُ عَدَلًا عَالِمًا بِهَا وَلَا

يُعَيَّنُ وَاحِدٌ وَلَا يَشْتَرِكُ الْقِسَامُ وَقِسْمٌ بِطَلَبِ أَحَدِهِمْ إِنْ اِنْتَفَعَ

كُلُّ حَصَّتِهِ وَبِطَلَبِ صَاحِبِ الْكَثِيرِ فَقَطُّ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعِ الْآخَرُ

لِقَلَّةِ حَصَّتِهِ وَلَا يَقْسَمُ إِلَّا بِطَلَبِهِمْ إِنْ تَضَرَّرَ كُلُّ لِقَلَّةٍ وَلَا الْجِنْسَانِ

وَالرَّفِيقِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْعِمَامِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ وَدَوْرٍ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ دَارٍ

وَضِيعَةٍ أَوْ دَارٍ وَحَانُوتٍ قِسْمٌ كُلُّ وَحْدَةٍ وَصَحَّتْ بِالْتِرَاضِ إِلَّا

عِنْدَ صِغَرِ أَحَدِهِمْ وَقِسْمٌ نَقْلِيٌّ يَدْعُونَ ارْتَهُ بَيْنَهُمْ وَعَقَارٌ يَدْعُونَ

شُرَائِهِ أَوْ مِلْكُهُ مَطْلَقًا فَإِنْ ادَّعَا ارْتَهُ عَنْ زَيْدٍ لَاحْتِيٍّ بَرَهْنُوا عَلَى

مَوْتِهِ وَعَدَدٍ وَرَثَتِهِ وَلَا إِنْ بَرَهْنُوا أَنَّهُ مَعَهُمْ حَتَّى بَرَهْنُوا أَنَّهُ لَهُمْ وَلَا

١ وإن نصب الامام فاسما باجر عليهم
مقدر غير زائد على اجر المثل صح
ذلك النصب لان النفع لهم والكلام
مشير الى ان للقاضي القسمة واخذ
الاجرة لكنه غير مستحب كما في المحيط
لكن في الخلاصة انه لم يأخذ للقسمة
بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو
المختار (ج) ثم ان الاجر هو اجر
المثل وليس له قدر معين فان باشر
القاضي بنفسه القسمة فعلى رواية
كون القسمة من جنس عمل القضاء
لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية
عدم كونها منه جاز (درر)

٢ ولا يقسم عند الكل وقيل عنده ان
برهنوا على انه معهم بطريق الملك
مطلقا فطلبوا القسمة حتى برهنوا على
انه لهم اى ان ادعوا ملكا مطلقا لا
يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال ان
يكون لغيره كما في الجامع الصغير (ج)
٣ اى لا يقسم القاضي العقاران برهنوا
على انه في ايديهم حتى برهنوا انه
لهم لاحتمال ان يكون لغيرهم واليد
في العقار لا يدل على الملك (برج)

١ ولا يدخل من خارج التركة الدراهم او الدينار في القسمة اى قسمة التركة عقارا كان او منقولا
الا برضاهم فلو كان في قسم فضل لا يسوى بالدراهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل
البناء فانه عوض بالارض دون القيمة ١٠١ كتاب الهبة

وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى يقسم
الكل باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة رحمه
الله تعالى ان الاصل ان يقسم الارض
بالمساحة ويجوز ان يسوى النصيب
الاجود او البناء الفاضل بالدراهم
والاول قول محمد رحمه الله وهو احسن
وافق للاصول وينبغي ان يستثنى ما
اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف
قيمة الارض او يقع لاحدهما جميع
البناء يجعل القسمة في البناء على
الدراهم والنفى اما بمعنى عدم الجواز
او بمعنى ترك الاولى ونهاى الكلام
في المضمرات والاختيار (ج)

٢ يقسم على وجه ينتفع به بعد القسمة
كما قبلها كالدار والارض والبيت
الكبير فانها منتفع بها في الحالين فلو
لم ينتفع بها اصلا كعبد ودابة او لم
ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالحمام
والطاخونة والبيت الصغير فانه تصح
فكلما يوجب قسمته نقصانا فهو مما لا
يقسم والا يقسم فاذا وهب درهما
لرجلين لا يصح لان تنصيف الدرهم
لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم والصحيح
انه يصح لان الصحيح لا يكسر عادة
فيما لا يقسم وعن ابي يوسف رحمه
الله تعالى اذا وهب درهما من درهين
فان كانا متساويين لم يصح لانه
مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم كما في المحيط (ج)

ان كان شئ منه مع الوارث الطفل او الغائب ولا يدخل الدراهم
في القسمة الا برضاهم وان وقع مسيل قسم او طريقه في قسم اخر
صرف عنه ان امكن والا فسخت وان اقر بالاستيفاء ثم ادعى
ان بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا صدق بالحجة وشهادة
القاسمين حجة وفسخت ان استحق بعض مشاع في الكل لا
بعض حصته احدهما بل يرجع وصحت الهبة في سكون هذا
بعضا من دار وهذا بعضا وخدمة عبد هذا يوما وهذا يوما
كسكنى بيت صغير وعبدان هذا العبد هذا والاخر الاخر

كِتَابُ الْهَبَةِ

هي تملك عين بلا عوض وتصح بوهبت وتحت ونحوها وتتم
بالقبض في مجلسها ولو بلا اذن وبعده باذن ولا تصح في مشاع
يقسم فان قسم وسلم صح وكذا هبة لبن في ضرع ونحوه لا
دقيق في بر وان طعن وسلم وهبة ما مع الموهوب له تامة

مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم كما في المحيط (ج)

كَهْبَةُ الْآبِ لَطْفُهُ وَقَبْضُهُ عَاقِلًا وَقَبْضٌ مِنْ يَرْبِيهِ وَهُوَ مَعَهُ
وَالزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ بَعْدَ الزَّفَافِ مَعْتَبَرٌ فِي هَبَةِ الْأَجْنَبِيِّ لَهُ وَصَحَّ
هَبَةُ اثْنَيْنِ دَارًا لِوَاحِدٍ وَعَكْسُهُ لَا كَتَصَدَّقَ عَشْرَةً عَلَى غَنِيِّينَ
وَصَحَّ عَلَى فَقِيرَيْنِ وَيَصِحُّ الرِّجُوعُ عَنْهَا بِتَرَاضٍ أَوْ حُكْمٍ قَاضٍ
وَيَمْنَعُهُ زِيَادَةُ مُتَّصِلَةٍ وَمَوْتَ أَحَدِهِمَا وَعِوَضُ أَضْيَافِ إِلَيْهَا وَلَوْ
مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَخُرُوجُهَا عَنْ مَلِكِ الْمُوهُوبِ لَهُ وَالزَّوْجِيَّةُ وَقَدْ
الْهَبَةُ وَقَرَابَةُ الْمَحْرَمَةِ وَهَلَاكُ الْمُوهُوبِ وَضَابِطُهَا حُرُوفُ دَمْعٍ
خَرْقَةٍ وَهُوَ فُسْخٌ مِنَ الْأَصْلِ لَا هَبَةَ لِلْوَاهِبِ وَهِيَ بِشَرَطِ الْعِوَضِ
هَبَةُ ابْتِدَاءٍ فَشَرَطَ قَبْضُهَا وَتَبْطُلُ بِالشُّيُوعِ وَبِيعَ انْتِهَاءً فَيُرَدُّ بِالْعَيْبِ
وَالرُّؤْيَةِ وَتَثْبُتُ الشَّفْعَةُ وَإِنْ اسْتَتْنَى الْحَمْلُ أَوْ شَرَطَ مَا يَفْسِدُ الْبَيْعَ
بَطْلًا وَصَحَّتِ الْهَبَةُ وَإِنْ اعْتَقَى الْحَمْلَ ثُمَّ وَهَبَهَا صَحَّتْ وَإِنْ دَبَّرَهُ
ثُمَّ وَهَبَهَا لَا وَصَحَّ الْعَمْرَى وَهِيَ جَعَلَ دَارَهُ لَهُ مَدَّةَ عَمْرِهِ بِشَرَطٍ أَنْ يَرُدَّ إِذَا
مَاتَ وَبَطَلَ الشَّرْطُ وَلَا تَصِحُّ الرُّقْبَى وَهِيَ أَنْ مِتَّ قَبْلَكَ فِيهِ
لَكَ وَالصَّدَقَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ وَلَا فِي شَائِعٍ يَقْسَمُ وَلَا عَوْذٍ فِيهَا

وهلاك الموهوب أى تلف عينه أو
عامة منافعها مع بقاء الملكية فلا يظن
أن الخروج عن الملك مغن عنه فلولت
بالماء تراب موهوب لم يرجع كما
لو وهب سيفاً فجعله سكينا أو سيفاً
آخر ولو وهب شاة فذبحها لرجع بلا
خلاف كما فى المغنى

٢ بالضم اسم من الأعمار كما فى الصحاح
يقال عمرته الدار عمرى أى جعلتها
له ليسكنها مدة عمره فإذا مات عادت
إليه هكذا فعلوا فى الجاهلية كما ذكره
ابن الأثير (ج)

١ وهى لغة بحر كات الهمزة كما فى التاموس بيع المنافع كما فى الهداية فانها وان كانت فى الاصل مصدر اجر زيد ياجر بالضم اى صار جيرا الا انها فى الاغلب تستعمل بمعنى الاجار اذ المصادر يقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اى اكريتها ولم يجرى من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا فى الرضى لكن فى القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال اجره لملوك اجرا وآجره اياه ايجارا وهو آجره اى اكرهه اى اعطاه ذلك باجرة وهى كالاجر ما يعود اليه من الثواب (ج)

٢ وله طلبها للخبز فى داره بعد اخراجها اى الخبز الدال عليه المصدر من التنور لانه تم العمل حينئذ وفيه اشارة الى انه يستحق اجرما اخرجه منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز فى دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه فى المضمرات (ج)

١ ولا جبر المجئ بعياله الضمير للمستاجر والباء متعلقة بمجئ وهو مجرور باضافة الاجير اليه واللام متعلقة بمحذوف خبره مقدم وقوله ان مات

بعضهم وجاء بمن بقى شرط معترض بين الخبر والمبتداء وهو اجره بحسابه والجملة جواب الشرط يعنى من استاجر رجلا لينذهب الى البصرة ويجئ بعياله وهم معلومون فنذهب فوجد بعضهم قد ماتوا فجاء بمن بقى فله اجره بحسابه لان الاجر يقابل تحميلهم

كِتَابُ الْاِجَارَةِ

هِيَ بَيْعٌ نَفْعٍ مَعْلُومٍ بِعَوَضٍ كَذَا دِينَ أَوْ عَيْنٍ وَيَعْلَمُ النَّفْعُ بِذِكْرِ
الْمُدَّةِ وَإِنْ طَالَتْ لَكِنْ فِي الْوَفَى لَا تَصِحُّ فَوْقَ ثَلَاثِ سِنِينَ
وَبِذِكْرِ الْعَمَلِ كَصَبْغِ ثَوْبٍ وَبِإِشَارَةِ كَنْفَلٍ هَذَا إِلَى ثَمَّةٍ وَلَا
تَجِبُ الْاِجَارَةُ بِالْعَقْدِ بَلْ بِتَعَجُّلِهَا أَوْ شَرْطِهَا أَوْ بِاسْتِيفَاءِ النَّفْعِ
أَوْ التَّمَكُّنِ مِنْهُ فَتَجِبُ لِدَارٍ قَبِضَتْ وَلَمْ يَسْكُنْهَا وَتَسْقُطُ بِالْغَضَبِ
بِقَدْرِ فَوْتِ تَمَكُّنِهِ وَلِلْمُؤْجَرِ طَلَبُ الْاِجَارَةِ لِلدَّارِ وَالْأَرْضِ لِكُلِّ
يَوْمٍ وَلِلدَّابَّةِ لِكُلِّ مَرَحَلَةٍ وَلِلْقَصَارَةِ وَالْخِطَابَةِ إِذَا تَمَّتْ وَلِلْخَبْزِ بَعْدَ
إِخْرَاجِهِ مِنَ التَّنُورِ فَإِذَا احْتَرَقَ بَعْدَ مَا أُخْرِجَ فَلَهُ الْاِجَرُ وَقَبْلَهُ
لَا وَلَا غَرَمَ فِيهِمَا وَلِلطَّبِخِ بَعْدَ الْغَرْفِ وَلِضَرْبِ اللَّبَنِ بَعْدَ أَفَامَتِهِ
وَيُعْبَسُ الْعَيْنُ لِلْاِجَرِ مَنْ خَلَطَ مِلْكُهُ بِهَا كَالصَّبَاغِ فَإِنْ حَبَسَ
فَضَاعَ فَلَا غَرَمَ وَلَا أَجْرَ بِخِلَافِ الْعَمَالِ وَلِمَنْ أَطْلَقَ لَهُ الْعَمَلُ أَنْ
يَسْتَعْمَلَ غَيْرَهُ فَإِنْ قِيدَ بِيَدِهِ لَا وَلَا جِبْرِ الْمَجِيءِ بَعِيَالَهُ أَنْ مَاتَ
بَعْضُهُمْ وَجَاءَ بِنِ بَقَى أَجْرُهُ بِحِسَابِهِ وَحَامِلُ كِتَابٍ أَوْزَادَ إِلَى

أَوْفَى الْاِجِيرِ بَعْضُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَيَسْتَحَقُّ الْغَوْضَ بِقَدْرِهِ (مولانا على القارى)

١ لا شئ له من اجرة الذهاب
والجى للزاد بلا خلاف وللكتاب
عندهما واما عند محمد رحمه الله تعالى
فاجرة الذهاب واجبة سواء شرط
المجئ بالجواب ام لا كما فى النهاية
وغيره (ج) وفى المحيط وكذا لو
استاجر رجلا ليلبغ رسالته الى
فلان ببغداد فلم يجد فلانا وعاد فله
الاجر لقطع المسافة لانه الذى فى
وسعه لا الاسماع (مولانا على القارى

مطلب الاجارة الفاسدة

٢ اى جملة الشهور كسنة اشهر وفيه
اشعار بانه لو بين جملة المدة كعشرة
اشهر صح فى الكل كما فى الكافى
فى واحد هو الشهر الاول وقيل
فى الاشهر الثلاثة الاول كما فى النهاية
وفى ظرف لصح فقط اى موقوف
فى الشهور لان كلمة كل للعموم وانه
مجهول فاذا تم الشهر الاول فلكل
فسخ الاجارة ببعض صاحبه وكذا بلا
محضره عنده خلافا للطرفين وقيل
لا يصح بلا خلاف كما فى النهاية (ج)
٣ اى فى الساعة الاولى من الليلة
الاولى وقيل فى الليلة الاولى وهذا
اصح كما فى المضمرات والصحيح احد
الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضى
الشهر الاول فسخت الاجارة فيتوقف
الفسخ الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ
او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر
فيفسخ عند اهلال الهلال او يفسخ
فى الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل فى الاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما فى النهاية (ج)

زَيْدٌ بِأَجْرٍ اِنْ رَدَّ لِمَوْتِهِ لَأَشْيَ لَهُ وَصَحَّ اسْتِيجَارُ دَارٍ اَوْ دُكَّانٍ
بِلا ذِكْرٍ مَا يَعْمَلُ فِيهِ وَلَهُ كُلُّ عَمَلٍ فِيهِ سِوَى مُوَهِنِ الْبِنَاءِ لَا
اسْتِيجَارُ اَرْضٍ حَتَّى يَسْمَى مَا يَزْرَعُ اَوْ يَعْمَلُ وَتَكُونُ الْاَرْضُ
خَالِيَةً عَنِ الزَّرْعَةِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْبِنَاءِ اَوْ الْفَرَسِ صَحَّ وَاِذَا
انْقَضَتِ الْمُدَّةُ سَلَمَهَا فَارِغَةً اِلَّا اَنْ يَغْرِمَ الْمُؤْجِرُ قِيَمَتَهُ مَقْلُوعًا
وَيَتَمَلَّكُهُ بِلا رِضَا الْمُسْتَأْجِرِ اِنْ نَقَصَ الْقَلْعُ الْاَرْضَ وَالْاَفْرِضَاءُ
اَوْ يَرْضَى بِتَرْكِهِ فَيَكُونُ الْبِنَاءُ اَوْ الْفَرَسُ لِهَذَا وَالْاَرْضُ لِهَذَا
وَالرُّطْبَةُ كَالشَّجَرِ وَضَمِنَ الْحَصَّةُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى حِمْلٍ ذَكَرَ اِنْ
اَطَاقَ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ اِنْ لَمْ يَطُقْ فَفَسَدَ يَفْسِدُهَا شُرُوطُ
تَفْسِدِ الْبَيْعِ فَيَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمَى وَصَحَّ اجارة
دَارٍ كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا بِلا بَيَانِ الْمُدَّةِ فِي وَاحِدٍ فَقَطْ وَفِي كُلِّ
شَهْرٍ يَسْكُنُ فِي اَوَّلِهِ وَاِنْ سَمِيَ اَوَّلُ الْمُدَّةِ فَذَلِكَ وَاِلَّا فَوَقْتُ
الْعَقْدِ فَإِنْ كَانَ حِينَ يَهْلُ اُعْتَبِرَ الْاَهْلَةُ وَالْاَفَالِيَامُ كَالْعِدَّةِ
وَاجارة الْعِمَامِ وَالْحَجَّامِ وَالطَّرِّ بِأَجْرٍ مُعَيَّنٍ وَبِطَعَامِهَا وَكِسْوَتِهَا

فى الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل فى الاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما فى النهاية (ج)

وَالزَّوْجَ وَطَوَّاهَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَهُ فِي نِكَاحِ ظَاهِرِ فسخها
ان لم ياذن لها لا ان اقرت بنكاحه ولا هل الصبي فسخها ان

مرضت او حبلت وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه

وعلى ابيه الاجر وثمنها فان ارضعته بلبن شاة او غدته بطعام

ومضت المدة فلا اجر لها ولا تصح للعبادات كالاذان والامامة

وتعليم القرآن ويفتى اليوم بصحتها ولا للمعاصي كالغناء والنوح

ولا لعسب التيس ولا اجارة المشاع الا من الشريك ولا اجارة

الرحى ببعض دقيقه ونحوه ولا الجمع بين الوقت والعمل

فصل الاجير المشترك يستحق الاجر بعمله وله ان يعمل

للعمامة كالفارس ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط

عليه الضمان بل بعمله الا الاذى ان لم يتجاوز المعتاد والاجير

الخاص يستحق بتسليم نفسه مدته وان لم يعمل كلاجير لرعي

الغنم ولا يضمن ما هلك في يده او بعمله وان ردد الاجر بترديد

العمل يجب اجر ما عمل وان ردد في عمله اليوم او غدا فله ما

١ اي ثمن نحو الصابون والثياب
والطعام والدهن للعرف (ج)

٢ ولا لعسب التيس بفتح العين
وسكون السين الميملتين اي نزو
الذكر على الانثى واعطاء الكراء
على النزو لانه حرام بالسنة والعسب
ضراب الفحل واعطاء الكراء عليه
والتيس في الاصل الذكر من الطباء
والمعز والوعول كما في القاموس (ج)

مطلب — اجير المشترك

٣ لان الاذى غير مضمون بالعقد
بل بالجناية ولذا يتحمله العاقلة وضمان
العقود لا يتحمل العاقلة (شرح وقاية
وايضاح الاصلاح)

مطلب فسخ الاجارة

سَمِيَ انْ عَمِلَ الْيَوْمَ وَاَجَرَ مِثْلَهُ انْ عَمِلَ غَدًا فَلَا يَتَجَاوَزُ الْمُسَمَّى
وَلَا يَسَافِرُ بَعْدَ مُسْتَأْجَرٍ لِلْخِدْمَةِ الْإِبْشَرِ فَصُلِّحْ لَتَفْسَخَ
بِعَيْبٍ أَخْلَ بِالنَّفْعِ كَدَبَرِ الدَّابَّةِ فَلَوْ انْتَفَعَ بِالْعَيْبِ أَوْ زِيلَ
الْعَيْبُ سَقَطَ خِيَارُهُ وَبِخْيَارِ الشَّرْطِ وَالرُّوْيَةِ وَبِالْعَدْرِ وَهُوَ
لَزُومٌ ضَرَرٍ لَمْ يَسْتَحِقْ بِالْعَقْدِ كَسُكُونٍ وَجَعِ ضَرَرٍ سِ اسْتَوْجِرَ
لِقَلْعِهِ وَلِإِثْقَالِ دَيْنٍ لَا يَقْضَى إِلَّا بِثَمَنِ مَا آجَرَ وَسَفَرٍ مُسْتَأْجَرٍ
عَبْدٍ لِلْخِدْمَةِ مُطْلَقًا أَوْ فِي الْمَصْرِ وَأَفْلَاسٍ مُسْتَأْجَرٍ دُكَّانٍ
لِيَتَجَرَ فِيهِ وَخِيَاطٍ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا لِيَخِيْطَ فترك عمله وبتدا
مُكْتَرَى الدَّابَّةِ مِنْ سَفَرِهِ بِخِلَافِ بَدَأِ الْمُكَارَى وَتَرَكَ خِيَاطَةَ
مُسْتَأْجَرٍ عَبْدٍ لِيَخِيْطَ لِيَعْمَلَ فِي الصَّرْفِ وَبَيْعٍ مَا آجَرَهُ وَتَفْسِخَ
بِمَوْتِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ عَقْدَهَا لِنَفْسِهِ وَأَنْ عَقْدَهَا لِغَيْرِهِ فَلَا كَالْوَكِيلِ
وَالْوَصِيِّ وَمَتَوَلَّى الْوَقْفِ وَلَوْ قَالَ لِعَاصِبٍ دَارَهُ فَرَّغَهَا وَالْأَفَاجِرَتَهَا
كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا فَسَكَتَ وَلَمْ يَفْرَعْ يَجِبُ الْمُسَمَّى * وَصَحَّ الْإِجَارَةُ
وَفَسْخُهَا وَالْمَزَارَعَةُ وَالْمَسَافَاتُ وَالْوَكَالَةُ وَالْكَفَالَةُ وَالْمُضَارَبَةُ

١ وصح أربعة عشر عقدا مضافة الى
الزمان المستقبل الاجارة مثل ان
يقول في ذى الحجة اجرتك هذه الدار
بكذا من هذا المحرم الى سنة لان
الاجارة تنعقد ساعة فساعة وفيه اشعار
بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل
مجمع ذلك الوقت لم يجز فلو عجل
بالاجرة يملك وفي رواية جاز فلم يملك
بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه
لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه
الفتوى وبانه لو علق وقال في وسط
الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد
اجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم
الصفار وذهب الفقيه ابو الليث وابو
بكر الاسكافي انه جاز الكل في قاضيهان
والفرق ان الاضافة تنعقد سببا بخلاف
التعليق لا ترى لو قال لله على ان
انصدق بدرهم غدا فعجله جاز ولو قال
ان فعلت كذا فعلى ان انصدق
بدرهم لم يجز وتماه في الاصول (ج)

وَالْقَضَاءُ وَالْأَمَارَةُ وَالْإِيصَاءُ وَالْوَصِيَّةُ وَالطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالْوَقْفُ
مُضَافَةٌ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْبَيْعِ وَأَجَازَتُهُ وَفَسْخُهُ وَالْقَسِمَةُ وَالشَّرِكَةُ
وَالْهَبَةُ وَالنِّكَاحُ وَالرَّجْعَةُ وَالصَّلَحُ عَنْ مَالٍ وَإِبْرَاءُ الدِّينِ

كِتَابُ الْعَارِيَةِ

هِيَ تَهْلِيكُ نَفْعٍ بِلا عَوَضٍ وَتَصَحُّ بِاعْرَافِكَ وَمَنْعَتِكَ وَحَمْلَتِكَ

عَلَى ذَاتِيَّ وَأَخْدَمْتُكَ عَبْدِي وَدَارِيَّ لَكَ سَكْنَى وَغَيْرِيَّ سَكْنَى

وَبَرَجِعَ الْمَعِيرُ مَتَى شَاءَ وَلَا تَضْمَنُ بِلا تَعَدٍّ إِنْ هَلَكْتَ وَلَا

تَوْجَرُ فَإِنْ أَجَرَهَا فَعَطِبَتْ ضَمْنَهُ الْمَعِيرُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ

أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ وَيَرْجِعُ عَلَى مُوَجِّرِهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ وَيَعَارُ

مَا اخْتَلَفَ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ لَا إِنْ لَمْ يَعْينَ مُنْتَفِعًا وَمَا لَا يَخْتَلِفُ إِنْ

عَيْنَ وَكَذَا الْمَوْجَرُ فَمِنْ اسْتِعَارِ ذَابَّةٍ أَوْ اسْتَأْجَرَهَا مُطْلَقًا يَحْمِلُ

وَيَعِيرُ لَهُ وَيَرْكَبُ وَيَرْكَبُ وَأَيًّا فَعَلَ تَعِينَ وَضَمِنْ بَغِيرِهِ وَإِنْ

أُطْلِقَ الْأَنْتِفَاعُ فِي الْوَقْتِ وَالنَّوْعِ انْتَفَعَ مَا شَاءَ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ

وَإِنْ قِيدَ ضَمِنْ بِالْخِلَافِ إِلَى شَرِّ فَقَطْ وَكَذَا تَقْيِيدُ الْإِجَارَةِ بِنَوْعٍ

١ أي عين المعير منتفعا التقييد بالمنتفع فيها لا يختلف استعماله لا يفيد لعدم التفاوت بخلاف ما يختلف استعماله لأن المعير رضى بذلك المعين دون غيره على القارى * وهذا فيما إذا عين المنتفع ولم ينفعه عن الدفع الى غيره إما اذا نهى عن الدفع الى غيره فدفع فهلك ضمن مطلقا سواء اختلف استعماله او لا ذكره في الخلاصة (بر جندی)

١ هي فعيلة بمعنى مفعولة بناء النقل
إلى الاسمية من ودع ودعا أي ترك
وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث
كما قال ابن الأثير فلا ينبغي أن
يحكم بشذوذهما وفي المغرب يقال
أودعت زيدا مالا واستودعته إياه إذا
دفعته إليه ليكون عنده فانا مودع
ومستودع بالكسر وزيد كالمال مودع
ومستودع بالفتح وشرعا أمانة تركت
للحفظ فيه أدنى تسامح والمعنى ترك
أمانة ودفعيا ليحفظها فخرج العارية
لأنها للانتفاع فالأمانة مصدر أمن
بالضم أي صار أمنا سمى بها ما يؤمن
عليه فهي أعم من الودیعة لا شترط
قصد الحفظ فيه بخلاف الأمانة كما إذا
أوقع الریح ثوب أحد في حجر أحد
وهرباً عن الضمان بالوفاء فيها بخلاف
الودیعة إلا إذا أنكرها كما في شروح
الهداية وغيرها لكن الأمانة عين
والودیعة معنى فيكونان متباينين كما
لا يخفى وفيه أشعار بأنها عقد استحفاظ
فيلزم الإيجاب والقبول ولو دلالة ولذا
قال لصاحب الحمام ابن أضع
ثيابي فقال هناك فوضعه فيه ثم خرج
عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه
عند أحد ولم يقلوا شيأ أما لو قال
لم أقبله لم يضمن بالهلاك لأن الدلالة
لانتعاض الصريح كما في المحيط وغيره (ج)

أَوْ قَدَرٍ وَرَدَّهَا إِلَى أَصْطَبِلٍ مَالِكِهَا أَوْ مَعَ عَبْدِهِ أَوْ أَجِيرِهِ مُسَانَهَةً
أَوْ مُشَاهَرَةً أَوْ مَعَ أَجِيرٍ رَبِّهَا أَوْ عَبْدِهِ يَقُومُ عَلَى ذَابَّةٍ أَوْ لَا تَسْلِيمَ
كَرِدٍ مُسْتَعَارٍ غَيْرِ نَفْسٍ إِلَى دَارِ مَالِكِهِ بِخِلَافِ رَدِّ الْوَدِيعَةِ
وَالْمَغْصُوبِ إِلَى دَارِ مَالِكِهَا وَعَارِيَةُ النَّقْدَيْنِ وَالْمَكِيلِ
وَالْمُوزُونِ وَالْمَعْدُودِ قَرْضٌ وَصَحَّ إِعَارَةُ الْأَرْضِ لِلْبِنَاءِ
وَالْقَرْصِ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا وَيَكْلَفُ قَلْعُهَا وَضَمِنَ مَا نَقَصَ
بِالْقَلْعِ أَنْ وَقَّتَهَا وَرَجَعَ قَبْلَهُ وَكَرِهَ الرُّجُوعَ قَبْلَهُ وَلَوْ أَعَارَ
لِلزَّرْعِ لَا يَأْخُذُ حَتَّى يَعْصِدَ وَقْتُ أَوْ لَا وَاجِرَةً رَدِّ الْمُسْتَعَارِ
وَالْمُسْتَأْجَرِ وَالْمَغْصُوبِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَالْمُوجِرِ وَالْقَاصِبِ

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

هي أمانة تركت للحفظ وضمانها كالعارية وله حفظها بنفسه
وعياله وإن نهي والسفر بها عند عدم النهي والخوف ولو حفظ
بغيرهم ضمن إلا إذا خاف الحرق أو الغرق فوضعها عند جاره
أو في فلك أخرفان حبسها بعد طلب ربها فادراً على التسليم

١ بلا اذن من له الاذن احترزه عن
الوديعة وانما لم يقل بلا اذن مالكة
لان كون الاخذ ملكا ليس بشرط
لوجوب الضمان فان الموقوف مضمون
بالاتلاف وليس بمملوك اصلا صرح
به في البدائع يزيل يد بفعله في العين
لا بد من هذا القيد على اصل الشيخين
وبدونه ينطبق الحد على قول محمد
رحمه الله تعالى على ما ستقف عليه
(ايضاح الاصلاح)

٢ واستخدام القن وحمل الدابة غصب
لاجلوسه على البساط اذ في الاولين
اثبت فيه اليد المصروف ومن ضرورته
ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان
الجلوس عليه ليس بتصرف فيه
(ايضاح الاصلاح)

٣ لاجلوسه على البساط لعدم ازالة
اليدين بالاستيلاء اذ لم يوجد منه النقل
والتحويل والبسط فعل المالك وقد
بقي اثر فعله في الاستعمال فلم يكن
اخذا عن يده (درر)

٤ والغرم هالكة برفع الغرم عطا
على الرد لا بالجر عطا على العين
كما توهم اذ لا يناسب لفظ الرد
الا ان يحمل على التغليب (برج)

اَوْجَدَهَا اَوْ غَلَطَ بِمَالِهِ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزُ اَوْ تَعْدَى فَلَيْسَ اَوْ
رَكِبَ اَوْ حَفِظَ فِي دَارِ اَمْرٍ فِي غَيْرِهَا اَوْ جَهَّلَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ
ضَمِنَ اِنْ اَزَالَ التَّعْدَى زَالَ ضِمَانُهُ اِنْ اَخْتَلَطَتْ بِلَا فَعَلْ
اِشْتَرَكَ وَلَا يَدْفَعُ اِلَى اَحَدٍ الْمُوَدَّ عَيْنٍ قِسْطُهُ بِغَيْبَةِ الْاُخْرَى وَلَا اَحَدٍ
الْمُوَدَّ عَيْنٍ دَفَعَهَا اِلَى الْاُخْرَى فَيَا لَا يَقْسَمُ وَدَفَعَ نَصْفَهَا فَيَا
يَقْسَمُ وَضَمِنَ دَافِعُ الْكُلِّ لَا قَابِضُهُ وَلَا اِعْتِبَارُ لِلنَّهْيِ عَنِ
الدَّفْعِ اِلَى مَنْ لَا يَدُلُّهُ مِنْ حَفِظِهِ وَعَنِ الْعَفْظِ فِي بَيْتٍ مِنْ
دَارٍ اِلَّا اَنْ يَكُونَ لَهُ خَلْلٌ ظَاهِرٌ وَلَوْ اَوْدَعَ الْمُوَدَّ فَهَلَكَتْ
ضَمِنَ الْاَوَّلَ وَلَوْ اَوْدَعَ الْغَاصِبُ ضَمِنَ اَيَّا شَاءَ

كتاب الغضب

هُوَ اخْذُ مَالٍ مَتَقَوِّمٍ مُحْتَرَمٍ عَلَيْنَا بِلَا اِذْنٍ مَالِكِهِ يَزِيلُ يَدَهُ فَلَا
غُسْبَ فِي الْعَقَارِ حَتَّى لَوْ هَلَكَ فِي يَدِهِ لَا يَضْمَنُ وَمَا نَقَصَ
بِفَعْلِهِ يَضْمَنُ وَاسْتِخْدَامُ الْعَبْدِ غُسْبٌ لَاجْلُوسِهِ عَلَى الْبِسَاطِ
وَحُكْمُهُ اِلَّا ثَمْلُ مَنْ عَلِمَ وَرَدَّ الْعَيْنَ فَائِثَةٌ وَالْغَرَمُ هَالِكَةٌ وَيَجِبُ

١ تصدق الغاصب او الامين وجوبا بالاجرة والربح عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وفيه اشارة الى ان كلا من الاجرة والربح صار ملكا لهما ملكا خبيثا وحراما لحث السبب وهو التصرف في ملك الغير وكل حلال عنده لان المضمونات تملك باداء الضمان والى انهما لا يصرفان في حاجتهما الا اذا كانا فقيرين فالغنى منهما لو تصرف تصدق بمثله والى انه لو ادى الى الهالك حل له التناول لزوال الحث كما في الهداية والى انهما لا يصيران حلالين بتكرار العقود وتداول الالسنه كما في الكرماني (ج)

٢ ونقد غيرهما فانه لا يتصدق به لانه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليهما ونقدهما تصدق لانه وان لم يتعين بالاشارة الا ان ضم التقدي يورث الحث هذا كله عند الكرخي وعليه الفتوى دفعا للخرج في هذا الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق المبسوط الجامعين والى انه لو تزوج باحدهما امرأة او اشترى امة او ثوبا او طعاما حل الانتفاع ولم يتصدق بشئ في قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالف للدرهم او الدينار كما اشير اليه في الهداية وغيره (ج)

فِي الْمِثْلِي الْمِثْل كَالْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ وَالْعَدَدِي الْمُتَقَارِبِ فَإِنْ
انْقَطَعَ الْمِثْلِي فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ يَخْتَصِمَانِ وَفِي غَيْرِ الْمِثْلِي قِيَمَتُهُ يَوْمَ
الْغَصْبِ كَالْعَدَدِي الْمُتَفَاوِتِ فَإِنْ ادَّعَى الْهَالِكُ حِسَّ حَتَّى
يَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ لظَهَرَ ثُمَّ قَضَى عَلَيْهِ بِالْبَدَلِ وَالْقَوْلُ فِيهِ
لِلْغَاصِبِ إِنْ لَمْ يَقَمْ حُجَّةُ الزِّيَادَةِ فَإِنْ ظَهَرَ وَقِيَمَتُهُ أَكْثَرُ وَقَدْ
ضَمِنَ بِقَوْلِهِ اخْذَهُ الْمَالُكَ وَرَدَّ بَدْلَهُ أَوْ أَمْضَى الضَّمَانَ وَإِنْ
ضَمِنَ لَا يَقُولُهُ فَيُؤْتَى لِلْغَاصِبِ وَإِنْ أَجَرَ الْمَغْصُوبَ أَوْ الْأَمَانَةَ
أَوْ رَجَعَ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِمَا تَصَدَّقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَا دِرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ
لَمْ يَشْرَ إِلَيْهِمَا أَوْ أَشَارَ وَنَقَدَ غَيْرَهُمَا وَإِنْ غَصَبَ وَغَيْرُ فُزَّالَ
اسْمُهُ وَأَعْظَمُ مَنَافِعِهِ ضَمِنَهُ وَمَلَكُهُ بِلَا حِلِّ قَبْلِ آدَاءِ بَدْلِهِ كَذَبِخِ
شَاةٍ وَطَبَخِهَا وَجَعَلَ صَفْرًا إِنْ خَلَّافَ الْحَجَرَيْنِ فَهُمَا لِلْمَالِكِ بِلَا
شَيْءٍ وَلَوْ خَرَقَ ثَوْبًا وَفُوتَ بَعْضُ عَيْنِهِ أَوْ بَعْضُ نَفْعِهِ طَرَحَهُ
الْمَالِكُ عَلَيْهِ وَآخَذَ قِيَمَتَهُ أَوْ أَخْذَهُ وَضَمِنَ نَقْصَانَهُ وَفِي الْحَرْقِ
الْيَسِيرِ ضَمِنَ مَا نَقَصَ وَمَنْ بَنَى فِي أَرْضِ غَيْرِهِ أَوْ غَرَسَ أَمْرًا

١ والمعزف أى معزف مسلم او ذمى
بالكسر وسكون العين المهملة وفتح
الزاء والفاء نوع من الطنابير يتخذها
اهل اليمن كما فى المغرب (ج)
٢ ولو كتب عامل اسامى اهل بلد
بامر سلطان ودفع الى اعوانه فاخذوا
منهم دراهم فالظلمة على كل من الثلاثة
فى الدنيا والاخرة وذكر الصدر الشهيد
انه لو امر انسانا باخذ مال الغير
فالمضمان على الاخذ لان الامر لم يصح
وهكذا فى موضع يكون الامر فيه
غير صحيح الكل فى الجواهر (ج)
٣ بحق أى بسبب حق مالى ولو مجهولا
واحترز به عن نحو القصاص والحد
واليمين يمكن اخذه منه أى استيفاء
هذا الحق من ذلك المال واحترز
به عن نحو ما يفسد كالجمد وعن نحو
الامانة وام الولد والمكاتب والمدبر لكنه
لا يتناول ما كان اقل من الدين (ج)
٤ يمكن اخذه منه كلا او بعضا كما اذا
كان قيمة المرهون اقل من الدين (ايضاح)
٥ محوزا اسم مفعول من الحوز الجمع
اى مجموعا غير متفرق كالشجر على
الشجر كما فى الزايدى او معلوما
يمكن حيازته فان كونه مجهولا يخل
بقبضه كما فى الاختيار او مقسوما فانه
لم يصح مشاعا كما فى الكرمانى (ج)

بِالْقَلْعِ وَالرَّدِّ وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَضْمَنَ قِيَمَةَ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ بَقْلَةٍ
أَنْ نَقَصَتْ بِهِ وَأَنْ حَمَلَ الثَّوْبَ ضَمْنَهُ أَيْضًا أَوْ أَخَذَهُ وَغَرِمَ
مَا زَادَ الصَّبْغَ وَأَنْ سَوَّدَ ضَمْنَهُ أَيْضًا أَوْ أَخَذَهُ وَلَا شَيْءَ لِلْقَاصِبِ
وَأَنْ بَاعَ أَوْ أَعْتَقَ ثُمَّ ضَمَّنَ نَفَذَ الْبَيْعِ لَا الْعِتْقِ * وَزَوَائِدُ
الْغَصْبِ مُتَّصِلَةٌ أَوْ مُنْفَصِلَةٌ لَا تَضْمَنُ إِنْ هَلَكَتْ إِلَّا بِالتَّعْدِي
أَوْ الْمَنْعِ بَعْدَ الطَّلَبِ وَخَمَرُ الْمُسْلِمِ وَخَنْزِيرُهُ وَمَنَافِعُ الْغَصْبِ
لَا يَضْمَنُ بِخِلَافِ السَّكْرِ وَالْمَنْصَفِ وَالْمَعْرِفِ فَتَجِبُ قِيَمَتُهُ لِلَّهِ
وَمَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ أَوْ فَتَحَ قَفْصَ طَائِرٍ لَا يَضْمَنُ وَمَنْ سَعَى
بِغَيْرِ حَقٍّ أَوْ قَالَ مَعَ جَائِمٍ يَغْرِمُ أَنَّهُ وَجَدَ مَالًا فَغَرَمَهُ يَضْمَنُ

كتاب الرهن

هُوَ حَبْسُ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ بِحَقٍّ يُمْكِنُ اخْذَهُ مِنْهُ كَالدِّينِ وَيَنْعَقِدُ
بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ وَيُلْزَمُ إِنْ سَلِمَ مُحْزُورًا مَفْرَعًا مُتَمَيِّزًا وَالتَّخْلِيَةُ
تَسْلِيمُ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَضْمَنُ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَنْ الدِّينِ فَلَوْ
هَلَكَ وَهُمَا سَوَاءٌ سَقَطَ دَيْنُهُ وَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ فَالْفُضْلُ أَمَانَةٌ

وَفِي أَقْلٍ سَقَطَ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدَرِهِ وَرَجَعَ بِالْفَضْلِ وَيَحْفَظُ كَالْوَدِيعَةِ

وَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ كَالْغَصْبِ وَلَا يَصِحُّ فِيهِمَا رَهْنٌ وَأَجَارَةٌ وَأِعَارَةٌ

وَأَيْدَاعٌ وَفِي الْمَوْجَرِ الْأَوَّلِ وَفِي الْمَعَارِ الْأَوَّلَانِ وَلَا يَبْطُلُ الرَهْنُ

لَوْ فَعَلَ لَكِنْ يَضْمَنُ كَمَا مَرَّ وَجَعَلَ الْخَاتَمَ فِي الْخَنْصَرِ تَعَدَّى وَفِي

أَصْبَحَ أُخْرَى حَفِظَ وَإِذَا طَلَبَ دَيْنَهُ أَمَرَ بِأَحْضَارِ رَهْنِهِ إِلَّا إِذَا

وَضَعَ عِنْدَ عَدْلٍ فَيَسْلَمُ كُلُّ دَيْنِهِ ثُمَّ رَهْنَهُ وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَبَ

فِي غَيْرِ بَلَدٍ الْعَقْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّهْنِ مَوْتَةٌ حَمْلٌ وَعَلَيْهِ مَوْنٌ

حَفِظَ وَعَلَى الرَّاهِنِ مَوْنٌ تَبْقِيَتُهُ وَجَعَلَ الْأَبْقَى وَمَدَاوَاهُ الْجَرْحِ

مَنْقَسِمٌ عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ فَصَلَّ لَا يَصِحُّ رَهْنٌ

مَشَاعٍ وَثَمَرٍ عَلَى نَخِيلٍ دُونَهُ وَزَرْعٍ أَرْضٍ أَوْ نَخْلًا دُونَهَا وَالْحَرْثِ

وَفُرُوعِهِ وَلَا بِالْأَمَانَاتِ وَالْمَبِيعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَالْقِصَاصِ وَصَحِّ

بَعِينٍ مَضْمُونَةٍ بِالْمِثْلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ وَبِالَّذِينَ وَلَوْ مَوْعُودًا بِأَنْ

رَهْنٌ لِيَقْرُضَهُ كَذَا فَهَلْكَهُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ عَلَيْهِ بِمَا وَعَدَ وَبِرَأْسِ

مَالِ السَّلَمِ وَثَمَنِ الصَّرْفِ وَالْمُسْلَمِ فِيهِ فَإِنْ هَلَكَ فِي الْمَجْلِسِ

١ لو فعل واحدا من العقود الاربعة

لانه تعد لا ينافيه عقد الرهن (ج)

٢ في الخنصر اليمنى او اليسرى بكسر

الصاد وفتح الاصباح لصغرى تعد

واستعمال لا حفظ وفيه اشارة الى انه

لو جعل الخاتم فوق خاتم له لم يضمن

الا اذا كان ممن يتجهل بخاتمين كما

في قاضيخان (ج)

٣ لا يصح ويبطل كما في المعطوفات

بعده على ما في التنف وغيره (ج)

مطلب — لا يصح رهن مشاع

٤ اى بمقابلة امانة منها كالوديعه

والعارية والمستأجر والشفعة ومال

المضاربة والشركة والبضاعة وغيرها حتى

لو او دع زيد عند عمرو وديعه واخذ

زيد من عمرو رهنا لم يحز وفيه اشعار

بانه لو اخذ برد العارية او بدل

الاجارة رهنا جاز كما في النظم ولا

يصح بعين مضمونة بغيرها من الثمن

وغيره مثل المبيع في يد البائع حتى

لو اشترى عينا ولم يقبض فاخذ من

البائع رهنا كان باطلا ولذا لم يضمن

البائع بشئ بهلاك الرهن (ج)

١ اى تم العقد واخذ المرتهن رأس مال السلم او ثمن الصرف او المسلم فيه حكما (ش)

٢ فان وكل الراهن العدل او غيره من نحو المرتهن ببيعه اى الرهن مطلقا وعند انتهاء اجل الدين صح ذلك التوكيل بالبيع مطلقا او عند حلول اجله نشر على ترتيب اللق كما فى قاضىخان وغيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافى دوام الحبس كما فى المنية (ج)

٣ فان شرط هذا التوكيل فى عقد الرهن لم ينزل الوكيل لانه من توابع العقد فالعزل اى عزل الراهن بقى ببقاء العقد (ج)

مطلب — وقف بيع الراهن
٤ فقيرا اولى عما وقع فى بعض النسخ معسرا (ج)

٥ ومن الدين وقضى به الدين ان كان حالا ووضعه رهنا عندك ان كان مؤجلا فاذا حل الدين قضى به وكيفية ذلك ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتق والى قيمته يوم الرهن والى الدين فيستسعى فى الاقل منها لان المرتهن لما تعذر عليه الوصول الى حقه من جهة المعتق ياخذ من المنتفع بالعتق وهو العبد والمحتبس عند العبد قدر قيمته فلا يزداد عليها وعند المرتهن قدر الدين ولا يزداد عليه (ش)

فقد اخذ وإن افترقا قبل نقد وهلك بطلا ويتم بقبض عدل

شرط وضعه عنده ولا اخذ لاحدهما منه وهلكه معه هلك رهن

فإن وكل العدل او غيره ببيعه صح فإن شرط فى الرهن لم

ينعزل بالعزل وبموت احد الا بالوكيل وإذا حل الاجل

والراهن او وارثه غائب اجبر الوكيل على البيع كوكيل

بالخصومة غاب موكله واباها واذا باع العدل فالثمن رهن فهل

كهلكه فصل وقف بيع الراهن رهنه ان اجاز مرتهنه

او قضى دينه نقد وصار ثمنه رهنا وإن لم يجز وفسخ لا يفسخ

فى الاصح وصبر المشتري الى فك الرهن ارفع القاضى

ليفسخ وصح اعتاقه وتدييره واستيلاده رهنه فان فعلها غنيا

ففى دينه حالا اخذ الدين والمؤجل قيمته رهنا الى محل الاجل

وإن فعلها فقيرا ففى العتق سعى فى اقل من قيمته ومن الدين

ورجع على سيده غنيا وفى اختيه سعى فى كل الدين ولا

رجوع واتلافه رهنه كاعتاقه غنيا واجنبى اتلفه ضمته مرتهنه

لا يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شيء من الدين وكذلك لو قرأ المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن وبعد الفراغ ضمن لانه عاد رهنا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في الذخيرة ولو اباح سكنى الدار للمرتهن فوقع بسكنائه خلل وخربت بعضه لم يسقط شيء من الدين لانه صار بالاجابة عارية ولو اباح له اكل مال البستان او لبن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربا كما في الجواهر (ج)

٢ وان وافق المستعير بما قيد به المعير وهلك وصار ذا عيب فقد دين او فاه اى فقد ضمن المستعير مقدار دين ادى هذا القدر منه اى ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتهن بقية الدين ولا يمتنع المرتهن عن دفع الرهن المعار الى المعير فانه يجبر على دفعه اذا قضى المعير دينه اى المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبى بقضاء دينه فان للمرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله وفك رهنه (ج)

وكان رهنا معه ورهن اعاره مرتهنه رهنه او احدهما باذن صاحبه آخر سقط ضمانه ولكل منهما ان يرد رهنا وان مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق من غرمائه ومرتهن اذن باستعمال رهنه ان هلك قبل عمله او بعده ضمن كالرهن وحال عمله لا وصح استعارة شيء ليرهن فان اطلق او قيد يجزى عليه فان خالف وهلك ضمن القيمة وان وافق وهلك فقد دين او فاه منه ولا يمتنع المرتهن اذا قضى المعير دينه وفك رهنه ورجع على الراهن ولو هلك مع الراهن قبل رهنه او بعد فكّه لا يضمن وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن تسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن عليها او على مالها هدر ونماء الرهن رهن لكن يهلك بلا شيء وان هلك الاصل وبقي هو فك بقسطه يقسم الدين على قيمته يوم الفك وقيمة الاصل يوم القبض وتسقط حصة الاصل وتبديل الرهن والزيادة فيه يصح وفي الدين لا ولو هلك الرهن بعد الابراء هلك بلا شيء لا بعد القبض

١ اى حوالة الراهن المرتهن بالدين
على رجل سواء كان لمرأه عليه دين
ام لا فانه ضمن قياسا واستحسانا لتوهم
وجود الدين بخلاف الابرأ ولذا لو
ابرأ رب الدين المديون بعد الاداء
كان له ان يسترد (ج)

٢ اى ضم ذمة الكفيل الى ذمة المكفول
(ج)

٣ لا انها في الكفاية بالدين ضم ذمة
الى اخرى في الدين والاستيفاء من
احدهما كالفاسب وغاصب الفاسب
على ما ذهب اليه بعض المشايخ لانه
صار دين دينين وهو غير معقول ولذا
لا يصح هبة الدين من غير من عليه
الدين وصحه الهبة من الكفيل
للضرورة (ج) وهبة الدين لغير من
عليه الدين تصح اذا سلط عليه والكفيل
مسلط على الدين في الجملة كذا في
الكافي (درر)

٤ عليها اى على الكفالة بالنفس (ش)
٥ واما بالمال عطى على قوله بالنفس
ظاهر كلام المتن مشعر باختصار الكفالة
في القسمين لكن ذكر في الفصول
العبادية انه يجوز الكفالة برد المستعار
والمغصوب ويجبر الكفيل على الرد
كالاصيل وكذا الكفالة بتسليم المبيع
وتسليم الرهن الى الراهن ونحوها من
الافعال الواجبة (برج)

٦ اذا صح دينه اى لم يسقط من
المتعاقدين الا بالاداء او الابرأ كما في -

اَوِ الصَّلَحِ اَوِ الْحَوَالَةِ فَيُرَدُّ مَا قَبِضَ وَتَبْطُلُ الْحَوَالَةُ وَكَذَلِكَ
لَوْ تَصَادَقَا عَلَى اَنْ لَا دَيْنَ لَهُ ثُمَّ هَلَكَ هَلَكًا بِالْدينِ ❀

كِتَابُ الْكَفَالَةِ ❀ ❀ ❀ ❀ ❀

هِيَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمَطَالَبَةِ لَا فِي الدَّيْنِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهِيَ إِمَّا
بِالنَّفْسِ وَتَتَعَقَّدُ بِكَفَلَتِ بِنَفْسِهِ وَبِمَا صَحَّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ
وَكَذَا بِضَمْنِهِ أَوْ عَلَى أَوْ إِلَى أَوْ أَنَا بِهِ زَعِيمٌ أَوْ قَبِيلٌ وَلَا جَبْرَ
عَلَيْهَا فِي حَدٍّ وَقِصَاصٍ وَيُلْزَمُهُ إِحْضَارُ الْمَكْفُولِ بِهِ مُطْلَقًا أَوْ فِي
وَقْتٍ عَيْنٍ إِنْ طَلَبَ الْمَكْفُولُ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ حَبَسَهُ الْحَاكِمُ
وَيَبْرَأُ بِهِوتٍ مَنْ كَفَلَ بِهِ وَبِتَسْلِيمِهِ حَيْثُ يُمْكِنُ مَخَاصِمَتُهُ وَبِتَسْلِيمِهِ
نَفْسِهِ هُنَا وَإِنْ شَرِطَ تَسْلِيمَهُ عِنْدَ الْقَاضِي وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ لَهُ
فَلَوْصِيهِ أَوْ وَارِثِهِ مَطَالِبَتُهُ بِهِ وَإِنْ كَفَلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ
يُؤَافِ بِهِ غَدًا فَعَلَيْهِ الْمَالُ صَحَّ فَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ غَدًا ضَمِنَ الْمَالُ وَلَمْ
يَبْرَأْ مِنَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ ضَمِنَ الْمَالُ وَإِمَّا
بِالْمَالِ فَتَصَحَّ وَإِنْ جَهِلَ الْمَكْفُولُ بِهِ إِذَا صَحَّ دَيْنُهُ نَحْوُ كَفَلْتُ بِمَا

شروح الهداية وغيرها فيخرج عنه ثمن المبيع بشرط الخيار فانه سقط بالفسخ وكذا بدل الكتابة فانه سقط بالتعجز كما في المشاهير لكن في النظم انها تصح ببطل الكتابة ويشكل بدين ميت مفلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما يأتي فالاحسن ان يزاو بالموت والظرف متعلق بقوله فتصح نتيجة للسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر (ج)

١ اي تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل بشرط محض ليس للطالب فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت او ان ابرى من الكفالة وعنه انه يصح لان عليه المطالبة فكان اسقاط كالطلاق وانما لم يصح لان في الابرأ تمليك كيان فيه التعليق وذكر في المحيط انه لو كفل بنفس رجل على انه متى رأى الطالب بنفسه ان ابرى منها كان جائزا (ج)

٢ اي اذا مات الرجل مفلسا عليه دين فكفل عنه رجل لغريمه لم تصح لانه كفل بدين ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحتها يقتضي قيام الدين في الدنيا وهذا عنده واما عندها فيصح الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الآخرة والمفلس من افلس اذا صار ذافلس بعد ان كان ذا درهم او دنائير ثم استعمل مكان افقر كما في الطلبة (ج)

لَكَ عَلَيْهِ اَوْ بِمَا يَدْرُكَكَ فِي هَذَا الْبَيْعِ اَوْ عُلِقَ الْكِفَالَةُ بِشَرَطٍ مُلَاقٍ نَحْوُ مَا بَايَعْتَ فَلَانَا اَوْ مَا ذَابَ لَكَ عَلَيْهِ اَوْ مَا غَصَبَكَ فَعَلَى اَنْ عُلِقَ بِمَجَرِّ الشَّرْطِ فَلَا كَانَ هَبَّتِ الرِّيحُ اِنْ كَفَلَ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ مِنْ مَا قَامَتْ بِهِ بَيْنَهُ اِنْ لَمْ تَقُمْ فَالْقَوْلُ لِلْكَفِيلِ وَصَدَقَ الْأَصِيلُ فِي الزَّائِدِ عَلَى نَفْسِهِ فَقَطُّ وَاِذَا طَالَبَ الدَّائِنُ أَحَدَهُمَا فَلَهُ مَطَالِبَةُ الْآخَرِ وَتَصَحُّ بِأَمْرِ الْأَصِيلِ وَبِلَا أَمْرِهِ فَإِنْ أَمَرَ رَجَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ آدَائِهِ اِنْ لَوْزِمَ لِأَصِيلِهِ اِنْ حَبَسَ حَبْسَهُ وَابْرَأُوهُ وَتَاجِيلُهُ يَسْرِي إِلَى الْكَفِيلِ لِأَعْكُوسِهِ اِنْ صَالَحَ الْكَفِيلُ عَنِ الْفِ عَطِ مَائَةٍ رَجَعَ بِهَا وَعَلَى جَنْسٍ آخَرَ فَبِالْآلِفِ وَعَنْ مُوجِبِ الْكِفَالَةِ لَا يَبْرُ الْأَصِيلُ وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْبَرَاءَةِ عَنْهَا بِشَرَطِ كَسَائِرِ الْبَرَاتِ وَلَا الْكِفَالَةُ بِالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ وَبِالْمَبِيعِ خِلَافِ الثَّمَنِ وَبِالْمَرْهُونِ وَالْأَمَانَاتِ كَالْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَةِ وَالْمُسْتَأْجَرِ وَمَالِ الْمَضَارَبَةِ وَالشَّرِكَةِ وَبِالْحَمْلِ عَلَى دَابَّةٍ مُسْتَأْجَرَةٍ مُعِينَةٍ وَبِخِدْمَةِ عَبْدٍ كَذَا وَعَنْ مَيْتٍ مُفْلَسٍ وَبِلَا قَبُولِ الطَّالِبِ فِي الْمَجْلِسِ إِلَّا إِذَا كَفَلَ

١ والعهد بالجرأى ولا تصح الكفالة
بالعهد وصورتها أن يشتري عبدا
فيضمن له آخر عهدا وإنما يصح لأن
العهد اسم يقع على الصك القديم
بخلاف الدرك فان كفالته صحيحة
بالاجماع لانه عبارة عن ضمان الثمن
عند استحقاق المبيع وهو امر معلوم
مقدور التسليم (على القارى)

عَنْ مَوْلَاهُ فِي مَرَضِهِ مَعَ غِيَبَةِ غُرْمَائِهِ وَبِمَالِ الْكِتَابَةِ وَالْعَهْدَةِ
وَضِمَانِ الْمُضَارِبِ الثَّمَنِ لِرَبِّ الْمَالِ وَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ لِمُوكَلِّهِ
وَاحِدَ الْبَائِعِينَ حَصَّةً صَاحِبِهِ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ بَاعَهُ بِصَفْقَةٍ وَصَحَّ
ضِمَانُ الْخَرَجِ وَالنَّوَائِبِ وَالْقِسْمَةِ وَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ حَقٍّ وَمَالٍ
لَا يَجِبُ عَلَى عَبْدٍ حَتَّى يَعْتَقَ حَالَهُ عَلَى مَنْ كَفَلَ بِهِ مُطْلَقًا وَبَطُلَ
دَعْوَى ضَامِنِ الدَّرَكِ وَشَاهِدُ كُتُبٍ شَهِدَ بِذَلِكَ عَلَى صَاحِبِ كُتُبٍ فِيهِ
بَاعَ مِلْكَهُ خِلَافَ شَاهِدٍ كُتُبٍ شَهِدَ عَلَى إِقْرَارِ الْعَاقِدِينَ

كتاب الحوالة

٢ وتصح الحوالة ببلادين للمحتال على
المحيل فان قيل كيف يصح هذا
والحوالة لابد فيها من الدين لانه
ماخوذ في تعريفها ولا يكون دين
المحيل على المحال عليه لان الحوالة
توجد بدونه كالحوالة بدراهم ودبعة
للمحيل عند المحال عليه فيكون
المحال على المحيل اجيب بانه يصح
ان يكون المحال وكيل رب الدين
او رسوله ويجوز ان يكون في كلام
المصنف مضاف مخدوف اى بلا ذكر
دين (ش وملا على القارى)

هِيَ اثْبَاتٌ دِينَ لِأَخْرَجٍ عَلَى آخَرٍ مَعَ عَدَمِ الدِّينِ عَلَى الْمُحِيلِ بَعْدَهُ
فَهِيَ بِشَرْطِ عَدَمِ بَرَأَتِهِ كِفَالَةٌ وَهَذِهِ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ حَوَالَةٌ
وَتَصَحُّ بِلَادَيْنِ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ وَبِهِ بَرِضَاهُمَا وَرَضَى الْمُحْتَالُ
عَلَيْهِ فَيَنْزِلُ الْمُحِيلُ مِنَ الدِّينِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِمَوْتِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ
مُفْلِسًا أَوْ حَلْفَهُ مُنْكَرًا لِحَوَالَتِهِ لَا بَيِّنَةً عَلَيْهَا وَقَالَ وَبِأَنِّ فُلْسَه
الْقَاضِي وَتَصَحُّ بِلَا شَيْءٍ عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ وَبِدْرَاهِمِ الْوَدِيعَةِ وَبِيرْءِ

١ ويكره السفنجة بصم السنين وفتح
الناء معرب سفته قيل معناه المحكم
وفيه نظير وقيل بمعنى المجوف واطلق
على القرض المعروف تشبيها وفيه
بعد وانما كره لان فيه جر منفعة
وهي سقوط خطر الطريق وقد نهى
النبي عليه السلام عن قرض جر
منفعة (ايضاح الاصلاح)

٢ فصح توكيل الحر البالغ والمأذون
عبدا كان او صيبا كلا منهما لم يقل
مثلهما لان جواز الوكالة غير مشروط
بالمثلية في الحرية والرقة (ايضاح
الاصلاح)

٣ مثلهما لان الموكل مالك للتصرف
والوكيل اهل له وفي شرح الوقاية
ولو قال كلا منهما كان اشمل لتناوله
توكيل الحر البالغ مثله والمأذون وتوكيل
المأذون مثله والحر البالغ وافول عبارته
ايضا متناولة لما ذكر لان مثلهما مفعول
التوكيل المضاف الى الحر اصاله
والمأذون تبعية بتوسط حرف العطف
فيكون المعنى صح توكيل الحر البالغ
مثله ومثل المأذون وتوكيل المأذون
مثله ومثل الحر البالغ والمراد بالمأذون
الصبي العاقل الذي اذن له المولى
والعبد العاقل الذي اذن له المولى (ش)
٤ ابتداء اعتبارا للتوكيل السابق
كالعبد يصطاد فان المولى يخاف عن
العبد في حق الملك فكذا الموكل
يخاف عن الوكيل في ذلك (برجندی)
ابتداء خلافة وبدلا عن الوكيل
اعتبار التوكيل السابق لا اصاله

بُهْلَا كَهَا وَالْمَغْصُوبَةُ وَلَمْ يَرُ بُهْلَا كَهَا وَبَدَيْنَ عَلَيْهِ فَلَا يُطَالِبُهُ
الْمُحْتَالُ فِي الْمَطْلُوقَةِ لِلْمُحِيلِ الطَّلَبُ اَيْضًا فَلَا تَبْطُلُ بِاخْذِ مَا
عَلَيْهِ اَوْ عِنْدَهُ وَيَكْرَهُ السَّفْتَجَةُ وَهِيَ افْرَاضُ لِسُقُوطِ خَطَرِ الطَّرِيقِ

كتاب الوكالة

هِيَ تَقْوِيضُ التَّصَرُّفِ اِلَى غَيْرِهِ وَشَرْطُهُ اَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ
وَيُعْطَاهُ الْوَكِيلُ وَيَقْصِدُهُ فَصَحَّ تَوْكِيلُ الْحَرِّ الْبَالِغِ اَوِ الْمَأْذُونِ
مِثْلَهُمَا وَصَبِيًّا عَاقِلًا وَعَبْدًا مُجْزِئًا وَيَرْجِعُ الْحَقُّ اِلَى مُوَكَّلِهِمَا
بِكُلِّ مَا يَعْقِدُهُ بِنَفْسِهِ وَبِالْخُصُومَةِ فِي كُلِّ حَقٍّ وَبِاَيِّفَاءِهِ وَاسْتِيفَائِهِ
اِلَّا فِي حَدِّ وَقْصَاصٍ بِغَيْبَةِ مُوَكَّلِهِ وَيَرْجِعُ الْحَقُّ اِلَى الْوَكِيلِ
فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَاجَارَةٍ وَصَلَحٍ عَنْ اِفْرَارٍ فَيَسْلُمُ الْمَبِيعُ وَيَقْبِضُهُ
وَتُثْمَنُ مَبِيعُهُ وَعَلَيْهِ ثَمَنُ مُشْتَرِيهِ وَيَخَاصِمُ وَيَخَاصَمُ فِي الْاِسْتِحْقَاقِ
وَالْعَيْبِ وَشَفْعَةٍ مَا اشْتَرَى وَهُوَ فِي يَدِهِ وَيُثْبِتُ الْمَلِكُ لِلْمُوَكَّلِ اِبْتِدَاءً
فَلَا يَعْتَقُ قَرِيبٌ وَكِيلٌ شِرَاهُ وَاِلَى الْمُوَكَّلِ فِي نِكَاحٍ وَخُلْعٍ وَصَلَحٍ
عَنْ اِنْكَارٍ اَوْ دَمٍ عَمْدٍ وَعَتَقٍ عَلَى مَالٍ وَكِتَابَةٍ وَتَصَدَّقٍ وَهَبَةٍ

وَإِعَارَةٌ وَإِدَاعٌ وَرَهْنٌ وَإِقْرَاضٌ فَلَا يُطَالَبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ
وَلَا وَكِيلُهَا بِتَسْلِيمِهَا وَبِدَلِ الْخَلْعِ وَلِلْمُشْتَرِي مَنَعَ الثَّمَنِ مِنْ
مُوكَّلٍ بِائِعِهِ فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ صَحَّ وَلَا يُطَالَبُ ثَانِيًا ۝ فَصَلِّ

مطلب — بيع الوكيل

١ والعرض بالسكون ويجرك غير
الحجرين (ج)

٢ ولا يصح بيع عبد ومكاتب وكافر
ذميا كان أو حريبا لا خلاف
في الحربي إنما خلاف أبي حنيفة
رحمه الله في المرتد إذا مات على
ردته نص على ذلك الفقيه أبو الليث
في شرح الجامع الصغير مال صغيره
المسلم وشراؤه به أي بماله لان الرق
والكفر يقطعان الولاية (ايضاح
الاصلاح)

٣ أي شراء كل من هؤلاء من بائع
للصغير المسلم بماله وأما شراؤهم
للصغير بمالهم فيصح والا وضع شهولا
ولا يصح تصرف عبد أو مكاتب أو
كافر في مال صغيره المسلم لان ما
سوى البيع من التصرفات لم يصح
مبهما كما في الكفاية ولا من الذمى
والمستامن والحربي والمرتد في مال
الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن
المسلم كما في الكافي (ج)

لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَكِيلِ وَشِرَاؤُهُ مِمَّنْ يَرُدُّ شَهَادَتَهُ وَصَحَّ بَيْعُ الْوَكِيلِ
بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ وَالْعَرْضُ وَالنَّسِئَةُ وَبَيْعُ نَصْفِ مَا وَكَّلَ بِيْعِهِ
وَإِخْذُهُ رَهْنًا أَوْ كَفِيلًا بِالْثَمَنِ فَلَا يَضْمَنُ إِنْ ضَاعَ فِي يَدِهِ أَوْ تَوَيَّ
مَا عَلَى الْكَفِيلِ وَيَقِيدُ شِرَاءُ الْوَكِيلِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَزِيَادَةٍ
يَتَغَابَنُ النَّاسُ وَهِيَ مَا قَوْمٌ بِهِ مَقُومٌ وَيَتَوَقَّوْنَ شِرَاءَ نَصْفِ مَا
وُكِّلَ بِشِرَائِهِ عَلَى شِرَاءِ الْبَاقِي وَلَوْ رُدَّ مَبِيعٌ عَلَى وَكِيلٍ بِعَيْبٍ
رَدَّهُ عَلَى آمَرِهِ إِلَّا وَكِيلٌ أَقْرَبَ بَعِيبٍ يَحْدِثُ مِثْلَهُ وَلَزِمَهُ ذَلِكَ وَإِنْ
بَاعَ نِسَاءً وَقَالَ قَدْ أَطْلَقَ الْأَمْرَ فَقَالَ أَمْرُكَ بِنَقْدِ صَدَقِ الْأَمْرُ
وَفِي الْمَضَارِبَةِ الْمَضَارِبُ وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ وَحْدَهُ إِلَّا
فِي خُصُومَةٍ وَرَدٍّ وَدِيعَةٍ وَقَضَاءِ دَيْنٍ وَطَلَاقٍ وَعَتَقٍ لَمْ يَعْوَضَا وَلَا
يَصِحُّ بَيْعُ عَبْدٍ أَوْ مَكَاتِبٍ أَوْ ذِمِّيٍّ مَالِ صَغِيرِهِ الْمُسْلِمِ وَشِرَاؤُهُ

وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ الطَّعَامِ عَلَى الْبَرِّ فِي دَرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ وَعَلَى الْخَبْرِ

فِي قَلِيلَةٍ وَعَلَى الدَّقِيقِ فِي مُتَوَسِّطَةٍ وَفِي مُتَخَذِ الْوَلِيْمَةِ عَلَى الْخَبْرِ

وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ حِمَارٍ يَصِحُّ وَدَارٍ أَنْ ذُكِرَ ثَمَنُهَا وَمَحَلَّتْهَا وَشَيْءٌ

عَلِمَ جِنْسَهُ مِنْ وَجْهِهِ وَذُكِرَ ثَمَنُ عَيْنٍ نَوْعًا لَا أَنْ فَحَشَ جِهَالَةً

جِنْسُهُ كَالرَّقِيقِ وَالثَّوْبِ وَالذَّابَّةِ وَصَدَقَ الْوَكِيلُ فِي شَرِيْتِ

عَبْدًا لِلْأَمْرِ فَمَاتَ وَقَالَ الْأَمْرُ بَلْ لِنَفْسِكَ أَنْ دَفَعَ الْأَمْرُ الثَّمَنَ

وَالْأَمْرُ بِالْوَكِيلِ حَبْسَ الْبَيْعِ مِنْ أَمْرِهِ لِقَبْضِ ثَمَنِهِ وَإِنْ

لَمْ يَدْفَعْ فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ الْحَبْسِ سَقَطَ الثَّمَنُ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ

بِشِرَاءِ عَيْنٍ شَرَاوَهُ لِنَفْسِهِ فَإِنْ شَرَى بِخِلَافِ جِنْسِ ثَمَنٍ سُمِيَ

وَقَعَ لَهُ فَصْلٌ لِلْوَكِيلِ بِالْخَصُومَةِ الْقَبْضِ وَيَقْتَضِي الْأَنْ

بِخِلَافِهِ وَلِلْوَكِيلِ بَقْبُضُ الدِّينِ الْخَصُومَةُ لَا بَقْبُضُ الْعَيْنِ

وَيَقْصُرُ يَدُ الْوَكِيلِ بَقْبُضَ الْعَبْدِ وَنَقَلَ الْمَرْأَةَ إِنْ أَقَامَ الْحُجَّةَ

عَلَى الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ بِلَا ثَبُوتِهِمَا وَصَحَّ إِفْرَارُ الْوَكِيلِ بِالْخَصُومَةِ

عِنْدَ الْقَاضِي لَا عِنْدَ غَيْرِهِ وَلِلْمُوَكَّلِ عَزْلُ وَكِيلِهِ وَوَقْفٌ عَلَى عِلْمِهِ

١ وبشراء شيء علم جنسه من وجه
وذكر ثمن أو عين ذلك الشيء
نوعا أى من جهة النوع فلو وكله
بشراء عبد لا يصح لانه يشمل انواعا
نفحشت الجهالة فان سمي الثمن أو
عين النوع كتركى أو حبشى صح
التوكيل (ش)

مطلب الوكالة بالخصومة

١ وتبطل الوكالة بالبيع او الشراء
او غيره بهوت احدهما اى الموكل
والوكيل وتنتقل الحقوق من القبض
والتسليم والرد بالعيب ونحوه الى
من كان حيا منها كما فى العمادى
وذكر فى فصل الوكيل بالشراء من
من المحيط ان الوكيل لومات فحق
الرد بالعيب لوارثه او وصيه وان
لم يكن فلهوكل فى رواية ولو
صى القاضى فى اخرى ويستثنى منه
ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائر ثم
مات الموكل فانه لم ينزل كما اذا
وكل الوكيل وكيلان مات موكله الاول
فانه لم ينزل وكيل الوكيل كما فى
الفصولين (ج) واما اذا مات الوكيل
ففى ما ذون المحيط انه ينتقل الحقوق
الى الموكل وفى وكالة الذخيرة انه اذا
مات الوكيل بالشراء فحق الرد بالعيب
يكون لوارث الوكيل او وصيه فان
لم يكونا فلهوكل على رواية الزيادات
وفى رواية اخرى ينصب القاضى
وصيا فبرده (برجندى)
٢ مطبقا بكسر الباء اى مستوعبا
من طبق الغيم السماء اذا استوعبها
(مولانا على القارى)
٣ الشركة هى لغة الخلط ويطلق على
عقد الشركة بان لم يوجد فيه اختلاط
النصيب لان العقد سببه (على القارى)
٤ هى فى اللغة بالكسر والضم كما-

وتبطل الوكالة بهوت احدهما وجنونه مطبقا ولجافه بدار
الحرب مرتدا وكذا بعجز موكله مكاتبا وحجره ماذونا واقتراق
الشريكين وان لم يعلم به وكيلهم وتصرف الموكل فيما وكل به

كتاب الشركة

هى ضربان شركة ملك وهى ان يملك اثنان عينا وكل كاجنبى
فيما لصاحبه وشركة عقد وركنها الايجاب والقبول وشرطها ان
لا يعين لاحدهما دراهم من الربح وهى اربعة اوجه مفاوضة
وهى شركة متساويين مالا وحرية ودينا وتتضمن الوكالة
والكفالة ومشتري كل لهما الاطعام اهلهم وكسوتهم وكل دين
لزم احدهما بما يصح فيه الشركة كالشراء ونحوه ضمنه الاخر
وان ورث احدهما او وهب له ما يصح فيه الشركة وقبض
صارت عينا وفى العروض والعقار بقى مفاوضة * وعنان
وهو شركة فى كل تجارة او نوع ويصح بيع مال ومع فضل
مال احدهما وتساوى مالهيا مع تفاوت الربح وكون

في القاموس اسم ومصدر شرك في كذا فهو شريك أى مشارك كما في الديوان وغيره فهى كالشركة خلط الملكين كما في المفردات وتطلق على العقد وشريعة اختصاص اثنين أو أكثر بمحل واحد كما في المضمرات ولما كان قريبا من اللغوى قسم بلا تعريض (ج)

٥ عنان بكسر أوله وهى شركة في كل تجارة أو في نوع من أنواع التجارة مأخوذ من عن له كذا أى عرض لانه عرض لهما شى فاشتركا فيه كما ذكره ابن السكيت أو من عنان الفرس اذ كل منهما جعل عنان التصرف في بعض ماله الى صاحبه كما قاله الكسائى الاصمعى اولانه يجوز ان يتفاوتا في المال والربح كما يتفاوت العنان في يد الراكب حالة الجذب والارخاء كما في المغرب والمبسوط (مولانا على القارى) وكذا في الشمنى

١ مشريه اسم مفعول من الشراء كالرمى من الرمى لاغير أى لاغير مشريه فلا يطالب بمشرى الاخر لان هذه الشركة لاتتضمن الكفالة (على القارى)

٢ وشركة الصائغ جمع صنعة كالصايف والصحيفة أو جمع صناعة كرسايل ورسالة فان الصناعة كالصنعة حرفة الصانع وعمله ولذا يقال شركة المحترفة (ج)

٣ والتقبل من قبول أحدهما العمل والقاء على صاحبه كما في الطلبة (ج)

أحدهما دراهم والأخر دنانير وبلا خلط وكل مطالب بشئ مشريه لاغير ثم رجع على شريكه بحصته ان آداه من ماله ولاتصحان إلا بالنقدين والفلوس النافقة والتبر والنقرة ان

تعامل الناس بهما وبالعرض بعد ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر وهلاك مالهيا أو مال أحدهما قبل الشراء يفسدها وهو على صاحبه قبل الخلط في يد أيهما هلك وبعد الخلط عليهما ولكل من شريكى مفاوضة وعنان ان يبيع ويودع ويضارب ويوكل والمال في يده امانة* وشركة

الصنائع والتقبل وهى ان يشترك صانعان كخياطين أو خياط وصباغ ويتقبلا العمل باجر بينهما صحت وإن شرط العمل

نصفين والمال اثلاثا ولزم كلا عمل قبله أحدهما ويطالب الآخر ويصح الدفع اليه والكسب بينهما وإن عمل أحدهما*

وشركة الوجوه وهى ان يشتركا بلا مال ليشتريا بوجوههما ويبيعا فتصح مفاوضة ومطلقها عنان وكل وكيل للأخر فان

شَرْطًا مُنَاصَفَةً الْمَشْتَرَى أَوْ مِثَالِثَةً فَالرَّابِعُ كَذَلِكَ وَشَرْطُ
الْفَضْلِ بَاطِلٌ وَلَا تَصِحُّ الشَّرِكَةُ فِي اخْتِاخِ الْمَبَاحَاتِ فَخَصْتُ بِمَنْ
أَخَذَهَا وَنَصَفْتُ إِنْ أَخَذَهَا وَلِلْمُعِينِ وَصَاحِبِ الْعِدَةِ أَجْرُ الْمِثْلِ
وَلَا يَزَادُ عَلَى نِصْفِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا لِلْمُحَمَّدِ
رَحِمَهُ اللَّهُ وَالرَّابِعُ فِي الْفَاسِدَةِ عَلَى قَدَرِ الْمَالِ وَتَبْطُلُ بِالْمَوْتِ
وَالْجُنُونِ وَاللِّحَاقِ وَلَمْ يَزَكِ أَحَدُهُمَا مَالُ الْآخَرِ بِلَا إِذْنِهِ فَإِنْ أَذِنَ
كُلُّ فَادِيٍّ وَلَا ضَمِنَ الثَّانِي وَإِنْ أَدِيَا مَعًا ضَمِنَ كُلُّ قِسْطٍ غَيْرِهِ

كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ

هِيَ عَقْدُ شَرِكَةٍ فِي الرَّبْحِ بِمَالٍ مِنْ رَجُلٍ وَعَمَلٍ مِنْ آخَرٍ وَهِيَ
إِذَا عَاقَبَ أَوْ لَا وَتَوَكَّلَ عِنْدَ عَمَلِهِ وَشَرِكَةُ إِنْ رِبْحٌ وَغَضَبَ إِنْ خَالَفَ
وَبُذَاعَةُ إِنْ شَرْطُ كُلِّ الرَّبْحِ لِلْمَالِكِ وَقَرْضُ إِنْ شَرْطُ لِلْمُضَارِبِ
وَإِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ إِنْ فَسَدَتْ فَلَا رِبْحَ لَهُ بَلْ أَجْرُ عَمَلِهِ رِبْحٌ
أَوْ لَا وَلَا يَزَادُ عَلَى مَا شَرْطَ خِلَافًا لِلْمُحَمَّدِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يَضْمِنُ الْمَالِ
فِيهِمَا كَمَا فِي الصَّحِيحَةِ وَلَا تَصِحُّ الْأَبَالُ تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ وَتُسَلِّمُهُ

١ في اخذ المباحات كالاختطاب
والاحتشاش والاصطياد والاستقاء
واجتناء الثمر من الجبال والبوادي
واخذ جواهر المعادن واخذ الجص
والملاح من المواضع المباح والتقاط
السنبلة وغوها لان الشركة تتضمن
الوكالة والوكيل يملكه بالاخذ بدون
امره فلا يصح نايبا عنه (على القارى)
٢ وللمعين في الجمع او القطع او الربط
او الحمل او غيره وصاحب العدة اى
لمالك ما يحتاج الاخذ اليه من نحو
الدابة والاكاف والجوالق وهى بالضم
فى الاصل ما اعد لامر يحدث كما
فى المقياس (ج)

إِلَى الْمَضَارِبِ وَشُيُوعِ الرِّبْحِ بَيْنَهُمَا وَلِلْمَضَارِبِ فِي مَطْلَقِهَا أَنْ
يَبِيعَ بِنَقْدٍ وَنَسِيئَةٍ إِلَّا بِأَجَلٍ لَمْ يَعْهَدْ وَأَنْ يَشْتَرَى وَيُوكَلَ بِهِمَا
وَيُسَافِرَ وَيُضْعَ وَلَوْ رَبُّ الْمَالِ وَلَا تَفْسُدَ هِيَ بِهِ وَيُودِعَ وَيَرْهَنَ
وَيُوجِرَ وَيَسْتَأْجِرَ وَيُجْتَالَ بِالْثَمَنِ عَلَى الْإِسْرِ وَالْأَعْسَرِ وَلَا يَقْرَضُ
وَلَا يَسْتَدِينُ إِلَّا بِأَذْنِ الْمَالِكِ وَلَا يَضَارِبُ وَلَا يَخْلُطُ بِمَالِهِ إِلَّا بِأَذْنِهِ
أَوْ بِإِعْمَلٍ بِرَأْيِكَ فَلَوْ قِيلَ هَذَا وَقَصَرَ أَوْ حُمِلَ بِمَالِهِ تَبَرَّعَ خِلَافَ
مَا إِذَا صَبَغَ أَحْمَرَ وَلَا يَجَاوِزُ بِلْدًا وَسِلْعَةً وَوَقْتًا وَشَخْصًا عَيْنَهُ
رَبُّ الْمَالِ فَإِنْ جَاوَزَ عَنْهُ ضَمِنَ وَلَهُ رِبْحُهُ وَلَا يَزُوجُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً
وَلَا يَشْتَرِي مَنْ يَعْتَقُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ فَلَوْ شَرَى فَلِلْمَضَارِبِ وَلَا
مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ أَنْ كَانَ رِبْحٌ وَلَوْ فَعَلَ ضَمِنَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ صَحَّ
وَنَفَقَةُ مَضَارِبِ عَمَلٍ فِي مَصْرِهِ فِي مَالِهِ وَفِي سَفَرِهِ طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ
وَكِسْوَتُهُ وَاجْرَةٌ خَادِمِهِ وَغَسْلُ ثِيَابِهِ وَرُكُوبُهُ كِرَاءً وَشِرَاءً وَعَلْفُهُ
فِي مَالِهَا بِالْمَعْرُوفِ وَضَمِنَ الْفَضْلَ وَمَا دُونَ سَفَرٍ يَغْدُو إِلَيْهِ وَلَا
يَبِيتُ بِأَهْلِهِ كَالسَّفَرِ فَإِنْ رِبْحٌ أَخَذَ الْمَالِكُ مَا انْفَقَ ثُمَّ قَسَمَ الْبَاقِي

١ فلَوْ قِيلَ هَذَا وَقَصَرَ أَيْ قَالَ رَبُّ
الْمَالِ لِلْمَضَارِبِ أَعْمَلُ بِرَأْيِكَ فَاشْتَرَى
ثَوْبًا وَقَصَرَهُ بِمَالِهِ أَيْ غَسَلَهُ مِنْ قَصْرِ
يَقْصُرُ بِالضَّمِّ قَصْرًا وَقَصَارَةً بِالْفَتْحِ أَوْ
مِنْ قَصْرِ الثَّوْبِ بِالتَّشْدِيدِ أَيْ جَمْعِهِ
فَغَسَلَهُ أَوْ حُمِلَ الْمَتَاعُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ
عَلَى دَابَّةٍ مُسْتَأْجَرَةٍ بِمَالِهِ أَيْ بِالْمَضَارِبِ
بِهِ فَيُؤْظَرُ الْفَعْلَيْنِ تَبَرَّعَ الْمَضَارِبِ
بِهِ فَلَا يَرْجِعُ بِمَالِهِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ
لأنه استدانته بلا أَذْنٍ صَرِيحٍ خِلَافَ
مَا إِذَا صَبَغَ بِمَالِهِ أَحْمَرَ أَيْ خِلَافَ
ثَوْبٍ مَشْرُوعٍ صَبَغَ أَحْمَرَ أَوْ خِلَافَ
صَبَغَ ثَوْبٍ مَشْرُوعٍ فَمَا مَوْصُوفَةٌ أَوْ
مَوْصُولَةٌ أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ وَإِذَا زَائِدَةٌ فِي
الصُّورِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَوْهَرِيُّ وَاحْتَرَزَ
بِالْحَمْرَةِ عَنِ السَّوَادِ فَانْهَ نَقْصَانُ عِنْدَهُ
خِلَافَ الْحَمْرَةِ فَانْهَ زِيَادَةُ فَيَصِيرُ شَرِيكَاً
لَهُ فَيَقْسَمُ بَعْدَ الْبَيْعِ ثَمَنُهُ عَلَى قِيَمَةِ
صَبْغِ الْمَضَارِبِ وَقِيَمَةِ الثَّوْبِ الْأَبْيَضِ
لِلْمَضَارِبَةِ خِلَافَ الْقَصَارَةِ وَالْحُمْلِ فَانْه
لَا يَصِيرُ بِهِمَا إِذْ لَيْسَا بِمَالٍ قَائِمٍ حَتَّى
لَوْ قَصَرَ بِالنِّشَاءِ صَارَ شَرِيكَاً وَسَائِرِ
الْأَلْوَانِ كَالْحَمْرَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ اعْتِمَاداً
عَلَى الْغَضَبِ (ج)

١ فله بيع عرضها أى غير النقيدين
من مال المضاربة لان الربح لا يظهر
الا به وفيه اشعار بانه لم يجب على
المضارب وقد وجب عليه لما يأتى
فالاولى باع عرضها (ج)

٢ نض صفة نقد بالفتح والصاد المعجمة
اى حصل من بيع مال المضاربة يقال
خذ ما نض لك اى تيسر وحصل
والناض عند اهل الحجاز الدراهم
والدنانير كما فى المغرب (ج)

٣ ويبدل اى يجب ان يبيع خلافة
اى خلاف جنس رأس ماله به اى
بجنسه فانه اذا عزل ومال المضاربة
من جنس رأس المال من كل وجه
بان كان دراهم اودنانير لم يتصرف
المضارب فيه اصلا واذا لم يكن من
جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة
عرضا ورأس المال احد النقيدين لم
يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس
المال واذا كان من جنسه من وجه
بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير
صرفه بما هو من جنس رأس المال
دون العروض وتماهى فى الذخيرة (ج)
٤ هى فى اللغة من الزرع وهو طرح
الزرعة بالضم وهى البذر وموضعه
المزرعة مثلثة الرء كما فى القاموس
الا انه مجاز حقيقته الانبات ولذا قال

وَأَنْ دَفَعَ الْمُضَارِبُ مُضَارَبَةً بِلَا إِذْنٍ ضَمِنَ عِنْدَ عَمَلِ الثَّانِي وَقِيلَ
عِنْدَ رَجْعِهِ وَصَحَّ أَنْ شَرَطَ لِعَبْدِ الْمَالِكِ شَيْءٌ لِيَعْمَلَ مَعَ الْمُضَارِبِ *
وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَلِحَاقِ الْمَالِكِ مَرْتَدًا وَلَا يَنْعَزِلُ حَتَّى يَعْلَمَ
بِعَزْلِهِ فَلَوْ عُلِمَ فَلَهُ بَيْعُ عَرْضِهَا ثُمَّ لَا يَتَصَرَّفُ فِي ثَمَنِهِ وَلَا فِي نَقْدِ
نُضٍّ مِنْ جَنْسِ رَأْسِ مَالِهِ وَيُبَدَّلُ خِلَافَهُ بِهِ وَلَوْ اقْتَرَفَا فِي الْمَالِ
دَيْنٌ لَزِمَهُ طَلَبُهُ إِنْ كَانَ رِبْحٌ وَإِلَّا يُوكَلُ الْمَالِكُ بِهِ وَكَذَا سَائِرُ
الْوُكُلَاءِ وَالْبَيَاعِ وَالسِّمَسَارِ يُجْبَرَانِ عَلَيْهِ وَمَا هَلَكَ صَرِفُ
إِلَى الرِّبْحِ أَوَّلًا وَإِنْ قَالَ الْمَالِكُ عَيَنْتُ نَوْعًا صَدَقَ الْمُضَارِبُ
إِنْ جَعَدَ وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ نَوْعًا صَدَقَ الْمَالِكُ وَكَذَا إِنْ
قَالَ بَضَاعَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَقَالَ ذُو الْيَدِ مُضَارَبَةٌ أَوْ قَرْضٌ

كتاب المزارعة

هى عقد الزرع ببعض الخارج ولا تصح عند أبى حنيفة رحمه الله
وصحت عندهما وبه يفتى بشرط صلاحية الأرض للزرع وأهلية
العاقدين وذكر الهدية ورب البذر وجنسه وقسط الآخر

عليه السلام لا يقولن احدكم زرعت بل
حرثت اى طرحت البذر كما فى الكشف
وغيره وانما اثر هذه المادة على المخابرة
التي هى لغة مدنية لانه من خبير
اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من
الجوامد قليل وهذه البيئة لعمل احد
وسببية اخر واعلم ان المزارع آخذ
الارض لادافعها وان جاز ان يطلق
عليه ايضا كما فى الطلبة (ج)

ثم قسمه الباقي من البذر والخراج
ففى مجرورة بالكاف وانما تفسد لانه
ربما لم يبق شىء بعد (ج)

٢ وصح عقد الزراعة ان شرط التبن
رب البذر لان ذلك حكم عقد المزارعة
(على القارى وكذا فى الشنمى)

٣ الا رب البذر فانه لم يجبر على
العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك
البذر فى الحال وفيه اشعار بان هذا
قبل لقاء البذر فى الارض واما بعده
فيجبر لان العقد يحصر بصر لازما من
الجانبيين حتى لا يملك احدهما الفسخ
بعده الا بعذر كما فى الذخيرة (ج)

مطلب المساقات

والتَّخْلِيَةُ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالْعَامِلِ وَشُيُوعُ الْحَبِّ فَتَفْسُدَ إِنْ شَرِطَ مَا
يُنَافِيهِ كَرَفْعِ الْبَذْرِ أَوْ الْخُرَاجِ ثُمَّ قِسْمَةُ الْبَاقِي وَكَذَا شَرْطُ التَّيْنِ لِغَيْرِ
رَبِّ الْبَذْرِ وَصَحِّ لِلْآخِرِ أَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ وَلَا تَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
الْأَرْضُ وَالْبَذْرُ لِأَحَدٍ وَالْبَقَرُ وَالْعَمَلُ لِآخَرَ أَوْ يَكُونَ الْأَرْضُ
أَوْ الْعَمَلُ لَهُ وَالْبَاقِي لِآخَرَ وَإِذَا صَحَّتْ فَالْخُرَاجُ عَلَى الشَّرْطِ وَلَا
شَيْءَ لِلْعَامِلِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَيَجْبَرُ مِنْ أَبِي عَنِ الْمُضَى إِلَّا رَبُّ الْبَذْرِ
فَإِنْ أَبِي بَعْدَ مَا كَرِبَ الْعَامِلُ يَجِبُ أَنْ يَسْتَرْضَى وَإِنْ فَسَدَتْ
فَالْخُرَاجُ لِرَبِّ الْبَذْرِ وَلِلْآخِرِ أَجْرُ الْمِثْلِ وَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا شَرِطَ
وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَتَفْسَخُ بِدَيْنٍ مُحَوَّجٍ إِلَى بَيْعِهَا فَإِنْ مَضَتْ
الْمُدَّةُ وَلَمْ يَدْرِكِ الزَّرْعُ فَعَلَى الْعَامِلِ أَجْرُ مِثْلِ نَصِيْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ
حَتَّى يَدْرِكَ وَنَقْفَةُ الزَّرْعِ عَلَيْهَا بِالْحَصَصِ كَأَجْرِ الْحَصَادِ وَخَوِّهِ
فَإِنْ شَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ صَحَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهِ يَفْتَى
فصل المساقاة هى دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من
ثمره وهى كالمزارعة الا انها تصح بلا ذكر المدة وتقع على اول

ثَمْرٍ يَخْرُجُ وَأَدْرَاكَ بَذَرِ الرُّطْبَةِ كَأَدْرَاكِ الثَّمْرِ وَذِكْرُ مَدَّةٍ لَا

يَخْرُجُ الثَّمْرُ فِيهَا يَفْسِدُهَا بِخِلَافِ مَدَّةٍ قَدْ يَخْرُجُ وَقَدْ لَا فَإِنْ لَمْ

يَخْرُجْ فِيهَا فَلِلْعَامِلِ أَجْرُ الْمِثْلِ وَلَا تَصِحُّ أَنْ أَدْرَاكَ الثَّمْرَ وَقَدْ

الْعَقْدُ كَالْمَزَارَعَةِ فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَالثَّمْرُ نِي يَقُومُ الْعَامِلُ عَلَيْهِ أَوْ

وَارِثُهُ وَلَا تَنْفُسُ إِلَّا بَعْدَ وَكُونَ الْعَامِلِ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَمَلِ

أَوْ سَارِقًا يَخَافُ عَلَى سَعْفِهِ أَوْ ثَمَرِهِ عَذْرًا وَدَفْعُ فُضَاءٍ لِلْفَرَسِ وَيَكُونُ

الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ بَيْنَهُمَا لَا يَصِحُّ لِلْعَامِلِ قِيَمَةُ غَرَسِهِ وَأَجْرُ عَمَلِهِ

كتاب احياء الموات

هِيَ أَرْضٌ بَلَا نَفْعٍ لَا تَقْطَاعُ مَائِهَا وَنَحْوُهُ لَا يَعْرِفُ مَالُهَا بَعِيدَةٌ

عَنِ الْعَامِلِ لَا يَسْمَعُ صَوْتُ مَنْ أَقْصَاهُ مِنْ أَحْيَاءٍ مُلْكُهُ أَنْ أَذِنَ

الْإِمَامُ وَمَنْ حَجَرَ أَرْضًا وَلَمْ يَعْمَرْهَا ثَلَاثَ حَجَجٍ دَفَعَهَا الْإِمَامُ إِلَى

غَيْرِهِ وَمَنْ حَفَرَ بُئْرًا فِي مَوَاتٍ بِالْأَذْنِ فَلَهُ حُرْمَتُهَا لِلْعَطَنِ وَالنَّاضِعِ

أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فِي الْأَصْحَ وَالْمَعِينِ خَمْسُمِائَةٍ كَذَلِكَ

وَمَنْعُ غَيْرِهِ مِنَ الْحَفْرِ فِيهِ فَإِنْ حَفَرَ فِي مَتْنِهَا فَلَهُ الْحَرِيمُ مِنْ

١ والثمرني وهو بكسر النون

وتحتية سا كنه بعده همزة وفد يدغم

أي غير نضيج على القاري وكذا

مفهوم ج في كتاب الاشارة

٢ فضاء أي ارضا واسعة خالية فارغة

ذكره ابن الاثير (ج)

٣ لا يصح المسافاة وتفسد لاشتراط

الشركة فيها كان حاصل لا يعمل وهو

الارض كما في الكرمان وفيه اشارة

الى انه لو دفعها للفرس على ان

يكون الشجر بينهما يصح والى انه

لو شرط ان الثمر او الشجر والثمر

بينهما يصح سواء كان الفرس لرب

الارض او العامل كما في التنقي

وغيره (ج)

٤ ومن حجر ارضا أي وضع حجرا

للاعلام بانه قصد احيائها مأخوذ

من الحجر بفتح الجيم لان الغالب ان

يكون ذلك بالاحجار او بسكون

الجيم بمعنى المنع (على القاري)

١ الشرب بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب واليه اشار بقوله نصيب الماء اى الحظ المعين من الماء الجارى او الراكد للحيوان او الجماد وشرية زمان الانتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب وانما خالف دأبه وذكر المعنى اللغوى دون الشرعى لئلا يتوهم انه مراد فى هذا المقام والشفة بفتحين فى الاصل شفه او شفو فابدل اللام بالتاء تخفيفا وشرية شرب بنى ادم اى استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او لوضوء او الغسل او غسل الثياب او نحوها كما فى المبسوط فالشرب بالضم او الفتح مصدر من حد علم (ج) ٢ ومن جاوز من ارضه برى اى كل شريك جاوز من الذين يكيرون النهر عن ارضه لم يكن عليه كرى باقى النهر وهذا عند ابى حنيفة رحمه الله وقالوا عليهم كرى من اوله الى آخره (شرح وقايه)

٣ الا عند مشايخ بلخ فان ابا بكر الاسكافى ومحمد بن سلمة وغيرهما من مشايخ بلخ رحمه اجازوا بيع الشرب يوما او يومين لان اهل بلخ تعاملوا على ذلك لحاجتهم اليه (ش) مشايخ بلخ للتعامل والقياس يترك به ولم يجوز عند الفقيه ابى جعفر واستاذه ابى بكر البلخى وغيرهما اذ القياس لا يترك بتعامل بلدة واحدة كما فى الذخيرة (ج)

ثَلَاثَ جَوَانِبَ وَلِلْقَنَاتِ حَرِيمٌ بِقَدْرِ مَا يَصْلَحُهَا وَلَا حَرِيمَ لِلنَّهْرِ
فَصَلَّ الشَّرْبَ نَصِيبُ الْمَاءِ وَالشَّفَّةُ شَرِبَ بَنَى آدَمَ وَالْبَهَائِمَ
وَلِكُلِّ حَقُّهَا وَحَقُّ سَقَى الدَّوَابِّ إِنْ لَمْ يَخَفْ تَخْرِيبَ النَّهْرِ فِي
كُلِّ مَاءٍ لَمْ يَحْرُزْ بِنَاءً وَحَقُّ الشَّرْبِ وَنَصِيبُ الرَّحَى إِلَّا إِذَا
أَضْرَبَ بِالْعَامَةِ أَوْ خَصَّ النَّهْرَ بِغَيْرِهِ أَيْ دَخَلَ فِي الْمَقَاسِمِ وَكَرَى
نَهْرٌ لَمْ يَمْلِكْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ فَعَلَى الْعَامَةِ
وَكَرَى نَهْرٌ مُلْكٌ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ أَعْلَاهُ وَمَنْ جَاوَزَ مِنْ أَرْضِهِ بَرَى
وَصَحَّ دَعْوَى الشَّرْبِ بِلَا أَرْضٍ وَإِنْ اخْتَصَمَ قَوْمٌ فِي شَرْبٍ
بَيْنَهُمْ قَسَمَ بِقَدْرِ أَرْضِهِمْ وَمَنْعَ الْأَعْلَى مِنْ سَكْرِ النَّهْرِ وَإِنْ
لَمْ يَشْرَبْ بِدُونِهِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ وَكُلُّ مَنْهُمْ مِنْ نَصِيبِ رَحَى
وَحَوْه إِلَّا فِي مُلْكِهِ بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ بِالنَّهْرِ وَلَا بِالْمَاءِ وَمِنْ
التَّغْيِيرِ مِمَّا كَانَ قَدِيمًا وَالشَّرْبُ يورث ويوصى بالانتفاع به
وَلَا يَبَاعُ بِلَا أَرْضٍ إِلَّا عِنْدَ مَشَايِخِ بَلْخٍ وَكَذَا الْإِجَارَةُ وَالْهَبَةُ وَمَنْ
سَقَى مِنْ شَرْبٍ غَيْرِهِ يَضْمَنُ لِمَنْ سَقَى أَرْضَهُ فَتَزَتْ أَرْضُ جَارِهِ

١ عند أبي حنيفة رحمه وان على
بموته على الصحيح نحو ان مت فقد
وقفت دارى على كذا كما في الهداية
(ج) قال رحمه الله قال في الكتاب
لا يزول ملك الوقف الا ان يحكم
به الحاكم او يعلقه بموته وهذا في
حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في
مجتهد فيه اما في تعلقه بالموت فالصحيح
انه لا يزول ملكه الا انه تصدق
بمنافعه مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية
بالمنافع مؤبدا فيلزم والمراد بالحاكم
المولى فاما المحكم ففيه اختلاف
المشايخ (هداية)

٢ وصح عنده وعليه الفتوى ولم يصح
عند محمد رحمه الله جعل الغلة اى منافع
الوقف كلا او بعضا لنفسه مدة حياته
وللقراء مدة وفاته فاذا مات صارت
الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس
بمفيد فانه لو وقف وقفا مؤبدا
واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه
مدة حياته جاز الوقف والشرط
عند أبي يوسف رحمه الله فاذا
انقضوا صارت للمساكين كما في
المغنى وفيه اشارة الى انه لا يجل
للاوقف ان ياكل من وقفه الا بالشرط
كما في المضرات والى انه لو شرط
لنفسه الاكل فمات وعنده معاليق من
عنب او زبيب رد الى الوقف واما
ان كان خبز البر فلو رثته وهذا عند أبي
يوسف رحمه الله واما عند محمد رحمه الله
فليس فيهر رواية ظاهرة واختلف المشايخ
على قوله كما في المحيط (ج)

كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة كالعارية
وعندهما هو حبس على ملك الله تعالى فلا يزول ملك المالك
عند أبي حنيفة رحمه الله الا ان يحكم به جاكهم والافى مسجد بنى
وافرز به بطريقه واذن للناس بالصلوة فيه وصلى واحد وعند
محمد رحمه الله تسليمه الى المتولى وقبضه شرط وعند أبي يوسف
رحمه الله يزول بنفس القول فصح عنده وقف المشاع وجعل
الغلة والولاية لنفسه وشرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء
وترك ذكر مصرفي مؤبدا فاذا انقطع صرف الى الفقراء وصح
عند محمد رحمه الله وقف منقول فيه تعامل كالصنف ونحوه
وعليه الفتوى ولا يملك الوقف ولا يملك لكن يجوز قسمة
المشاع عند أبي يوسف رحمه الله ويبدأ من ارتفاع الوقف
بعمارتيه ان وقف على الفقراء وان وقف على معين وآخره
للفقراء ففي ماله فان امتنع او كان فقيرا آجره الحاكم

وعمره باجرته ثم رده الى مصرفه ونقصه بصرف الى عمارته
او يدخر لوقت الحاجة اليها وان تعذر صرفه اليها بيع
وصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مصارفه

كتاب الكراهية

ما كره حرام عند محمد رحمه الله ولم يلفظ به لعدم القاطع وعندهما
الى الحرام اقرب * الاكل فرض ان دفع به هلاكه وما جور

عليه ان مكنته من صلواته فائماً وصومه ومباح الى الشبع ليزيد

قوته وحرام فوقه الا لقصد قوة صوم الغد او لئلا يستحي ضيفه

وحل استعمال المفضض متقياً موضع الفضة والاحجار لا الذهب

والفضة للرجال الا خاتم ومنطقة وحلية سيف منها ومسبار ذهب

في الخاتم ولا يستختم بحديد وصفر وحجر ولا يلبس رجل حريراً

الا قدر اربعة اصابع ويتوسده ويفرشه ويلبس ما سداه

ابر يسم ولحمته غيره وعكسه في حرب فقط وكره الباس الصبي

ذهبا او حريراً * وينظر الرجل من الرجل والمرأة من البراة

١ بين مصارفه اي مستحقى الوقف
لانه جزء من العين وحققهم في المنفعة وهذا
كله اذا بقي اصل الوقف واما اذا خرب
او استغنى عنه فان عرف الواقف يعود
اليه او الى ورثته وان لم يعرف فلقطة
صرف الى الفقراء وجاز الصرف باذن
القاضي الى عماره حوض ونحوه (ج)
٢ اي لم يقل محمد رحمه الله انه حرام لعدم
وجد ان الدليل القاطع على حرمة
(ج) والمروى عن محمد رحمه الله نسا
ان كل مكروه حرام الا انه لما
لم يجد فيه نسا قاطعاً لم يطلق عليه
لفظ الحرام هداية

٣ وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها
عندهم مالم يمنع مانع عنه الا انه
عندهما ما كان الى الحل اقرب اي
يثيب تاركه ادنى ثواب فما كره تحريماً
وتنزيها عندهما تنزيه عنده كما
في التلويح وغيره (ج)

٤ وحجر مثل بلور ووفير وزج وياقوت
ويشب بالباء وقيل بالفاء وقيل بالميم
وقيل ان اليشب ليس بحجر فلا باس
به وهو الاصح كما في الخلاصة ويستثنى
منه العقيق فانه قال صلى الله عليه من
تختم بالعقيق فانه لم يزل في بركة
وسرور كما في الزاهد ومن الناس
من اباح التختم بالذهب والحديد
والحجر كما في التمر ناشى (ج)
٥ ويفرشه اي يجوز عنده للرجل ان
يجعل الحرير تحت رأسه وجنبه ويكره

عندهما وبه اخذ اكثر المشايخ كما
في الكرماني وعلى هذا الخلاف تعليق
الحرير على الجدار والابواب كما
في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس
بالجلوس على بساط الحرير كما
في الخزانة والى انه لا يكره الاسناد الى
وسادة من ديباج هو منقش من الحرير
وكذا وضع ملاة الحرير على مهد
الصبي (ج)

١ وما حل نظره حل مسه لتحقيق الحاجة
الى ذلك في المخالطة مع قلة الشهوة
في المحارم وهذا في غير نظر المرأة
من الاجنبى ونظر الرجل من الاجنبية
حتى لا يجوز للرجل مس وجه الاجنبية
ولا كفيتها ويجوز له مس ما نظر من
محارمه الا اذا خاف عليها او على نفسه
الشهوة فانه ح لا يمسها ولا ينظر اليها
ولا يخلو بها ولا بأس بالمسافرة بها
فان احتاجت الى الراكب والانزال
ولم يمكنها الركوب بنفسها فلا بأس
بان يمسها من وراء ثيابها ويأخذ
ظهرها وبطنها دون ما تحتها ان امن
الشهوة وان خافها عليها او على نفسه
او ظن اوشك اجتناب ذلك بجهده (ش)

وَالرَّجُلُ سَوَى مَا بَيْنَ السَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ وَمَنْ مَحَرَّمَهُ وَامَةً غَيْرَهُ
إِلَى مَا وَرَاءَ الظُّهْرِ وَالْبَطْنِ وَالْفَخْذِ وَمِنْ الْأَجْنَبِيَّةِ وَالسَّيِّدَةِ إِلَى
الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ وَشُرْطِ الْأَمْنِ عَنِ الشَّهْوَةِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ
كَالْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ وَإِرَادَةِ النِّكَاحِ وَالشِّرَاءِ وَالْمَدَاوِةِ وَيَنْظُرُ إِلَى
مَوْضِعِ الْمَرِيضِ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَالْخِصْيِ وَنَحْوِهِ كَالْفَعْلِ وَإِلَى كُلِّ
أَعْضَاءٍ مِنْ يَحِلُّ بَيْنَهُمَا الْوُطَى وَمَا حَلَّ نَظَرُهُ حُلْمَهُ وَإِذَا حَدَّثَ
مَلِكٌ أَمَةً وَلَوْ بَكْرًا أَوْ مَشْرِيَّةً مِنْ لَا يَطَاعُ حُرْمَ وَطُوعِهَا وَدَوَائِعِهَا
حَتَّى تَسْتَبْرِي بِبَيْضَةٍ بَعْدَ الْقُبْضِ فِيمَنْ تَحْبِضُ وَبِشَهْرِ فِي ذَاتِ
شَهْرِ وَبِوَضْعِ الْحَمْلِ فِي الْحَامِلِ وَرِخْصِ حَيْلَةٍ إِسْقَاطُهُ إِنْ عَلِمَ
عَدَمُ وَطِئِ بَائِعِهَا فِي هَذَا الظُّهْرِ وَهِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَهُ حُرَّةً إِنْ
يَنْكِحَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا وَإِنْ كَانَتْ إِنْ يَنْكِحَهَا الْآخَرَ ثُمَّ يَشْتَرِي
وَيَقْبِضُ ثُمَّ يَطْلُقُ وَمَنْ فَعَلَ بِشَهْوَةٍ أَحَدَى دَوَائِعِ الْوُطَى بِأَمْتِهِ
لَا تَجْزِعَانِ نِكَاحًا حُرْمَ عَلَيْهِ وَطُوعُهَا بَدْوَائِعِهَا حَتَّى يَحْرِمَ أَحَدُهُمَا
وَكُرْهُ تَقْبِيلِ الرَّجُلِ وَعِنَافُهُ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ وَكُرْهُ بَيْعِ الْعَدْرَةِ خَالِصَةً

وصح مخلوطة والانتفاع بها وبيع السرفين وخصاء البهايم لا
الادمي وانزاع الحبير على الخيل وسفر الامة وام الولد بلا محرم
وبيع العصير من متخذة خمر او كره استخدام الخصى واقراض
بقال شيئا اخذ منه ماشاء واللعب بالنرد والشطرنج والغناء وكل
لهو وجعل الغل في عنق عبده بخلاف التقيد واحتكار قوت البشر
والبهايم في بلد يضر باهل لاعلة ارضه ومجوبة من بلد آخر
وتسعين الحاكم الا اذا تعدى الارباب عن القيمة فاحشا وقبل
قول فرد كيف ما كان في المعاملات فان قال كافر شريت اللحم
من مسلم او كتابي حل اكله ومن مجوسي حرم وشريط العدل في
الديانات كالخبر عن نجاسة الماء وفي الفاسق والمستور تحرى

كتاب الاشربة

حرم الخمر وهي النبيء من ماء عنب غلى واشتد وقنف بالزبد
وان قلت كالطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثه
وغلظا نجاسة ونقيع التمر اى السكر ونقيع الزبيب نبيئين

١ وبيع العصير من يعلم انه يتخذة
خمر لان العصير بعينه ليس باله
الفساد وانما يكون بعد تغييره بخلاف
السلاح فان عينه للشر بلا تغييره فيكفر
بيعه من اهل الفتنة وحمل خمر
ذمي باجرة وقال لا يجوز ولا يحل له
الاجرة (ايضاح الاصلاح)

٢ الغلى غينك فتحى ولا ملك سكونيله
والغليان فتحانله فينامق معناسنه دور
يقال غلت القدر غليا وغليانا من
الباب الثانى اذا جاشت (اوقيانوس)
٣ كالطلاء بالكسر والهد فانه حرام
وان قل فالقصد من التشبيه مجرد
الجمع فى هذا الوصف لا المبالغة حتى
يلزم ان يكون المشبه به اقوى واشهر
وفى التشبيه تسامح والعطى احسن
كما ظن (ج)

٤ ومثل نقيع التمر اى السكر ونقيع
الزبيب نبيئين اى غير مطبوخين فانهما
حرامان ولو قليلين والنقيع اسم مفعول
من المزيد او الثلاثى فى المغرب يقال
انقع الزبيب فى الحابية ونقعه اذا لقاه
فيها ليبتل ويخرج منه الحلاوة (ج)

١ الذبايح جمع ذبيحة أى مذبوح وهى اسم ما يذبح كالذبيح بالكسر والذبح بالفتح مصدر ذبح ان قطع الاوداج حرم ذبيحة أى مذبوح لم يذك أى لم يذبح شرعيا اختياريا كان او اضطراريا فان قلت فلا يتناول الذبيحة المتردية والنطيحة وغوها قلت نعم الا ان حكمها يعلم بما ذكر بطريق الدلالة فانه اذا حرم مالم تذك حال كونه مذبوها فلان يحرم حال عدم كونه مذبوها احق وحكمه الى الفهم اسبق (ايضاح الاصلاح)

٢ لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد مذكا هم لان مطلق الطعام غير المذكى حل من أى كافر كان ويشترط ان لا يذكر الكتابى عند الذبح غير الله حتى لو ذكر المسيح او عزيزا لا يحل ذبيحته (ش) ذبيحة المسلم والكتابى حلال اذا اتوا به مذبوها واما اذا ذبح بالحضور فلا بد من الشرط المذكور وهو ان لا يذكر غير اسم الله (عنايه) وشرط لحل المذبوح كون الذابح على ملّة اهل التوحيد حقيقة بان كان مسلما او دعوى بان كان كتابيا (ابو المكارم)

اِذَا غَلَّتْ وَاشْتَدَّتْ وَحَرَمَةُ الْخَمْرِ اقْوَى فَيَكْفُرُ مُسْتَعْلَهَا فَقَطَّ^ع
وَحَلَّ الْمِثْلُ الْعَنِى مُشْتَدًّا وَنَبِيذُ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ مَطْبُوعًا اَذَى^ع
طَبَخَةً وَاِنْ اُشْتَدَّ اِذَا شَرِبَ مَالَهُ يَسْكُرُ بِلَانِيَةِ لَهْوٍ وَطَرِبَ وَالْخَلِيطَانِ^ع
وَنَبِيذُ الْعَسَلِ وَالتَّيْنِ وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالثُّرَّةِ وَاِنْ لَمْ يَطْبَخْ بِلَالَهُوٍ^ع
وَطَرِبَ وَخَلَّ الْخَمْرُ وَلَوْ بَعْلَاجٍ وَالْاَنْتَبَاضُ فِي الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمَزْفَةِ^ع
وَحَرَمُ شَرْبِ رَدَى الْخَمْرِ وَالْاِمْتِشَاطِ بِهِ وَلَا يَحْدُثُ شَرْبُهُ بِالسَّكْرِ

كتاب الذبايح

حَرَمُ ذَبِيحَةٍ لَمْ تَذَكَّ وَذَكْوَةُ الضَّرُورَةِ جَرَحَ اَيْنَ كَانَ مِنَ الْبَدَنِ^ع
وَالْاِخْتِيَارُ ذَبْحُ بَيْنِ الْعَلَقِ وَاللَّبَةِ وَعُرُوقِهِ الْحَلْقُومِ وَالْمَرَى^ع
وَالْوَدْجَانِ وَحَلَّ يَقْطَعُ اَيُّ ثَلَاثٍ مِنْهَا فَلَمْ يَجْزِ فَوْقَ الْعُقْدَةِ وَقِيلَ^ع
يَجُوزُ وَبِكُلِّ مَا فِيهِ حِدَةٌ الْاَسْنَاوُظُ فَرَاثِمِينَ وَكَرِهَ النَّخْعَ وَالسَّلْخَ^ع
فَبَلَّ اِنْ يَبْرُدُ وَكُلُّ تَعْذِيبٍ بِلا فَائِدَةٍ * وَشَرِطُ كَوْنِ الذَّابِحِ^ع
مُسْلِمًا اَوْ كِتَابِيًّا وَلَوْ حَرَبِيًّا اَوْ اِمْرَاةً اَوْ مَجْنُونًا اَوْ صَبِيًّا يَعْقِلُ^ع
وَيَضْبُطُ اَوْ اَقْلَى اَوْ اَخْرَسَ لَمْ يَنْ لَ اَكْتَابَ لَهُ وَمَرْتَدًا وَتَارِكًا^ع

التَّسْمِيَةُ عَمْدًا وَإِنْ نَسِيَ صَحَّ وَحَرَّمَ أَنْ عَطَفَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ غَيْرَهُ

نَعُو بِسْمِ اللَّهِ وَاسْمِ فُلَانٍ وَكَرِهَ أَنْ وَصَلَ وَلَمْ يَعْطِفْ نَعُو بِسْمِ اللَّهِ

اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ وَحَلَّ أَنْ فَضَلَ صُورَةً وَمَعْنَى كَالدُّعَاءِ

قَبْلَ الْأَضْجَاعِ وَالتَّسْمِيَةِ وَنَدَبَ نَحْرَ الْأَبْلِ وَكَرِهَ ذَبْحَهَا وَفِي الْبَقَرِ

وَالْغَنَمِ عَكْسَهُ وَكَفَى الْجَرْحُ فِي نَعْمٍ تَوْحُشٍ أَوْ سَقَطَ فِي بَيْتٍ وَلَمْ

يُمْكِنَ ذَبْحُهُ لَا فِي صَيْدٍ اسْتَنْسَ وَلَا يَحِلُّ جَنِينَ مَيْتٍ وَجَدَ فِي بَطْنٍ

أُمِّهِ وَلَا ذَوَابٍّ أَوْ مَخْلَبٍ مِنْ سَبْعٍ أَوْ طَيْرٍ وَلَا الْعُشْرَاتِ وَالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ

وَالْبَغْلِ وَالْغِيلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالضَّبْعِ وَالْبِرْبُوعِ وَالْأَبْقَعِ

الَّذِي يَأْكُلُ الْجَيْفَ وَلَا حَيَوَانَ مَائِي سِوَى سَمَكٍ لَمْ يَطْفِ وَحَلَّ الْجَرَادُ

وَأَنْوَاعُ السَّمَكِ بِلَاذِ كُوفَةٍ وَغَرَابِ الزَّرْعِ وَالْعَقَقِ وَالْأَرَنْبِ مَعَهَا

كِتَابُ الْأَضْحِيَّةِ

هِيَ شَاةٌ مِنْ فَرْدٍ وَبَقْرَةٌ أَوْ بَعِيرٌ مِنْهُ إِلَى سَبْعَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ

لِفَرْدٍ أَقَلٌّ مِنْ سَبْعٍ وَيُقَسَّمُ اللَّحْمُ وَزَنًا لِأَجْزَاءٍ إِلَّا إِذَا ضُمَّ مَعَهُ

مِنْ أَكْرَعِهِ أَوْ جَانِبِهِ وَصَحَّ اشْتِرَاكُ سِتَّةٍ فِي بَقْرَةٍ مُشْرَبَةٍ لِأَضْحِيَّةٍ

١ أي كل حيوان أنسى وإن لم يكن له يدان ورجلان كالدياجة والحمامة والابل والبقر والغنم والجمار الوحشي والظبي والنعم بفتحيتين وقد يسكن في الأصل الابل والشاة أو الابل لاغير كما في القاموس (ج)

٢ أي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرباعية وبالمخلب الذي هو ظفر كل سبع من الماشي والطيور كما في القاموس وإنما قلنا يصيد احترازا عن البعير والنعامة فإن لهما نابا ومخلبا (ج)

٣ لم يطف السمك الطافي هو الذي يموت في الماء حتى انفخ بلا سبب ويعلو فيظهر وإصحابنا رحمهم الله تعالى كرهوا الحيوان المائي مطلقا إلا سمكا لم يطف وأباحها ابن أبي ليلى ومالك والشافعي رحمهم الله واستثنى بعض مالكية كلب الماء وخنزيره وإنسانه الخلاف في البيع والأكل واحد والأصل في السمك عندنا أن ما مات منه بسبب فهو حلال كاللأخوذ منه وما مات بغير سبب لا يحل كالطافي (غررودر)

١ ويضحي الاب او الوصى على الاصح
من مال طفل غنى وقاله محمد وزفر رحمهما
الله ان الاب يضحي من مال نفسه كما
في الهداية وقيل لا يضحي على الاصح
من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب
والصحيح انه يضحي على ما قال
القدروى والجد كالأب عند عدمه كما
في الاختيار والكلام مشعر بانه لا يجب
عليه ان يضحي عن طفل فقير في ظاهر
الرواية وعنه انه يضحي وقيل يضحي
عند الشيخين رحمهما الله لا عند محمد
وزفر رحمهما الله كما في المحيط والفتوى
على الاول كما في الكفاية وعنه انه
ينبغي ان يضحي عن ولده وولد ولده
ذكرا او انثى ولا يضحي عن رقيقة
وام ولده بالاتفاق كما في النظم (ج)

٢ ويذبح الاضحية الثولاء بالفتح التي
جنت من الشاة وغيرها وكذا الجرباء
لان الجرب في الجلد وانما تذبحان اذا
كانتا سميتين كما في الكافي ولقائل
ان يقول باستدراك القيد بالعجفاء
والجماء التي لاقرن لها خلقة وكذا
العظما التي ذهب بعض قرنها بالكسر
او غيره فان بلغ الكسر الى المخ
لم يجز (ج)

وَذَا قَبْلِ الشَّرَاءِ أَحَبُّ وَيُضْحَى الْآبُ أَوْ الْوَصِيُّ مِنْ مَالِ طِفْلٍ غَنَى
فَيَأْكُلُ الطِّفْلُ وَمَا بَقِيَ يَبْدُلُ بِهَا يَنْتَفِعُ بَعِينُهُ وَأَوَّلُ وَقْتِهَا بَعْدَ صَلَاةِ
الْعِيدِ إِنْ ذُبِحَ فِي مِصْرَ وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِنْ ذُبِحَ
فِي غَيْرِهِ وَآخِرُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ وَاعْتَبِرِ الْآخِرَ لِلْفَقْرِ
وَضِدِّهِ وَالْوَلَادَةِ وَالْمَوْتِ وَكَرِهَ الذَّبْحُ فِي اللَّيْلِ وَيَقْضَى النَّاذِرُ
وَفَقِيرٌ شَرَى لِلْأُضْحِيَّةِ بِتَصَدَّقِهَا حَيَّةً وَالْغَنَى بِتَصَدَّقِ قَيْتِهَا شَيْ
أَوْ لَا وَصَحَ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ وَالثَّنَى فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ ابْنُ
حَوْلٍ مِنَ الضَّانِّ وَالْمَعَزِ وَحَوْلَيْنِ مِنَ الْبَقَرِ وَخَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ
وَيَذْبَحُ الثَّلَاةَ وَالْجَمَاءَ وَالْخَصِيَّ لَا عَجْفَاءَ وَعَرَجَاءَ لَا تَمْشِي إِلَى
الْمَنْسِكَ وَمَا ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ أَذْنَاهَا أَوْ ذَنْبِهَا أَوْ عَيْنِهَا أَوْ
الْبَيْتِهَا وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ سَبْعَةٍ وَقَالَ وَرَثَتُهُ إِذْ بَجَّهَاهُ عَنْكُمْ
صَحَّ كِبَرُهُ عَنْ أَضْحِيَّةٍ وَمَتَعَةٍ وَقِرَانٍ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ كَافِرًا أَوْ
مُرِيدَ اللَّحْمِ لَا وَيَأْكُلُ مِنْهَا وَيُوكِلُ وَيَهَبُ مِنْ يَشَاءُ وَنَدَبُ
التَّصَدَّقِ بِثَلَاثِهَا وَتَرْكُهُ لِنَدَى عِيَالٍ تَوْسِعَةً عَلَيْهِمْ وَالدَّبْحُ بِيَدِهِ

ان احسن والا امر غيره وكره ذبح كتابي ويتصدق بجلدها
او عمله الة او يبدله بما ينتفع به باقيا فان بيع بغير ذلك
يتصدق بثمنه ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه صح بلا
غرم وصح التضحية بشاة الغصب لا الوديعة وضمنها

كتاب الصيد

يحل صيد كل ذي ناب ومخلب بشرط عليهما وجرحهما وارسال
مسلم او كتابي مسميا على ممتنع متوحش يؤكل وان لا يشارك
المعلم ما لا يحل صيده ولا يطول وقفته بعد الارسال ويعلم
المعلم بترك اكل الكلب ثلث مرات ورجوع التازي بدعائه
فان اكل بعد تركه ثلثا تبين جهله فلا يؤكل ما قد صاد وبقي في
ملكه ولا ما يصيده حتى يتعلم وشرط الحل بالرمي التسمية
والجرح وان لا يقعد من طلبه ان غاب متحاملا سهمه فان ادركه
المرسل او الرامي حيادكاه فان تركها عمدا حرم كما اذا قتل
معراض بعرضه او بندقة ثقيلة ذات حدة اورمى فوقه في ماء

١ شاة صاحبه باذنه دلالة صح عن كل
منهما واخذ كل مسلوخه من صاحبه
بلا غرم فلو اكل اثم علما فليحل كل
وان تشابحا بعد ذلك ضمن كل لصاحبه
قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة
ان مضى الايام (ج) وكذا في الدرر*
قوله فليحل كل صاحبه ويغبر هلالانه
لو اطعمه في الابتدا يجوز وان كان
غنيا فكذلك ان يحلله في الانتواء
كذا في الهداية (عزمي)

٢ صحت التضحية بشاة الغصب لا الوديعة
وضمنها وجه الصحة في الاول لا الثاني
لان الملك في الغصب يثبت من وقت
الغصب وفي الوديعة يصير غاصبا
بالذبح فيقع الذبح في غير الملك كذا
في الهداية والكافي وسائر الكتب
المعتبرة قال صدر الشريعة يصير
غاصبا بمقدمات الذبح كالاضجاع وشد
الرجل فيصير غاصبا قبل الذبح اقول
حقيقة الغصب كما تقرر في موضعه
ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله
وغاية ما يوجد في الاضجاع وشد الرجل
اثبات اليد الطلبة ولا يحصل به ازالة
اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالذبح
كما ذهب اليه الجمهور (غرر ودرر)

٣ وما اصاب المعراض بعرضه لم يؤكل
لقوله عليه السلام ما اصاب بجده فكل
وما اصاب بعرضه فلا تأكل ولانه

لا بد من الجرح ليتحقق معنى الذكوة على ما قدمناه (هداية)

١ وحرم لاحتمال موته بالرمى الثاني وهو ليس بذكوة له لوجود القدرة على الذكاة الاختيارية (ش)

٢ ائحنه اى اخرجه عن حيز الامتناع جزاء ما يدل عليه من حرم وضمن (ج)

٣ وما لا يؤكل اذا امكن الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او عظمه او

غير ذلك وان لم يمكن الانتفاع بشئ من ذلك فلا اقل من استدفاع شره

وكل ذلك مشروع (البرجندى)

٤ اللقيط هو فى الشرع اسم لى مولود

طرحه اهله خوفا من العيلة او فرارا

من تهمة الزنى مضيعه آثم محرز غانم

وانما سى لقيطا باعتبار ماله وتفلأ

لاستصلاح حاله كذا فى المبسوط

(ايضاح الاصلاح)

٥ وكان اللقيط حرا لانه قد يلد له

الحره فلا يبطل الحرية الظاهرة بالشك

كما فى الهداية وفيه اشعار بانه لو

ظهر ان زوجته امه كان عبدا كما قال

ابو يوسف رحمه الله واما عند محمد رحمه

الله فحر كما فى الذخيرة والكلام مشير

الى انه لو ادعى عبد وحر فالنسب يثبت

منه لامن العبد كما فى الكافى (ج)

٦ اوعلى دابة هو عليها (شمى)

او على سطح ثم على الارض ويعتبر الزجر فيما لم يرسل ولو

اجتمعا من مسلم ومجوسى يعتبر الارسال وان اخذ غير ما ارسل

اليه حل كصيد رمى فقطع عضو منه لا العضوفان قطع اثلاثا

واكثره مع عجزه او قطع نصف راسه او اكثره او قد بنصفين

اكل كله وان رمى صيدا فرماه آخر فقتله فهو الاول

وحرم وضمن الثانى له قيمته مجروحا ان كان الاول ائحنه

والا فللثانى وحل ويصاد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل

كتاب اللقيط واللقطة والابق

رفعه احب وان خيف هلاكه يجب كاللقطة وهو حر الا بجهة

رقبه ونفقته وجنابته فى بيت المال وارثه له ولا يوخد من

آخذه ونسبه ممن يدعيه ولو رجلين او ممن يصف منها علامة

به او عبدا وكان حرا او ذميا وكان مسلما ان لم يكن فى

مقرهم وما شد عليه له صرف اليه وللمنقط قبض هبة وتسليمه

فى حرفة لا انكاحه وتصرف ماله ولا اجارته واللقطة امانة ان

أَشْهَدُ عَلَى أَخِيهِ لِيَرُدَّ عَلَى رَبِّهَا وَالْأَرْضُ أَنْ جَعَدَ الْهَالِكُ أَخَذَهَا

لِلرَّدِ وَعَرِفَتْ فِي مَكَانٍ وَجِدَتْ فِي الْمَجَامِعِ مَدَّةً لَا تَطْلُبُ بَعْدَهَا

وَمَا لَا يَبْقَى إِلَى أَنْ يَخَافُ فُسَادَهُ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا أَجَازَ

أَوْ ضَمَّنَ الْأَخْذَ وَمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا بِلَا أَذْنِ حَاكِمٍ تَبَرَّعَ وَبِأَذْنِهِ

دَيْنٌ عَلَى رَبِّهَا وَأَجَرَ الْقَاضِي مَالَهُ مَنفَعَةً وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا كَالْأَبْقَى

وَمَا لَا مَنفَعَةَ لَهُ أَذْنٌ بِالْأَنْفَاقِ إِنْ كَانَ أَصْلَحَ وَالْأَبَاعُ وَلِلْمَنْفَقِ

حَبْسُهَا لِأَخْذِ النَّفَقَةِ فَإِنْ هَلَكَتْ بَعْدَ الْحَبْسِ سَقَطَتْ فَإِنْ بَيْنَ

مَدْعِيهَا عَلَامَتُهَا حَلَّ الدَّفْعِ وَلَا يَجِبُ بِهَا حَاجَةٌ وَيَنْتَفِعُ بِهَا فَقِيرًا وَالْأَلَا

تَصَدَّقَ وَلَوْ عَلَى أَصْلِهِ وَفَرَعِهِ وَعَرْسِهِ وَنَدَبَ أَخْذَ الْأَبْقَى لِمَنْ قَوَى

عَلَيْهِ وَتَرَكَ الضَّالَّ قِيلَ أَحَبُّ وَلِرَّادِهِ مِنْ مَدَّةٍ سَفَرٍ أَرْبَعُونَ

دِرْهَمًا وَإِنْ لَمْ يَعْدِلْهَا إِنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ أَخَذَهُ لِلرَّدِ وَمِنْ أَقْلٍ مِنْهَا

بِقِسْطِهِ فَإِنْ أَبْقَى مِنْهُ لَمْ يَضْمَنْ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَضَمَّنَ

إِنْ أَبْقَى مِنْهُ

١ ان اشهد عند القدرة شاهدين على اخذه ليرد على ربها فلو وجدها في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الظفر به فاذا ظفر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك الاشهاد لخوف ظالم كما في قاضيخان وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه يأخذه لنفسه فهو ضامن ديانة كما في المحيط وكيفية الاشهاد ان يقال اشهد اني اخذتها للرّد او من سمعتم انه يطلب شيئا ولقطة فدلوه على او عندي لقطة كما في الزاهدي وغيره (ج)

١ المفقود مناسبة بالكتاب السابق طاهرة وهو في اللغة بمعنى الغائب يقال فقدت الشيء فقد أو فقد أو فقدانه

أي غاب عني فهو مفقود (ابوم)

المفقود أورده عقيب اللقطة والابق للمناسبة من حيث أن المفقود فقد أهله وهما فقد مالهما يقال فقدت الشيء إذا ضلته وفقدت الشيء إذا طلبته فلم تجد وكل المعنيين يتحقق في المفقود لانه فقد عن أهله وهم في طلبه (البر جندی)

٢ وبعدها أي بعد مضي هذه المدة يحكم بموته فيما كان له من الحقوق (ج)

وبعدها أي بعد التسعين سنة يحكم بموته في حق ما له يوم تمت المدة لان هذا موت حكمي والحكمي معتبر بالحققي (على القاري) وهكذا في (الشمي)

٣ هو لغة الاحكام وشرعا الزام على الغير ببينة أو اقرار أو نكول لان حقيقته فصل الخصومة وهو انما يكون به (در)

٤ لكن ينبغي ان لا يقلد الفاسق القضاء ولا تقبل اذا شهد لان الفاسق لا يؤمن لقلة مبالاته بواسطة فسقه (ش) (وعلى القاري) والتقليد جعل القلادة في العنق وشرعا حكم وال يكون فلان قاضيا في موضع كذا (ج)

٥ والعلة كلما يحصل من خوريع ارض او كرائها او اجرة غلام كما في المغرب (ج)

كتاب المفقود

هو غائب لم يدر أثره حتى في حق نفسه فلا تنكح عرسه ولا يقسم ماله ولا يفسخ اجارته ويقيم القاضي من يقبض حقه ويحفظ ماله ويبيع ما يخاف فسادَه وينفق على ولده وابويه وعرسه ميت في حق غيره فلا يرث من غيره أي يوقف فسقطه من مال مورثه الى تسعين سنة فان ظهر حيا فله ذلك وبعدها يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فتعند عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرث الآن وفي مال غيره من حين فقده فيرد ما وقف له الى من يرث الغير عند موته

كتاب القضاء

أهله أهل الشهادة وبصحة من الفاسق لكن لا يقلد ولا تقبل ولو فسق العدل يعزل وقيل ينزل ومن أخذه بالرشوة لا يصير قاضيا والاجتهاد شرط للأولية ولا يطلب وانما يدخل فيه من يثق عدله ومن قلد سال ديوان قاض قبله ولا يعمل في المحبوس بقول المعزول وكذا في علة الوقف والوديعة إلا اذا أقر

على خصم حاضر وكتب به فمحضر
بفتح اليم فهو ماجرى بحضرة القاضى
من وصف الدعوى واسامى الشهود
وحلاهم كما فى العرب بالمهمله حكم
بها اى يلفظ القاضى بسبب الشهادة
بقول مخصوص وهو قضيت على فلان
لفلان بكذا او مثله حكمت او انقذت
وكذا ثبت عندى او ظهر او صح
على الصحيح كما فى الفصولين وذكر
فى كفاية الشروط ان حكمت معناه
رتبت عليه الاحكام وفائدته اعلام من
له الحق بحقه او تمكنه من الاستيفاء
كما فى حدود الكافى فلو قال ا بطلت
حكمتى او رجعت عن قضاء او وقفت
على تلبيس من الشهود لم يعتبر كما
فى الخزانة وفيه ايماء الى انه لم يحكم
بمجرد علمه بقضية حق الله تعالى
كالزنى والشرب وكذا بحق العباد خلافا
لها وهكذا اذا علم قبل تقلد القضاء
واما بعده فيحكم به وتماهه فى الخزانة
والى ان احضار الخصم لازم فان امتنع
عن الحضور عززه القاضى بها يرى
من ضرب او صفع او حبس او تعيس
وجه كما فى الاختيار والى انه وجب
عليه الحكم حتى انه لو رآه واخر
فسق فيأثم ويعزل ويعزر كما فى
الرجوع عن الشهادة من الكافى ولو
لم يره ذلك لكفر كما فى الكرماني
والى ان طلب الحكم ليس بشرط فانه
من الاداب والى ان مجرد الشهادة ملزم
للمحكم على القارى ولا يتوقف على الترتيب كما فى الهداية وغيرها والى ان قول القاضى احكم ليس بلازم (ج)

ذُو الْيَدِ بِالتَّسْلِيمِ مِنْهُ وَيَقْرَضُ مَالَ الْيَتِيمِ وَالْجَامِعِ اَوْ لِي لَجُلُوسِهِ
الظَّاهِرِ وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةً اِلَّا مِنْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ اَوْ مِنْ اَعْتَادِ
مَهَادَاتِهِ قَدْرًا عَهْدٍ اِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا خُصُومَةٌ وَلَا يَعْضُرُ دَعْوَةَ
الْاَعْمَاءِ وَيَسْوِي بَيْنَ الْغَضَمَيْنِ جُلُوسًا وَاَقْبَالًا وَلَا يَسَارِ احَدَهُمَا
وَلَا يَضِيفُهُ وَلَا يَضْحَكُ وَلَا يَمْزُجُ مَعَهُ وَلَا يَشِيرُ اِلَيْهِ وَلَا يَلْقَنُهُ حِجَّةً
وَلَا يَلْقَنُ بِقَوْلِهِ اَنْتَ شَهِيدٌ بِكَذَا وَاسْتَحْسَنَهُ اَبُو يُوْسُفٍ رَحِمَهُ اللهُ فِيمَا لَا
تَهْمَةٌ فِيهِ وَيَحْبِسُ الْخَصْمَ مَدَّةً رَأَاهَا مُصْلِحَةٌ بِطَلَبٍ وَلِيٍّ الْحَقِّ اِنْ
امْتَنَعَ الْمَقْرَعُ عَنِ الْاِيْثَاءِ اَوْ ثَبَتَ الْحَقُّ بِالْبَيِّنَةِ فِيمَا لَزِمَهُ بِعَقْدٍ
كَالْكِفَالَةِ وَالنَّهْرِ اَوْ بَدَلَ مَالٍ حَصَلَ لَهُ وَفِي نَفَقَةِ عَرْسِهِ وَوَلَدِهِ
لَا فِي دَيْنِهِ وَفِي غَيْرِهَا اِنْ اِدْعَى فَقَرَهُ اِلَّا اِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ بَضْدِهِ
وَإِذَا شَهِدُوا عَلَى حَاضِرٍ حَكَمَ وَكُتِبَ بِهِ وَهُوَ السَّجِلُّ وَعَلَى
غَائِبٍ لَا بَلَّ يَكْتُبُ كِتَابًا حَكِيمًا لِيَحْكُمَ الْمَكْتُوبُ اِلَيْهِ اِلَّا
فِي حَدٍّ وَقَوْدٍ فَيَقْرَأُ عَلَى الشُّهُودِ وَيُخْتَمُ عِنْدَهُمْ وَيُسَلِّمُ اِلَيْهِمْ وَعِنْدَ
اَبِي يُوْسُفٍ رَحِمَهُ اللهُ يَكْفِي اَنْ يَشْهَدَ اَنْ هَذَا كِتَابُهُ وَخَتَمُهُ

للمحكم على القارى ولا يتوقف على الترتيب كما فى الهداية وغيرها والى ان قول القاضى احكم ليس بلازم (ج)

١ الا فيما خالف الكتاب من الحكم
كالقضاء بجل مترك التسمية عمدا كما
ذكره المصنف وغيره والاحسن ان يمثل
بالقضاء بتقديم الوارث على المديون
فان الاول نافذ عند الطرفين كما
في المعنى وغيره او السنة المتواترة
او المشهورة كالقضاء ببيع درهم
بدرهمين و برفع الحرمة بنفس عقد
المطلقة ومن الظن الفاسد ان الرفع
مذهب مالك والشافعي والاوزاعي
والالنفذ القضاء به وقد سبق تمام
الكلام عليه او الاجماع كالقضاء بمتعة
النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر
مستحله كما في المضمرات وفيه اشعار
بترتيب الادلة فيقضى بالكتاب ثم
بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثم الاحاد
ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين
ثم وثم فلا يقضى بقول بعضهم في ظاهر
الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة وابو
يوسف ومحمد رحمهم الله اذا اتفقوا على
امر لا يقضى بقول غيرهم كما في المغنى
في الاكتفاء نوع تقصير وان كان
المناسب بالكتاب ترك الكل والكتاب
هو المنزل المتواتر على نبينا عليه السلام
والسنة ما صدر عنه عليه السلام من
قول او فعل او تقرير والاجماع اتفاق
المجتهدين من هذه الامة في عصر
على امر وهذا مختار الجمهور وقال
الخصاص والجرجاني انه اتفاق
جماعة سوغ العلماء اجتهادهم وهذا
مختار السرخسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مختار الهداية والكافي وتماه في الكشف (ج)

وعنه ان الختم ليس بشرط ثم المكتوب اليه لا يقبله الا بحضور
الخصم والبينة على انه كتاب فلان قراءة علينا وختمه وسلمه
فيفتحها ويقرؤه على الخصم ويلزمه ما فيه ان بقي الكاتب قاضيا
ولا يعمل به غيره الا اذا كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين وعند ابي يوسف رحمه الله ان كتب هذا
ابتداء يقبل وان مات الخصم ينفذ على وارثه والمرأة تقضى
الا في حد وقود ولا يستخلف قاض ولا يؤكل وكيل الا من فوض
اليه ذلك ففي المفوض نائبه لا ينزل بعزله وموته موكلا بل
هو نائب الاصل وفي غيره ان فعل نائبه عنده او اجاز هو او
كان قدر الثمن في الوكالة صح وباعمل برأيك يوكل والقضاء
على خلاف مذهبه ناسيا او عامدا لا ينفذ وعلى وفاقه يجعل
المختلف مجمعا عليه فان عرض على آخر يبيضه الا فيما
خالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع وان كان نفس
القضاء مختلفا فيه يصير مجمعا عليه بامضاء آخر والقضاء

مختار السرخسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مختار الهداية والكافي وتماه في الكشف (ج)

بِحُرْمَةٍ أَوْ حَلٍّ يَنْفَعُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَلَوْ بِشَهَادَةِ زُورٍ إِذَا ادَّعَاهُ
 بِسَبَبٍ مُعَيَّنٍ وَلَا يَقْضَى عَلَى غَائِبٍ إِلَّا بِحُضْرَةِ نَائِبِهِ حَقِيقَةً أَوْ
 شَرْعًا كَوَصِيِّ الْقَاضِي أَوْ حُكْمًا بَآنَ كَانَ مَا يُدْعَى عَلَى الْغَائِبِ
 سَبَبًا لَهَا يُدْعَى عَلَى الْحَاضِرِ لَا إِنْ كَانَ شَرْطًا وَصَحَّ تَحْكِيمُ
 الْخَصْمَيْنِ مِنْ صَلَاحٍ فَاضِيًّا فِي غَيْرِ حَدِّ وَقُودٍ وَلِزْمِهِمَا حُكْمُهُ
 وَإِخْبَارُهُ بِإِفْرَارِ أَحَدِهِمَا وَبَعْدَ التَّشَاهُدِ حَالٍ وَلَا يَتَّهَمُ وَلَكُلٍّ مِنْهُمَا
 أَنْ يَرْجِعَ قَبْلَ حُكْمِهِ فَإِنْ رَفَعَ حُكْمَهُ إِلَى قَاضٍ أَمَّاهُ أَنْ وَافَقَ
 مَذْهَبَهُ وَلَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ وَالشَّهَادَةُ لِمَنْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ أَوْ زَوْجَةٌ وَصَحَّ
 الْأَيْصَاءُ بِالْعِلْمِ الْوَصِيِّ لَا التَّوَكُّيلِ وَشَرْطُ خَيْرِ عَدْلٍ أَوْ مُسْتَوْرٍ بَيْنَ
 بَعْزِ الْوَكِيلِ وَعِلْمِ السَّيِّدِ بِجَنَابَةِ عَبْدِهِ وَالشَّفِيعِ بِالسَّبْعِ وَالْبَكْرِ
 بِالنِّكَاحِ وَمُسْلِمٍ لَمْ يَهَاجِرْ بِالشَّرَائِعِ لِالصَّحَّةِ التَّوَكُّيلِ وَقَبْلَ قَوْلِ
 قَاضٍ عَالِمٍ قَضَيْتَ بِهِذَا أَوْ جَاهِلٍ عَدْلٍ أَنْ يَبَيِّنَ سَبَبَهُ لِأُخَيْرِهِمَا

كتاب الشهادة

هِيَ إِخْبَارٌ بِعَقْدٍ لِلْغَيْرِ عَلَى آخِرٍ وَتَجِبُ بِطَلْبِ الْمُدْعَى وَسُتْرُهَا

بهذا العقار لزيد مثلاً لفقد التهمة
 وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله
 أنه رجع إلى أنه لم يقبل وبه أخذ كثير
 من المشايخ رحمهم الله وقالوا ما أحسن
 هذا في زماننا فإن القضاة قد أفسدوا
 ديننا فما في الكافي وغيره وعلى هذا
 لم يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في
 شيء كما في الكرماني وغيره (ج)

١ عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد
مطلقا أي في سائر الحقوق والدعاوى
سواء طعن الخصم أو لم يطعن وبه يفتى
لكثرة الفساد في هذا الزمان
وهو قول الشافعي وأحمد وقال مالك
يجب عليه السؤا مهياشك وأن سكت
الخصم إلا أن يقر بعد التهمة لأن القضاء
مبنى على الحجة وهي شهادة العدول
وقال أبو حنيفة يقتصر الحاكم على
ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل عنه
حتى يطعن الخصم إلا في الحدود
والقصاص (ش)
وما يتحمل الشاهد على ضربين أحدهما
ما يثبت بنفسه مثل البيع والاقرار
والغصب والقتل وحكم الحاكم فإذا
سمع ذلك الشاهد أو رآه وسعه أن
يشهد وإن لم يشهد عليه ويقول ما
لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة
على الشهادة فإذا سمع شاهدا يشهد
بشيء لم يجز له أن يشهد على شهادته إلا
أن يشهده وكذا لو سمعه يشهد الشاهد
على شهادته لم يسع للشاهد أن يشهد
ولا يعمل للشاهد إذا رأى خطه أن
يشهد إلا أن يتذكر الشهادة (هداية)
٢ إذا أخبره طرف في أي يشهد بالتسامع
في هذه الأمور إذا أخبر الشاهد
رجلان أو رجلا وامرأتان فيشترط
العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ
الشهادة على ما قاله بعضهم كما هو
الظاهر من الاختيار (ج)

فِي الْحُدُودِ أَفْضَلُ وَيَقُولُ فِي السَّرِقَةِ اخْتِلاَ سَرَقَ وَنَصَابُهَا لِلزَّانِي
أَرْبَعَةُ رِجَالٍ وَلِلْقَوْدِ وَبَاقِي الْحُدُودِ رَجُلَانِ وَلِلْبَكَارَةِ وَالْوَلَادَةِ
وَعُيُوبِ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَطَّلِعُ الرَّجَالُ امْرَأَةً وَلِغَيْرِهَا رَجُلَانِ أَوْ
رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَشَرِطٌ لِلْكُلِّ الْعَدَالَةُ وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ وَيَسْأَلُ
الْقَاضِي عَنْ حَالِ الشَّاهِدِ عِنْدَهُمَا مَطْلَقًا وَبِهِ يَفْتَى وَكَفَى سِرًّا
وَالْإِثْنَانِ أَحْوَطُ فِي التَّزْكِيَةِ وَتَرْجُمَةِ الشَّاهِدِ وَالرِّسَالَةِ إِلَى
الْمَزَكِيِّ وَلَا يَشْتَرُطُ الْأَشْهَادُ إِلَّا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَلَا
يَشْهَدُ مَنْ رَأَى خَطَاهُ وَلَمْ يَذْكُرْ شَهَادَتَهُ وَلَا بِالتَّسَامُعِ إِلَّا فِي النَّسَبِ
وَالنَّهْوِ وَالنِّكَاحِ وَالْدُّخُولِ وَوَلَايَةِ الْقَاضِي وَأَنْ هَذَا وَقَفَ
عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى شَرَايِطِهِ إِذَا أَخْبَرَهُ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ
وَيَشْهَدُ رَأْيِي جَالِسٍ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْخُصُومُ أَنَّهُ
قَاضٍ وَرَجُلٌ وَامْرَأَةٌ يَسْكُنَانِ بَيْتًا وَبَيْنَهُمَا انْبِسَاطُ الْأَزْوَاجِ
أَنَّهُ عَرَسَهُ وَشَيْءٌ سِوَى الرَّقِيقِ فِي يَدٍ مُتَصَرِّفٍ كَالْمَالِكِ أَنَّهُ
مُلكُهُ لَكِنْ إِنْ قَالَ إِنْ شَهِدْتُ بِالتَّسَامُعِ أَوْ بِحُكْمِ الْيَدِ بَطَلَتْ

ومن شهد أنه حضر دفن زيد أو صلى عليه قبلت وهذا عيان

فصل وتقبل الشهادة من أهل الأهواء إلا الخطابية والنمى

على مثله وإن خالف ملة وعلى المستامن والمستامن على مثله إذا

كانا من دار وعدو بسبب الدين ومن اجتنب الكبائر ولم

يصر على الصفائر وغلب صوابه والأفلى والخصى ولد الزنى

والعمال لا من أعمى ومملوك ومحدود في قنف وإن تاب إلا من

حد في كفره فأسلم وعدو بسبب الدنيا وسيد لعبده ومكانه

وشريك فيما يشتركانه ومخنث يفعل الردى ونائجة ومغنية

ومد من الشرب على الله ومن يلعب بالطيور أو الطنبور أو

يغنى للناس أو يرتكب ما يحده أو يدخل الحمام بلا إزار أو

ياكل الربوا أو يقامر بالنرد أو الشطرنج أو يفوته الصلوة بهما

أو يبول على الطريق أو ياكل فيه أو يظهر سب السلف ولا

تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسق الشاهد ولم يوجب

حقا للشرع أو للعبد مثل هو فاسق أو اكل الربا أو أنه استاجر

١ سب واحد من السلف أى الصحابة
رضى الله تعالى عنهم لظهور فسقه ونعم
ما قيل من طعن فى علماء الامة فلا
يلو من الامة فى الكرماني (ج)
٢ أو اكل ربا أو شارب خمر أو زان
فى وقت أو مقربانى شاهد زور أو
ان المدعى مبطل فى هذه الدعوى
وانما لم تقبل لان الشاهد صار فاسقا
باشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا
ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع
باختبار القهضى سرا كما فى الكافى
وغيره من المتداولات أو مثل انه
استاجرهم أى ان المدعى استاجر
الشهود على اداء هذه الشهادة فان
هذه وان تضمنت امرا زائدا على
الجرح لكن ليس له خصم يثبته اذا
لا تعلق له بالاجرة (ج)

هم وتقبل على إقرار المدعى بفسقهم وعلى أنهم عبيد أو

شاربوا خمر أو فذفة أو شركاء المدعى أو أعطاهم الأجرة لها

من مالى أو دفعت إليهم كذا لئلا يشهدوا على وشرط موافقة

الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى عند أبى حنيفة

رحمه الله فترد في ألف والفين ويثبت في ألف وألف ومائة الأقل

عند دعوى الأكثر إن قصد المال لا العقد فتقبل في عتق بمال

وصلح عن قود ورهن وخلع إن ادعى من له المال والأجارة

بيع في أول المدة ومال بعدها ويثبت النكاح بألف خلافاً لهما

ولزم الجر في الأرض بقوله مات وتركه ميراثاً له أو مات وذاً ملكه

أو في يده فإن قال كان لأبيه أو دعه أو أعاره من في يده جاز

بلا جر وتقبل الشهادة على الشهادة الألفى حد وقود وشرط لها

تعذر حضور الأصل بموت أو مرض أو سفر وشهادة عدد عن

كل أصل لا تغاير فرعى هذا وذلك ويقول الأصل أشهد على

شهادتي أني أشهد بكذا والفرع أشهد أن فلاناً أشهدني على

١ لان الدلالة على الأقل بالتضمن
غير معتبرة وتقبل عندهما على الألف
أو المائة أو المائة عند دعوى الأكثر
لانهما اتفقا على الأقل فترد عند دعوى
الأقل لان المدعى مكذب للشاهد
الأكثر والصحيح قوله كما في
المضمرات لانه اذا لم يثبت ما في
الضمن من ألف والمصنف ضعف
قوله وذا منه نهاية سوء الأدب كما
لا يخفى (ج) ولا شك ان قولهما اظهر
وفرق أبى حنيفة رحمه الله ضعيف
(شرح وقاية)

٢ وفرعى ذاك الأصل فيشهد رجلان
مرة على شهادة احد الاصلين ومرة
على شهادة اصل اخر وفيه اشعار بان
لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفرعان
على اخر وقد جاز ذلك كما في
النهاية (ج)

شهادته بكذا وقال لي أشهد على شهادتي بكذا وصح تعديل
الفرع الأصل واحد الشاهدين الآخر وإنكار الأصل يبطل

شهادة الفرع ومن أقر أنه شهد زورا شهر ولم يعزز

فصل لا رجوع عنها إلا عند قاض فإن رجعا عنها قبل

الحكم سقطت ولم يضمنوا وبعده لم يفسخ وضمنوا ما اتلفاه بها

إذا قبض مدعاه والعبرة للباقي لا للراجع فإن رجع أحد ثلثة

لم يضمن فإن رجع آخر ضمننا نصفًا وإن شهد رجل وعشر نسوة

ثم رجعا فعلى الرجل سدس عند أبي حنيفة رحمه الله ونصف عندهما

وإن رجعا فقط فعليه نصف وضمن الفرع إن رجع هو والأصل

والمزكى لا شاهد إلا حصان وشاهد اليمين لا الشرط إذا رجعا

كتاب الإقرار

هو أخبار بحق لاخر عليه وحكمه ظهور المقر به لا انشاؤه

فصح الإقرار بالخمر للمسلم لا بطلاق أو عتق مكرها فلو أقر

حر مكلف بحق صح ولو مجهولا ولزمه بيانه بما له فيه والقول

مطلب لا رجوع منها

١ الاعتد قاض لانه فسخ الشهادة وفيه
إشارة الى ان الرجوع لا يكون الا
بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت
عما شهدت او شهدت بزور فلا
يثبت الرجوع باقامة البينة ولا
باستخلاف الشهود ولا بالافرار الا اذا
جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط
مجلس القضاء ولو كان القاضى غير
الذى شهد عنده كما فى النهاية
والاكتفاء مشعر بان صحة الرجوع لا
تتوقف على القضاء بالرجوع او
بالضمان على ما قال بعض المشايخ
كما فى الصغرى (ج)

٢ كتاب الافرار هو اخبار بثبوت حق
عليه قال صاحب الهداية فى مختارات
النوازل الافرار هو الاثبات لغة يقال
اخبار عما كان ثابتا قبله وهو يحتمل
الصدق والكذب لانشاء (ايضاح
الاصلاح) هو مشتق من القرار وهو
لغة اثبات ما كان متزلا (درر عرر)

١ وكذا درهما في الافرار درهم لانه
اقل ما يفسر به وينبغي ان يكون
درهمين وفي الكافي وغيره ان في كذا
دينارا دينارين لانه كناية عن العدد
واقله اثنان وفي الاختيار وغيره عن
محمد رحمه الله كذا درهم بالجزم درهم
وفيه اشارة الى ان تميز كذا قد
يكون مجرورا بالاضافة فان محمدا هو
الامام في العربية مع ان في مغنى
الليث انه قول الكوفيين فالرضى
المعطى له بكونه خارجا عن لغة
العرب مخطى ومن ظن غير محتاج
اليه انه مبنى على عدم تميز
العامة (ج)

٢ فيحمل كل وجه على نظيره ولو قال
كذا درهما فهو درهم لانه تفسير للبهيم
ولو ثلث كذا بغير واو فاحد عشر
لانه لا نظير له سواه وان ثلث بالواو
فمائة واحد وعشرون وان ربع يزداد
عليها الف لان ذلك نظيره (هداية)
٣ انزنها بتشديد التاء امر من الاتزان
افتعال من الوزن (على القارى)
٤ وقوله مائة ودرهم او مائة وثلاثة
اثواب يلزم به في الاول مائة كلها
دراهم وفي الثانى كلها ثياب (شمى
وعلى القارى)

لَهُ اِنْ اَدْعَى الْمَقْرُ لَهُ اَكْثَرَ مِنْهُ وَلَا يَصْدُقُ فِي اَقْلٍ مِنْ دِرْهَمٍ
فِي عَلَى مَالٍ وَمِنْ النَّصَابِ فِي مَالٍ عَظِيمٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ
وَمِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فِي الْأَبْلِ وَمِنْ قَدَرِ النَّصَابِ قِيَمَةٍ فِي
غَيْرِ مَالِ الزَّكَاةِ وَدِرَاهِمِ ثَلَاثَةِ وَدِرَاهِمِ كَثِيرَةٍ عَشْرَةٍ وَكَذَا دِرْهَمًا
دِرْهَمٍ وَكَذَا كَذَا أَحَدَ عَشَرَ وَكَذَا وَكَذَا أَحَدَ وَعِشْرُونَ وَلَوْ
ثَلَاثَ بِلَا وَوَاحِدَ عَشَرَ وَمَعَ وَوَاحِدَةٍ وَأَحَدَ وَعِشْرُونَ وَإِنْ
رَبَعَ زَيْدَ أَلْفٍ وَعَلَى وَقَبْلَى إِفْرَارٍ بَدِيْنٍ وَصَدَقَ إِنْ وَصَلَ
بِهِ هُوَ وَدِيْعَةٌ وَإِنْ فَصَلَ لَا وَعِنْدِي أَوْ مَعِيَ وَنَحْوَهُ أَمَانَةٌ وَقَوْلُهُ
لِمَدْعَى أَلْفٍ أَتَزْنَاهَا أَوْ قَضَيْتُكُهَا وَنَحْوُهُمَا إِفْرَارٌ وَمِائَةٌ وَدِرْهَمٌ
أَوْ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ دِرَاهِمٌ وَثِيَابٌ وَفِي مِائَةٍ وَثَوْبٌ أَوْ ثَوْبَانِ تَفْسِيرُ
الْمِائَةِ وَالْإِفْرَارُ بِدَابَّةٍ فِي إِصْطِلَافِهَا يَلْزَمُهَا فَقَطُّ وَسَيُفِي جَفْنَهُ وَهَمَاتْلَهُ
وَصَحَّ إِفْرَارُهُ بِالْحَمْلِ وَلَهُ أَنْ يَبَيِّنَ سَبَبًا صَالِحًا فَإِنْ وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ
نَصْفِ حَوْلٍ فَلَهُ مَا أَقْرَبَهُ وَإِنْ أَقْرَبَ بِشَرَطِ الْخِيَارِ صَحَّ وَبَطَلَ شَرْطُهُ
وَإِسْتِثْنَاءُ كَيْلِيٍّ أَوْ وَزْنِيٍّ مِنْ دِرَاهِمِ صَحَّ قِيَمَةً لَا إِسْتِثْنَاءُ التَّابِعِ

١ بقضاء دينه اى دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح غربا بذلك لصح وتماه في حجر النهاية ولا يصح اقراره بدين او عين لوارثه عند اقراره فلو اقر لابنه بدين لم يلزمه لكن في العبادى وغيره انه لو اقر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لا مرأته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لوارثه ولا جنبى لم يصح وقال محمد رحمه الله ان اقراره لا جنبى بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره بوارثه وسياتى وذكر في الجواهر انه لو حكم ببطلانه بصحة الاقرار لوارث لم يحكم ببطلانه ولم يصح ميراثا الا ان يصدق البقية اى يرضى بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقيه الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمستثنين على ما ذكره المصنف رحمه الله (ج)

٢ بالولد اى الذكر او الانثى لها فيه من الرام النسب على الزوج وفيه اشارة الى ان احدهما الامرين انها شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه او حجة تامة عنده واما عندها فيكفى شهادة واحدة كما في دعوى الكافى والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا

معتدة يثبت النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج او لا كما في النهاية (ج)

كالبنيان والفص والنخل ودين صحته مطلقا ودين مرضه بسبب فيه وعلم بلا اقرار سواء وقد ما على ما اقر به في مرضه والكل على الارث وان شمل ماله ولا يصح ان يخص غربيا بقضاء دينه ولا اقراره لوارثه الا ان يصدق البقية فيبطل ان ادعى بنوته بعده لا ان نكح ولو اقر ببنة غلام جهل نسبه ويولد مثله لمثل وصدقه الغلام ثبت نسبه وشرط تصديق الزوج او شهادة قابلة في اقرارها بالولد ولو اقر بنسب من غير ولاد لا يصح ويرث الا مع وارث ومن اقر باخ وابوه ميت شاركه في الارث بلا نسب ولو اقر احد ابني ميت له على آخر دين يقبض ابيه نصفه فلا شيء له والنصف للآخر

كتاب الدعوى

هي اخبار بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة والمدعى عليه من يجبر وهي انما تصح بذكر شيء علم جنسه وقدره وانه في يد المدعى عليه وفي المنقول يزيد بغير حق وفي العقار لا يثبت اليد الا بجهة او علم القاضى والمطالبة به

١ عنها أى عن حقيقة هذه الدعوى

للفرق بين القضاء بالافرار والبيئة
والحاصل ان القاضى امر المدعى
بالسكوت واستنطق المدعى عليه بلا
التماس المدعى وهذا اصح مما اختاره
بعض القضاة انه قال القاضى للمدعى
اخبرتنى بخبر فماذا اصنع فان التمس
السؤال عن جوابه سال عنه وفيه رمز
الى انها اذا فسدت قال له قم فصيح
دعواك وانما ترك معاملة القاضى مع
الخصمين قبل اظهار الدعوى اشارة
الى انه ان شاء سكوت حتى يبدأ
المدعى بالكلام او تكلم وقال مالكما
فان حشمة القضاة قد تمنعهما عن ذلك
وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة
من السكوت لان فى التكلم تهيج
الفتنة كما فى قضاء المبسوط (ج)

٢ ولم يقطع لان الضمان يعمل فيه
النكول دون القطع فصار كما اذا
شهد عليها رجل وامرأتان ايضاح
الاصلاح) وكذا فى الدرر * ولم يقطع
يده لان المال يثبت بالنكول الذى
فيه شبهة بخلاف القطع (ج) ولم يقطع
يده بالنكول بالاتفاق لشبهة كون
النكول افرارا لاحتمال التورع
عن اليمين الصادقة والحد يندرى
بالشبهة (ابوم)

٣ وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
ابويوسف يخلو ومحمد مع ابي حنيفة

فى رواية ومع ابي يوسف فى اخرى وهذا الخلاف اذا كانت البيئة حاضرة فى المصر غائبة عن مجلس الحكم حتى -

وَإِحْضَارِهِ إِنْ أَمَكُنْ لِشَيْءٍ إِلَيْهِ الْمُدْعَى وَالشَّاهِدُ وَالْعَالِفُ

وَذَكَرَ قِيَمَتَهُ إِنْ تَعَدَّرَ وَالْحُدُودُ الْأَرْبَعَةُ أَوْ الثَّلَاثَةُ فِي الْعَقَارِ

وَأَسْمَاءُ أَصْحَابِهَا وَنَسَبِهِمْ إِلَى الْجَدِّ وَإِذَا صَحَّتْ سَأَلَ الْقَاضِي الْخَصْمَ

عَنْهَا فَإِنْ أَفَرَّ أَوْ أَنْكَرَ سَأَلَ الْمُدْعَى بَيِّنَةً فَإِنْ أَقَامَ قَضَى عَلَيْهِ

وَأِنْ لَمْ يَقُمْ حَلْفَهُ إِنْ طَلَبَهُ خَصْمُهُ فَإِنْ نَكَلَ مَرَّةً أَوْ سَكَتَ بِلَا أَفَةٍ

وَقَضَى بِالنُّكُولِ صَحَّ وَعَرَضُ الْيَمِينِ ثَلَاثًا ثُمَّ الْقَضَاءُ أَحْوَطُ وَلَا

تَرُدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى وَإِنْ نَكَلَ خَصْمُهُ وَلَا يَحْلِفُ فِي نِكَاحٍ

وَرَجْعَةٍ وَفِي فَيْءٍ أَيْلَاءٍ وَاسْتِبْلَادٍ وَرِقٍّ وَنَسَبٍ وَوَلَاءٍ وَحَدٍّ

وَلَعَانٍ إِلَّا إِذَا ادَّعَى فِي النِّكَاحِ وَالنَّسَبِ مَالٌ كَمَهْرٍ وَنَفَقَةٍ وَارِثٍ

وَحَلْفِ السَّارِقِ وَضَمَنِ إِنْ نَكَلَ وَلَمْ يَقْطَعْ وَالزَّوْجُ إِذَا ادَّعَتْ

طَلَاقًا فَيُثَبَّتُ إِنْ نَكَلَ نِصْفُ الْمَهْرِ أَوْ كُلُّهُ وَكَذَا مِنْكَرِ الْقَوْدِ

فَإِنْ نَكَلَ فِي النَّفْسِ حَبْسٌ حَتَّى يَقِرَّ أَوْ يَحْلِفَ وَفِي مَا دُونَهَا

يُقْتَصَرُ وَإِنْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ وَطَلَبَ حَلْفَ الْخَصْمِ لَا يَحْلِفُ

وَيَكْفُلُ بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَبَى لِأَزْمِهِ وَالْغَرِيبُ قَدَرٌ مَجْلِسٍ

لو كانت غائبة عن المصر يحلف بالاتفاق او كانت في مجلس الحكم لا يحلف بالاتفاق (ش) وعلى القارى *

قال اى المدعى لى بينة حاضرة فى المصر واستحلف الخصم لا يحلف قيد بالمصر لانها اذا حضرت فى مجلس الحكم لا يحلف اتفاقا كذا فى النهاية درر * فان قال لى بينة حاضرة اى فى المصر انها ذكر هذا القيد لانه لو قال لى شهود الا انهم غيب يحلف ولا يكفل كما اذا قال لا بينة لى (ايضاح الاصلاح) وانما قيدنا الحضور بالمصر لانه اذا كانت البينة حاضرة فى المجلس لا يحلف اجماعا (البرجندى

١ كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مبنوتة والخصم لا يراها بان كان شافعيًا اذ لو حلف على الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة او مالها عليك النفقة تصدق فى بينه فى معتقده فيفوت النظر فى حق المدعى ايضاح الاصلاح

وكذا فى الدرر

٢ لان الرق يتكر فى الامة بالسبى بعد الردة والاتحاق بدار الحرب وفى العبد الكافر بالسبى بعد نقض العهد والا لتحاق بدار الحرب ولا يتكرر فى العبد المسلم اذ لا يقبل منه فى الارتداد بعد الا الاسلام او القتل (على القارى)

مطلب التحالف

الْحَكْمُ وَلَا يَكْفُلُ إِلَّا إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ لَا بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ فَإِنَّ الْحَـ خَصْمَ قِيلَ صَحَّ بِهِمَا فِي زَمَانِنَا وَيَعْلَظُ بِصِفَاتِهِ لَا بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَحَلَفَ الْيَهُودِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَالتَّنَصَرِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى وَالْمَجُوسِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ وَالْوَثْنِيُّ بِاللَّهِ وَلَا يَحْلِفُ فِي مَعَابِدِهِمْ وَيَحْلِفُ عَلَى الْحَاصِلِ نَحْوَ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمَا بَيْعَ قَائِمٍ أَوْ نِكَاحَ قَائِمٍ فِي الْحَالِ أَوْ مَا هِيَ بَائِنٌ مِنْكَ الْآنَ لَا عَلَى السَّبَبِ نَحْوَ بِاللَّهِ مَا بَعَثَهُ وَنَحْوَهُ إِلَّا أَنْ يَتَضَرَّرَ الْمَدْعَى فَيَحْلِفُ عَلَى السَّبَبِ كَدَعْوَى شَفْعَةِ الْجَوَارِ فَإِنَّهُ رَبُّهَا يَحْلِفُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الشَّفْعَةُ وَكَذَا فِي سَبَبِ لَا يَتَكَرَّرُ كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعَى عِتْقَهُ وَفِي الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ الْكَافِرِ عَلَى الْحَاصِلِ وَيَحْلِفُ عَلَى الْعِلْمِ مَنْ وَرَثَ شَيْئًا فَأَدَعَاهُ آخَرُ وَعَلَى الْبَنَاتِ إِنْ وَهَبَ لَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ وَصَحَّ فِدَاءُ الْحَلْفِ وَالصَّلْحُ عَنْهُ فَصَلِّ وَلَوْ اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّنِ أَوْ الْمَيْعِ حَكَمَ لِمَنْ

برهن وإن برهننا حكم لمثبت الزيادة وإن اختلفا فيها فحجة
 البائع في الثمن وحجة المشتري في المبيع أولى وإن عجز
 رضى كل بزيادة يدعيها الآخر ولا تحالفا وحلف المشتري
 أولاً وفسخ القاضى البيع ومن نكل لزمه دعوى الآخر ولا
 تحالف في الأجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن وحلف
 المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري ولا بعد هلاك
 بعضه إلا أن يرضى البائع بترك حصّة الهلاك ولو اختلفا في
 بدل الأجرة أو المنفعة تحالفا كما في البيع والمنفعة كالمبيع
 والبدل كالثمن وبعد قبضها لا وبعد قبض بعضها تحالفا وفسخت
 فيما بقى والقول للمستاجر فيما مضى وإن اختلف الزوجان في
 متاع البيت فلها ما صلح لها وله ما صلح له أولهما وإن مات أحدهما
 فالمشكّل للحي وإن كان أحدهما عبداً فالكل للحر في الحياة
 وللحي بعد الموت وسقط دعوى الملك المطلق إن برهن
 ذواليد أن المدعى ودیعة أو عارية أو رهن أو مؤجر أو

١ وان ارخا بالنشد يد ويجوز التخفيف
كما يأتي والمعنى ان وقت الخارج
وذو اليد الخارجان او الزوجان
في الملك المطلق او بالسبب واحدهما
سابق فالسابق احق كما اذا دخل
احدهما بها او كانت في يده وفيه
اشعار بان مجرد دعوى السبق يكفي
كما قال بعض المشايخ وذهب آخرون
الى انه لا بد من بيان غوان الاول
في رجب والثاني في شعبان وتماه
في العمادي وذكر في الخزانة لو وقت
احدهما شهرا والاخر ساعة فالساعة
اولى وارخ الكتاب وورخه اى وقته
كما في القاموس وقيل التاريخ قلت
التاخير وقيل معرب ماه روز واصطلاحا
تعريف وقت الشئ بان يسند الى
وقت حدوث امر شائع كظهور ملة
ودولة او غيره كطوفان وزلزلة
ينسب الى ذلك الوقت الزمان الاتي
وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك
الزمان وقيل هو مدة معلومة بين
حدوث امر ظاهر وبين اوقات
حوادث اخر كما في نهاية الادراك (ج)
٢ على نتاج دابة ومنتوجها اى اقام
كل منهما بينة على رؤية الولد عقيب
امه ولا يشترط الشهادة على رؤية
انفصالة عن امه كما في المضمرات
اولنهاية والكرمانى لكن في المغرب
ان قولهم لو اقام بينة انها نتجت
عنده اى ولدت ووضعت والنتاج
بالكسر وضع بهيمة ولدا ثم سمي به المنتوج (ج)

مغضوب من زيد وحجة الخارج في الملك المطلق احق من
حجة ذى اليد وان وقت احدهما فقط ولو برهن خارجان قضى
ليهما وفي نكاح سقطا وهى لمن صدقته وان ارخا فالسابق احق
وان اقرت لمن لا حجة له فهى له فان برهن الاخر قضى له وان
برهن احدهما وقضى له ثم برهن الاخر لم يقض له الا اذا اثبت
سبقه كما لم يقض بحجة الخارج على ذى يد ظهر نكاحه الا
اذا اثبت سبقه وان برهنا على شراء شئ من ذى يد فلكل
نصفه بنصف الثمن او تركه ولو ترك احدهما بعد ما قضى له
لم ياخذ الاخر كله والشراء احق من هبة وصدقة ورهن مع
قبض والشراء والمهر سواء وكذا الغصب والوديعة ولا يرجح
بكثرة الشهود ولو ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها
فالربع الاول وقالوا الثلث والباقي للثاني وان كانت معهما فهى
للثاني نصف بالقضاء ونصف لايه ولو برهن خارجان على نتاج
دابة رارخا قضى لمن وافق تاريخه سنه وان اشكل فلهما

مطلب — دعوى النسب

١ ويفسخ البيع ويرد الثمن على المشتري استعسانا لتيقن العلوق في الملك قبل البيع وله حق الدعوة ولا يبطل ذلك الحق بالبيع فيصح دعوته من غير تصديق المشتري والقياس ان لا يثبت النسب منه اذا لم يصدق المشتري وهو قول زفر رحمه الله كما في المبسوط (البرجندي)

٢ هولة اسم بمعنى المصاحبة والتصالح خلاف المخاصمة والتخاصم كما في المغرب واصله من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدعو اليه العقل والصلاح المستقيم الحال في نفسه كما في الكرمانى وانما ذكر الضمير لكونه مما يذكر ويؤنث كما في الصحاح وشرعية عقد مشعر بان الصلح لم يتحقق الا بالايجاب والقبول فلو قال المدعى عليه صالحنى عن كذا على كذا فقال المدعى فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعى قبلت نعم قد تم الصلح به فيما اذا كان المصالح عنه وعليه عما لا يتعين كالدرهم والدنانير لانه اسقاط عن بعض الحق والاسقاط قد تم بالمسقط كما فى النهاية (ج)

وَذَوَالِدِ الْمُسْتَعْمِلِ كَمَنْ لَبَنَ وَاللَّابِسُ لَا آخِذُ الْكُمِّ وَالرَّاكِبُ لَا آخِذُ اللَّجَامِ وَمَنْ فِي السَّرَجِ لَا رَدِيفَهُ وَذَوَالْحَمَلِ لَا مَنْ عَلَقَ كُوزَهُ وَمَنْ اتَّصَلَ الْحَايِطُ بِنِائِهِ اتَّصَلَ تَرْبِيعِ أَوْضَعٍ عَلَيْهِ الْجَنُوعُ وَلَا اِعْتِبَارَ لَوْضَعِ خَشَبَاتٍ عَلَيْهِ وَجَالِسُ الْبِساطِ وَالْمُتَعَلِّقُ بِهِ سَوَاءٌ وَكَذَا مَنْ مَعَهُ ثَوْبٌ وَطَرَفُهُ مَعَ آخَرٍ وَذَوْبَيْتٍ مِنْ دَارٍ كَذَى بَيُوتٍ مِنْهَا فِي حَقِّ سَاحَتِهَا فَفصل مبيعة وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ نِصْفٍ حَوْلٍ مِنْهُ بَيْعَتْ فَادْعَى الْبَائِعُ الْوَلَدَ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ وَإِمِيتُهَا وَيَفْسُخُ الْبَيْعَ وَلَوْ ادَّعَاهُ بَعْدَ عِتْقِهَا ثَبِتَ نَسَبُهُ وَيَرُدُّ حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يُعْتَبَرُ دَعْوَةُ الْمُشْتَرَى وَلَا دَعْوَةُ الْبَائِعِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَلَدِ أَوْ عِتْقِهِ وَكَذَا لَوْ وَلَدَتْ لِأَكْثَرٍ مِنْ نِصْفٍ حَوْلٍ وَأَقْلٍ مِنْ سَنَتَيْنِ إِلَّا إِذَا صَدَقَهُ الْمُشْتَرَى وَسَنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ هِيَ أُمُّ وَلَدِهِ نِكَاحًا إِنْ صَدَقَهُ الْمُشْتَرَى

كتاب الصَّاع

هو عقد يرفع النزاع وضح بإقرار وسكوت وإنكار فالأول كبيع

١. وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْهُ أَيْ مِنْ بَعْضِ الْعَوَضِ
 فِي يَدِ الْمُدْعَى وَفِي بَعْضِ النِّسْخِ مِنَ
 الْبَدْلِ (ج) وَمَا اسْتَحَقَّ مِنَ الْبَدْلِ
 رَجَعَ الْمُدْعَى عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِحَصَّةٍ
 مِنَ الْمُدْعَى إِنْ كَلَّا فَبِالْكُلِّ وَإِنْ بَعْضًا
 فَبِالْبَعْضِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَوَضٌ
 عَنِ الْآخَرِ وَهَذَا حُكْمُ الْمَعَاوِضَةِ (ش)
 وَعَلَى الْقَارِي

٢. أَوْ يَبْرِيءُ مِنَ الْأَبْرَاءِ الْمَفْعُولِ أَيْ
 الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَوْ بِصِغَةِ الْفَاعِلِ أَيْ
 يَبْرِيءُ الْمُدْعَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ (عَلَى
 الْقَارِي وَهَكَذَا مَفْهُومُ شَمْنِي)

١. وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْهُ أَيْ مِنْ بَعْضِ الْعَوَضِ
 فِي يَدِ الْمُدْعَى وَفِي بَعْضِ النِّسْخِ مِنَ
 الْبَدْلِ (ج) وَمَا اسْتَحَقَّ مِنَ الْبَدْلِ
 رَجَعَ الْمُدْعَى عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِحَصَّةٍ
 مِنَ الْمُدْعَى إِنْ كَلَّا فَبِالْكُلِّ وَإِنْ بَعْضًا
 فَبِالْبَعْضِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَوَضٌ
 عَنِ الْآخَرِ وَهَذَا حُكْمُ الْمَعَاوِضَةِ (ش)
 وَعَلَى الْقَارِي

٢. أَوْ يَبْرِيءُ مِنَ الْأَبْرَاءِ الْمَفْعُولِ أَيْ
 الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَوْ بِصِغَةِ الْفَاعِلِ أَيْ
 يَبْرِيءُ الْمُدْعَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ (عَلَى
 الْقَارِي وَهَكَذَا مَفْهُومُ شَمْنِي)

مَالَهُ أَوْ إِشَارَ إِلَى نَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ أَطْلَقَ وَنَقْدٌ صَحٌّ وَإِنْ لَمْ يَنْقُدْ أَنْ

أَجَازَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَزِمَ الْبَدْلُ وَالْأَرْدُّ وَصَلَحُهُ عَلَى جِنْسِ مَالِهِ

عَلَيْهِ أَخَذَ لِبَعْضِ حَقِّهِ وَحَطُّ لِبَاقِيهِ لَا مُعَاوَضَةَ فَصَحَّ عَنِ الْفِي حَالٍ

عَلَى مِائَةِ حَالَةٍ أَوْ عَلَى الْإِي مُؤَجَّلٍ وَعَنْ الْفِي جِيَادٍ عَلَى مِائَةِ

زَيْوْفٍ وَلَمْ يَصَحَّ عَنْ دِرَاهِمٍ عَلَى دَنَانِيرٍ مُؤَجَّلَةٍ وَعَنْ الْفِي مُؤَجَّلَةٍ

عَلَى نِصْفِهِ حَالًا أَوْ عَنْ الْفِي سُودٍ عَلَى نِصْفِهِ بَيْضًا وَمَنْ أَمَرَ بِإِدَاءِ

نِصْفِ دَيْنٍ عَلَيْهِ غَدًا عَلَى أَنَّهُ بَرِيٌّ مِمَّا زَادَ أَنْ قَبْلَ بَرِيٍّ وَإِنْ لَمْ

يَبْ عَادَ دَيْنُهُ وَلَوْ عَلَقَ صَرِيحًا كَانَ أَدْبَتَ إِلَى كَذَا فَانْتَ بَرِيٌّ

مَنْ الْبَاقِي لَا يَصِحُّ وَلَوْ صَالِحٌ أَحَدُ رَبِّي دَيْنٍ عَنْ نِصْفِهِ عَلَى ثَوْبٍ

اتَّبَعَ شَرِيكَهُ غَرِيْبُهُ بِنِصْفِهِ أَوْ أَخَذَ نِصْفَ الثَّوْبِ مِنْ شَرِيكَهِ

كتاب الحدود

الْحَدُّ عِقَابٌ مُقَدَّرٌ تَجِبُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى فَلَا تَعْزِيرُ وَقِصَاصٌ حَدُّ

وَالزَّوْنِي وَطُيٌّ فِي قَبْلِ خَالٍ عَنِ الْمَلِكِ وَشَبِيْهَتُهُ وَيُثْبِتُ بِشَهَادَةِ

أَرْبَعَةٍ بِالزَّوْنِي فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ مَا هُوَ وَكَيْفَ هُوَ وَابْنُ زُنِي وَمَتَى

١ وصلحه أى المدعى على جنس ماله
عليه أى على جنس الحق الذى
للمدعى على المدعى عليه بالبيع
أو الاجارة أو القرض أو الغصب أو
غيرها ولا يخفى ان الصلح على جنس
الحق صلح على بعض الدين منه
فليس فيه تسامح كما ظن (ج) وصلح
أى صلح المدعى على بعض جنس ماله
أى حق هو له أى للمدعى عليه
بسبب قرض أو غصب أو نحوه وفى
العبارة تسامح والمعنى ان صلحه على
بعض دينه من جنسه (أبو المكارم

زَنِي وَبَيْنَ زَنِي فَإِنْ بَيْنُوا وَقَالُوا رَأَيْنَا كَالْمَيْلِ فِي الْمَكْحَلَةِ وَعَدِلُوا

سِرًّا وَعَلَنًا حَكَمَ بِهِ وَبِأَقْرَارِهِ أَرْبَعَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ مَجَالِسَ رَدَهُ كُلِّ مَرَّةٍ

فِيَسْأَلُهُ كَمَا مَرَّ فَإِنْ بَيْنَ حَبِّ تَسْلِقِينِهِ رَجُوعَهُ بِلَعْلِكَ لَمْ يَسْت

وَنَحْوَهُ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ حَبِّهِ أَوْ فِي وَسْطِهِ خَلَّى وَالْأَحَدُ وَهُوَ

لِلْمَحْصَنِ أَيْ لِحَرِّ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ وَطِيعٍ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَهَمَّا بِصِفَةِ

الْأَحْصَانِ رَجْمُهُ فِي فُضَاءٍ حَتَّى يَمُوتَ يَدٌ بِهِ شَهْوَدُهُ فَإِنْ أَبَوْا أَوْ

غَابُوا أَوْ مَاتُوا سَقَطَ ثُمَّ الْأَمَامُ ثُمَّ النَّاسُ وَفِي الْمَقَرِّ يَدُ الْأَمَامِ

ثُمَّ النَّاسُ وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ وَصَلِيَ عَلَيْهِ وَلَقِيَ الْمَحْصَنَ جِلْدُهُ مَائَةٌ

وَسَطًا بِسُوطٍ لَا ثَمَرَةَ لَهُ يَنْزَعُ ثِيَابَهُ إِلَّا الْأَزَارَ وَيُفَرَّقُ عَلَى يَدَيْهِ

الْأَرَأْسَ وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ فَأُثِمَّا فِي كُلِّ حَدِّ بَلَاءٍ وَلِلْعَبْدِ نِصْفُهَا وَلَا

يَعْدُ سَيْدٌ بَلَاءٍ إِذْنِ الْأَمَامِ وَلَا يَنْزَعُ ثِيَابَهَا إِلَّا الْفَرُّ وَالْحَشْوُ

وَتَعْدُ جَالِسَةً وَجَازَ الْحَفْرَ لَهَا لَهُ وَلَا جَمْعَ بَيْنَ جِلْدٍ وَرَجْمٍ وَلَا

جِلْدٌ وَنَفْيُ الْأَسِيَّاسَةِ وَيَرْجَمُ الْمَرِيضُ وَلَا يَجْلَدُ إِلَّا بَعْدَ الْبَرِّ

٢ كل مرة اى من المرات الثلاث فانه
إذا اقر مرة رابعة لا يرده بل يقبله
(على القارى) كل مرة الا المرة
الرابعة وفيه تسامح كما صرح به المص
وكانه لم يطلع عليه حين الاختصار (ج)
٢ من الامور الخمسة الامتنى زنى لان
التقادم لا يمنع الاقرار وقيل يسأله
لاحتمال ان يكون فى زمن الصبى
والجنون (على القارى وهكذا
مفهوم شمنى) كما مر وقيل لا يسأله
عن الزمان لان التقادم مانع الشهادة
لا الاقرار والاول اصح لجواز انه
زنى فى صباه كما فى الكافى وفيه
اشعار بوجوب السؤال كما مر وفى
السراجية ينبغى ان يسأله (ج)
٣ وهما بصفة الاحصان حال عن فاعل
وطع اى وطئها وقد حصل لهما قبيل
هذا الوطع الامور التى يثبت بها
الاحصان ما عدا الوطع فاذا وجد
الوطع فقد تم جميع ما يثبت الاحصان
المعتبر فى الرجم واما المعتبر
فى القذف فسيأتى انشاء الله تعالى
(ابو المكارم)
٤ بلاء اى من غير ان يلقي على
الارض ويدير جلاه وقيل معناه من
غير ان يمد الضارب يده فوق رأسه
وقيل من غير ان يمد السوط على
العضو عند الضرب ويجره بلا ربط
ايضا ولا مسك الا ان يعجزهم لان
ذلك كله زيادة المستحق عليه وهو
الجلد (ش) وكذا (فى على القارى)

١ ويدرم أى يدفع الحد عن الواطى بالشبهة أى بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهى ما بين الحرام والحلال والخطأ والصواب كما فى خزائن الادب وبه يشعر ما فى الكافى من انها لا يشبه الثابت وليس بثابت والافق لما فسرهُ المصنف رحمه الله ما فى القاموس وغيره انها الالتباس وهى انواع منها شبهة العقد كما اذا تزوج امرأة بلاشهود

١٥٧

كتاب الحدود

وأمة بغير اذن مولاه وأمة على حرة مجوسية وخمسة فى عقد اوجع بين اختين او تزوج بمحارمه او تزوج العبد أمة بغير اذن مولاه فوطأها فانه لاحد فى هذه الشبهة عنده وان علم بالحرمة لصورة العقد لكنه يعزر وأما عندهما فكذلك الا اذا علم بالحرمة والصحيح هو الاول كما فى المضمرات وفى موضع منه انه اذا تزوج بمحرمه يحد عندهما وعليه الفتوى وذكر فى الذخيرة ان بعض المشايخ ظن ان نكاح المحارم باطل عنده وسقوط الحد لشبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقوط اشبهة العقد ومحمد رحمه الله قد ابطال الاول وصحح الثانى (ج)

٢ محصنا أى حراً مكلفاً مسلماً عفيفاً عن الزنى وما فى معناه اشار اليه فى المبسوط حيث قال واذا تزوج امرأة بغير شهود او فى عدة من زوج اخر او تزوجها وهى مجوسية وطأها سقط به احصانه لان العقد الفاسد غير موجب للملك والوطى فى غير الملك فى معنى الزنى بصريحه لوقال لامرأة يازانى فعليه الحد ولو قال لرجل يازانية فلا حد عليه عندهما استحساناً وفى القياس عليه الحد وبه اخذ محمد كذا فى المبسوط

وترجم الحامل بعد الوضع وتجلد بعد النفاس ويدرا بالشبهة فى الفعل أى ظن غير الدليل دليلاً كامة ابويه وزوجته فلا يحد ان ظن انها تحل وفى المحل أى بقيام دليل نافي للحرمة ذاتاً كامة ابنه ومعتدة الكنايات والبيعة قبل التسليم فلا يحد وإن أقر بالحرمة وحد بوطى أمة أخيه وأجنبية وجدها فى فراشه وإن هو أعمى لا أن زفت وقلن هى زوجتك ولا يحد الخليفة ويقتص ويؤخذ بالمال فصل من فتنى محصناً

أى حراً مكلفاً عفيفاً عن الزنى بصريحه أو بليت لابيك أو لست بابن فلان وهو أبوه حد ثمانين سوطاً كحد الشرب والطلب بقذف الميت للوالد والولد ولده ولو محروماً ولا يطالب أحد سيده وأباه بقذف أمه وليس فيه إرث وعفو وعوض وفى يازانى فقال بل أنت حداء وإعرسه حدت ولا

(ايضاح الاصلاح) ٣ وفى بعض النسخ لا بل أنت * شمنى وعلى القارى * ومن قال لامرأة يازانية فقالت لا بل أنت حدت المرأة ولا لعان لانهما فاذا فأن وقذفه يوجب اللعان وقذفها يوجب الحد وفى البداية بالحد ابطال اللعان لان المحدود فى القذف ليس باهل ولا ابطال فى عكسه اصلاً فيحتال للدرء اذ اللعان فى معنى الحد (هداية)

لِعَانٍ وَإِنْ قَالَتْ زَنَيْتُ بِكَ هَذَا * مِنْ أَخَذَ بِرَيْحِ الْخُمْرِ أَوْ سَكْرَانٍ
زَائِلَ الْعَقْلِ بَنَيْنَ وَأَقْرَبَهُ مَرَّةً صَاحِبًا أَوْ شَهِدَ بِهِ رَجُلَانِ وَعَلِمَ
شَرَّهُ طَوْعًا يَحْدُ صَاحِبًا لَا بِمَجْرَدِ الرِّيحِ أَوْ التَّقْيِ أَوْ السَّكْرِ وَلَا
إِنْ رَجَعَ عَنِ الْإِفْرَارِ مِنْ شَهِدٍ يَحْدُ مُتَقَادِمٍ قَرِيبًا مِنْ إِمَامِهِ رَدًّا
فِي قَدْفٍ وَضَمِنَ السَّرِقَةَ وَإِنْ أَقْرَبَهُ حَدٌّ وَهُوَ لِلشَّرْبِ بِزَوَالِ
الرِّيحِ وَلِغَيْرِهِ بِمَضِيِّ شَهْرٍ وَإِنْ شَهِدَ بِزَنَى وَهِيَ غَائِبَةٌ حَدٌّ بِسَرِقَةٍ
مِنْ غَائِبٍ لَا وَنِصْفَ حَدِّ الْعَبْدِ وَكَفَى حَدَّ لِحْنَايَاتٍ اتَّحَدَ جَنَسُهَا
وَكَثُرَ التَّعْزِيرُ تِسْعَةً وَثَلَاثُونَ سَوَطًا وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ وَصَحَّ جَبَسُهُ
مَعَ الضَّرْبِ وَضَرَبَهُ أَشَدَّ ثُمَّ لِلزَّنَى ثُمَّ لِلشَّرْبِ ثُمَّ لِلْقَدْفِ وَهُوَ
يَقْدَفُ مَمْلُوكٌ أَوْ كَافِرٌ بِزَنَى وَمُسْلِمٌ بِمَا فَاسَقَ يَا كَافِرٌ يَأْسَارُ
يَا مَخْنُثٌ أَوْ أَمثالُهُ لَا يَبِأَ حِمَارٌ وَقِيلَ لِلْعَالَمِ أَوْ الْعُلُويِّ وَمَنْ
حَدَّ أَوْ عَزَرَ فَمَاتَ هَدْرَ دَمِهِ وَإِنْ عَزَرَ زَوْجَ عَرْسِهِ لَا

كِتَابُ السَّرِقَةِ

هِيَ أَخْذُ مَكْلَفٍ خَفِيَّةٍ قَدَرِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مُضْرُوبَةٍ مَمْلُوكًا مُحْرَزًا

١. حد أي بسبب شيء موجب لحد من الحدود (ج)
٢. وفيه اشعار بأن التأخير للستر مانع للقبول لما فيه من تهمة الفسق بالتأخير وإنما قال قريبا من امامه لانه لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاض او كان بهم مرضي او مانع اخر لم يرد وكما يمنع التقادم قول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقادم كما في الذخيرة (ج)
وضمن السارق بالشهادة المتقدمة السرقة أي المسروق (على القاري)
٣. اخذ مكلف بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترز به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون ولا غيرهما اذا كان معه احدهما وان كان الاخذ الغير وعند أبي يوسف رحمه الله يقطع الغير ولا يقطع باخذ المصحف والكتب والالوه كما يأتي لاحتمال ان يأخذ المقرأة والنهي عن المنكر من الظن بطلان التعريف معنا (ج)

بِلا شُبْهَةٍ بِيْكَانٍ أَوْ حَافِظٍ فَإِنْ أَفْرَبَهَا مَرَّةً أَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ

وَسَأَلَهَا الْأَمَامَ مَا هِيَ وَكَيْفَ هِيَ وَمَتَى هِيَ وَابْنَ هِيَ وَكَمْ

سَرَقَ وَمِمَّنْ سَرَقَ وَبَيْنَهَا قُطْعَ وَإِنْ شَارَكَ جَمْعٌ وَأَصَابَ كَلًّا

قَدَرُ نَصَابٍ قُطِعُوا وَإِنْ أَخَذَ بَعْضُهُمْ لَا بُتَافَهُ يُوْجَدُ مَبَاحًا فِي

دَارِنَا كَخَشَبٍ وَخَشِيْشٍ وَسَمَكٍ وَصَيْدٍ أَوْ بِهَا يَفْسُدُ سَرِيْعًا

كَلْبَنٍ وَلَحْمٍ وَفَاكِهَةٍ رَطْبَةٍ وَثَمَرَةٍ عَلَى شَجَرَةٍ وَبَطِيْخٍ وَزَرْعٍ

لَمْ يَحْصَدَ وَأَشْرَبَةٍ مُطْرَبَةٍ وَأَلَاتٍ لَهَا وَصَلْبٍ مِنْ ذَهَبٍ وَبَابٍ

مَسْجِدٍ وَمَصْحَفٍ وَصَبِيٍّ حُرٍّ وَلَوْ مَحْلِيْنٍ وَعَبْدٍ إِلَّا الصَّغِيرَ

وَدَفْتَرٍ إِلَّا دَفْتَرَ الْحَسَابِ وَلَا فِي كَلْبٍ وَفَهْدٍ وَخِيَانَةٍ وَنَهَبٍ

وَنَبِيْشٍ وَمَالٍ عَامَّةٍ وَمَالٍ لَهُ فِيهِ شَرَكَةٌ وَمِثْلُ حَقِّهِ حَالًا أَوْ مُوَجَّلًا

وَلَوْ بَهْرِيْدٍ وَمَا قُطِعَ فِيهِ وَهُوَ بِحَالِهِ وَمَالٌ ذِي رَحْمٍ مَحْرَمٍ مِنْ بَيْتِهِ

وَلَا مِنْ زَوْجٍ وَعَرِسٍ وَسَيِّدٍ وَعَرِسَةٍ وَزَوْجٍ سَيِّدَتِهِ وَمَكَاتِبِهِ

وَمُضِيْفِهِ وَمَعْنَمٍ وَحِمَامٍ وَبَيْتٍ أُذِنَ فِي دُخُوْلِهِ وَلَا إِنْ لَمْ يَخْرُجْهُ

مِنَ الدَّارِ أَوْ نَاولَ مَنْ هُوَ خَارِجٌ أَوْ ادْخَلَ يَدَهُ فِي بَيْتٍ وَأَخَذَ

١ وان اخذ بعضهم دون كلهم لوجود
الاخذ من الكل معنى فانهم معاونون
فان اصاب كلا اقل عن ذلك لم يقطع
وفيه ايحاء الى انه لو سرق واحد
عشرة من عشرة انفس من حرز واحد
من كل درهم قطع لكمال النصاب في
حق السارق كما في الظهيرية لا يقطع
بتافه اى باخذ شئ حقير خسيس
في اعين الناس من التفه بحركة
الحساسة كما في القاموس (ج)

٢ الادفتر الحساب بضم الحاء وتشديد
السين جمع حاسب اى دفتر فرغ
حسابه فان المقصود منه المال كما في
الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع
به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه
احكام الشرع ولا ما يتوصل به اليها
بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه
والادب وقيل يقطع بكتب الادب
لانه ليس فيها احكامه (ج)

١ أو طرأى قطع صرة خارجة من كم
غيره الصرة ما يجعل فيه من الدراهم من
الصر وهو الشد فانها تربط وتشد
والمراد ههنا قطعة من الكم جعل فيها
شيء من الدراهم وشد برباط (ج)
أو طرأ مصرورة لم يقل صرة لان الظاهر
منه ان يكون هناك وعاء اخر غير
الكم وذلك غير لازم وعبرة الذخيرة
وهي هذه كان في كنهه دراهم مصرورة

يوافق ما ذكرناه خارجة من كم غيره
وان ادخل يده في الكم فطر قطع
وذلك ان كل حرز يمكن الدخول فيه
فتهتك بدخوله وما لا فساد خال اليد
فيه والاخذ منه والكم ههنا حرز
للدراهم فبقي ادخل يده فيه فاخذ فقد
هتك الحرز فوجب القطع والافلاو اما
في حل الرباط فبالعكس لانه اذا حل
الرباط من داخل بقيت الدراهم
خارجة فصل الاخذ من غير حرز وان
حل من خارج بقيت الدراهم داخل
الكم فحصل الاخذ من الحرز فيجب
القطع وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقطع
في الاحوال كلها لانه يحرز بالكم او
بصاحبه قلنا الحرز هو الكم لانه يعتمد
وانما قصه قطع المسافة او الاستراحة
فاشبه الجوالق (ايضاح الاصلاح)

٢ وهو في اللغة بذل ما في الوسع
من القول والفعل كما قال ابن الاثير
وغيره وفي الشريعة قتال الكفار
ونحوه من ضربهم ونهب اموالهم

أو طرأ صرة خارجة من كم غيره أو سرق جملاً من قطار أو
جملاً وقطع ان حفظه ربه أو نام عليه أو شق العمل واخذ
شيئاً أو ادخل يده في صندوق أو كم أو اخرج من مقصورة
دار فيها مقاصير الى صحنها أو سرق صاحب مقصورة من
اخرى أو التي شيئاً في الطريق ثم اخذه أو حملة على حمار
فساقه واخرجه يقطع بين السارق من زنى ويعسم ثم
رجله اليسرى ان عاد فان عاد ثانياً لا بل يسجن حتى يتوب
وشرط خصومة المالك أو ذي يد حافظ كالودع ونحوه وما قطع
به ان بقي رد والا لايضمن ومعضوم قطع الطريق على معصوم
فاخذ قبل اخذ مال وقتل حبس حتى يتوب وان اخذ
ونصيب كل نصاب قطع يده ورجله من خلاف وان قتل بلا
اخذ قتل حداً ومعه قتل أو صلب أو قطع ثم قتل أو صلب

كتاب الجهاد

الجهاد فرض عين ان هجم الكفار فيخرج المرأة والعبد بلا

وهدم معابدهم وكسر اصنامهم وغيره

والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الحريين والذميين والمرتبدين الذين هم اخبث الكفار للانكار بعد الاقرار والباغين فاللام للعهد على ما هو الاصل والا كثرون قد سموه بالسير جمع السيرة اسم من السير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة للمسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغين وغيرهما (ج)

١ وقطع شجرهم بسكون الطاء اسم مجرور بالعطف على ما يهلككم وشجرهم مضاف اليه (ش) قطع شجرهم اي يقاتلهم بها يهلكهم ويقطعها (على القارى)
٢ عنوة كفتحة اسم من العنوا كالعنو صيرورة الشخص اسيرا اي قهرا احترز عما اذا اسلم اهله فانه عشرين وعما اذا صالحوا فانه بالماء خراجى او عشرين (ج)

٣ اي جيشنا الفاتحين وحينئذ يكون نفس البلاد عشرية وفيه اشعار بانه يسترق نسائهم وذراريهم ويدفع الخمس للفقراء ثم قسم الباقي بينهم (ج)

مطلب المغانم

٤ والاسير الاخذ والمقيد والمسجون ويجمع على الاسرى بفتح الهمزة وسكون السين وعلى الاسارى بضم الهمزة وفتحها كما في القاموس لكن السماع الضم لا غير كما ذكره الرضى وغيره من المحققين فليس يجمع الجمع كما ظن (ج)

اذن وفرض كفاية بدءا ان قام به بعض سقط عن الباقيين
والا اثموا لاعلى صبي وعبد وامرأة واعمى ومقعدي واقطع
فبحاصرهم ويدعوهم الى الاسلام فان ابوا فالى الجزية فان
قبلوا فليهم ما لنا وعليهم ما علينا وان ابوا يقاتلهم بما يهلكهم
وقطع شجرهم وزرعهم بلا غدر وغلول ومثلة وقتل عاجز
عن القتال الاملكة او ذاراي في الحرب او ذا مال يحث به
واب كافر بدءا واخراج مصحف وامرأة الا في جيش يومين
ويصلحهم ان كان خيرا وبالمال عند الحاجة ونبت ان هو
انفع ويقاتلهم قبل نبت ان غانوا وصولح المرتد بلا مال وان
اخذ لا يرد ولا يباع سلاح وحديد وخيل منهم ولو بعد الصلح
وصح امان حر وحره فان كان شرا نبت وادب ولغا امان
ذمي واسير وتاجر معهم ومن اسلم ثمة ولم يهاجر وصبي
وعبد محجورين ومجنون فصل ما فتح عنوة قسمه الامام
بين الجيش او اقر اهله عليه بجزية وخراج وقتل الاسرى

أَوْ اسْتَرْقَهُمْ أَوْ تَرْكَهُمْ أَحْرَارًا ذِمَّةً لَنَا وَنَفَى مِنْهُمْ وَفَدَاوَهُمْ
وَرَدَّهُمْ إِلَى دَارِهِمْ وَفِسْمَةً مَغْنَمٍ ثَمَّةٍ إِلَّا أَيْدَاعًا وَالرِّدْمَ وَمَدَدَ
لِحَقِّهِ ثَمَّةً كَيْمَقَاتِلَ فِيهِ لَا سَوْفَى لَمْ يَقَاتِلْ وَلَا مَنْ مَاتَ ثَمَّةً
وَيُورِثُ قِسْطَ مَنْ مَاتَ هُنَا وَحَلَّ لَنَا ثَمَّةً طَعَامٌ وَعَلْفٌ وَدِهْنٌ
وَحَطَبٌ وَسِلَاحٌ بِهِ حَاجَةٌ لِأَبْعَدِ الْخُرُوجِ مِنْهَا وَمَنْ أَسْلَمَ ثَمَّةً
عَصَمَ نَفْسَهُ وَطِفْلَهُ وَمَا لَمَعَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ مَعْصُومًا وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٌ
وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَيُعْتَبَرُ وَقْتُ مَجَاوِزَةِ الدَّرْبِ لَا شُهُودَ الْوَقْعَةِ
وَالْجُمُوسُ لِلْيَتِيمِ وَالْمُسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَقَدِّمُ فَقْرَاءُ ذَوَى
الْقُرْبَى وَلَا شَيْءٌ لَغْنِيهِمْ وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُمْ فَأَعَارَ خَيْسَ لَا مِنْ
لَا مَنَعَةٍ لَهُ وَلَا إِذْنٌ وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَنْفِلَ وَقْتُ الْقِتَالِ فَيَجْعَلَ لِأَحَدٍ
شَيْئًا زَائِدًا عَلَى سَهْمِهِ كَالسَّلْبِ وَنَعْوِهِ وَالسَّلْبَ مَرْكَبَهُ وَمَا
عَلَيْهِمَا فَفَصَّلْ يَمْلِكُ بَعْضُ الْكُفَّارِ بَعْضًا وَأَمْوَالَهُمْ وَأَمْوَالُنَا
بِالْإِسْتِيلَاءِ وَالْأَحْرَارِ بِدَارِهِمْ لَا حَرْنَا وَتَوَابِعَهُ وَعَبْدُنَا الْأَبْقَى
وَنَمْلِكُ بِهِمَا حُرَّهُمْ وَمَا هُوَ مِلْكُهُمْ وَمَنْ وَجَدَ مِنَّا مَا لَهُ أَخَذَهُ بِلَا

الكفار الصين بعضا آخر منهم
كالخطاء بالاستيلاء التام لان العاصم هو
الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان
مجرد استيلاء حربى على حربى مثبت
للملك كما قال بعض المشايخ رحمه الله
واليه اشار محمدره وقال بعضهم انه
مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتا للملك
واليه اشار محمدره ايضا وعنه فى
النوادر ان الحربى لا يملك حربيا
بالاستيلاء اصلا كما فى المحيط (ج)

مطلب استيلاء الكفار

اى الاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك
من اهل الحرب الى مسلم هدية من
احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو
دخل دارهم مسلم بامان ثم اشترى
من احدهم ابنه ثم اخرجه الى دارنا
فهو املكه فى دارهم وهو الصحيح وعن
محمدره انه يملكه حتى لا يجبر على
الرد وعن ابى يوسف رحمه الله يجبر
وقال الكرخى ره ان كانوا يرون جواز
البيع فالبيع جائز والا كما فى المحيط
وفيه اشعار بان الكفار فى دارهم
احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها
وان لم يكن ملك احد عليهم على ما
فى عتاق المستصفى وغيره (ج)

شَيْءٌ إِنْ لَمْ يَقْسَمْ وَبِالْقِيَمَةِ إِنْ قَسَمَ وَبِالثَّمَنِ إِنْ شَرَاهُ مِنْهُمْ تَاجِرٌ
 وَعَبْدٌ لَهُمْ أَسْلَمَ ثُمَّ فُجَاءَنَا أَوْ ظَهَرَ نَا عَلَيْهِمْ عَتَقَ كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ
 شَرَاهُ كَافِرٌ مُسْتَأْنَفٌ مِنْ هُنَا وَادْخَلَهُ دَارَهُمْ وَلَا يَتَعَرَّضُ تَاجِرُنَا
 ثُمَّ لِدِمِّهِمْ وَمَالِهِمْ إِلَّا إِذَا أَخَذَ مِنْكُمْ مَالَهُ أَوْ غَيْرَهُ بِعَلَمِهِ وَمَا
 أَخْرَجَهُ مِنْهُ مَلِكُهُ حَرَامًا فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَلَا يُمْكِنُ حَرْبِي هُنَا سَنَةً وَقِيلَ
 لَهُ إِنْ أَقْبَتَ هُنَا سَنَةً نَضَعُ عَلَيْكُمْ الْجِزْيَةَ فَإِنْ أَقَامَ سَنَةً فَهُوَ
 ذِمِّي لَا يَتْرُكُ أَنْ يَرْجِعَ وَلَا تَغْيِرُ جِزْيَتُهُ وَضَعْتُ بِصُلْحٍ وَإِذَا
 غَلِبُوا وَأَفْرُوا عَلَى أَمْلَاكِهِمْ يَوْضَعُ عَلَى كِتَابِي وَمَجُوسِي وَوثنِي
 عَجَمِي ظَهَرَ غَنَاهُ لِكُلِّ سَنَةٍ ثَمْنِيَّةٌ وَارْبَعُونَ دِرْهَمًا وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ
 نِصْفُهَا وَعَلَى فَقِيرٍ يَكْسِبُ رُبْعَهَا لَا عَلَى وَثْنِي عَرَبِيٍّ فَإِنْ ظَهَرَ
 عَلَيْهِ فُطْقُهُ وَعَرَسَهُ فِيهِ وَلَا مَرْتَدٍ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمَا إِلَّا الْإِسْلَامُ
 أَوْ السِّيفُ وَلَا عَلَى رَاهِبٍ لَا يَحَالِطُ وَصِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَمَمْلُوكٍ وَأَعْمَى
 وَزَمِنٍ وَفَقِيرٍ لَا يَكْسِبُ وَتَسْقُطُ بِالْمَوْتِ وَالْإِسْلَامِ وَتَدْخُلُ
 بِالْكَفَرِ وَلَا يَحْدُثُ بَيْعَةٌ وَلَا كَنِيسَةٌ فِي دَارِنَا وَلَهُمْ إِعَادَةُ الْمُنْهَدِمَةِ

١ عجمي هو خلاف العربي وإن كان
 فصيحاً بخلاف الأعجمي فإنه الذي في
 لسانه عدم أفصح بالعربية وإن كان
 عربياً كما في المغرب وفيه أشعار بانه
 توضع الجزية على العربي والعجمي
 من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفاء
 إشارة إلى أنه لا توضع على المبتدع ولا
 يسترق وإن كان كافراً لكن يباح
 قتله إذا ظهر بدعته ولم يرجع عن
 ذلك وتقبل توبته (ج)

وَمِيزَ الذِّمِّيَّ فِي زِيَّهِ وَمَرْكَبِهِ وَسِرْجِهِ وَسِلَاحِهِ فَلَا يَرْكَبُ خَيْلًا وَلَا يَعْمَلُ

بِسِلَاحٍ وَيُظْهِرُ الْكَسْتِيحَ وَيَرْكَبُ عَلَى سِرْجٍ كَأَكْفٍ وَمِيزَتْ نِسَاؤُهُمْ

فِي الطَّرِيقِ وَالْحَمَامُ وَيَعْلَمُ عَلَى دَوْرِهِمْ لَثْلًا يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ وَمَصْرِفٌ

الْجِزْيَةِ وَالْغَرَاكِجِ وَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بِأَرْحَبِ مَصَالِحِنَا كَسَدِ ثَغْرِ

وَبِنَاءِ جِسْرِ وَزَرْقِ الْعُلَمَاءِ وَالْعَمَالِ وَالْمَقَاتِلَةِ وَذَرْبَتِهِمْ وَمِنْ

أَرْتَدَ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ عَرْضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ وَكَشِفَتْ شَبْهَتُهُ فَإِنْ

اسْتَهْمَلَ حَبَسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ تَابَ فِيهَا وَالْأَقْتِلَ وَهِيَ بِالتَّبَرِّي

عَنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى الْإِسْلَامِ أَوْ عَمَّا انْتَقَلَ إِلَيْهِ وَقَتْلَهُ قَبْلَ

الْعَرْضِ تَرْكُ نَدَبٍ بِأَضْمَانٍ وَيَزُولُ مِلْكُهُ عَنْ مَالِهِ مَوْفُوفًا

فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتِلَ أَوْ لَحِقَ بِدَارِهِمْ وَحُكِمَ بِهِ عَتَقَ

مَدْبُورُهُ وَأُمُّ وَلَدِهِ وَحَلَّ دِينُ عَلَيْهِ وَكَسَبَ إِسْلَامَهُ لِبَوَارِثَةِ الْمُسْلِمِ

وَكَسَبَ رِدَّتِهِ فِيهِ وَقَضَى دِينَ كُلِّ حَالٍ مِنْ كَسَبِ تِلْكَ وَبَطَلَ

نِكَاحُهُ وَذُبْعُهُ وَصَحُّ طَلَاغِهِ وَاسْتِيلَاؤُهُ وَيُوقَفُ بَيْعُهُ وَمُعَامَلَتُهُ

إِنْ أَسْلَمَ نَفَذَ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتِلَ أَوْ لَحِقَ وَحُكِمَ بِهِ بَطَلَ فَإِنْ

١ ويظهر الكستيج هو خيط غليظ بقدر
الاصبع من الصوف يشده الذمي على
وسطه وهو غير الزنار من الابرشيم
(ايضاح الاصلاح)

٢ اي مثل جماعة من المجاهدين الذين
يحفظون موضع المخافة الفاصل بين
دار الاسلام ودار الحرب فسد الثغر
حفظ موضع ليس وراءه الاسلام
وفي الاصل السد بالضم والفتح
التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقه
والفتح ما كان صنعة والثغر بالفتح
وسكون العين العجمة موضع المخافة
من فروج البلدان كما في القاموس
وفيه اشعار بانه يصرف الى جماعة
يحفظون الطريق في دار الاسلام
عن اللصوص (ج)

مطلب المرتد

٣ وقضى دين كل حال من الاسلام
والردة من كسب تلك المال فيقضى
دين حال الاسلام من كسب الاسلام
ودين حال الردة من كسب الردة
وعند أبي يوسف ومحمد يقضى ديونه منهما
على القاري وكذا في الشمني

١ ولا تقتل مرتدة حرة كانت او امه عندنا
وعن ابي يوسف رحمه الله انها تقتل كما
في النظم ثم ان ابنت و نجبر عليه (ج)
مطلب البغاة

٢ اى الخليفة العدل كما في المحيط
وغیره وهذا في زمانهم واما في زماننا
فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون
الدنيا فلا يدري العادل من الباغى
كما في العمادى وغيره وفيه رمز الى
انهم يكونون اهل البغى وان كان
منعة الامام اقوى من منعتهم لان المنعة
لا تظهر في حق الشرع كما في الكشف
والى انه يشترط ان يكونوا ظانين انهم
على الحق والامام على الباطل متمسكين
بشبهة وان كانت فاسدة لانهم غير
فاسقين بالاتفاق فان لم تكن لهم
شبهة فهم في حكم اللصوص والى انه
يشترط ان يكون الامام والقوم
مسلمين والى انهم مرتكبون الكبيرة
كما في شرح التأويلات فان طلحة
الامام فرض والى ان الامام لا يطاع
في معصية بالنص والاجماع كما في المحيط
والى انهم لا يخرجون بظلم الامام
بقريئة الاضافة فان ظلمهم جاز لهم
الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر
الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم ح
بوعده صلى الله عليه وسلم فلو كانوا
اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم
تيقن الغلبة كما في المضمرات (ج)

جاء مسلماً قبل حكم فكانه لم يرتد وإن جاء بعده وماله مع
ورثته أخذه ولا تقتل مرتدة وتجس حتى تسلم وصح
تصرفها وكسبها لورثتها وصح ارتداد صبي يعقل وإسلامه ويجبر
عليه ولا قتل إن أبى والبغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة
الامام فيدعوهم الى العود ويكشف شبهتهم فان تميزوا
مجمعين حل له قتالهم بدو ويجهز على جريحهم ويتبع مولاهم
ان كان لهم فئة ولا يسبى ذريتهم ويجس ما لهم الى ان
يتوبوا ويستعمل سلاحهم وخيالهم عند الحاجة وباغ قتل عادلاً ان
ادعى حقيته برئته كعكسه ولا يجب شئ بقتل باغ مثله

كتاب الجنایات

القتل العمد ضرب به قصداً بما يفرق الأجزاء كناراً ومحدد ولو من
خشب وبه يائثم ويجب القود وشبه العمد ضرب به قصداً بغير
ما ذكر وفيه الأثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة وهو فيها
دون النفس عمد وفي الخطاء فعلاً أو قصداً كرميه عرضاً

فَأَصَابَ أَدَمِيًّا أَوْ مُسْلِمًا ظَنَّهُ صَيْدًا أَوْ حَرْبِيًّا وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ
كَالنَّائِمِ سَقَطَ عَلَى آخِرِ فَمَا تَ كَفَّارَةٌ وَدِيَّةٌ عَلَيْهَا وَفِي الْقَتْلِ بِسَبَبِ
كَحْفَرٍ بَثْرٍ وَنَحْوِهِ دِيَّةٌ عَلَيْهَا وَلَا ارْثَ إِلَّا هُنَا وَنَقْصَانُ الصَّبِيِّ
وَالْأَنْثَى وَالرِّقِّ وَالْجَنُونِ وَالْعَبِيِّ وَالزَّيْمَانَةِ وَكُفْرُ الذِّمِّيِّ وَنَقْصَانُ
الْأَطْرَافِ هَدَرٌ فِي الْقَوْدِ وَلَا يُقَادُ بِمَمْلُوكِهِ وَلَوْ مُشْتَرَكًا وَبِالْوَلَدِ
وَعَبْدِهِ وَبِمَكَاتِبٍ لَهُ وَفَاءٍ وَوَارِثٍ وَسَيِّدٍ وَيَسْقُطُ قَوْدُ وَرَثَتِهِ عَلَى
أَبِيهِ وَلَا يُقَادُ إِلَّا بِسَيْفٍ وَيَسْتَوْفَى الْكَبِيرُ قَبْلَ الْكَبِيرِ الصَّغِيرُ قَوْدًا
لَهُمَا وَفِي قَتْلِ مُسْلِمٍ مُسْلِمًا ظَنَّهُ مُشْرِكًا عِنْدَ التَّقَاءِ الصَّغِيرِ الْكُفَّارَةُ
وَالدِّيَّةُ وَفِي مَوْتٍ بِفَعْلٍ نَفْسُهُ وَزَيْدٍ وَسَبْعٍ وَحِيَّةٍ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ
عَلَى زَيْدٍ وَلَا شَيْءَ بِقَتْلِ مُكَلَّفٍ شَهْرَ سَيْفًا عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ عَصَا إِلَّا
نَهَارًا فِي مِصْرٍ وَالدِّيَّةُ فِي مَالِهِ فِي غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَالْقِيَمَةُ فِي قَتْلِ
جَمَلٍ صَالٍ عَلَيْهِ وَيَجِبُ الْقَوْدُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ إِنْ أَمَكَّنَ الْمِثْلُ
كَقَطْعِ الْيَدِ مِنَ الْمَفْصَلِ وَالرَّجْلِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَالْأَذَنِ وَكُلِّ

١ ولا شيء بقتل مكلف لدفع ضرره
شهر بالفتح والتخفيف سيفاً أى مده
على مسلم قصدا قتله ليلا او نهارا
فى مصر او غيره وفيه رمز الى انه
لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الحرى
لم يجب لعينه بل لاعلاء كلمة الله تعالى
والى انه لو ترك المشهور عليه قتل
الشاهر مع امكانه كان اثما وهذا كله
اذا لم يمكن له دفعه بغير القتل
كالتهديد والصباح والا فالقود عليه
بقتله كما فى الكرمانى وغيره والى انه
ان لم يثبت شهر سيفه فعليه القود
قضاء ولم يكن عليه شىء ديانة كما
فى اقرار الخلاصة او شهر عصا ولو
صغيرا عليه الانهارا فى مصر فانه لو
قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمدا
قتل به عند ابى حنيفة رحمه الله لان الغوث
يلحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل
بخلاف الليل مطلقا والنهار فى غير
المصر فانه لا يلحقه فاضطر وعندهما
لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر
وهذا اذا كان عصا ملبثا مبطنا فى القطع
واما اذا كان غير ملبث فيجتمل
ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص
به على ما قالوا كما فى الهداية (ج)

١ ای شج رجلا موضحة حتى وجب القصاص والشجة طولها مقدار شبر مثلا ورأس المشجوج صغير استوعب الشجة ما بين قرنيه ورأس الشاج عظيم لا يستوعب الشجة وهي شبر ما بين قرنيه فالشبر الذي لحق المشجوج اكثر مما يلحق الشاج فالشجوج بالحيار ان شاء اقتص وان شاء اخذ الارش (شرح وقايه)

٢ ويقتل جمع بفرد ای بقتلهم الفرد بالسلاح لورود الاثر في ذلك وفيه اشعار باشتراط الجرح الصالح لزروق الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلا على الكمال فلو اعانوه عليه بنحو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما في الزاهدي وفيه رمز الى انه لو اشترك رجلان في قتل رجل احدهما بعصا والاخر بحد يد عمد او جب اليه عليهما مناصفة كما في قاضيجان والاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واخذ منهم ابوه او مجنون ليس عليهم القود اصلا كما في جواهر الفقه وغيره وبالعكس بان يقتل فردا جمعا فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مال لان الزهوق لا يتجزى فيصير الكل اخذا بعقه (ج)

شَجَّةٌ يُمْكِنُ فِيهَا الْمِثَالَةُ وَعَيْنٌ قَائِمَةٌ ذَهَبَ ضَوْوُهَا فَيَجْعَلُ عَلَى

وَجْهِهِ قُطْنٌ رَطْبٌ وَتَقَابِلُ عَيْنِهِ بِمِرَاتٍ مَحْمَاتٍ لَا أَنْ قَلَعَتْ وَلَا فِي عَظْمٍ إِلَّا السِّنَّ فَتَقْلَعُ أَنْ قَلَعَتْ وَتَبْرُدُ أَنْ كَسِرَتْ وَلَا بَيْنَ

رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَعَرٍ وَعَبْدٍ وَعَبْدَيْنِ وَالْجَائِفَةِ وَاللِّسَانِ وَالذِّكْرِ إِلَّا مِنَ الْعَشْفَةِ وَخَيْرُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَنْ كَانَتْ يَدُ الْقَاطِعِ نَافِصَةً

أَوْ الشَّجَّةُ تَسْتَوْعِبُ مَا بَيْنَ قَرْنَيْ الْمَشْجُوجِ لَا الشَّجَاجِ وَيَسْقُطُ الْقَوْدُ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ وَيَعْفُو وَلِيٌّ وَصَلَحُهُ وَلِلْبَاقِي حَصَّةٌ مِنَ الدِّيَةِ

وَيَقْتُلُ جَمْعٌ بِفَرْدٍ وَبِالْعَكْسِ فَإِنْ حَضَرَ وَلِيٌّ وَاحِدٌ قَتَلَ لَهُ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ وَلَا يَقْطَعُ يَدَانِ بَيْدٍ وَيَقَادُ عَبْدٌ أَفْرَ بِقَوْدٍ وَمَنْ رَمَى

عَمْدًا فَتَنَفَّذَ إِلَى آخَرٍ فَمَاتَا يَقْتَصُ لِلأَوَّلِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَةُ لِلثَّانِي وَمَنْ قَطَعَ فَعَفَى عَنْ قِطْعَةٍ فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ قَاطِعُهُ دِيَتَهُ وَلَوْ

عَفَى عَنِ الْجَنَايَةِ أَوْ عَنِ الْقِطْعِ وَمَا يَحْدِثُ مِنْهُ فَيَتَوَعَّفُو عَنِ النَّفْسِ فَالْخَطَاءُ مِنْ ثَلَاثِ مَالٍ وَالْعَمْدُ مِنْ كُلِّهِ وَالْقَوْدُ يَثْبُتُ بَدَا لِلْوَرِثَةِ

لَا ارثًا فَلَا يَصِيرُ أَحَدُهُمْ خَصْمًا عَنِ الْبَقِيَّةِ فَلَوْ أَقَامَ حُجَّةً بِقَتْلِ أَبِيهِ
 غَائِبًا أَخُوهُ فَحُضِرَ يَعِيدُهَا وَفِي الْخَطَاءِ وَالِدَيْنِ لَا وَالْعَبْرَةِ بِحَالِ
 الرَّمْيِ لَا الْوُصُولِ فَتَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى مَنْ رَمَى مُسْلِمًا فَارْتَدَّ فَوَصَلَ

كِتَابُ الدِّيَاتِ

الدِّيَّةُ مِنَ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ وَمِنْ الْفُضَّةِ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ
 وَمِنْ الْأَبْلِ مِائَةٌ وَهَذِهِ فِي شِبْهِ الْعَبْدِ أَرْبَاعٌ مِنْ بَنَتٍ مُخَاضٍ وَبَنَتٍ
 لَبُونٍ وَحَقَّةٌ وَجَذَعَةٌ وَهِيَ الْمَغْلُظَةُ وَفِي الْخَطَاءِ أَخْمَاسٌ مِنْهَا وَمِنْ
 ابْنِ مُخَاضٍ وَكَفَّارَتُهَا عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ فَإِنْ عَجَزَ صَامَ شَهْرَيْنِ
 وَلَا وَصَحَ رَضِيَ عَنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ مُسْلِمًا لَا الْجَيْنِينَ وَلِلْمَرْأَةِ نِصْفُ مَا
 لِلرَّجُلِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا وَالذِّمَى كَالْمُسْلِمِ فِي الْأَنْفِ وَالْحَشْفَةِ
 وَالْعَقْلِ وَاحِدَى الْحَوَاسِ وَاللِّسَانِ إِنْ مَنَعَ آدَاءُ أَكْثَرِ الْحُرُوفِ
 وَاللَّحْيَةِ وَشَعْرَ الرَّأْسِ كُلِّ الدِّيَّةِ كَمَا فِي اثْنَيْنِ مِمَّا فِي الْبَدَنِ اثْنَانِ
 وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا وَفِي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ وَفِي أَحَدِهِمَا رِجْلٌ وَفِي كُلِّ

١ عقب بالجنايات لكونها موجبة
 للديات فهي اجزية لها جمع دية
 محذوفة الفاء كالعدة مصدر ودى القاتل
 المقتول اى اعطى وليه المال الذى
 بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال
 دية وقد يطلق على بدل ما دون
 النفس من الاطراف من الارش وقد
 يطلق الارش على بدل النفس
 وحكومة العدل وانما جمعت اشارة
 الى تنوعها ثم عدل عن الاضرار
 الذى يشير الى المعنى المصدرى
 الذى يبحث فى الفن عنه الى ما
 يؤخذ من الجانى فى شبه العبد والخطاء
 والجارى مجراه من المال فقال الدية
 الخ (ج) كتاب الديات الدية فى
 الشرع اسم للمال الذى هو بدل
 النفس لا تسمية للمفعول بالمصدر
 لانه من المنقولات الشرعية (ايضاح
 الاصلاح)

١ ولا فود في الشجاج الا في الموضحة هو ما توضح العظم اى تظهره عموما وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله
كتاب الديات ١٦٩

في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب
القصاص فيما قبل الموضحة لانه يمكن
اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر
العظم ولا خوف هلاك غالب فيسبر
غورها بمسبار ثم يتخذ حديدة بقدر
ذلك فيقدر بها مقدار ما قطع فيتحقق
استيفاء القصاص كذا في الهداية
وفي التبيين وهو الاصح وفيها خطأ

نصف عشر الدية وفي الهاشمية هي
التي تكسر العظم عشرها والمنقلة
هي التي تحول العظم بعد الكسر
عشرها ونصفه والامة هي التي تصل الى
ام الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ
والجافية هي الجراحة التي وصلت
الى الجوف ثلثها وفي جافية نفدت
ثلثاها لانها بمنزلة جائفتين والحارصة
هي التي تعرض الجلد اى تضرشه
والدامعة هي التي تظهر الدم
كالدمع في العين ولا تسيله والباضعة
هي التي تبضع الجلد اى تقطعه
والمتلاحمة هي التي تاخذ في اللحم
والسمحاق هي التي تصل الى السمحاق
اى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم
الراس (ايضاح الاصلاح)

٢ ومن ضرب ولوز وجا بطن امرأة
ولوز وجة يجب غرة بالنون خمس
مائة درهم حقيقة او حكمية كما اذا
كانت فرسا او امة او عبدا قيمته
تلك فان ادى اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشئ اوله كما في الظهيرية
وفيه اشعار بانه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية تحب كما في العبادى والافضل ان يكفر ويستغفر
لانه ارتكب محظورا كما في الهداية على عاقلته اى عاقلة الضارب لاعليه وفي رواية عليه كما يأتى (ج)

اصبع عشرها وفي مفصل غير الابهام ثلثه وفي مفصل نصفه كما في
كل سن وكل عضو ذهب نفعه بضر بفيه دية ولا فود في الشجاج
الا في الموضحة عمدا وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمية
عشرها والمنقلة عشرها ونصفه والامة والجائفة ثلثها وفي جائفة
نفدت ثلثاها والحارصة والدامعة والدامية والباضعة والمتلاحمة
والسمحاق حكومة عدل فيقوم عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقدر
التفاوت بين القيمتين من الدية هو هي وبه يفتى وفي اصابع
يد مع نصف الساعد نصف دية وحكومة عدل والكف تابع
والعبرة للاصابع وفي اصبع زائدة وعين صبي ولسانه وذكره
حكومة عدل لو لم يعلم الصعة بها دل على نظره وكلامه وحركة
ذكره ولا يقاد الا بعد به وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى
العاقلة الدية بلا كفارة وحرمان ارث ومن ضرب بطن امرأة

تَجِبُ غَرَّةٌ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ أَلْقَتْ مِيتًا وَدِيَّةً إِنْ

أَلْقَتْ حَيًّا وَغَرَّةٌ وَدِيَّةٌ إِنْ أَلْقَتْ مِيتًا فَمَاتَتِ الْأُمُّ وَدِيَّةُ الْأُمِّ فَقَطْ

إِنْ مَاتَتْ فَأَلْقَتْ مِيتًا وَدِيَّتَانِ إِنْ مَاتَتْ فَأَلْقَتْ حَيًّا فَمَاتَ وَمَا

يَجِبُ فِي الْجَنِينِ لَوْرَثَتِهِ سِوَى ضَارِبِهِ وَفِي جَنِينِ الْأُمِّ نِصْفُ

عَشْرِ قِيمَتِهِ فِي الذَّكَرِ وَعَشْرُ قِيمَتِهِ فِي الْأُنْثَى وَمَا اسْتَبَانَ بَعْضُ

خَلْقِهِ كَالنَّامِ وَضَمِنَ الْغَرَّةُ عَاقِلَةَ امْرَأَةٍ اسْقَطَتْ مِيتًا عَمْدًا بَدَوَاءً

أَوْ فَعَلَ بِلَا إِذْنِ زَوْجِهَا فَفَصَّلْ مِنْ أَحَدَثَ فِي طَرِيقِ

الْعَامَّةِ كَنْفًا أَوْ مِزَابًا أَوْ جَرَصًا أَوْ دُكَّانًا وَسَعَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ

يُضَرَّ بِالنَّاسِ وَلِكُلِّ نَقْضِهِ وَفِي غَيْرِ نَافِذٍ لَا يَسَعُهُ بِلَا إِذْنِ

الشُّرَكَاءِ وَضَمِنَ عَاقِلَتَهُ دِيَّةً مَنْ مَاتَ بِسُقُوطِهَا كَمَا لَوْ وَضَعَ حَجَرًا

أَوْ حَفَرَ بئرًا فِي الطَّرِيقِ فَتَلَفَ بِهِ نَفْسًا لَا إِنْ مَاتَ جَوْعًا أَوْ غَمًّا وَإِنْ

تَلَفَ بِهِ بَهِيمَةٌ ضَمِنَ هُوَ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الْأَمَامُ وَرَبُّ حَائِطٍ مَائِلٍ

إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَطَلَبَ نَقْضَهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ مِنْ يَمْلِكُ نَقْضَهُ

١ فان قلت يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر قلت لا يلزم لان في العادة قيمة الغلام زائدة على قيمة الجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم يقوم الغلام الذي مثلها في الجنس بالف درهم فنصف قيمة الجنس ان كان ذكرا لا يكون اقل من قيمته ان كان انثى (شرح وقاية)

مطلب من احدث

٢ وطريق العامة ما لا يعضى قومه او ماتركه للمرور قوم بنوا دورا في ارض غير مملوكة فهي باقية على ملك العاملة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الجلواني رحمه الله كما في العبادى (ج)

٣ بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المهملة والنون وهو دخيل قيل معناه البرج وقيل اليزاب وقيل جذح يخرج من الحائط للبناء عليه كما في المغرب (ج)

كَالرَّاهِنِ بِفَكَ رَهْنَهُ وَوَلِيَ الطِّفْلَ وَالْوَصَى وَالْمَكَاتِبَ وَالْعَبْدَ التَّاجِرَ

فَلَمْ يَنْقُضْ فِي مَدَّةٍ يُمْكِنُ نَقْضُهُ ضَمِنَ مَا لَاتَلَفَ بِهِ وَعَاقَلْتَهُ النَّفْسَ

لَا مِنْ طَلَبِ فَبَاعَ وَقَبَضَهُ الْمُشْتَرَى فَسَقَطَ أَوْ طَلَبَ مِنْ لَائِمِكَ

كَالْمُودِعِ وَنَحْوَهُ وَإِنْ مَالَ إِلَى دَارٍ أَحَدٍ فَلَهُ الطَّلَبُ وَإِنْ بَنَى مَائِلًا

أَبْتَدَأَ ضَمِنَ بِلَا طَلَبٍ وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ أَوْ حَفَرَ فِي

دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ فَالضَّامِنُ بِالْحَصَّةِ ۞ فَصَلَّ ضَمِنَ الرَّاَكِبُ

مَا أَتْلَفَهُ دَابَّتَهُ لَا مَا نَفَحَتْ بِرَجُلِهَا أَوْ ذَنْبِهَا أَوْ تَلَفَ بِمَارَاتٍ

أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ سَائِرَةً أَوْ أَوْفَقَهَا لِذَلِكَ أَوْ أَصَابَتْ حَصَاةً

أَوْ حَجَرًا صَغِيرًا أَوْ نَحْوَهُ فَفَقَّاعِنَا وَضَمِنَ بِالْكَبِيرِ وَالسَّائِقِ

وَالْقَائِدُ كَالرَّاَكِبِ إِلَّا أَنَّ الْكُفَّارَةَ عَلَيْهِ فَقَطَوَانِ اصْطَدَمَ فَارِسَانِ

ضَمِنَ عَاقِلَتَهُ كُلِّ دِيَّةٍ الْآخِرِ وَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبًا فَاصَابَ فِي فَوْرِهِ

ضَمِنَ إِنْ سَاقَهُ وَفِي الطَّيْرِ وَالِدَّابَّةِ الْمُنْفِلَتَةِ لَا وَإِنْ اجْتَمَعَ

الرَّاَكِبُ وَالنَّاحِصُ ضَمِنَ هُوَ حَتَّى النِّفْعَةُ وَيَجِبُ فِي فِقَاعَيْنِ

١ والولى والوصى والمكاتب والعبد

التاجر * متن الجامع وابى المكارم

واب الطقل والوصى آه وقايه واصلاح

ومتن البرجندى والشمى وعلى القارى

وولى الطقل والوصى الخ فى بعض

النسخ

٢ وان طلب النقص بالضم احد الشركاء

فى حائط ماييل او حفر احدهم بئرا

فى دار مشتركة بلا اذن الباقي وتلف

شيء بالسقوط فالضمان عنده للنفس

والمال بالحصه للعائط والدار فان

كانوا ثلثة ففى الحائط ضمن ثلث المال

والعاقلة ثلث الدية وفى الحفر ثلثى

المال والدية لانه لم يتعد الا فى

العصتين لشريكه وضمن عندهما

النصف فى المسئلتين لان التلى

قسمان معتبر وهدر (ج) فان قيل

الواحد من الشركاء لا يقدر ان يهدم

شيئا من الحائط فكيف يصح الطلب

منه اجيب بانه ان لم يتمكن من هدم

نصيبه يتمكن من اصلاحه بالمرافعة

الى الحكام وبه يحصل الغرض لان

المقصود ازالة الضرر باى طريق كان

(ش * وعلى القارى * ودرر)

مطلب من الراكب

شاة القصاب مانقص وفي عين البقرة والجزور والعمار والبغل

والفرس ربع القيمة فصل ان جنى عبد خطاء دفعه

سيده بها او فداه بارشها حالا فان وهبه او باعه او اعتقه او دبره

او استولدها ولم يعلم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان

علم غرم الارش ودية العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر

وقيمة الامة دية الحر نقص من كل عشرة وفي الغصب قيمته ما

كانت وما قدر من دية الحر قدر من قيمته وفي فقاء عيني عبد

دفعه سيده واخذ قيمته او امسكه بلا اخذ النقصان ان جنى

مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من قيمته ومن الارش فان

جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاولى في قيمة دفعت اليه

بقضاء اذ ليست في جناياته الاقيمة واحدة واتبع السيد او ولي

الاولى ان دفعت بلا قضاء ومن غصب صبيا حرا فمات معه فجاة

او بعني لم يضمن وان مات بصاعقة او نهش حية ضمن عاقلة

٢ وفي عين بقرة جزار وجزورة (شرح

وفاية وفي فقاء عين نحو البقر

والجزور اى ما اعد من البعير للنجر (ج)

وفي فقاء عين البقرة وعين الجزور

اى بقرة القصاب وجزوره (شمنى

وعلى القارى)

مطل — ان جنى عبد

٢ ودية العبد المجنى عليه من الحر

او العبد خطاء قيمته وكذا دية الامة

قيمتها فتجب تلك القيمتان على

العاقلة ان لم تبلى دية الحرين فان

بلغت قيمة العبد او جاوزت

هى دية الحر عشرة الاف درهم وبلغت

قيمة الامة او جاوزت هى دية العرة

خمسة الاف درهم نقص من كان من

القيمتين اظهارا لفضيلة الحر على

العبد عشرة من الدراهم بالنص عند

الطرفين وعنه فى الامة خمسة الاف

الاخمس دراهم كما فى المحيط

والترتاشى وغيرهما (ج)

الدِّيةَ كما في صبيٍّ أودع عبداً فقتله وإن أنلف ما لا بلا ايداع

ضمن أو أنلف بعده لا فصل ميت به جرح أو اثر

مطلب القسامة

١ فصل ميت مبتدأ فانه موصوف

خبره حلف وهو اعم من الرجل والمرأة

والحر والعبد والكبير والصغير ولو

سقط تام الخلق واما ناقصه فلا شيء

فيه كما في الكافي وذ كرفي الطهيري

ان وجد الجنين قتيلا في محلة فلا

قسامة ولا دية به جرح اي جراحة او

اثر من فعل آدمي او اثر ضرب او

خنق بفتحين او كسر النون هو

عصر الخلق اوبه خروج دم من اذنه

او عينه فانه من فعل آدمي ولذا لم

يفصل ان وجد في المعركة هكذا (ج)

ضرب أو خنق أو خروج دم من أذنه أو عينه وجد في محلة أو

أكثره أو نصفه مع رأسه لا يعلم قاتله وأدعى وليه القتل على

أهلها أو بعضهم حلف خمسون رجلاً حراً مكلفاً منهم يختارهم

الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً لا الولي ثم قضى على أهلها

بالدية وإن ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم

فإن لم يكن فيها كرر الحلف عليهم إلى أن يتم ومن نكل

حبس حتى يعلف لا إن خرج الدم من فيه أو دبره أو ذكره

وفي قتيلا على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته والراكب

والقائد كالسائق وعلى دابة بين قريتين على أفر بهما وفي

دار رجل عليه القسامة وتدى عاقلته إن ثبت أنها له بالحجة

وعاقلة ورثته إن وجد في دار نفسه والقسامة على أهل الحطة

٢ ضمن عاقلته ديته هكذا في الوفاية

والشمي وعلي القاري والاصلاح

٣ على الاراضى الحطة اي على

ملاكها القدمات وهي بالكسر في الاصل

ما اختطه الامام اي افرزه وميزه من

اراضى الغنية واعطاه لاحد كما في

الطلبية (ج)

دُونِ السُّكَّانِ وَالْمُسْتَرِينَ فَإِنْ بَاعَ كُلُّهُمْ فَعَلَى الْمُسْتَرِينَ وَفِي

دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ عَلَى عِدَدِ الرُّوسِ وَفِي الْفُلْكِ عَلَى مَنْ فِيهِ وَفِي

مَسْجِدٍ مَحَلَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا وَفِي سَوِيٍّ مَمْلُوكٍ عَلَى الْمَالِكِ وَفِي غَيْرِ

مَمْلُوكٍ وَالشَّارِعِ وَالسَّجَنِ وَالْجَامِعِ لِقِسَامَةِ الدِّيَةِ عَلَى بَيْتِ

الْمَالِ وَفِي بَرِيَّةٍ لِعِمَارَةِ بَقَرِيَّهَا أَوْ مَاءٍ يَمُرُّ بِهِ هَدْرٌ وَمُسْتَحْلَفٍ

قَالَ قَتْلُهُ زَيْدٌ حَلَفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتَهُ وَلَا عَرَفْتَ لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ

زَيْدٍ وَبَطَلَ شَهَادَةُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِقَتْلِ غَيْرِهِمْ أَوْ وَاحِدٍ

مِنْهُمْ وَفِي رَجُلَيْنِ فِي بَيْتٍ وَجَدَ أَحَدُهُمَا قَتِيلًا ضَمِنَ الْآخَرُ دِيَّتَهُ

وَفِي قَتِيلٍ قَرِيَّةٍ أَمْرًا كَرَّرَ الْحَلْفَ عَلَيْهَا وَتَدَّى عَاقِلَتُهَا

فَصَلَّ الْعَاقِلَةُ أَهْلَ الدِّيَّانِ لِمَنْ هُوَ مِنْهُمْ يُوْخَذُ مِنْ

عَطِيَّاتِهِمْ حِينَ خَرَجَتْ وَحْيَهُ لِمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ يُوْخَذُ مِنْ كُلِّ

فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ أَوْ أَرْبَعَةَ وَإِنْ لَمْ يَتَسَّعِ الْحَيُّ ضَمَّ

إِلَيْهِ أَقْرَبُ الْأَحْيَاءِ نَسَبًا الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ وَالْبَاقِي عَلَى الْجَانِي

١ وفي دار مشتركة على التفاوت بان
كان نصفها لرجل وعشرها لرجل
وباقها لآخر فالقسامة على عدد الرؤس
لان صاحب القليل يزاحم صاحب
الكثير في التدبير فكانوا سواء في
التقصير (شمنى وعلى القارى)

٢ فصل العاقلة صفة غالبية من العقل
الدية كما قال ابن الاثير او جمع
عاقل وهو الذى يغرم الدية لانها
تعقل الدماء اى تمسك من ان تراق
كما فى الطلبة فان اصل العقل الامساك
كما فى المفردات وقال المطرزي
وغیره ان العاقلة جماعة تغرم الدية
اهل الديوان بالكسر ويفتح وهو
كتاب فيه اسماء اهل الجيش واهل
العطاء كما فى القاموس وقال البيهقي
فى الازاهير انه فى الاصل موضع
ضبط حسابات الناس من دونه اى
ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالمعنى
كتاب كمردة الشياطين والاول
الصواب (ج)

مطلب المعاقيل

٣ وحيه عطف على قوله اهل الديوان
 اى العاقلة قبيلة الجاني * البرجندى *
 والعاقلة حيه اى قبيلته لمن ليس منهم
 اى من اهل الديوان وضمير حيه
 راجع الى القاتل المفهوم من الكلام
 وقال قاضيخان اذا لم يكن القاتل
 فى الديوان فعقل قتيله على عصبته
 من النسب وان لم يكن له عصبه
 فذكر فى الجامع والزيادات ان عقله
 فى بيت المال وبه اخذ الصدر الشهيد
 (ابوالمكارم)

وَالْقَاتِلُ كَالْعَدَمِ وَلِلْمَعْتَقِ حَى سَيِّدِهِ وَلِمَوْلَى الْمَوَالِ مَوْلَاهُ
 وَحِيهِ وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْعَجْمِ أَهْلُ النَّصْرَةِ سِوَاهُ كَانَتْ بِالْحَرْفَةِ أَوْ غَيْرِهَا
 وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ يُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ وَالْأَفْعَلُ الْجَانِي
 وَيَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ مَا يَجِبُ بِنَفْسِ الْقَتْلِ لَا مَا يَجِبُ بِصُلْحٍ أَوْ
 إِقْرَارٍ لَمْ يَصْدَقْهُ الْعَاقِلَةُ وَعَمِدٌ سَقَطَ قُودُهُ بِشِبْهِهِ أَوْ قَتَلَ ابْنَهُ
 عَمِدًا وَلَا جَنَابَةَ عَبْدٍ أَوْ عَمِدٍ وَمَادُونُ أَرَشٍ الْمَوْضَعَةُ بِلِ الْجَانِي

كِتَابُ الْأَكْرَاهِ

١ اعلم ان هذا يختلف باختلاف
 الناس فان الارذال ربما لا يفتنون
 بالضرب او الحبس فالضرب اللين
 لا يكون اكراها فى حقهم بل الضرب
 البرح وكذا الحبس الا ان يكون
 حبسا مديدا يتضرر منه والاشراف
 يفتنون بكلام فيه خشونة فيمثل هذا
 يكون اكراها لهم (شرح وقاية) نقل
 عنه الشمنى (وعلى القارى)

هُوَ فَعْلٌ يَوْقَعُهُ بَغْيَرُهُ فَيَفُوتُ رِضَاهُ أَوْ يَفْسُدُ اخْتِيَارُهُ مَعَ بَقَاءِ
 أَهْلِيَّتِهِ وَشَرْطُهُ قُدْرَةُ الْعَامِلِ عَلَى إِيقَاعِ مَا هَدَدَ بِهِ سُلْطَانًا
 كَانَ أَوْ لَصَاوُ خَوْفِ الْفَاعِلِ إِيقَاعُهُ وَكَوْنُ الْمَكْرُوهِ بِهِ مُتَلَفًا نَفْسًا أَوْ
 عَضْوًا وَهُوَ الْمَلْجِئُ أَوْ مُوجِبًا غَمًّا يَعْذِمُ الرِّضَاءُ وَالْفَاعِلُ مُمْتَنِعًا عَمَّا
 أَكْرَهَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ لِحَقِّهِ أَوْ لِحَقِّ آخَرٍ أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ فَلَوْ أَكْرَهَ

بِالْمَلْجِ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ إِفْرَارٍ فَسَخَّ أَوْ أَمْضَى
وَيَمْلِكُهُ الْمُشْتَرَى إِنْ قَبِضَ فَيَصِحَّ اعْتَاقُهُ وَلِزِمَهُ قِيمَتُهُ فَإِنْ
قَبِضَ ثَمَنَهُ أَوْ اسْلَمَ طَوْعًا نَفَذَ وَحَلَّ بِالْمَلْجِ شَرْبَ الْخَمْرِ
وَأَكَلَ الْمَيْتَةِ وَنَحْوَهُ حَتَّى إِنْ صَبَرَ أَثِمَ وَرِغَصَ بِهِ أَظْهَارُ الْكُفْرِ
مَطْمَئِنَّا قَلْبُهُ بِالْإِيمَانِ وَبِالصَّبْرِ أَجْرٌ وَاتِّلَافٌ مَالٍ مُسْلِمٍ وَضَمِنَ
الْعَامِلُ لِقَتْلِهِ وَيُقَادُ هُوَ فَقَطْ وَصَحَّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ وَعِتْقُهُ وَرَجَعُ
بَقِيَّةِ الْعَبْدِ وَنَصْفُ الْمَسْمُومِ إِنْ لَمْ يَطَأْ وَنَذَرُهُ وَيَبِينُهُ وَظَهَارُهُ
وَرَجْعَتُهُ وَإِبْلَاؤُهُ وَفَيْئُهُ فِيهِ وَإِسْلَامُهُ بِالْقَتْلِ لَوْ رَجَعَ لِأَبْرَأَوْهُ
وَرُدَّتْهُ وَإِنْ زَنَى حَدٌّ إِلَّا إِذَا أَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ

كِتَابُ الْحَجَرِ

هُوَ مَنْعُ نَفَاذِ الْقَوْلِ وَسَبِيهِ الصَّغَرُ وَالْجُنُونُ وَالرِّقُّ وَضَمِنُوا بِالْفِعْلِ
وَآخِرَ إِلَى الْعِتْقِ الْأَقْرَارُ بِمَالٍ وَعَجَلَ بَعْدَ وَقُودٍ وَلَا يَجْعَرُ بِسَفْهِ
وَفِسْقٍ وَدِينٍ وَحَجَرٌ مَفْتٍ مَاجِنٌ وَطَبِيبٌ جَاهِلٌ وَمُكَارٍ مُفْلِسٌ

وإذا

١ أى الفاعل ولو هدد بغير المَلْجِ
لأن النكاح مما يصح مع الهزل وفي
الاكتفاء أشعار بأنه لو أكره بها زاد
على مهر المثل لم يجب الزيادة كما
في النخيره (ج)

٢ وَضَمِنُوا أى الصغير والمجنون
والعبد بالفعل أى باتِّلافٍ مَالٍ الْغَيْرِ
لأن في ضمانهم إحياء لحق المتلف
عليه في المحل المعصوم وهذا بالاتفاق
(شمني وكذا في على القارى)

وَإِذَا بَلَغَ غَيْرُ رَشِيدٍ لَمْ يَسْلَمْ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ

سَنَةً وَصَحَّ تَصَرُّفُهُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ يَسْلَمْ بِالرَّشِيدِ وَحِسِّ الْقَاضِي

الْمَدْيُونِ لِدَيْنِهِ وَقَضَى دَرَاهِمَ دَيْنِهِ مِنْ دَرَاهِمِهِ وَدَنَانِيرِهِ مِنْ

دَنَانِيرِهِ وَبَاعَ كَلًّا لِقَضَاءِ الْآخِرِ لِأَعْرَضِهِ وَعَقَارِهِ وَمِنْ أَفْلَسٍ وَمَعَهُ

عَرَضٌ شَرَاهُ فَبَائِعُهُ أَسْوَأُ لِلْغَرَمَاءِ وَبِلَوْغِ الْغَلَامِ بِالْإِحْتِلَامِ

وَالْأَحْبَالِ وَالْأَنْزَالِ وَالْجَارِيَةِ بِالْإِحْتِلَامِ وَالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ فَإِنْ

لَمْ يَوْجَدْ فَحَسِبَ يَتِمُّ لَهَا خَمْسُ عَشْرَةَ سَنَةً وَبِهِ يَفْتَى وَادْنَى مَدَّتِهِ

لَهُ اثْنَتَى عَشْرَةَ سَنَةً وَلَهَا تِسْعُ فِصْدَقًا حِينَئِذٍ إِنْ أَقْرَبَهُ

فَصَلَّ الْأَذْنَ فَكَ الْحَجَرِ وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ ثُمَّ يَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ

لِنَفْسِهِ بِأَهْلِيَّتِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِالْعَهْدَةِ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَوْ أَذِنَ يَوْمًا

فَهُوَ مَأْذُونٌ إِلَى أَنْ يَحْجَرَ وَلَوْ أَذِنَ فِي نَوْعٍ عَمَّ أَذْنَهُ وَيُثْبِتُ

صَرِيحًا وَدَلَالَةً كَمَا إِذَا رَأَى سَيِّدَهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَسَكَتَ فَيَبِيعُ

وَيَشْتَرِي وَلَوْ بَغْبِنٍ فَاحْشَ وَيُوكَلُ بِهِمَا وَيَرْهَنُ وَيَرْتَهِنُ

١ به يفتى لقصور اعمار اهل زماننا

وهذا عنده وعن ابي يوسف رحمه

حين نبت له العانة ونهد لها الثدي

واما عنده فعين يتم لها سبع عشرة

سنة وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع

عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة مع

الطعن في التاسعة عشرة وفي رواية

ست عشرة وفي رواية خمس عشرة

فقال صدر الاسلام لا خلاف بين هذه

الروايات لان خمس عشرة للغلبة

على اهل الزمان والبواقي لزيادة

الاحتياط كما في المضمرات وغيره (ج)

مطلب — الاذن

٢ فصل المأذون هكذا في كثير من

النسخ وفي بعضها بدله كتاب المأذون

اي الاذن فهو مصدر كمعسور وان

كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج

الى حذف المضاف والصلة في السكرمانى

يقال هو مأذن له وهى مأذون لها

وترك الصلة ليس من كلام العرب

الاذن لغة اعلام باجازة ورخصة

في الشيء (ج)

١ وان اذن الصبي من قبل الولي
بذلك التصرف لان الصبي مظنة
الاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى
انه لو اجاز هذه التصرفات بعد
البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته
بلفظ يصلح لابتداء العقد صح كما
اذا قال بعده اوقعت ذلك الطلاق
او العتاق فانه يقع كما في جامع
الصفار والى انه لا يصح هذه التصرفات
من غيره كالأب والوصى والقاضى لان
فيها ضرر الى ويستثنى مواضع الضرورة
عن قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجة
الى الطلاق او العتاق من جهته لدفع
الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان
مجبوبا وخاصته امرأته فيه فقد فرق
بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض
اصحابنا واذا كاتب وليه نصيبه من
عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى
بدل الكتابه فقد صار الصبي معتق
نصيبه ولذا ضمن قيمه نصيب شريكه
ان كان موسرا كما في اصول السرخسى
رحمه الله (ج)

٢ هى اى الوصية لغة اسم من الايصاء
كالوصاة بالفتح والقصر والوصاية
بالفتح والكسر يقال اوصيت اى
فوضت الى زيد لعمرى بكذا فهو
موص وذلك وصى ويقال له الموصى
اليه وعمرى موصى له والمال موصى
به ويقال له الوصية كما في النهاية
والقاموس (ج)

دينه ماله ورقبته لم يملك سيده ماله فلم يعتق باعتاقه
ويبيع من سيده بالقيمة وسيده منه بها او باقل فان باع باكثر
نقض او عطل الفضل وبطل ثمنه ان سلم مبيعه قبل قبضه وله
حبس مبيعه لثمنه وصح اعتاقه مديونا وضمن سيده الاقل
من قيمته ومن دينه ولو اشترى وباع ساكنا عن اذنه وحجره
فهو ماذون ولا يباع لدينه الا اذا اقر سيده باذنه وتصرف
الصبي ان نفع كالا سلام والانهاب صح بلا اذن وان ضرر
كالطلاق والعتاق لا وان اذن وما نفع وضرر كالبيع والشراء
علق باذن وليه بشرط ان يعقل البيع سائبا والشراء جالبا
ووليّه أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضى او
وصيه ولو اقر بما معه من كسبه او ارثه صح

كتاب الوصايا

هى ايجاب بعد الموت وندبت باقل من الثلث عند غنى ورثته

١- للحمل أى لما فى بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلو اوصى لها فى بطن دابة فلان لينفق عليه صج كما فى شرح الطحاوى وغيره وفى الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط لتملك الموصى له بالموصى به كما فى النهاية وسبأى الاشارة اليه فمن الظن انها لا تصح بدون (ج)

٢- يقطع حق المالك عما غصب منه كما مر فى الغصب من ان اتخاذ الغاصب الحديد سيفاً او الصفر آنية يقطع حق المالك عن الحديد والصفر لان الفعل اذا اثر فى قطع ملك المالك فلان يؤثر فى المنع اولى وكذا خلط الموصى به بغيره بحيث لا يمكن تمييزه (ش) وكذا فى على القارى

٣- فمن ثلثه أى يعتبر من ثلث مال كل منهم لانه فى حكم المريض وقالوا اذا اضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مرض الموت فالمسلول الذى طال مرضه ولم يضمنه كالصحيح وقال محمد بن سلمه ان كان لا يرجى برؤه بالتداوى فكالمريض والا فكالصحيح كما فى العمادى وعن شمس الاسلام انه فى حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفى السوق ان لا يخرج الى الدكان وفى المرأة ان لا تقدر على السطح -

وَأَسْتَعْنَاهُمْ بِحَصَّتِهِمْ كَتَرَكَهَا بِلَا أَحَدٍ هِيَ وَصَحَّتْ لِلْحَمْلِ وَبِهِ إِنْ وَلَدَتْ لَأَقْلَمُ مِنْ مُدَّتِهِ مِنْ وَقْتِهَا وَهِيَ وَالْأَسْتِثْنَاءُ فِي وَصِيَّةٍ بِأَمَةٍ إِلَّا حَمَلَهَا وَمِنَ الْمُسْلِمِ لِلذَّمِّ وَبِعْكَسِهِ وَبِالثَّلَاثِ لِلْأَجْنَبِيِّ لَا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ وَلَا لَوَارِثِهِ وَقَاتِلِهِ مُبَاشَرَةً إِلَّا بِإِجَازَةٍ وَرِثَتِهِ وَلَا مِنْ

صَبِيٍّ وَمَكَاتِبٍ وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً وَقَدِمَ الدِّينُ عَلَيْهَا وَتَقَبَّلَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَبَطُلَ قَبُولُهَا وَرَدَّهَا فِي حَيَاتِهِ وَبِهِ يَمْلِكُ إِلَّا إِذَا مَاتَ مَوْصِيهِ ثُمَّ هُوَ بِلَا قَبُولٍ فَهُوَ لَوَرِثَتِهِ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا بِقَوْلٍ صَرِيحٍ أَوْ فِعْلٍ

يَقْطَعُ حَقَّ الْمَالِكِ عَنْهُ كَمَا مَرَّ أَوْ يَزِيدَ فِي الْمَوْصِي بِهِ مَا يَمْنَعُ تَسْلِيمِهِ إِلَّا بِهِ كَلَّتِ السُّوَيْقُ بِسَمْنٍ وَابْنَاءٌ وَتَصَرَّفَ بِزَيْلٍ مَلِكُهُ

كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ لَا بِغَسْلِ ثَوْبٍ وَلَا بِجُودِهَا وَتَبْطُلُ هَبَةُ الْمَرِيضِ وَوَصِيَّتُهُ لِمَنْ نَكَحَهَا بَعْدَهَا كَافِرًا وَوَصِيَّتُهُ وَهَبَتُهُ لَابْنِهِ كَافِرًا

أَوْ عَبْدًا إِنْ أَسْلَمَ أَوْ اعْتَقَ بَعْدَ ذَلِكَ وَهَبَةُ مُقْعَدٍ وَمَقْلُوجٍ وَاشِلٍ وَمُسْلُولٍ مِنْ كُلِّ مَالٍ إِنْ طَالَ مُدَّتُهُ وَلَمْ يَخْفِ مَوْتُهُ وَالْأَفْمِنْ

ثَلَاثَةٌ وَإِنْ اجْتَمَعَ الْوَصَايَا قَدِمَ الْفَرَضُ وَإِنْ تَسَاوَتْ قُوَّةُ قَدَمِ مَا

وقال الفضلى المريض من لا يخرج
الى حوايج نفسه وعليه الاعتماد كما
في الخلاصة والمختار انه من كان الغالب
منه الموت وان لم يكن صاحب فراش
كما في هبة الذخيرة (ج)

١ من لصق داره به اى بداره قياسا
كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله
لانه بمعنى المجاور وهو الملاصق ومن
شارك غيره في مسجد محلة استعسانا
كما قالوا وفي رواية عنه لانه الجار
عرفا كما في الاختيار وما روى ان
حق الجار اربعون دار ايمننا وشمالا
وخلفا فضعيف كما في الكرماني وغيره
والصحيح الاول كما في المضمرات
وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر
والصغير والكبير والذكر والانثى
فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن
والمدير وام الولد لان سكنى
هؤلاء لا يضاف اليهم بخلاف المكاتب
فانه جار كما في الذخيرة وذكر في
الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن
عنده لا عندهما (ج)

مطلب جاره من لصق داره

٢ واهله عرسه اى زوجته اعتبارا للعرف
واللغة قال الغورى والازهرى اهل
الرجل اخص الناس به ولا اخص
بالانسان من الزوجة كما في الكرماني
وهذا عنده واماعندهما فكل من يعوله
من امرأته وولده واخيه وعمه وصبي

قَدِمَ وَإِنْ أَوْصَى بِحِجِّ أَحَبِّ عَنْهُ رَأْيًا مِنْ بَلَدِهِ إِنْ بَلَغَ نَفَقَتَهُ
ذَلِكَ وَالْأَمِينُ حَيْثُ تَبْلُغُ فَإِنْ مَاتَ حَاجٌّ فِي طَرِيقِهِ وَأَوْصَى بِالْحِجِّ

عَنْهُ يَحِجُّ مِنْ بَلَدِهِ وَفِي وَصِيَّتِهِ بَثْلُ مَالِهِ لَزِيدٍ وَسُدُسُهُ لِأَخِي
وَلَمْ يَجِزْ وَابْنُ بَثْلٍ وَبَثْلُهُ وَكُلُّهُ يَنْصَفُ وَقَالَ يَرْبَعٌ وَلَا يَضْرِبُ

الْوَصَى لَهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْآفِي الْمَحَابَاتِ
وَالسَّعَايَةِ وَاللِّدْرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ وَبِثَلِّ نَصِيبِ ابْنِهِ صَحَّتْ وَبِنَصِيبِهِ

لَا * وَالْعَبْرَةُ بِحَالِ الْعَقْدِ فِي التَّصَرُّفِ الْمُنْجِزِ فَإِنْ كَانَ
فِي الصَّحَّةِ فَمِنْ كُلِّ مَالِهِ وَالْأَمِينُ ثَلَاثُهُ وَالْمُضَافُ إِلَى مَوْتِهِ مِنْ

الثَّلَاثِ وَإِنْ كَانَ فِي الصَّحَّةِ وَمَرَضٌ صَحَّ مِنْهُ كَالصَّحَّةِ وَاعْتَقَهُ
وَمَحَابَاتُهُ وَهَبَتُهُ وَضِيَانُهُ وَصِيَّةٌ فَصَلَّ جَارُهُ مِنْ لَصِقِ

دَارِهِ بِهِ وَصِهْرُهُ كُلُّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْ عَرِسِهِ وَخَتْنِهِ كُلُّ زَوْجٍ
ذَاتِ رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ وَاهْلُ عَرْسِهِ وَاهْلُ بَيْتِهِ وَأَقَارِبُهُ وَذُو

أَنْسَابِهِ مُحَرَّمَاهُ فَصَاعِدًا مِنْ ذَوِي رَحِمِهِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ غَيْرِ

اجنبي يقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رقيقه كما في الاختيار (ج)

الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ فِي وَلَدٍ زَيْدٍ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى سِوَاهُ فِي وَرَثَتِهِ

ذَكَرَ كَانْتِسِبِينَ فِي بَنِي فُلَانٍ الْأُنْثَى مِنْهُمْ * وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ

لِمَوَالِيهِ فِيهِمْ لَهُ مُعْتَقُونَ وَمُعْتَقُونَ وَصَحَّتْ بِخُدْمَةِ عَبْدِهِ وَسَكَنَى

دَارَهُ مَدَّةً مُعَيَّنَةً وَأَبَدًا وَبَغَلَتْهُمَا فَإِنْ خَرَجَتْ الرِّقْبَةُ مِنْ

الثُّلُثِ سَلِمَتْ إِلَيْهِ وَالْأَقْسَمَتِ الدَّارُ وَيَهْيَأُ الْعَبْدُ وَبِمَوْتِهِ

فِي حَيَوَةِ مَوْصِيهِ تَبْطُلُ وَبَعْدَ مَوْتِهِ يَعُودُ إِلَى الْوَرَثَةِ وَبِثَمَرَةِ

بَسْتَانِهِ إِنْ مَاتَ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ لَهُ هَذِهِ فَقَطْ وَإِنْ ضَمَّ أَبَدًا فَلَهُ

هَذِهِ وَمَا يَحْدُثُ كَمَا فِي غَلَّةِ بَسْتَانِهِ وَبِصُوفِ غَنَمِهِ وَوَلَدِهَا

وَلِبَنَاتِهَا لَهَا مَا فِي وَقْتِ مَوْتِهِ ضَمَّ أَبَدًا أَوْ لَا وَتَوَرَّثَ بَيْعُهُ

وَكَنِيْسَةً جَعَلْتَا فِي الصَّحَّةِ وَالْوَصِيَّةِ بِجَعْلِ أَحَدِيْهِمَا تَصَحُّ

فَصَلِّ وَمَنْ أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ وَقَبْلَ عِنْدِهِ فَإِنْ رَدَّ عِنْدَهُ

رَدَّ وَالْأَلَّا فَإِنْ سَكَتَ فَهَاتَ مَوْصِيهِ فَلَهُ رَدُّهُ وَضَدُّهُ وَلَزِمَ

بِبَيْعِ شَيْءٍ مِنَ التَّرَكَةِ وَإِنْ جَهِلَ بِهِ فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ مَوْتِهِ

ثُمَّ قَبْلَ صَحِّهِ إِلَّا إِذَا نَفَذَ قَاضٍ رَدَّهُ وَإِلَى عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ

١ وفي الوصية بثمره بستانه ان مات الموصى وفيه ثمره جملة حاله له اى للموصى له هذه الثمرة التى فيه فقط اى وليس له ما حدث بعدها (على القارى وهكذا مفهوم الشمنى)

مطال — ومن اوصى

١ بدله أى بدل ابصائه القاضى وجوبا
 بغيره من الايصاء الى حر مسلم صالح
 لان العبد يحجر والكافر يعدو اليه
 والفاسق يتهم بالحيانة وفيه اشارة الى
 انه لو اعتق العبد واسلم الكافر وتاب
 الفاسق كانت الوصية ماضية لزوال
 موجب التبديل كما فى الاختيار
 والى ان هؤلاء صاروا اوصيا ولذلك
 صح تصرفهم قبل التبديل وفى الاصل
 ان الايصاء باطل واختلفوا فى معناه
 فقيل انه سيبطل بابطال القاضى فى
 جميع هذه الصور وقيل سيبطل فى
 غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا
 وقيل سيبطل فى الفاسق لان الكافر
 كالعبد كما فى الكافى (ج)

٢ (نسخه) الا بما يتغابن فى الناس فى

مثله (ش) وعلى القارى

٣ هو أى الخنثى لغة صفة بحذف
 المضاف أى بيان الخنثى من الخنث
 بالفتح والسكون وهو اللين والتكسير
 والفها للتأنيث ولذا لا يلحقها الف
 ولا نون وانما لم يؤنث لانه غير معلوم
 عندنا فذكر نظرا الى الاصل كالخبر
 والمشكل اولانه على وزن البشرى
 مصدر (ج)

اَوْ فاسق بدله القاضى بغيره والى عبده صح ان كان ورثته
 صغارا والى عاجز عن القيام بها ضم اليه غيره ويبقى امين
 يقدر والى اثنين لا يتفرد أحدهما الا بشراء كفته
 وتجهيزه والخصومة فى حقوقه وقضاء دينه وطلبه وشراء
 حاجة الطفل والانهاب له واعتاق عبد عين ورد ودیعة
 وتنفيذ وصية معينتين وجميع اموال ضایعة وبيع ما يخاف
 تلفه ووصى الوصى وصى فى ماله ومال موصيه ولا يبيع
 وصى ولا يشتري الا بما يتغابن فيه ويدفع ماله مضاربة
 وشركة وبضاعة ويحتال على الاملاء لا على الاعسر ولا يقرض
 ويبيع على الكبير الغائب الا العقار ولا يتجر فى ماله

كتاب الخنثى

هو ذو فرج وذكر فان بال من ذكره فذكر وان بال
 من فرجه فانثى وان بال منها حكم بالاسبق وان استويا
 فمشكل فان قام فى صفهن اعدا وفى صفهن بعيد من بجنبيه

١ ثم اى بعد الخنثى تباع الامة وجوبا
ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء
عن ذلك والاكتفاء. شعر بانه لا يزوج
عالمه تختنه لان نكاح الموقوف لا يبيع
النظر الى الفرج على ما قال شيخ
الاسلام وذهب الحلواني الى انه
يزوجها لانه ان كان امرأة ينظر
الجنس الى الجنس والنكاح لغو والا
فنظر المنكوحة الى الناكح كما في
الدخيرة وعن ابي حنيفة رحمه الله
ان الامام يزوجه امرأة غثاة كما في
المضمرات فان قلت لم لا يجوز ان
يختنه رجل فانه من موضع الضرورة
قلت لا نسلم الضرورة فان الختان
عندنا سنة (ج)

٢ ويبيع بالبائ المضمومة ثم المفتوحة
من التيميم اى يجعل ذا تيميم (ج)
٣ لان الابن يستحق كل الميراث عند
الانفراد والخنثى يستحق ثلثة الارباع
فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر
حقيقتها هذا يضرب بثلاثة وذلك
يضرب باربعة فيكون سبعة (هداية)
٤ ولمحمد رحمه الله ان الخنثى لو كان ذكرا
يكون المال بينهما نصفين وان كان انثى
يكون المال بينهما اثلاثا احتجنا الى
حساب له نصف وثلث واقل ذلك ستة
ففى حال المال بينهما نصفان لكل واحد
ثلثة وفى حال اثلاثا للخنثى سهمان
وللابن اربعة فسهمان للخنثى ثابتان
بيقين وقع الشك فى السهم الزائد
فينصف فيكون له سهمان ونصف
فانكسر فاضعف ليزول الكسر فصار الحساب من اثنى عشر للخنثى وخمسة وللابن سبعة (هداية)

ومن خلفه بخدائه وصلى بقتاع ولا يلبس حريرا وحليا ولا
يكشف عند رجل وامرأة ولا يخلو به غير محرم رجل
او امرأة ولا يسافر بلا محرم وكره للرجل والمرأة ختنه
ويشترى امه تختنه ان ملك مالا والا فمن بيت المال ثم
تباع وان مات قبل ظهور حاله لم يغسل وييمم ولا يحضر
مراهما غسل ميت ونذب تسجية قبره ويوضع الرجل بقرب
الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم فان تركه ابوه وابنا
فله سهم وللابن سهمان وعند الشعبي له نصف النصيبين وهو
ثلاثة من سبعة عند ابي يوسف رحمه الله وخمسة من اثنى
عشر عند محمد مسائل شتى كتابه الاخرس وايماءه بما
يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه وقوده كالبيان ولا
يحد وقالوا فى معتقل اللسان ان امتد ذلك وعلم اشاراته فكذا
وفى غنم مذبوحة فيها ميتة هى اقل تحرى واكل فى الاختيار

